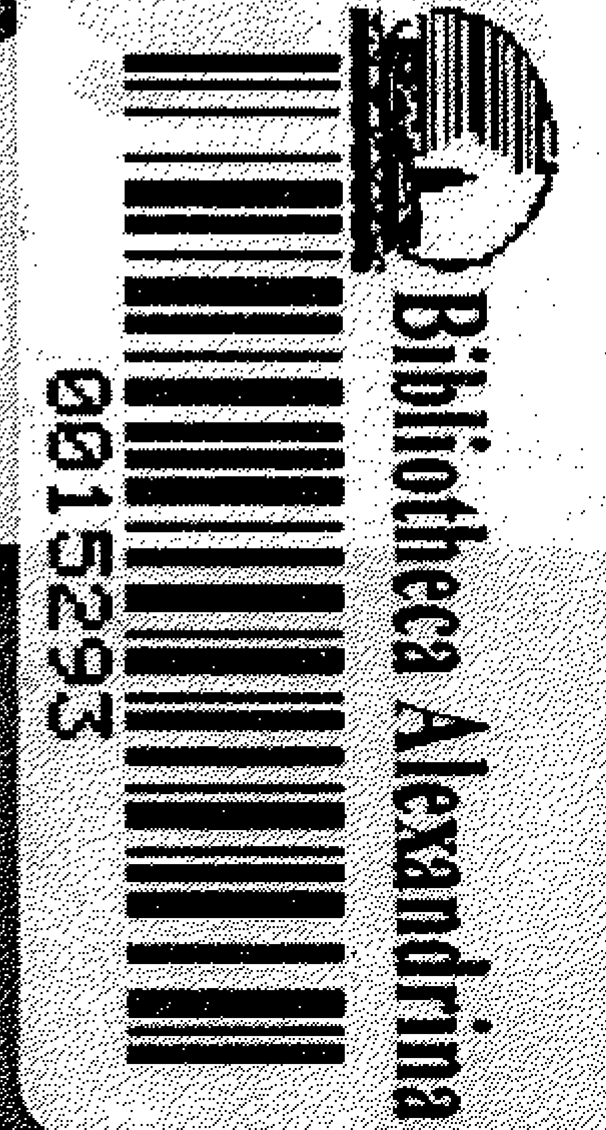




سلسلة الثقافة القومية (٨)

أوروبا

طن العربي



د. نادية محمود محمد مصطفى

أوروبا والوطن العربي



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٨)

أوروبا والوطن العربي

د. نادية محمود محمد مصطفى

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي ـ فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى
بيروت: كانون الثاني/يناير ١٩٨٦

المحتويات

القسم الثاني
المحددات المؤثرة في السياسات الأوروبية في الوطن العربي

مقـــدمـــة

تحـوز دراسـة سيـاسـات القـوتـين الأعـظم وصراعهـما حـول العـالم الثـالث ـ على اختـلاف مناطقـه ـ وفي المنطقـة العربيـة بصفة خـاصـة، اهتـماماً يفـوق الاهتمام الـذي تحظى بـه دراسة دور الـدول، أو القـوى الثانوية في هذه المناطق.

وتعد المنطقة العربية من أهم النظم الاقليميـة الدوليـة التي تعاني من مشاكل وصراعات هامة يبرز فيها بوضوح دور العامل الخارجي. سـواء بـالنسبة للصراع العـربي ـ الاسرائيلي: الـذي يمثـل القضيـة المحـوريـة للسياسات العالمية حول هذه المنـطقة، ام بـالنسبة لتحـدٍ من نمط آخر ـ وإن كان لا ينفصل عن الأول ـ أي تحدي التنمية الاقتصادية العربية.

وتعد أوروبا الغربية (ككيان جماعي تجسد في شكل الجماعة الأوروبية الاقتصادية منذ سنة ١٩٥٨) قوة ثانـوية في دائـرة السياسـات الدوليـة. وهي تحاول أن تدفع بقواها الذاتيـة وتؤكد وجـودها العـالمي ـ اقتصاديـاً

وسياسياً ـ لتصل الى مرتبة القوة الثالثة الى جانب القوتين الأعظم.

ولقد ربط بين أوروبا الغربية والمنطقة العربية حلقات متصلة من التفاعلات المتنوعة والمتأرجحة عبر التاريخ الممتد ما بين أخذ وعطاء، استقلال واستعمار، تعاون وعداء، اعتماد وتبعية.

وفي محاولة لفهم طبيعة العلاقات الاوروبية ـ العربية المعاصرة يطرح السؤال التالي نفسه: هل يمكن الحديث عن دور أوروبي في المنطقة العربية؟ ولماذا؟ وما هي ضرورته؟ وما هي أبعاده؟ وما هي أهم محددات تشكيله من ناحية، وفعاليته من ناحية أخرى؟

وتقدم هذه الدراسة محاولة للإجابة عن هذا السؤال المتفرع. فهي تنصب على مشاكل التطور المعاصر للعلاقات الدولية حول المنطقة العربية، ولكن من خلال منظار يتجه للبحث في أبعاد وحدود دور أوروبا كفاعل خارجي في هذه المنطقة. فبعد أن كانت بعض الدول الأوروبية هي التي تعد ـ حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ـ بمثابة الأطراف الخارجية الأساسية المتورطة في سياسات المنطقة، أضحت القوتان الأعظم هما اللتان تقومان بهذا الدور نظراً لأهمية المنطقة في عملية التوازنات الاقليمية بينهما والتي تقع في صميم استراتيجياتهما العالمية.

وغاية الدراسة هي أن توضح ـ أمام البلدان العربية ـ بعض المؤشرات حول الأسلوب الأمثل لتعبئة المساندة الخارجية عند التعامل مع المشاكل الجوهرية ألا وهي الصراع مع اسرائيل من ناحية، وتحديات التنمية العربية من ناحية أخرى. فهل هناك فرصة لقيام قوة

ثالثة بدور بديل ـ أو مكمل ـ لدور القوتين الأعظم في المنطقة؟ وكيف؟ ولماذا؟ وما هو هدف الجانبين العربي والأوروبي؟

إن منطلق الدراسة على هذا النحو يفرض أن تكون البداية مع تمهيد نظري حول أسباب الاهتمام بدور قوى ثانوية عند دراسة العلاقات الدولية للعالم الثالث بصفة عامة، والعلاقات الدولية العربية بصفة خاصة.

ويترتب على هذا التمهيد عدة افتراضات توجه تحليل جذور ومصادر الاهتمامات الأوروبية من ناحية، وأبعاد السلوك الاقتصادي والسياسي الأوروبي من ناحية أخرى، ومحددات هذا السلوك من ناحية ثالثة.

ومن ثم تنقسم الدراسة الى جزءين أساسيين:

أولهما: موضوعه السياسات الأوروبية في المنطقة. وبالرغم من أن محور هذه الدراسة هو عرض صورة العلاقات المعاصرة بين الجماعة الأوروبية، وبين العرب من خلال منظار الصراع العربي ـ الاسرائيلي (الفصل الثاني)، والعلاقات الاقتصادية (الفصل الثالث)، إلا أن فهم هذه المرحلة يقتضي إلقاء نظرة سريعة على الخبرة التاريخية (الفصل الأول)، وذلك لتحديد نمط تطور الاهتمامات والمصالح والسياسات الأوروبية من النمط التقليدي (الفردي) الى النمط الجماعي.

وثانيهما: يتعلق بالمحددات. أي تحليل المتغيرات التي تحكم تشكيل وفعالية الدور الأوروبي ـ سياسياً واقتصادياً ـ حتى يمكن تقدير إمكانيات التوجه العربي لتكريس ايجابيات هذا الدور من ناحية، مع عدم الانخراط في موجة من المبالغة في تقدير امكانيات الدور الأوروبي كبديل ثالث من ناحية أخرى. وتنقسم المحددات الى ثلاث مجموعات: عربية

وأوروبية ودولية. ولا تنفصل تأثيرات هذه المحددات ولكنها تمثل شبكة متداخلة ومتكاملة. كما سيتضح من التحليل التراكمي النهائي في الخاتمة.

ويعد هذا العمل الذي تقدمه صفحات هذا الكتاب حلقة من حلقات تطور الاهتمام الأكاديمي والبحثي للمؤلفة.

فلقد بدأ هذا الاهتمام بالسياسات الخارجية الأوروبية بصفة عامة، والفرنسية بصفة خاصة، ثم انتقل الى دراسة وضع العلاقات الغربية، والعلاقات الدولية للعالم الثالث والمنطقة العربية بصفة خاصة في سياق تطور النظام الدولي. ولقد تبلورت هذه الاهتمامات في رسالتي الماجستير والدكتوراه، ثم في بعض الدراسات وفي نصوص المحاضرات الجامعية. ثم يأتي إعداد هذا الكتاب لتصب فيه كل هذه الاهتمامات وتمتزج على النحو الذي يخدم موضوعه.

ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بالشكر الى مركز دراسات الوحدة العربية. فلقد أعطى تنظيمه «للسلسلة القومية» حافزاً لإعداد مشروع هذا الكتاب ثم تنفيذه.

الفصل الأول التمهيدي

وضع القوى الثانوية في النظام الدولي

يجب أن تنطلق دراسة الدور الأوروبي في لعبة الصراع العالمي حول المنطقة العربية ـ منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ من إلقاء الضوء على طبيعة دور القوى الثانوية. فإن أوروبا الغربية ـ سواء نظرنا اليها ككيان جماعي يحاول أن يبلور إرادة سياسية مشتركة تجاه القضايا الأوروبية والعالمية، ام نظرنا الى بعض الدول الأوروبية الكبرى منفردة مثل المانيا وبريطانيا وفرنسا ـ تثير مشكلة وضع القوى أو الدول الثانوية في النظام الدولي وانعكاسه على علاقاتها بالعالم الثالث:

١ ـ يؤثر وضع الدولة في الدرج الهرمي لسلم القوى على سلوكها الدولي. أي أن هناك علاقة بين وضع الدولة في هيكل النظام، وبين سلوكها الدولي[١]. ويثور التمييز عادة بين ثلاث فئات من الدول: الأولى، والثانوية، والصغرى[٢].

والقوى الثانوية هي القوى التي أدى التطور في قدرتها الذاتية الى ابرازها في مصاف جديد للقوة العالمية، كما أنها هي التي سيتوقف على تطورها التحول الحقيقي نحو النظام المتعدد من جديد:

فلقد انتقل النظام الدولي من القطبية الثنائية الجامدة الى القطبية الثنائية غير المحكمة، أي انتقل من المرحلة التي كان ينقسم فيها بشدة الى كتلتين فقط، يقود كل منهما بصورة مطلقة إحدى القوتين الأعظم، وفي الوقت الذي لم يكن قد برز فيه بعد وزن العالم الثالث، الى المرحلة التي أضحى فيها لبعض أعضاء كل من الكتلتين من القوى الثانوية بعض حرية المناورة السياسية، كما ازداد وزن دول العالم الثالث. وبرز تساؤل حول حقيقة هذه التطورات ومدى ما تمثله من تحولات هيكلية حقيقية حتى تقود الى نظام «التعدد». هذا وان اختلفت التحليلات حول الاجابة عن هذا التساؤل[٣] إلا أنها اتفقت على أن الثنائية هي السائدة، لأن القوى الثانوية لم تقدر على تغيير السياسات الدولية تغييراً جذرياً.

٢ ـ ولقد كانت ساحة العالم الثالث مجالاً لاختبار هذه الحقيقة. ويتضح هذا اولاً من بُعديْن حكما إعادة صياغة القوى الثانوية لدورها في العالم الثالث (والذي كان مجالاً مفتوحاً لنفوذها المطلق حين كانت تسود النظام الدولي قبل الحرب العالمية الثانية باعتبارها القوى الاستعمارية الكبرى)، كما يتضح ثانياً من الحدود التي تقع على قدرات القوى الثانوية على التحرك في العالم الثالث.

أولاً: كان لزاماً على القوى الثانوية وهي تعيد صياغة دورها في العالم الثالث أن تدرك وتستجيب لمتطلبات جديدة.

فمن ناحية، كان لزاماً عليها أن تعترف بأن الصراع بين القوتين الأعظم حول العالم الثالث قد أضحى حقيقة راسخة. فلم يعد الصراع الدولي الأساس هو الصراع بين الشرق والغرب فقط، ولكن انتقل

الصراع بين الكتلتين من مركز النظام الدولي والمسرح الأوروبي الى المناطق الهامشية أي الى ساحة دول العالم الثالث[٤]. فإن هذه الدول تعد تربة خصبة للتدخلات الخارجية بمختلف صورها ومستوياتها، ومن ثم فهي مصدر من مصادر الصراع والتوتر في العالم[٥].

ومن ناحية أخرى، اتضح لها القيود التي تقع على حركتها في مناطق النفوذ المباشرة للقوتين الأعظم وبالنسبة لقضايا العلاقات بين الكتلتين. ولهذا، وبعد انتهاء عصر تصفية المستعمرات، وبعد التركيز على حل مشاكلها الداخلية وتعبئة قواها الذاتية كان من الطبيعي أن تعود هذه القوى إلى الاهتمام بالقيام بدور في العالم الثالث، ولكن في ظل إطارات عالمية تختلف عن نظائرها في فترات توازن القوى التقليدية (قبل الحرب الثانية) في فترة القطبية الثنائية المحكمة (أي طوال عقدي الخمسينات والستينات). ففي ظل التطورات الاستراتيجية والاقتصادية العالمية، وبخاصة في ظل تزايد روابط «الاعتماد المتبادل» بين الاقتصاديات القومية التي تضع ضغوطاً شديدة على فعالية المتوسطة منها، وكذلك في ظل تسييس العلاقات الاقتصادية الدولية بدرجة كبيرة[٦]، أخذت هذه القوى الثانوية تبحث لنفسها في العالم الثالث ومن خلال أدوات سياسية واقتصادية عن ارتباطات لتدعيم النفوذ، أو لتحقيق مكاسب اقتصادية لتدعيم مركزها الدولي الصاعد.

ثانياً: ولكن يظل هذا الدور المرتقب محاطاً بقيود عدة: مبعثها من ناحية، الاختلافات بين أبعاد دور القوى الثانوية ذاتها، وترجع هذه الاختلافات الى أمرين أساسيين:

١ ـ مدى الرغبة في القيام بدور إقليمي أو عالمي مستقل نسبياً

والقدرة عليه. ففي حين قامت ـ فرنسا الديغولية مثلاً ـ بمبادرات عالمية لتأكيد دورها المتفوق، وكوسيلة لإظهار استقلالها عن الولايات المتحدة الامريكية، نجد أن المانيا الغربية تمثل قوة ثانوية أقل طموحاً حيث تقصر نشاطها الأساسي على النطاق الاقليمي الذي تنتمي اليه. أما بريطانيا فهي ـ كفرنسا ـ ظلت مرتبطة بذكرى عظمتها السياسية والاقتصادية السابقة[٧]. ولهذا، يمكن أعتبار فرنسا وبريطانيا قوى ثانوية حقيقية لأنهما تريدان أن يكون لقوتهما تطبيقات عالمية سياسية واقتصادية، وليس مجرد تطبيقات اقليمية واقتصادية فقط[٨].

٢ ـ اختلاف العلاقة بالقوة العظمى الحليفة، وهنا نواجه نموذجين: أحدهما تمثله الدولة التي تستند الى مصادر قوة ذاتية (مادية ومعنوية) ولها جاذبية قيادة (كاريزمية) قومية مؤهلة للقيادة العالمية (فرنسا الديغولية مثلاً). والآخر تمثله الدول التي تستمد وضعها كقوى ثانوية من الارتباط بالقوة العظمى الحليفة، إما لتدعيم نفوذ سابق (بريطانيا)، أو لتسهيل رد الاعتبار المفقود (المانيا الغربية)[٩].

كذلك تنبعث هذه القيود من ناحية أخرى، من الاختلاف بين قدرات وأهداف القوى الثانوية وبين نظائرها لدى القوتين الأعظم.

فلقد عانت سياسة هذه القوى تجاه العالم الثالث من ضعف مرجعه الهوة بين الأهداف وبين القدرات[١٠]. حقيقة تتدخل كل من القوتين الأعظم والقوى الثانوية في السياسات الاقليمية المختلفة في العالم، إلا أن الأخيرة تحوز قدرات أقل للمشاركة بفعالية على عكس التفوق الاقتصادي والعسكري للقوتين الأعظم اللتين تمثلان النظام السائد في السياسات الدولية[١١].

بعبارة أخرى، فإن القوة الثانوية نظراً الى عدم قدرتها على منافسة القوتين الأعظم على أسس متكافئة على مستوى النظام السائد، فهي تحاول القيام بهذا على مستوى النظم الاقليمية وذلك اما عن طريق الارتباط القوي بالقوة العظمى وإما بتبني موقف مستقل عنها أو محاولة خلافتها أحياناً[١٢]. ولكن - حتى هذه البدائل - تظل مهددة بعدة اعتبارات: عدم القدرة على ممارسة ضغوط عسكرية ودبلوماسية كالتي تمارسها القوتان الأعظم؛ عدم القدرة على التخفيف دائماً من آثار الصراع العالمي الأكبر على بعض المناطق لأنها - أي القوة الثانوية - لا تستطيع ولا تسعى لموازنة نفوذ القوة العظمى بقدر ما تحاول حماية مصالحها الاقتصادية[١٣]؛ اتفاق القوتين الأعظم أو تعاونهما في إدارة أوضاع بعض النظم الاقليمية يهدد وضع القوة الثانوية التي تحاول الاستقلال؛ كما أن القوة الثانوية المرتبطة بقوة عظمى لا تستطيع التحرك الا في نطاق ما تسمح به الأخيرة وفي المجالات التي لا تمس أو لا تتعارض مع مصالحها الخاصة[١٤].

بعبارة أخرى أيضاً، وبغض النظر عن الأساس المادي للقوة أو الرغبة في القيام بدور مستقل، إن تأثير القوى العظمى يعد متغيراً حاسماً وهاماً عند دراسة دور القوى الثانوية في أقاليم العالم الثالث[١٥].

وهكذا يتضح كيف أن هذه القوى الثانوية لم تغير جذرياً في هيكل السياسات الدولية[١٦]. وأن كل ما حدث هو أن العالم قد انتقل الى مرحلة «مناطق النفوذ» بعد أن كان يعيش عقب الحرب الثانية مباشرة مرحلة «الكتل». فالأولى تسمح في إطارها بدرجة من المبادرة من جانب القوى الثانوية ولكنها مبادرة مقيدة[١٧]. حيث تظل القوى الثانوية فريسة

التناقض بين وضعين: من ناحيـة الاهتمام بـالبحث عن النفوذ في العـالم الثالث وتدعيمه، ومن ناحية أخرى تأثير سياسات القوتين الأعظم[١٨].

٣ ـ وانطلاقاً من التحليل السابق يمكن طـرح عدة افـتراضات تمثـل الخلفية التي يستند اليها تحليل دور أوروبا في المنطقة العربية:

أ ـ تتعـدد مشـاكـل مناطق العـالم الثـالث، وهي تعـد بؤرة جـذب للتدخلات الخارجية. ويعـد فهم المتغير الـدولي عامـلاً أساسيـاً في فهم اندلاع وتطور الصراعـات في هذه المنـاطق. وتؤثر الأسـاليب التدخليـة للقـوى الخارجيـة في السياسـات الاقليمية في مستقبـل النظم الاقليميـة الفرعية.

وتعد المنطقة العربيـة أو «الشرق الأوسط» أحد النـظم الاقليمية التي يتضح في ضوء المقارنة بينهـا وبين عـدة نظم اقليميـة أخرى، كيف أنها تعـرف صراعات متعـددة الأبعـاد يـظهـر فيهـا بـوضـوح دور العـامـل الخـارجي. بل أن تـأثير هـذا العامـل أدى الى تصاعـد الصراع في هذه المنـطقة[١٩]. حقيقـة تعرف المنـطقة مصـادر اندلاع للصراعـات المحليـة والاقليمية كامنة في طبيعة هيـاكلها الاجتـماعية والسيـاسية والاقتصـادية وخصائص الحياة السياسية في دولها، ومع ذلك لا يمكن انكار أن المتغـير الدولي أيضاً هو أحد مصـادر الصراع الهامـة في المنطقـة، نظراً لارتبـاط مصيرها بالاستراتيجيـة العالميـة ومصالـح أمن القوى العـظمى في البحر المتوسط وفي اوروبا[٢٠].

وتعـد المنطقـة العربيـة بؤرة للعلاقـات الدوليـة وموضـوعاً للتنـافس العالمي بين القوى الكبرى[٢١]. وكانت الطبيعة غير المستقرة للمنطقـة من ناحية، وخصائص وضعها الاستراتيجي والاقتصادي من ناحية أخرى،

وراء جذب القوى الخارجية والقوتين الأعظم بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية[٢٢]، ومن ثم فهي تعد مجالاً ملائماً لدراسة أبعاد دور القوى الثانوية التي تقتضي بالضرورة تحليل تفاعلها مع دور القوتين الأعظم، وذلك في ظل خصائص المتغيرات الاقليمية للمنطقة.

ب ـ تختلف القوى الثانوية من حيث أبعاد الدور الاقليمي والعالمي للعلاقة بالقوتين الأعظم، وتنعكس هذه الاختلافات على درجة الاهتمام بالتحرك في مناطق العالم الثالث. كذلك تختلف هذه الأبعاد ـ بالنسبة للقوة الثانوية الواحدة ـ من مرحلة الى أخرى من مراحل تطورها، ومن مراحل تطور النظام الدولي ومن مراحل تطور اقليم العالم الثالث موضع الاهتمام.

إذن، إلى أي حد اختلفت بعض الدول الأوروبية ـ في توجهها المنفرد نحو المنطقة ـ وفقاً لاختلاف نمطها كقوة ثانوية: فرنسا القوة ذات المطامع العالمية المستقلة، بريطانيا ذات المطامع العالمية أيضاً ولكن المرتبطة بالولايات المتحدة، المانيا القوة ذات المطامع الاقليمية والاقتصادية أساساً؟

وهل أثرت هذه الاختلافات على المنهج الجماعي الأوروبي؟ وهل رأت هذه الدول في التحرك الجماعي بديلاً أفضل من التحرك الفردي لخدمة مصالحها وأهدافها؟

٤ ـ ولكن ما هي البؤرة التي سينصب عليها تحقيق هذه الافتراضات المتفرعة؟ هل هي مستوى العلاقات الثنائية العربية ـ الأوروبية؟ أم مستوى كلي أكثر شمولاً؟ هل هي بالتركيز على الأبعاد السياسية فقط، أم بالامتداد الى الأبعاد الاقتصادية أيضاً؟

وستحاول هذه الدراسة أن تقدم تحليلاً متوازناً لهذه التطورات يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والسياسية على حد سواء من ناحية، كما يجمع من ناحية أخرى بين السلوك الجماعي الأوروبي، وبين السياسات القومية لبعض الدول الأوروبية الأساسية.

كما ستركز الدراسة من ناحية ثالثة، على الصراع العربي ـ الاسرائيلي كمحور لتحليل السلوك السياسي الأوروبي (المنفرد والجماعي) تجاه المنطقة. ويرجع اختيار هذا المحور لعدة أسباب:

أولاً: يعد الصراع العربي ـ الاسرائيلي القضية المصيرية الجوهرية بالنسبة للوطن العربي كله، والذي تتجمع عنده وتصب وتنعكس كل مصادر الانقسامات بين السياسات العربية. فإن هذا الصراع يعد متغيراً أساسياً في تطور الصراعات بين الأقطار العربية، نظراً لاختلاف نمط السياسات العربية من حوله. ومن ثم، فإن تحليل الدور الأوروبي تجاهه يعد بديلاً مناسباً لتحليل السياسات الأوروبية تجاه قضايا سياسية فرعية في المنطقة، تمس كل منها مجموعة أو أخرى من البلدان العربية.

ثانياً: أبرزت التطورات في مراحل هذا الصراع دائماً مدى حساسية المصالح الاقتصادية الأوروبية، ومدى حساسية الوزن السياسي الأوروبي في المنطقة العربية. حيث تتأثر دائماً سياسات الأطراف الخارجية تجاه الصراع بالرغبة في تحقيق أهداف اقتصادية متنوعة تتصل بصورة أو بأخرى بالنفط العربي. ولكن تختلف درجة تورط هذه القوى واسلوب تعاملها مع الصراع، باختلاف طبيعة مصالحها في المنطقة. هل هي مصالح مباشرة وحيوية أم لا؟[٢٣] ولقد كان استخدام سلاح النفط سنة ١٩٧٣ (ومن قبل الحظر الجزئي سنة ١٩٦٧) من أهم الدلائل على

الارتباط بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية في عملية البحث عن تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومن ثم، فهو أرضية ملائمة لاستقصاء احدى الفرضيات الهامة للدراسة حول العلاقة بين التطور في الاهتمامات والمصالح الأوروبية ـ الاقتصادية، وبين التطورات في مسلكها السياسي تجاه المنطقة العربية.

كذلك أثرت هذه التطورات في مراحل الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلدان العربية، وتؤثر هذه الاوضاع بدورها على جهود التنمية الفردية أو القومية. بعبارة أخرى، هناك علاقة بين كيفية ودرجة الاسراع بإيجاد تسوية للصراع، وبين قدرة المنطقة على الدخول في مرحلة تنمية حقيقية. وهذا يعني الكثير بالنسبة لدور القوى الخارجية وبخاصة الثانوية. فإن هناك علاقة بين التغيرات السياسية والاقتصادية داخل الأقطار العربية، وبين درجة العداء لإسرائيل وأسلوب المواجهة معها، وبين اتجاهها نحو القوتين الأعظم وغيرها من القوى الثانوية سعياً وراء المساندة السياسية والاقتصادية(٢٤).

ثالثاً: يعد الصراع العربي ـ الاسرائيلي أحد الأسباب الهامة لانتقال استقطاب الصراع بين الشرق والغرب الى المنطقة العربية. ولقد لعبت القوتان الأعظم دوراً هاماً فيه على نحو أثّر على رغبة وقدرة دولها على التعامل مع قوى خارجية أخرى(٢٥). كما أن هذا الصراع ليس مجرد صراع اقليمي، ولكن تسبب أزماته المتتالية خللاً في السياسات الاقليمية والعالمية أيضاً، لأنه يثير المواجهة بين القوى العالمية على نحو يؤثر على التوازن العالمي(٢٦). فهو من أهم الصراعات التي يظهر فيها بوضوح التفاعل بين التوازن الاقليمي والنظام الدولي المحيط، ذلك

لأنه يثير بعمق مشكلة خطورة تدخل القوى الخارجية. ومن ثم، فإن البحث عن أبعاد الدور السياسي - الأوروبي تجاهه، إنما يضع الدراسة في نطاق العلاقات الدولية - الاقليمية وما لها من ارتباطات بالنظام العالمي. وهذا هو هدف الدراسة الأصيل حين اتخذت منطلقاً لها: تحليل أبعاد دور البديل الأوروبي - كقوة تدخلية ثانوية - في المنطقة العربية، وذلك في ضوء المصالح الأوروبية في المنطقة من ناحية، وفي ضوء امكانيات الدول الأوروبية (فرادى وفي إطار الجماعة الأوروبية) للقيام بدور عالمي مستقل يؤكد ذاتيتها الى جانب القوتين الأعظم، سواء بالنسبة لحماية مصالحها في المنطقة ام بالنسبة لامكانيات الأقطار العربية لاستغلال هذا الدور الأوروبي: اما للتخفيف من غلواء الارتماء في أحضان القوتين الأعظم، أو من الوقوع أسيرة التنسيق أو الاتفاق بينهما ولو في أدنى حدوده الممكنة، واما لحفز اهتمام الولايات المتحدة لدفع عملية التسوية التفاوضية.

هوامش الفصل الأول

(١) Philippe Brailard, *Théorie des systems et relations internationales* (Bruxelles: E. Bruylant, 1977), pp. 27 - 83

(٢) انظر احد هذه التقسيمات في:

Louis Cantori and Steven Spiegel, *The International Politics of Regions* (Englewood Cliffs, N.J: Prentice-Hall, 1970).

(٣) Daniel Colard, *les relations internationales* (Paris, 1977), pp. 90 - 93.

(٤) للمزيد من التفصيل حول تأثير ظهور العالم الثالث على هيكل النظام الدولي، أنظر:

Bahgat Korany and Nagy Tawfik, «Non-Alignement: Its Conflict Reducting Function in the International System,» *Annales d'Etudes Internationales,* vol. 3, no. (1972), pp. 42 - 48, and 64 - 100, and Bahgat Korany, «Afro-Asian Non-alignment in the Contemporary International System,» (Thesis no. 269, Institute Universitaire des Hautes Etudes Internationales, Geneva, 1976),pp. 364 - 366.

(٥) حول مصادرالأزمات والصراعات في العالم الثالث والتي تتلخص في ازمة الشرعية وازمة التنمية، على سبيل المثال، انظر:

Gerard Chaliand, *Mythes révolutionnaires du Tiers Monde* (Paris: Editions du seuil, 1976), and Edith Penerose, «The Third World in International Politics,» *Year Book of World Affairs,* vol. 25 (1971).

(٦) حول هذه التطورات العالمية، على سبيل المثال أنظر:

Edward Morse, «Crisis Diplomacy, Interdependence and the Politics of International Economic Relations,» in: R. Tanter and R. Ullman, eds., *Theory and Policy in International Relations* (Princeton, New Jersy: Princeton University Press, 1972), pp. 123 - 150.

(٧) Jean Baptiste Duroselle, «Les Conflicts Internationaux,» *Revue Française de Sciences Politiques,* vol. xix, no. 4 (Aout 1969), p. 835.

(٨) George Liska, «The Third World,» in: R. osgood,ed., *America and the World* (Homewood, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1970), pp. 412 - 414.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤١٥.

(١٠) نادية مصطفى، «القوتان الأعظم والعالم الثالث (من الحرب الباردة الى

الحرب الباردة)،» الفكر الاستراتيجي العربي (معهد الانماء العربي)، العدد ١٧، (تموز/يوليو ١٩٨٦).

(١١) Cantori and Spiegel, *The International Politics of Regions,* p. 16.

(١٢) George Liska, *States in Evolution: Changing Societies and Traditional Systems in World Politics* (Homewood, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1973), pp. 132 - 143.

(١٣) Coral Bell , *The Conventions of Crisis* ([n. p.]: Oxford Paperbacks, 1971), pp. 138-142.

(١٤) Liska, «The Third World,» in: Osgood, ed., *America and the World,* pp. 410 - 411.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(١٦) Saymon Brown, *New Forces in World Politics* (Washington, D.C.: Brooking Institution, 1974), pp. 90 - 91.

(١٧) Jacques Vernant, «System des Blocs, Zones d'influences et indépendances,» papier presenteé á: Institut Charles De Gaulle, actes de Colloque, 21-23 Novembre 1979, dans: *Les Conditions de l'independance nationale dans le Monde Moderne.*

(١٨) Edmond Jouve, «Les Problemes des alliances,» dans:

المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(١٩) انظر هذه المقارنة ونتائجها في:

Contori and Spiegel, *The International Politics of Regions,* pp. 240-273.

(٢٠) P.J. Vatikiotis, *Conflict in the Middle East* (London: George Allen and Unwin Ltd,. 1971), pp. 195-207.

(٢١) Peter Mongold, *Super Power Intervention in the Middle East* (London: Croom Helm, 1978), pp. 14-22.

(٢٢) Malcolm Kerr, «Persistence of Regional Quarrels,» in: J.C. Hurewitz, ed., *Soviet- American Rivarly in the Middle East* (New York: Praeger Publishers, Inc, 1969), p. 228.

(٢٣) Mongold, Ibid., pp. 19-22.

(٢٤) Jean Leca, «Crises et conflits au Proche Orient,» *Revue Francaise de Science Poltiques,* vol. xxiv, no. 4 (Aout 1974), pp. 705- 707.

(٢٥) Vatikiotis, *Conflict in the Middle East,* p .140.

(٢٦) Eugene Rostow, «Middle East Crisis in the Perspective of World Politics,» *International Affairs* (London), vol. 47, no. 2 (1971), pp. 278-279.

القسم الأول

السياسات الاوروبية تجاه المنطقة العربية

مقدمـــة

المحور الاساسي لهذا الباب هو عرض صورة العلاقات المعاصرة بـين الجماعة الاوروبية، وبين المنطقة العربية.

ودون الاستغراق في تاريـخ تطور هـذه العلاقـات، يجدر إلقـاء نظرة سريعة (الفصل الاول) على مدلول الخبرة التـاريخية قبـل الحرب العـالمية الثانية (على الاقل منذ نهاية القرن التاسـع عشر)، حتى نصل الى ملتقى روافد التاريخ المعاصر ـ أي منذ ما بعد الحرب العـالمية الثـانية ـ وذلـك للتعرف على نمط المصالح والاهـداف السياسيـة والاقتصاديـة والاوروبية من ناحية، وعلى التطور الذي لحق بالتـوجهات الاوروبيـة نحو المنـطقة على المستوى الفردي ثم الجماعي وبخاصة منذ ما بعد حرب سنة ١٩٦٧ من ناحية أخرى.

بعبارة أخرى، فإن مبعث أهمية الخبرة التاريخية هو أن فهم الحاضر لا يمكن ان يتم الا من منـطلق المـاضي، كـما يسـاعـد عـلى فهم مـدى

الاستمرارية أو الانقطاع بين خط السياسات التقليدية، وبين خط السياسات الاوروبية المعاصرة، حيث يفترض ان تاريخ سياسات الدول الاوروبية في المنطقة يعد احد مصادر سياساتها المعاصرة[1].

فلقد لعب الوطن العربي على مدار تاريخه دوراً هاماً في توازنات القوى بين مراكز السياسة الدولية، اذ كان بؤرة وموضعاً لصور التنافس العالمي في ظل النظم الدولية المتعاقبة: توازن القوى المتعددة والقطبية الثنائية. وبالنظر الى تاريخ العلاقات الدولية للمنطقة، يتضح أن الدور الاوروبي فيها يعد معطاة هامة[2]. فإن العلاقات العربية ـ الاوروبية قديمة قدم البحر المتوسط الذي يفصل بين الاقليمين، ولقد تشابكت هذه العلاقات في دوائر حضارية وسياسية واقتصادية، كما تأرجحت هذه العلاقات على مدار تاريخها القديم والوسيط والحديث بين مراحل ذات طبيعة تعاونية، وبين أخرى ذات طبيعة تنافسية او صراعية. أي أنها لم تكن دائما عسكرية عنيفة. ولقد انعكس تطور وضع أوروبا في النظام الدولي على توجهها واهتمامها وسلوكها تجاه المنطقة العربية.

ففي حين لعبت بعض دولها الدور الاساسي في سياسات المنطقة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية باعتبارها الدول الاستعمارية الكبرى، تحول هذا الدور الى مرتبة ثانوية بعد سنة ١٩٥٤. فلقد فرضت المتغيرات الحديثة القومية (في الدول العربية والاوروبية) والاقليمية (موجة التحرر ونمط السياسات والتحالفات العربية، وتطور التعاون السياسي الاوروبي) والعالمية (قيود النظام الدولي) بصماتها على عملية إعادة تشكيل وهيكلة هذه العلاقات من ناحية، وعلى التوجه الاوروبي ـ وبخاصة الجماعي ودوره من ناحية أخرى.

ولهذا يمكن التمييز بين عدة مراحل متعاقبة تطورت خلالها الاهتمامات الاوروبية بالمشاركة في سياسات المنطقة العربية منذ سنة ١٩٤٥ . فمن الاهتمامات الفردية للدول الاوروبية التي تبلور اهتمام جماعي بعد تكوين الجماعة الاوروبية، ومن إعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية وعدم الاهتمام بالقيام بدور سياسي مباشر، الى المرحلة التي تبلور فيها بقوة شعور القيادات الاوروبية وبخاصة بعد حرب سنة ١٩٦٧، باستحالة الاستمرار في تجنب الانغماس في مشاكل المنطقة وبخاصة الصراع العربي - الاسرائيلي. وكانت حرب تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٧٣ نقطة تحول هامة على هذا الطريق. ولقد القت التطورات المتتالية منذ سنة ١٩٧٣ بظلالها على التوجه وعلى السلوك الاوروبي في المنطقة (سياسياً واقتصادياً) على نحو يبرز مدى الارتباط بين المصالح الاقتصادية الاوروبية في المنطقة، وبين اختيارات السياسة الجماعية أو السياسات القومية الاوروبية.

هوامش المقدمة

(١) حامد ربيع، **الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ١٦٦.

(٢) Tareq Ismael, «Introduction,» in: Tareq Ismael, ed., *The Middle East in World Politics* (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1974), pp. 2 - 17.

الفصل الثاني

تطور التورط والمصالح الاوروبية في المنطقة العربية: من السياسات الاستعمارية التقليدية، الى السياسات الجماعية الاوروبية

اولاً: تطور التورط الاوروبي منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى سنة ١٩٤٥

يعد العقد الاخير من القرن التاسع عشر، نقطة البداية في نهاية التوازن الاوروبي الذي ساد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفي التغير الذي طرأ على وضع أوروبا على مسرح السياسة العالمية. فلقد حدث تحول جذري في هيكل العلاقات الدولية التي تحولت عن النطاق الاوروبي الى النطاق العالمي. جاء هذا التحول نتيجة تفاعل عدة عوامل بدأت تفرز آثارها منذ أواخر القرن التاسع عشر. وعلى رأس هذه العوامل، تأتي اولاً موجة المد الاستعماري الجديد التي انبثقت عن الثورة الصناعية وتفاوت امتدادها الزمني الى الدول الاوروبية الاساسية (بريطانيا ثم فرنسا ثم المانيا)؛ ثم يأتي ثانياً عامل تطور وبروز قوتين غير أوروبيتين على مسرح السياسة العالمية، وهما اليابان والولايات المتحدة الامريكية.

واقـترن التـطور في التـوازنـات الاوروبيـة بـالتـطور في التنـافس الاستعماري، الامر الذي أثر عـلى ميزان القـوى الاوروبي والعالمي حتى اندلعت الحرب العالمية الاولى. ولقد أثّرت عواقب هذه الحرب بدورهـا على صلابـة وضع اوروبـا كمركـز للسياسـات الدوليـة. ولكن واصلت دولها الكبرى ـ طوال فترة ما بين الحربين العالميتين ـ سياساتهـا التقليديـة التي تفـترض اولويـة ومركـزية المشـاكل الاوروبيـة عـلى المشـاكـل غـير الاوروبية. حتى جاءت عواقب الحرب العالمية الثانية بالتغيرات الجـذرية في هيكل العلاقات الدولية على نحو لم تعد فيه اوروبا هي مـركز العـالم المسيطر[1]. فلقد كانت المنطقة العربية مسرحاً هاماً للتنـافس بين القـوى الاوروبية الكبرى (وبخاصة بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا). كما كانت الحـرب العالميـة الاولى نقطة تحـول في شكـل وطبيعـة وتـطور الـوجـود الاوروبي في المنطقة.

ودون الاستـطراد في تفـاصيـل التـاريـخ الـدبلومـاسي لتطور هــذا التنافس، تكفي الاشارة الى أن المقـترب الذاتي لكـل دولة أوروبيـة من مصالحها في المنطقة، كانت تحكمه اعتبارات التنافس الاستعماري. وهي الاعتبارات التي دخلت في تشكيلها ـ بالنسبة لكـل دولة ـ عـدة عوامـل سيـاسية واقتصـادية واجتـماعية داخليـة، وعوامـل جغـرافيـة، وأخـرى اقليمية.

١ ـ بالنسبة لإيطاليا

بعد أن استغرقت القرن التاسع عشر في بناء الدولة النـاشئة وتـدعيم وحدتها، وبعد أن تراجعت امام النشاط الدبلوماسي والتجاري لكل من

فـرنسا وبـريطانيـا، بدأت عمليـة توسعهـا البحـري في حـوض البحـر الابيض المتوسط واحتلالها ليبيا بصفة خاصة سنة ١٩١١. وكان الدافـع وراء ذلك هو حماية وتدعيم أمن الدولة الايطالية من ناحيـة، واستجابـة لحل مشاكل الجنوب الايطالي الفقير من ناحية أخرى(٦).

وبعد الحرب العالمية الاولى، عادت إيطاليا ـ سياسيا ـ الى المنطقة مع الفاشية منذ سنة ١٩٢٢. فلقد أحدث النظام الايطالي الجديد انـطباعـاً ايجـابياً لـدى بعض الـدوائـر التي نـظرت اليـه كبـديـل ممكن للبرلمـانيـة الـبريطانيـة والفرنسيـة. وفي الوقت نفسـه، تبنت إيطاليـا الفاشيـة خطاً هجومياً تجاه المنطقة لتحقيق مطامـع كبرى. فمن نـاحية، أرادت حمـاية مصـالحها الاستعـمارية في شرق افـريقيا ومصـالحها التجـاريـة مـع دول المتوسط. ومن ناحية أخرى، أرادت قطع الامتداد الفعلي للمستعمرات الـبريطانيـة والفرنسيـة، كما أرادت ايـطاليا الفـاشية أن تنـال من النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقـة. ولهذا، وبـالرغم من اطـماعها التـوسعية الاستعـــمارية التي كـــانت تسعى لتحقيقهـا، اكتسبت مســانـدة بعض الاوساط العربية التي رحبت بعدائهـا لبريـطانيا وفـرنسا. بعبـارة أخرى نجحت الدبلوماسية الايطالية في إخفاء أطماعها الحقيقيـة لفترة طـويلة. ولهذا، وبالـرغم من معارضـة الليبيين لـلامبريـالية الايـطالية، وجـدت ايطاليا في شخص شكيب أرسلان من يسانـد موسـوليني على اعتبـار أنه القادر على مساعدة ليبيا في الكفاح ضد الاحتلال الـبريطاني والفـرنسي. كذلك حين احتلت ايطاليا اثيوبيا سنة ١٩٣٦ لم تر العديد من الاوساط العـربية في هـذه العملية تعبيـراً عن الاطماع الامـبريـاليـة، ولكن مجـرد استخدام ايجابي للقوة ضد دولة افريقية تثور الشكوك حول اضـطهادهـا للمسلمين.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية التي اشتركت فيها ايطاليا الفاشية الى جانب المانيا النازية، وبالرغم من اقتناع الاخيرة بالنيات التوسعية الايطالية، إلا انها فضلت التخلي عنها للحفاظ على مشاعر التعاطف العربي. ولكن معركة العلمين سنة ١٩٤٢ انهت هذه الحسابات. وبالرغم من الهزيمة فلقد ظل لايطاليا مكانتها في المنطقة، كما سنرى[٣].

٢ ـ بالنسبة لألمانيا

في ظل نموذج حكم القيصر غليوم الثاني، أي خلال العقد الاخير من القرن التاسع عشر وحتى ما قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى، أخذت المانيا ـ بعد ان ازداد مركزها الاقتصادي قوة ونشاطاً وبعد ان أضحت اقوى دولة عسكرية في العالم بفضل سياسة بسمارك ـ تتجه الى سياسة التوسع الاستعماري، بعد ان ظلت طويلاً تركز على التوازن الاوروبي[٤]. وكان لألمانيا سياسة عامة تجاه المنطقة العربية تهدف الى التحرك نحو النفط في الشرق العربي ونحو المعادن في افريقيا، وترتكز على تدعيم العلاقات مع الامبراطورية العثمانية. ولقد اثار هذا المحور اعتراضات شديدة من بريطانيا وفرنسا. فلقد كان هذا التوجه الالماني يهدف الى اقتسام جزء من المستعمرات، كما يهدف الى احباط الاتفاق الودي بين الدولتين والذي تكوّن أساساً لاحتواء وعزل القوة الالمانية الصاعدة. ولقد أدت العلاقات الالمانية ـ العثمانية الى تفجير العلاقات الالمانية ـ العربية، وبخاصة خلال الحرب العالمية الاولى. فلقد كانت المطالب العربية للحصول على مزيد من اللامركزية قد وصلت الى اوجها. ومن ثم اتجهت الحركة العربية بقيادة الشريف حسين الى التحالف مع بريطانيا.

ولقد تكرر هذا النموذج ـ ولكن في إطار مختلف ـ في فترة ما بين الحربين العالميتين. فلقد كان لألمانيا النازية سياسة عامة تجاه المتوسط، ولكنها حظيت هذه المرة باستعداد العرب للتعامل معها في مواجهة بريطانيا وفرنسا بعد اقتسام الدولتين ميراث الامبراطورية العثمانية في المنطقة، أي بعد إخلالهما بوعود الاستقلال التي قدماها للحركة العربية خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها.

وتجدر الاشارة الى انه رغم وصول التجارة الالمانية مع البلدان العربية سنة ١٩٣٨ الى حجم لا بأس به، فإن الجوانب السياسية، وليس الاقتصادية، هي التي طغت على العلاقات الالمانية ـ العربية. فلقد كان الاهتمام الاساسي للنازية هو دفع الحركة القومية العربية ضد بريطانيا وفرنسا. وقد ثبت وجود اتصالات دائمة بين المانيا، وبين اللجنة العربية العليا في فلسطين برئاسة الحاج امين الحسيني. ولكن لم يحصل القوميون العرب من المانيا الا على مجرد وعود مؤقتة. أي أن الرايخ الثالث لم ينتهز الفرصة للمبادرة بسياسة عربية كبرى. وكانت الدبلوماسية الالمانية تتصور أن المنطقة تنتمي الى النفوذ الايطالي الحليف. ومن ثم ترددت في ابداء الالتزام نحوها بصورة قوية. ولذا، لم تقدم ألمانيا إلاّ مساعدة ضئيلة لثوار العراق بقيادة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١، الامر الذي أثار ضيق المجاهدين العراقيين ضد بريطانيا. وفي مصر رفض الثوار الاحرار والضباط الوطنيون المشاركة في الحرب الى جانب بريطانيا، بل كان هناك ترحيب باقتراب قوات رومل. ولكن أدت هزائم المانيا في تونس والعلمين وستالينغراد (١٩٤٢ ـ ١٩٤٣) الى القضاء على أي احتمال باق لتحرك المانيا في المنطقة[٥].

٣ ـ بالنسبة لفرنسا

بعد حصولها على امتيازات دينية وتجارية في المنطقة من السلطان العثماني سليمان الاول في النصف الاول من القرن السادس عشر، وبعد طلبها لامتيازات مباشرة في مناطق لا تخضع للامبراطورية العثمانية (شمال افريقيا)، وبعد تجربة الحملة الفرنسية التي فتحت مصر امام مصادر النفوذ الغربية الحديثة، وبعد محاولة توسيع النفوذ في مصر خلال عهد محمد علي وخلفائه، اتجهت فرنسا نحو شمال افريقيا، وذلك باحتلال واستيطان الجزائر سنة ١٨٣١، ثم بفرض الحماية على تونس سنة ١٨٨١، وعلى المغرب سنة ١٩٠٨. وهكذا منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر تركت فرنسا تدريجياً المشرق العربي مفتوحاً أمام الدور البريطاني في مقابل إطلاق يدها في المغرب العربي. ولكن ظلت تقوم بدورها الثقافي والتجاري والديني في الشام[٦].

وبينما كان الدور البريطاني يتسم بالطابع الاقتصادي الذي يستجيب للمطامع الاستعمارية العالمية، فإن الدور الفرنسي، وان لم يغفل الابعاد الاقتصادية، كان يركز على الطابع السياسي الثقافي الحضاري حيث يمكن لفرنسا ان تلعب دوراً متميزاً[٧]. بعبارة أخرى أيضاً، فإنه نظراً الى اتساع دائرة السياسة الاستعمارية البريطانية، لم تكن بريطانيا تنظر الى المنطقة العربية لذاتها فقط، ولكن أيضاً كأداة من أدوات سياستها الاوروبية (في مواجهة المانيا)، أو من أدوات سياستها العالمية الاستعمارية لتدعيم مواقفها الاستعمارية في مناطق أخرى. وعلى العكس كانت فرنسا تركز أساساً على الدائرة المتوسطية كغاية في حد ذاتها. (وهنا يبرز احد مصادر الاختلافات بين موقفي كل من بريطانيا وفرنسا

من قضية الوحدة العربية)[٨]. فبينما ساندت بريطانيا الاتجاه العربي الذي يدعو الى الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية، وبينما عارضت المانيا القيصرية مثل هذا الاتجاه، نجد أن السياسة الفرنسية ساندت فكرة الاستقلال النسبي. ومن ثم ايدت الجماعات العربية ذات الاتجاه المماثل، وكسبيل أيضاً لمناوئة النفوذ البريطاني. بعبارة أخرى، ارادت فرنسا استيعاب بعض التيارات المستقلة، ولكن في إطار تبعية من نوع جديد للهيمنة الفرنسية يقع في نطاق الدائرة المتوسطية للسياسة الفرنسية.

ولقد ظلت الدائرة المتوسطية ـ حتى بعد تصفية الاستعمار الفرنسي ـ تمثل دائرة متميزة للحركة الفرنسية وبديلاً عن الدائرة الأطلسية، اي ظلت تمثل نطاقاً لممارسة استقلالية السياسة الفرنسية إبتداء من نابليون الأول وحتى ديغول كما سنرى[٩].

وخلال الحرب العالمية الأولى ـ ونظراً لانشغالها على الجبهة الأوروبية ـ لعبت فرنسا ـ بالمقارنة ببريطانيا ـ دوراً ثانوياً في المنطقة. وتقلص نفوذها الكبير الذي كانت تمارسه ليقتصر على الانتداب على سوريا ولبنان.

ولأسباب عديدة، فإن فرنسا لم ترسن سياسة عامة تجاه الشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى. فبالرغم من الروابط الثقافية بين جزء من الصفوة الفرنسية والحركة القومية العربية سنة ١٩٢٠، كانت القيادات الفرنسية تشكك في هذا التيار وترى فيه اداة لبريطانيا ضد الأقليات الفرنسية. كذلك تخوفت من انتشار هذا التيار الى شمال افريقيا حيث كان الحفاظ على الوجود الفرنسي وتدعيمه مصلحة عظمى وحيوية في

نظر فرنسا. ولهذا عارضت فرنسا التيارات الوحدوية العربية في الشام خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

وخلال الحرب العالمية الثانية، ونتيجة الهزيمة والاحتلال، تراجعت فرنسا امام بريطانيا في المنطقة على نحو أكبر بكثير مما حدث خلال وبعد الحرب الأولى. فلقد انتهى الصدام بين فرنسا الحرة بقيادة ديغول، وبين قوات بريطانيا في الشام لصالح الأخيرة التي كانت تساند التيارات الوطنية في سوريا حتى تضمن تعبئتها لمساندتها في الحرب ضد المانيا. ولقد حمل ديغول معه هذه الذكرى السيئة عن بريطانيا التي ظلت معه بعد ذلك لسنوات وهو يحاول إعادة تأكيد النفوذ الفرنسي في المنطقة من جديد، ولكن بطريقة مختلفة كما سنرى[١٠].

٤ ـ بالنسبة لبريطانيا[١١]

إن صلتها بالمنطقة العربية قديمة وممتدة. إلا أن أهمية المنطقة لدى بريطانيا فاقت بكثير أهميتها لدى القوى الأوروبية الأخرى. ففضلاً عن أهميتها الذاتية، كانت المنطقة تعد نقطة استراتيجية هامة للدفاع عن ممتلكات بريطانيا في الشرق وبخاصة الهند ومعبراً هاماً اليها، حيث كانت الأخيرة تعد محور ارتكاز السياسة العالمية البريطانية. فإن اهتمامات بريطانيا، وعلى عكس فرنسا وإيطاليا، اتسمت بالعالمية وليس بالاقليمية. وقد أثر ذلك على مقتربها من المنطقة العربية حيث كانت تتحرك دائماً في دائرة أوسع من الدائرة التي تتحرك فيها فرنسا وإيطاليا.

وتجدر الاشارة الى أن بريطانيا لم يكن لها مستعمرة حقيقية في أي جزء من المنطقة باستثناء عدن. وما عدا هذه المستعمرة الصغيرة ظلت

العلاقات بين بريطانيا، وبين المنطقة تنظمها مجموعة من معاهدات الصداقة لتنظيم الحماية وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى. فلقد هدفت بريطانيا الى حماية مصالحها دون أن تتحمل أعباء السيطرة المباشرة.

ولقد كان احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢ علامة بارزة في تطور الوجود البريطاني في المنطقة قبل الحرب العالمية الأولى. واستمر التنافس البريطاني ـ الفرنسي حول تدعيم النفوذ فيها حتى كانت المقاصة الاستعمارية الشهيرة التي ترجمها الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤، والذي بمقتضاه وافقت بريطانيا على إطلاق يد فرنسا في المغرب العربي في مقابل اطلاق يدها في مصر والسودان.

كذلك كان لمنطقة الخليج أهميتها الحيوية بالنسبة لخطة بريطانيا لمد نفوذها من الهند الى المتوسط. ولقد وقّعت بريطانيا مع شيوخ الخليج معاهدات خاصة طوال القرن التاسع عشر. ولكنها لم تقم أي مستعمرة او محمية فيها حتى الثلاثينات من القرن العشرين. فقد احتفظت منطقة الخليج بحكامها من الشيوخ والسلاطين، ولكن كانت بريطانيا هي الدولة الحامية الأساسية لهم. ولهذا أيضاً اتجهت بريطانيا الى مد نفوذها الى شمال الخليج أي الى العراق. ومن هنا يمكن أن نفهم مدى معارضة بريطانيا لإنشاء خط سكة حديد بغداد التي قررت الامبراطورية العثمانية ـ بمساعدة المانيا ـ إنشاءه ليربط بين تركيا ومناطق نفوذها العربية. وكان هذا الخط يصل بالنفوذ التركي والألماني أيضاً قريباً من منطقة الخليج.

خلاصة القول، ان بريطانيا لقيت حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى منافسة من القوى الأوروبية الكبرى الأخرى في المنطقة، وبخاصة المانيا

وفرنسا وروسيا على نحو هدد مصالحها فيها وفي أرجاء امبراطوريتها الاستعمارية. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وانضمام تركيا الى المانيا ضد دول الوفاق، أضحت المنطقة العربية ساحة للقتال المباشر وللصراع غير المباشر على النفوذ.

ولقد كان الاحتلال البريطاني العسكري «للشرق الأوسط» في نهاية سنة ١٩١٨ علامة مؤكدة على انهيار النظام الدولي القديم في المنطقة، ونقطة تحول هامة في السياسة الاستعمارية البريطانية في المنطقة. ذلك لأن انهيار الامبراطورية العثمانية، وهزيمة المانيا وتركيا، غيرت بعمق من الظروف التي أحاطت بالسياسة البريطانية في المنطقة طوال القرن التاسع عشر، بل وجعلت من بريطانيا القوة السياسية والعسكرية السائدة في المنطقة وذلك بعد أن تطورت السياسة الاستعمارية البريطانية تجاهها. حيث اتضح أن حماية قناة السويس والخليج اضحت في حاجة لتورط أكبر وأكثف.

ولهذا، لم يقتصر رد فعل بريطانيا على عمليات دفاعية في مصر وفي البصرة، ولكن انتقل الى أعمال هجومية سياسية وعسكرية في آن واحد، فبدأت بتدعيم سلطاتها السياسية في مصر وذلك بإعلان الغاء السيادة التركية على مصر واعلان الحماية البريطانية عليها، مع تدعيم السيطرة على البصرة حتى لا تعود الى تركيا بعد انتهاء الحرب. كما بدأت محادثاتها مع الشريف حسين (مراسلات مكماهون)، واندلعت الثورة العربية ضد تركيا. وفي الوقت نفسه كانت تعد مشروعات استعمارية كبرى لتقسيم الجزء العربي من الامبراطورية العثمانية، كان من أهمها الاتفاق البريطاني - الفرنسي الشهير المعروف باتفاق سايكس - بيكو الذي وافقت عليه روسيا وظل سرياً ولم يعلن عنه حتى اندلاع

الثورة البلشفية في روسيا، ووعد بلفور الشهير الذي قدمته بريطانيا للصهيونية العالمية. وتأكد التقسيم الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا في معاهدات تسوية أوضاع ما بعد الحرب الخاصة بالمنطقة (سان ريمون، وسفر سنة ١٩٢٠) التي صبغت عصبة الأمم الشرعية الدولية عليها حين جعلت كل من بريطانيا وفرنسا منفذتين لنظام الانتداب.

ولقد تورطت بريطانيا بعد ذلك وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية في مشاكل معقدة في علاقاتها مع فلسطين ومصر والعراق وإمارات الخليج وعدن، على نحو ابرز مدى تأثير التيارات القومية على السياسة البريطانية الاستعمارية في المنطقة التي أخذت تفقد قوتها وسيطرتها المطلقة تدريجياً. ولكنها نجحت في وضع بذرة شوكة جديدة في المنطقة العربية وهي اسرائيل التي أعطى انسحاب بريطانيا من فلسطين والغاء الانتداب عليها الفرصة لإعلان مولدها.

فمن أهم السمات المشتركة بين تاريخ سياسات هذه الدول الاوروبية الاربع الكبرى في المنطقة العربية، اتفاقها فيما بينها على توطين اليهود في فلسطين منذ سنه ١٩٢٢. وتعد هذه السمة أحد المصادر الهامة لفهم السياسات المعاصرة لهذه الدول التي أثّرت على مصير المنطقة منذ ذلك الحين. فلقد أعطت بريطانيا وعد بلفور سنة ١٩١٧. وقرر مجلس عصبة الأمم انتدابها على فلسطين في تموز / يوليو سنة ١٩٢٢، كما تم انتداب فرنسا على سوريا ولبنان. وبالرغم من ظهور اختلافات بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا حول بدء تنفيذ نظام الانتداب، إلا أن شروط الانتداب ـ كما وردت في قرار مجلس عصبة الأمم ـ كانت تعكس السياسة البريطانية في فلسطين.

وقـد أشار القـرار الى مسؤولية دول الانتـداب في تطبيق وعـد بلفور ومن ثم، فإن الدول المتحالفة الرئيسية التي اصـدرت هذا القـرار كانت بموافقتها عليه تعني الموافقة على السياسة البريطانيـة المشجعة لقيـام وطن قومي لليهود في فلسطين (ديباجة القرار، المـواد ٢، ٤، ٦، ٧، ١١)، وإضافة الى هذه الدول الثـلاث، كان هنـاك بين أعضـاء مجلس العصبة التسعة، الذين اتخذوا قرارهم حـول الانتداب عـلى فلسطين بـالإجماع، دولـة اوروبية رابعـة، من أعضاء الجـماعـة الاوروبيـة اليـوم، الا وهي بلجيكـا، فضـلاً عن اسبـانيـا (التي لم تنضم للجـماعـة الا في كـانـون الثاني / يناير سنة ١٩٨٦)، واليابان والصين والبرازيل. ولم تنضم المانيا الى العصبة إلاَّ سنة ١٩٢٦[١٢].

ثانياً: حـول تطور السيـاسات القـومية الاوروبيـة منـــذ سنـــة ١٩٤٥ وحـــتى سنـــة ١٩٦٧

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت مـرحلة انتقاليـة سادهـا القلق حـول مصير تـوازن وتـوزيـع القـوى والأدوار الخـارجيـة في المنـطقـة[١٣] وبالطبع كان لا بد لهيكل النظام الدولي الجديد ـ أي القـطبية الثنـائية ـ أن يلقي بـظلاله عـلى طبيعة ودرجـة تـورط القـوى الاوروبيـة الكـبرى بالمقارنة بالقوتين الأعظم. ولقد كانت لعبة القـوى في المنطقـة حتى سنة ١٩٥٦ على الأقل، أساساً، لعبة العداوة بـين الدول الاوروبيـة الكبرى التي تسعى للحفاظ على نفـوذها. ولم تبـدأ القوتـان الأعظم ـ وبخـاصة الاتحــاد السـوفيــاتي تــورطهــا الحقيقي إلا منـــذ النصف الثــاني من الخمسينات[١٤]. ولم يعد ممكناً بعد سنة ١٩٥٦ إهمال دورهما وسياسـاتهما

من ناحية، كما اتضح ـ من ناحية أخرى ـ بداية التراجع الفعلي للوزن السياسي الأوروبي. ولكن ظل للقوى الاوروبية ـ وبخاصة بريطانيا وفرنسا ـ وجودهما المحدود في المنطقة بسبب الميراث الاستعماري التقليدي ومحاولات تصفيته (الجزائر، الخليج، أحداث لبنان والأردن والعراق سنة ١٩٥٨) وبسبب إنشاء ومساندة إسرائيل، وبسبب تفجر أهمية النفط[١٥]. ولقد تركت هذه القضايا الثلاث بصماتها واضحة على تطور العلاقات الاوروبية ـ العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، إذ أضحت الاهتمامات الاساسية للدول الاوروبية التي حاولت الحفاظ على دور لها في المنطقة، بعد تصفية مستعمراتها، ذات طبيعة استراتيجية نظراً للارتباط بين أمن اوروبا، وأمن المنطقة جنوبها، وذات طبيعة اقتصادية، هذا فضلاً عن هدف الحفاظ على أمن وبقاء إسرائيل.

ولهذا، فإن متابعة التطور في المصالح والتورط الاوروبيين في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، تنقسم ـ كما يرى البعض[١٦] ـ الى محورين:

أولهما: محور الاتجاهات العامة المشتركة بين الدول الاوروبية الغربية.

وثانيهما: محور أهم سمات توجه الدول الاوروبية الاكثر اهتماماً بالمنطقة (مثل بريطانيا، فرنسا، المانيا الغربية، ايطاليا).

هذا، ويمكن إضافة محور ثالث هو: تطور الاهتمامات والتورط الجماعي الأوروبي من خلال الجماعة الأوروبية. ويفرض الاهتمام بهذا المحور أمران: من ناحية طبيعة التطور في السياسات والعلاقات الاوروبية ذاتها، ومن ناحية أخرى، حقيقة المنطلق النظري للدراسة والسابق توضيحه.

ومن ثم سيعرض هذا المبحث المحورين الأول والثاني على أن يأتي المبحث الثالث بعرض موجز للمحور الأخير الذي سيأتي تفصيله في الفصلين التاليين.

١ ـ بالنسبة للمحور الأول

تشترك السياسات الخارجية لدول اوروبا الغربية باستثناء بعضها ـ كما سنرى ـ بسمات مشتركة وهي: عدم وجود التزامات سياسية مباشرة في المنطقة، ومن ثم، فإن المصالح الاوروبية الأساسية مصالح اقتصادية. حقيقة تحوز بعض الدول الأوروبية (بلجيكا، هولندا، سويسرا، الدول الاسكندنافية) نفوذاً سياسياً محدوداً، إلا أن أهميتها الحقيقية تبرز على المستوى الثقافي والاقتصادي. ولكن هناك دولاً اوروبية أخرى تورطت سياسياً بدرجة أكبر. ولكن سرعان ما انتهى هذا التورط سريعاً بالنسبة الى بعضها مثل ايطاليا، واستمر لفترة أطول بالنسبة الى بعضها الآخر مثل فرنسا وبريطانيا بسبب قضايا تصفية الاستعمار في مصر والشام وشمال افريقيا والخليج، والتي استغرقت بالنسبة لفرنسا حتى منتصف الستينات، وبالنسبة لبريطانيا حتى نهاية الستينات وحتى بداية السبعينات (الخليج).

كذلك لم يعد لأي قوة اوروبية غربية ـ وعلى عكس القوتين الأعظم ـ أي مسؤوليات سياسية عالمية تنطوي في إطار استراتيجيتها الشاملة وتفرض عليها مسلكاً خاصاً في المنطقة. حقيقة كان اتجاه الرئيس الفرنسي ديغول نحو المنطقة العربية يعكس تصوره الشامل عن السياسة العالمية وعن وضع فرنسا فيها (كما سنرى)، ولكن هذا التصور لم يكن

يمثل الا مرحلة من مراحل تطور السياسة الفرنسية التي عادت بعد ديغول الى نغمتها المعتدلة فيما يتعلق بالمطالبة بدور عالمي مستقل(١٧).

ولهذا، فإن المصالح الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية هي في الاساس مصالح غير سياسية، أي اقتصادية بالدرجة الأولى ثم ثقافية(١٨). حقيقة تهتم القوتان الأعظم أيضاً بمصالح غير سياسية هامة، إلا أن مصالحهما السياسية تحوز الأولوية لديهما لأنهما ترتبطان بمصير المواجهة الشاملة بينهما حيث أن المنطقة العربية تعد عنصراً من عناصر استراتيجياتهما العالمية. وفي المقابل كانت الدول الاوروبية نظراً لقلة تورطها السياسي المباشر بالمقارنة بالقوتين الاعظم، تبدو أمام البلدان العربية بديلاً ثالثاً للتعاون الاقتصادي والثقافي قد يخفف من أعباء التبعية للقوتين الأعظم.

٢ ـ بالنسبة للمحور الثاني

أي توجهات الدول الاوروبية الكبرى حتى سنة ١٩٦٧، فإنه يمكن أن نتناولها على التوالي كالآتي:

أ ـ ايطاليا

كانت اول دولة اوروبية أُجبرت على تصفية الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يقاوم قادة النظام الايطالي الجديد هذه التصفية التي تمت بسرعة كما حظيت بتأييد الرأي العام الايطالي. ولقد احجمت إيطاليا عن المشاركة في أي مشروعات أوروبية لتنظيم الدفاع الغربي عن الشرق الاوسط، كما لم تشارك، مباشرة في الخطوات التي اتخذتها القوى

الكبرى والتي ادت الـى انشاء اسرائيل. بعبارة موجزة بدت ايطاليا منـذ البـداية غـير راغبة أو غـير قادرة عـلى تـأكيـد وجـود سيـاسي مبـاشر في المنطقة. ولكنها ظلت في نظر العرب شريكاً اقتصادياً فعالاً[١٩].

ب ـ المانيا الغربية

كان لها جاذبيتها الخاصة نظرا لتطور قدراتها الاقتصادية والصنـاعية. ولقـد قامت بـدور هامٍ في إمـداد مصر بالخـبراء. كذلـك كـانت المـانيـا الشرقية تتغلغل تدريجياً في بعض الاقطار العربية الاخرى.

وبالرغم من أن ألمانيا الغربية لم تشـارك في إنشاء دولـة إسرائيل أو في أي مشروعـات غربيـة لتنظيم الـدفاع عن المنـطقة، أو في قضيـة حرب السويس سنة ١٩٥٦، إلا أنها لم تستغل ما لها من جاذبية لدى الاقـطار العربية، وفشلت في ارسـاء اساس لسيـاستها في المنـطقة يتفق وظـروفها الخـاصة. ومن ثم كـان الغموض والـتردد الذي أحـاط بهذه السيـاسـة بحيث بدت عاجزة عن المبادرة. ولقد واجهت المانيـا صعوبـات ضخمة ثارت في وجه علاقاتها بالبلدان العربية من جراء عدة قضايا من أهمهـا، قضية التعويضات لإسرائيل، وقضية الاعتراف الـدبلوماسي بـإسرائيل، وقضية نشاط العلماء الالمـان في مصر، الى أن كانت أزمـة قطع الاقـطار العربية لعلاقاتها مع المانيا سنة ١٩٦٥.

ولقد كان التردد والغموض في السيـاسة الالمـانية تجـاه المنطقـة نتاجـاً طبيعياً للوضع العـالمي لألمانيـا الغربيـة في هذه الفـترة. وكان عليهـا أن تواجه مشاكل وعواقب ذكرى النازية، ومشـاكل العـلاقات بـين الشرق والغـرب، ومشاكـل علاقـاتها مـع الدول الغـربيـة الاخـرى وبخـاصـة

الولايات المتحدة الامريكية. كما كان عليها أن تواجه مشاكل إنقسام المانيا ومصير الوحدة الالمانية. وصاغت المانيا الغربية سنة ١٩٥٥ مبدأ «هالشتين» الذي بمقتضاه لا تقيم المانيا الغربية علاقات دبلوماسية مع الدول التي تعترف بحكومة المانيا الشرقية. وتسبب هذا المبدأ في إثارة مشاكل عديدة في العلاقات الالمانية ـ العربية.

وفي سنة ١٩٥٧ قررت المانيا الغربية دفع تعويضات لإسرائيل وافترضت ان الاقطار العربية ستحافظ على علاقاتها معها لضمان الروابط الاقتصادية والتكنولوجية القائمة بين الطرفين. وأثبتت الاحداث في البداية صحة هذا الاعتقاد، فإن البلدان العربية بالرغم من اعترافها بأنه كان للتعويضات الالمانية لإسرائيل تأثير سلبي على المقاطعة العربية، وبالرغم من مطالبة بعضها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا الغربية إلا أن البعض الآخر ـ وعلى رأسهم مصر ـ طالب بإرجاء اتخاذ هذا القرار حفاظاً على المصالح الفنية والتجارية. كذلك رأت الجامعة العربية ان انقسام المانيا الى دولتين يعطي الاقطار العربية فرصة للمناورة على نحو يقيد من تحرك بون تجاه إسرائيل، لأنها كانت تخشى من اعتراف البلدان العربية بألمانيا الشرقية.

ولذا، اكتفت الجامعة العربية بإبلاغ المانيا الغربية بأنها اذا اعترفت دبلوماسياً بإسرائيل أو قدمت لها مساعدات عسكرية، فإن الاقطار العربية ستدخل في علاقات دبلوماسية مع المانيا الشرقية. واستمر هذا الوضع لعدة سنوات تزايدت خلالها العلاقات غير الرسمية بين البلدان العربية وبين المانيا الشرقية وبخاصة على صعيد العلاقات الاقتصادية والفنية.

ولقد حرصت الدبلوماسية الالمانية الغربية طوال النصف الاول من الستينات وحتى كشف النقاب عن صفقة الاسلحة الالمانية لإسرائيل سنة ١٩٦٥، على الموازنة بين مصالحها لدى البلدان العربية، وبين الضغوط الامريكية والاسرائيلية، كذلك تعمدت هذه الدبلوماسية عدم اتخاذ مواقف حاسمة تجاه العديد من المشاكل المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وبعد أن تطورت أبعاد قضية تبادل التمثيل الدبلوماسي بين ألمانيا الغربية وبين إسرائيل ووصلت إلى أقصاها بالاتفاق على تبادل السفراء بين الدولتين، وبعد أن تكشفت أبعاد المساعدات العسكرية الالمانية لإسرائيل، دخلت العلاقات العربية ـ الالمانية مرحلة تأزم شديدة منذ سنة ١٩٦٥.

فلقد استقبلت مصر ـ بمبادرة من جانبها ـ رئيس جمهورية المانيا الديمقراطية. وقطعت معظم الاقطار العربية علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية. ولكن استمر تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية والتجارية القائمة وان لم يتم عقد اتفاقات حكومية جديدة. ثم تفاقمت أزمة هذه العلاقات سنة ١٩٦٩ حين أقامت كل من مصر وسوريا والعراق والسودان واليمن الديمقراطية علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية. واستمر المغرب وتونس وليبيا فقط في علاقاتهم بالمانيا الغربية نظراً لضخامة المساعدات التي كانت هذه البلدان تحصل عليها منها.

وهكذا كانت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المانيا الغربية والاقطار العربية في اضمحلال تدريجي طوال الستينات، وبخاصة عقب حرب سنة ١٩٦٧. وفي المقابل تطورت العلاقات الالمانية ـ الاسرائيلية

في كل المجالات، وبخاصة في مجال التسليح.

ومع وصول تحالف الحزب الديمقراطي الاشتراكي والحزب الليبرالي الى السلطة في المانيا سنة ١٩٦٩ بدأت الاقطار العربية ـ أمام اتجاه حكومة فيلي برانت الى الانفتاح على الشرق ـ تبحث عن تقارب جديد مع ألمانيا الغربية، واستقبلت المانيا هذه المبادرة بترحاب. وظل لألمانيا مواقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي التي لم تصل في تأييدها للقضية العربية الى ما وصلت اليه المواقف الفرنسية ـ كما سنرى ـ ومن ثم اختلف تقدير إسرائيل لمناخ التقارب بين العرب وبين ألمانيا عن تقدير ما لمناخ التقارب بينهم وبين فرنسا، حيث رأت أن الاخير قد جاء على حساب الصداقة الفرنسية ـ الاسرائيلية[٢٠].

ج - بريطانيا

برزت طبيعة الاهتمامات البريطانية ودرجة تورطها في المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في ضوء قضايا تصفية الميراث الاستعماري، وفي ضوء موقفها من فكرة الوحدة العربية وأخيراً في ضوء موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

فلقد أخذ الوجود البريطاني يتقلص في المنطقة تدريجياً مع توالي عمليات تصفية الاستعمار: الثورة المصرية واتفاقية الجلاء، استقلال السودان، حرب السويس، استقلال اليمن الديمقراطية، إنهاء الحماية عن الخليج.

وليس هنا بالطبع مجال الدراسة التفصيلية لهذه العمليات، ولكن

تكفي الاشارة الى سمتين عامتين للتوجه البريطاني الذي ارتبط الى حد كبير بنمط السياسات العربية في ظل تأثير السياسات المصرية ـ العربية منذ ثورة تموز / يوليو سنة ١٩٥٢، كما تأثر بنمط تورط القوتين الاعظم من ناحية أخرى، وبتطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي من ناحية ثالثة.

فمن ناحية[٢١]: نجد أن بريطانيا ـ تبنت خطاً جديدا يقوم على تطويع القيادات المحلية من منطلق امتصاص موجة الوحدة العربية. بعبارة اخرى، فإن بريطانيا وإن اتجهت الى تصفية الاستعمار، إلا أنها اتجهت ايضاً الى مساندة الاوضاع القائمة وشجعت قيام جامعة الدول العربية، إذ وجدت فيها أداة ناجحة لتحقيق هدفين: امتصاص موجة التطور الجماهيري نحو تحقيق وحدة حقيقية، وخلق اداة تسمح بحماية الوضع القائم الذي يكرس التجزئة. ولقد وجد هذا المنطق البريطاني جذوره منذ بداية القرن العشرين من خلال الحوار مع الثورة العربية الكبرى.

ومن ناحية اخرى[٢٢]: تحولت بريطانيا مع بداية تقلص وجودها الاستعماري التقليدي من نظام الاتفاقيات الثنائية للدفاع، الى الاتفاقيات الجماعية في اطار المشروعات الغربية لتنظيم الدفاع عن المنطقة. ومن هنا بدأ يظهر ارتباط السياسات البريطانية بسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، الامر الذي تسبب في التصادم مع السياسة العربية لمصر خلال الخمسينات.

لقد ربط عبد الناصر بين الرغبة في تدعيم استقلال سياسة مصر الخارجية، وبين سياستها العربية. فهو اعتقد في ضرورة امتداد نفوذ

مصر وفي العمل على احتواء وتقييد نفوذ بعض الاقطار العربية كسبيل لإقامة خط الدفاع الاول ضد بريطانيا وغيرها من القوى الخارجية التي تسعى الى تقييد استقلال مصر.

وبالرغم من مساندة الولايات المتحدة الامريكية لمصر خلال مفاوضاتها مع بريطانيا حول الجلاء، إلا أن عبد الناصر رفض طلب وزير الخارجية الامريكي دالاس ـ أثناء زيارته لمصر في أيار / مايو سنة ١٩٥٣ ـ والذي يتلخص في إن تساند مصر إنشاء حلف دفاعي غربي في المنطقة لاحتواء الشيوعية. وظل رفض مصر لأي فكرة مشابهة معطاة هامة في حرصها على تأكيد استقلالها. وكان عليها أن تتحرك أيضاً للحيلولة دون انضمام البلدان العربية الاخرى الى الاحلاف الغربية. ومن هنا كانت حملة مصر العنيفة على حلف بغداد بين تركيا والعراق والذي انضمت اليه بريطانيا ورحبت به الولايات المتحدة الامريكية.

فقد التقت عند هذا الحلف المشروعات البريطانية والامريكية بعد طول اختلاف ـ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ـ بين وجهات نظر الدولتين حول كيفية تنظيم الدفاع عن المنطقة. فمن ناحية، كانت بريطانيا حريصة على الحفاظ على ما بقي لها من نفوذ في الوطن العربي. ومن ناحية أخرى، ظلت الولايات المتحدة ـ تحت ضغط متطلبات المواجهة العالمية مع الاتحاد السوفياتي في مناطق أخرى ـ تترك لبريطانيا وفرنسا زمام التورط المباشر في المنطقة. ولكن منذ منتصف الخمسينات ومع بداية التورط الفعلي للسوفيات في المنطقة، أخذت الولايات المتحدة الامريكية تفصح عن رفض ادعاءات استمرار النفوذ البريطاني فيها. فلقد أرادت التخلص من نفوذ الدولتين الاستعماريتين التقليديتين

لاعتقادها بأن تدعيم النظم الوطنية الحديثة بعد تخلصها من الاستعمار أمر ضروري لمواجهة الشيوعية. كما أن قيامها، إي الولايات المتحدة، بدور أكبر في سياسات المنطقة يملي عليها التخلص من الارتباط الشديد ببريطانيا التي كانت الشكوك العربية تحيط بمحاولة استئنافها لسياسة استعمارية جديدة بشكل جديد. وظل التناقض كامناً بين السياسة الامريكية والبريطانية (بالرغم من اتفاقهما على ضرورة احتواء الشيوعية) حتى تفجر الاختلاف خلال أزمة السويس سنة ١٩٥٦.

ولقد كانت بداية اتجاه مصر نحو الاتحاد السوفياتي ثم حرب السويس سنة ١٩٥٦ علامة جوهرية على انتهاء الدور التقليدي «لبريطانيا العظمى» في المنطقة مع بداية الاستقطاب الثنائي لها منذ منتصف الخمسينات. ولقد كان للمواجهة العربية ـ الاسرائيلية أيضاً وموقف القوى الغربية منها دورها البارز في إحداث هذا التحرك، إذ رأت إسرائيل في اتفاقيات الجلاء تخلياً عن التزامات بريطانيا تجاهها بمقتضى البيان الثلاثي الصادر سنة ١٩٥٠. وشنت إسرائيل حملة للنيل من احتمالات تحسن العلاقات بين مصر والغرب والتي أوحى بها الاتفاق حول الجلاء. كذلك هددت سياسة اسرائيل العدوانية التوسعية (الهجوم على غزة في شباط / فبراير سنة ١٩٥٥) سياسة الغرب الرامية الى تكتيل البلدان العربية ـ مع اشتراك مصري ـ في أحلاف عسكرية ضد الاتحاد السوفياتي، بل لقد مهدت الطريق امام الاخير، حيث أن الغارة الاسرائيلية على غزة هي التي حفزت اهتمام مصر بتطوير قدراتها العسكرية، ولم تجد استجابة لمطالبها الا من الاتحاد السوفياتي.

فمع استمرار رفض الغرب إمداد مصر بالسلاح (تحت حجة الحفاظ

على التوازن العسكري في المنطقة عملاً بمقتضيات البيان الثلاثي)، ومع تنديد الولايات المتحدة بسياسة الحياد الايجابي (التي بدأت ملامحها مع مؤتمر باندونغ سنة ١٩٥٥)، ومع ترحيب الاتحاد السوفياتي - بعد موت ستالين - بهذه السياسة باعتبارها أداة هامة لعرقلة مخطط القوى الغربية ضده في المنطقة، ومع الهجوم السوفياتي الشديد على حلف بغداد وعلى الضغوط الامريكية - البريطانية لدفع البلدان العربية الى الانضمام اليه، ومع استمرار هجوم مصر على محاولات ضم الاردن ولبنان وسوريا الى الحلف، ومع استمرار اتهام مصر للغرب بمنع السلاح عنها للضغط عليها للاشتراك في الاحلاف الغربية، في ظل هذا الاطار جاءت صفقة السلاح التشيكية لمصر كمنطلق جديد لسياسات توازنات القوى الدولية في المنطقة. ثم بدأت الاتهامات البريطانية والامريكية لسياسة عبد الناصر وتوالت محاولات تضييق الخناق عليه (مثل سحب تمويل انشاء السد العالي) وحتى كانت تطورات الازمة التي أعقبت قرار تأميم قناة السويس والتي تفجرت حرباً سنة ١٩٥٦.

بالنسبة الى الدوافع والمبررات البريطانية، يمكن القول بايجاز ان قرار بريطانيا بضرب نظام عبد الناصر لا يرجع الى قرار تأميم القناة، ولكن كان الاخير بمثابة الفرصة التي اعطت لبريطانيا المبرر للقيام بهذا العمل الذي استقرت عليه منذ بداية هجوم عبد الناصر على حلف بغداد وعلى السياسة البريطانية والغربية بصفة عامة. بعبارة أخرى، كان هدف العدوان البريطاني هو اسقاط نظام عبد الناصر تمهيداً لدفع نوري السعيد حاكم العراق الى وضع الصدارة حتى يجذب باقي البلدان العربية الى نطاق المشروعات الغربية لتنظيم الدفاع عن المنطقة.

ولقد أكدت حرب السويس حقيقة حاولت بريطانيا التغلب عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي انها لم تعد تستطيع القيام بدور القوة العظمى في المنطقة العربية أو في العالم والذي سبق ولعبته من قبل. فلقد كان اشتراكها في العدوان الثلاثي ضربة أدت الى انهيار ما تبقى لها من نفوذ في المنطقة نظراً لرد الفعل العربي المضاد لهذه العملية، كما تعرضت المصالح البريطانية الاقتصادية والتجارية للخطر. فلقد أوقفت السعودية ضخ النفط للناقلات الفرنسية والبريطانية، وتم نسف محطة شركة النفط العراقية في سوريا، كما عانت الدول الاوروبية ـ الغربية من اغلاق قناة السويس حتى تم تطهيرها واعادة فتحها للملاحة من جديد في آذار / مارس سنة ١٩٥٧. كذلك قطعت مصر وسوريا والسعودية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا. حتى العراق المنافس العربي الاساسي لمصر في هذه الفترة وذو الاتجاهات الموالية بقوة للسياسة البريطانية، قرر ـ تحت ضغط الرأي العام العربي ـ عدم حضور أي اجتماع لحلف بغداد يشترك فيه ممثل بريطانيا.

ولقد بدأت الولايات المتحدة ـ بعد أزمة السويس ـ مرحلة تحرك جديد في المنطقة لسد الفراغ الناجم عن تراجع الدور البريطاني والفرنسي. ومن ثم كان مشروع ايزنهاور في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٥٧ ومعارضة الوحدة المصرية ـ السورية وحتى سقوطها، والدور الامريكي ـ البريطاني في أحداث الاردن ولبنان سنة ١٩٥٨. فبعد سقوط الملكية في العراق في تموز / يوليو سنة ١٩٥٨، ومع انعكاسات الوحدة المصرية ـ السورية على الاوضاع الداخلية في لبنان على نحو هدد نظام كميل شمعون بخطر حرب أهلية، ومع شعور الملك حسين بالخطر على عرشه أيضاً، نزلت القوات الامريكية الى الشاطىء

اللبناني، كما نزلت قوات بريطانية في الاردن. وتجمد الوضع ولم يسقط نظام الاردن، وتم احتواء خطر الحرب في لبنان، ولكن التحرك الامريكي ـ البريطاني كان محدود الاثر على سياسات المنطقة التي كانت تزخر في هذه الفترة بتيارات القومية العربية الطموحة.

وانحصر الوجود السياسي البريطاني المباشر حتى نهاية الستينات وبداية السبعينات في عدن وفي الخليج. فلقد أضحت حماية المصالح النفطية تحتل اولوية الاهتمامات البريطانية بعد حرب السويس. كما كان على بريطانيا التزامات عديدة تجاه حماية امارات هذه المنطقة بمقتضى كونها محميات بريطانية. وحصلت الكويت على استقلالها سنة ١٩٦١، ولعبت بريطانيا دوراً مسانداً للكويت خلال أزمتها مع نظام عبد الكريم قاسم في العراق. وفي سنة ١٩٦٣ ربطت بريطانيا بين عدن، وبين اتحاد امارات الخليج الذي تكون سنة ١٩٥٩. وكان ذلك لحماية المنطقة ضد اليمن بعد ثورتها على الإمام في ايلول / سبتمبر سنة ١٩٦٢. ولقد تعقدت مشاكل بريطانيا مع عدن بسبب هذه الثورة حتى حصلت على استقلالها سنة ١٩٦٨، ثم انسحبت بريطانيا من منطقة الخليج سنة ١٩٧١[٢٣].

د ـ فرنسا

بالرغم من أن الصلات بين فرنسا والمنطقة العربية ترجع الى عهود تاريخية قديمة، تضاربت خلالها المصالح الفرنسية مع مصالح القوى الكبرى المنافسة لها وبخاصة بريطانيا، الا أن وجود الكيان الصهيوني في فلسطين منذ سنة ١٩٤٨ صبغ العلاقات الفرنسية ـ العربية بصبغة

جديدة، وذلك في وقت كان النظام الاقليمي العربي يشهد بداية مرحلة جديدة، كما كان النظام الدولي الشامل يمر بتطورات هامة في ظل الحرب الباردة.

وبالرغم من أن فرنسا ترددت في الموافقة على قرار تقسيم فلسطين (وان كانت قد انتهت بقبوله)، الا انها ساهمت في خلق اسرائيل والاعتراف بها. كما وقّعت مع بريطانيا والولايات المتحدة على البيان الثلاثي سنة ١٩٥٠، الذي تلتزم الدول الثلاث ـ بمقتضاه ـ بحماية أمن ووجود اسرائيل.

ولقد أرست الجمهورية الرابعة علاقات وطيدة وحيوية مع اسرائيل، فكانت فرنسا هي المصدر الاساسي للسلاح الاسرائيلي، كما ساعدت بقوة برنامج الابحاث النووية الاسرائيلي حيث تم بناء أول مفاعل نووي اسرائيلي في ديمونة في صحراء النقب بمساعدة فرنسية أساسية، ووصل التحالف الفرنسي ـ الاسرائيلي الى مداه بمؤامرة العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦. وقد ساهم في تدعيم العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية على حساب العلاقات الفرنسية ـ العربية في هذه الفترة عدة اعتبارات اقليمية وعالمية.

فمن ناحية، وبالرغم من استمرار احتفاظ فرنسا بوجود ثقافي واقتصادي في المنطقة العربية، الا أن وضعها السياسي كان في انهيار تام في المشرق والمغرب على حد سواء. فلقد فقدت سوريا ولبنان، وكانت تلقى صعوبات شديدة في شمال افريقيا وبخاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية. وكانت مساندة بعض الاقطار العربية وبخاصة مصر لهذه الثورة الجزائرية، يمثل مصدر توتر شديد في العلاقات الفرنسية ـ

العربية. ونظراً للعداء المشترك بين فرنسا واسرائيل للاتجاهات القومية العربية، سادت القطيعة بين فرنسا والوطن العربي ـ ومصر بصفة خاصة ـ ومن ثم رجحت كفة التقارب مع اسرائيل على كفة التقارب مع العرب.

ومن ناحية أخرى، وفضلاً عن الاعتبارات السابقة التي تتصل بالمصالح المباشرة لفرنسا في المنطقة، كانت هناك اعتبارات أخرى تتصل بالمناخ الدولي المحيط وتدفع بدورها الى تحالف عضوي بين فرنسا واسرائيل على حساب العرب. ففي هذه الفترة اشتد التنافس بين القوتين الاعظم ولم تستطع الولايات المتحدة ان تكون القوة الغربية الوحيدة المساندة لاسرائيل. وكانت فرنسا تعد في ذلك الوقت أكثر الدول الغربية ملاءمة للقيام بهذه المهمة بسبب عدائها لمصر من جراء مساندتها للثورة الجزائرية، وبسبب العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة والجمهورية الرابعة الفرنسية.

ولقد كان اشتراك فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، المحصلة الكبرى لنتائج تأثير هذه الاعتبارات مجتمعة[٢٤].

ولقد استمرت هذه الحالة المتدهورة للعلاقات العربية ـ الفرنسية حتى رجوع ديغول الى السلطة سنة ١٩٥٨ وقيام الجمهورية الخامسة. فمع بداية هذه الجمهورية بدأت مرحلة جديدة في العلاقات العربية ـ الفرنسية اختلفت في سماتها ودوافعها وظروفها عن سياسة الجمهورية الرابعة، ولكن لم يحدث التغير في السياسة الفرنسية تجاه الوطن العربي بسرعة وبشدة، بل مرت هذه بتطورات قادتها تدريجياً نحو التقارب مع

العرب، حتى أفصحت تماماً عن وجه جديد مع أحداث أيار / مايو ـ حزيران / يونيو سنة ١٩٦٧.

ولم يكن مجرد رجوع ديغول الى السلطة يشير الى احتمالات جديدة للسياسة الفرنسية في المنطقة، إذ كانت النظرة الاولى الى بعض مواقفه من الصراع العربي ـ الاسرائيلي قبل سنة ١٩٥٨ تدفع الى استبعاد احتمال حدوث تغيير جذري في السياسة الفرنسية ـ العربية والاسرائيلية. فهو الذي ايد انشاء اسرائيل واعتبرها «ضرورة تاريخية» و«اصلاح هام في بناء الشرق الأوسط». كذلك بقدر ما كان ديغول يبدي اعجابه «بمواهب اليهود» فهو كان أقل مدحاً للعرب، بل يمكن القول انه كان واضحاً وصريحاً من حيث عدم تقديره لهم. كذلك ساند ديغول بقوة العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، وطلب مناحم بيغن بعدم الجلاء عن قطاع غزة، كذلك وبعد رجوعه الى السلطة سنة ١٩٥٨ وخلال زيارة بن غوريون لفرنسا سنة ١٩٦٠، وصف ديغول اسرائيل بأنها «صديق وحليف فرنسا». ولقد جدد هذا الوصف لأشكول سنة ١٩٦٤[٢٥].

ولكن بالرغم من هذه المواقف الديغولية الاولى، الا أن المدرك لما أضحت عليه أهمية وضع العالم الثالث في الاستراتيجية الديغولية العالمية، كان لا بد وأن يتوقع حدوث تغيير ما في سياسة فرنسا يتجه بها الى التقارب مع الاقطار العربية حيث تحتل المنطقة العربية وضعاً متميزاً بين مناطق العالم الثالث في الاستراتيجية الفرنسية الديغولية، التي سعت لإعادة الدور العالمي المستقل لفرنسا وذلك عن طريق زيادة جاذبية فرنسا لدى دول العالم الثالث، وتعبئة مساندة الاخيرة للدور الفرنسي في

السياسات الاقليمية في مواجهة انفراد القوتين الاعظم بالسيطرة والهيمنة على هذه السياسات.

ويمكن القول ان تحقيق أهداف سياسة فرنسا الديغولية في العالم الثالث كان يمر - الى حد كبير - بتحقيقها لأهدافها في المنطقة العربية[٢٦]. وتجدر الاشارة الى أن سياسة ديغول في المنطقة لم تبتدع أبعاداً جديدة للمصلحة الفرنسية بقدر ما واءمت بين معطيات قديمة وبين ظروف متجددة. فلقد كان للشرق دائماً وزنه الجغرافي والاقتصادي والثقافي لدى أوروبا ولدى فرنسا بصفة خاصة. واكتشف ديغول خطأ التركيز الاوروبي على اعادة البناء الذاتي وتصفية العلاقات مع دول العالم الثالث والمنطقة العربية بصفة خاصة، إذ رأى في جنوب البحر الابيض المتوسط الجدار الجنوبي للدفاع عن أمن أوروبا الغربية[٢٧].

ولقد مرت العلاقات الفرنسية - العربية بعدة تطورات منذ سنة ١٩٥٨[٢٨]. ففي الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٢، لم يكن من الممكن حدوث تطور ايجابي في هذه العلاقات بسبب استمرار حرب التحرير الجزائرية. ومع ذلك ظهرت بعض المؤشرات الايجابية على إمكانية حدوث تحسن في هذه العلاقات. ولكن هذه المؤشرات لم تمنع استمرار العلاقات الوطيدة مع اسرائيل والتي تجسدت بزيارة بن غوريون لفرنسا سنة ١٩٦٠. ومع اتضاح نيات ديغول لإعطاء الجزائر استقلالها كسبيل لتخليص فرنسا من قيود هامة تعوق تحقيق دورها العالمي المستقل[٢٩]، بدأ مناخ العلاقات الفرنسية - العربية يتغير تدريجيا، إذ لوحظ تراجع في التصريحات الفرنسية المعبرة عن وحدة الآراء والاهداف بين فرنسا واسرائيل. وفي حين أيدت اسرائيل مواقف السياسة الامريكية من

قضايا الحرب الباردة، كانت حدة المواجهة الامريكية ـ الفرنسية حول هذه القضايا تتصاعد.

ومنذ سنة ١٩٦٢، وبعد استقلال الجزائر، ظهرت درجة أكبر من الاتجاه نحو التقارب مع العرب. فحرصت فرنسا على حماية مستقبل العلاقات مع بلدان المغرب العربي بعد استقلالها. وكان هذا يفترض تحسين العلاقات مع باقي الاقطار العربية. وساعد على ذلك استعداد هذه البلدان للتقارب مع فرنسا. فبعد أزمة كوبا تخوفت الاقطار العربية من عواقب بداية التقارب بين القوتين الاعظم ومن ثم أخذت في البحث عن مصادر جديدة للمناورة. ولقد وجدت في فرنسا الديغولية الهدف المنشود. فهي التي رفعت شعار الاستقلال عن سياسات الكتل، وهي التي حذرت دول العالم الثالث والبلدان العربية بصفة خاصة من مخاطر الانسياق والتورط في هذه السياسات. ولقد استندت جهود فرنسا للتقارب مع العرب في هذه الفترة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥)، الى ما عرف بتقرير جانيني (وهو وزير أوكل اليه ديغول مهمة دراسة سياسة تعاون فرنسا مع العالم الثالث، ولقد اصدر تقريره في تموز / يوليو سنة ١٩٦٣). ومع ذلك لم يكن هذا التقارب على حساب العلاقات مع اسرائيل. أي ظلت الدبلوماسية الفرنسية حريصة على التمييز بوضوح بين علاقاتها ومصالحها مع الاقطار العربية، وبين ارتباطاتها التقليدية بإسرائيل وبخاصة فيما يتعلق بمبيعات السلاح. اي ظل المسلك الفرنسي يتسم بالحذر والحرص على تفادي حدوث قطيعة مفاجئة مع اسرائيل من ناحية، كما اتسم من ناحية أخرى بالتقارب مع بلدان المشرق العربي أساساً وليس مع مصر. ففضلاً عن الاعتبارات الاقتصادية التي تدفع فرنسا الى التقارب مع الاقطار الخليجية بصفة خاصة، كانت هناك

اعتبارات سياسية ونفسية تحول دون المضي على طريق التقارب الفرنسي ـ المصـري . فكان من الممكن أن يثير مثل هذا التقـارب معارضـة عنيفة من جـانب بعض القـوى الفـرنسيـة، وبخـاصـة من جـانب المؤسسـة العسكرية التي كانت ذكرى تجربة السـويس سنة ١٩٥٦ مـا زالت باقيـة حيـة لديهـا، والتي كانت من نـاحية أخـرى، ترى في اسرائيـل الحليف الـطبيعي والثابت للغـرب. وكذلـك كان اليمـين الفرنسي (الـذي رفع شعـار الجزائـر فرنسيـة)، ما يـزال يتـذكـر دور مصر في مسـانـدة ثـورة الجزائر، كما كان يرى فيها أكبر عميل للسوفيات في المنطقة. أمـا اليسار الفرنسي فلقد كان ينتقد الطابع الديكتاتوري للنظام المصري.

ومنـذ سنة ١٩٦٥ بـدأ التقارب الحقيقي مـع العرب وبخـاصـة مـع مصر، حقيقة، لم تستعد فرنسا امكاناتها السابقة لديها حيث ظل الوجود الفرنسي محدوداً جداً بالمقارنة بالوجود الالماني الغربي ـ كما رأينـا ـ والذي استغل فترة القطيعة المصرية ـ الفرنسيـة ليرسي دعـائمه في مصر، ولكن عبـد الناصر أبـدى ـ مثل كثير من قادة الـدول الافريقيـة والآسيوية ـ اهتـماماً ببعض جـوانب السياسـة الخارجيـة الفرنسيـة التي رفعت شعـار الاستقـلال بـين الكتلتـين. وكـان من أبـرز صـور التقــارب المصري ـ الفرنسي بعد عودة العلاقـات الدبلومـاسية بـين الدولتـين سنة ١٩٦٣، زيارة المشير عبد الحكيم عامر الى باريس في تشرين الاول / اكتوبر سنـة ١٩٦٥ التي أعقبهـا توالي مـظاهـر التقـارب بـين البلدين عـلى الصعيـد الثقافي والاقتصادي أساساً.

كذلك ويعد أن عادت العلاقات الـدبلوماسيـة بين فـرنسا وكـل من سـوريا والاردن والسعـودية سنـة ١٩٦٢، ومـع العـراق سنـة ١٩٦٣،

تنوعت مظاهر الوجود الفرنسي في المنطقة (بيع طائرات فرنسية لسوريا والاردن، قيام مؤسسات فرنسية بتوسيع مطارات دمشق وبيروت وعمان، شراء لبنان لبعض طائرات الميراج الفرنسية). وفي المقابل لم يقم اي مسؤول فرنسي بزيارة اسرائيل منذ سنة ١٩٦٣ وحتى سنة ١٩٦٦. وفي الوقت نفسه أخذت أهمية اسرائيل كسوق للسلاح الفرنسي تنخفض نظراً لبداية فتح سوق السلاح الامريكي أمام اسرائيل.

خلاصة القول ان التقارب الفرنسي ـ العربي الحقيقي على حساب اسرائيل لم يبدأ الا منذ سنة ١٩٦٦ حين بدأ صوت المصلحة يعلو على صوت الصداقة، بحيث انهار التوازن بين الصداقة مع اسرائيل، وبين المصلحة مع العرب لصالح الطرف الاخير. ثم كانت حرب سنة ١٩٦٧ نقطة التحول التي افصحت معها السياسة الفرنسية عن وجهها الجديد في المنطقة العربية. الذي تحولت معه اسرائيل من الحليف الأول لفرنسا في المنطقة، الى هدف أساسي لسياسة ديغول في المحيط الدولي والمصالح الفرنسية في المنطقة العربية. وهي المصالح الاقتصادية (التجارة + النفط)، والسياسية أيضاً (النفوذ والمكانة والدور المستقل كقوة ثالثة في المنطقة الى جانب القوتين الاعظم).

ولقد لعبت فرنسا دوراً أساسياً أيضاً لتعبئة موقف جماعي أوروبي تجاه «الشرق الاوسط» ـ كما سنرى.

ثالثاً: بروز وتطور الاهتمام والمشاركة الجماعية الاوروبية في سياسات المنطقة العربية منذ سنة ١٩٦٧

يتضح من التحليل السابق، أن السمة التي غلبت على اهتمامات الدول الاوروبية الكبرى في المنطقة ـ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ـ هي اعطاء الاعتبارات الاقتصادية الاولوية على الاعتبارات السياسية، بمعنى عدم الاهتمام بالقيام بدور سياسي أساسي ـ باستثناء حرب السويس سنة ١٩٥٦ ـ ولقد أضحى ذلك هو منطق الجماعة الاوروبية نفسه منذ انشائها. فلقد جعلت الاداة الاقتصادية وسيلة لتحقيق الهدف السياسي. ومن ثم ظلت المساهمة السياسية الاوروبية الجماعية معدومة لفترة طويلة[٣٠]. فلقد شعرت القيادات الاوروبية بضرورة تصفية علاقاتها مع مستعمراتها ومع دول العالم الثالث بصفة عامة، حتى تتفرغ لإعادة بنائها الذاتي. ولقد فرضت هذا المنطق ـ مؤقتاً ـ عدة اعتبارات من أهمها: أن أوروبا حين بدأت تعيد تنظيم صفوفها اهتمت أولاً بالعلاقات بين دولها وبالعلاقات بين الشرق والغرب. ولم تكن تقدر ـ منذ البداية ـ أن تضع أسس سياسة فعالة تجاه المنطقة العربية التي فتحت أبوابها لتنافس القوتين الاعظم، والتي كانت تجتاحها في تلك الفترة (أي حتى سنة ١٩٦٧) حرب باردة مزقت الارادة العربية[٣١]. ولذا أحجمت أوروبا ـ حتى سنة ١٩٦٧ ـ عن الانغماس في المشاكل السياسية للمنطقة العربية، وبصفة خاصة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وكانت ممزقة في تعاملها مع المنطقة بين الالتزام نحو أمن اسرائيل، وبين مصالحها التقليدية في الوطن العربي[٣٢].

ثم جاءت حرب حزيران / يونيو سنة ١٩٦٧، وابرزت حيوية المصالح الاوروبية الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، وبخاصة في ضوء آثار اغلاق قناة السويس وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الاوروبي، وفي ضوء آثار تزايد الوجود السوفياتي في حوض المتوسط الذي فجر المناقشات حول المشكلة التي تهدد أمن أوروبا وتهدد التحالف الغربي من المنطقة جنوبه[٣٣].

ومن ثم «بدأت القيادات الاوروبية تشعر باستحالة استمرارها في سياسة، أساسها عدم الانغماس في مشكلة «الشرق الاوسط»، ولكنها ظلت موزعة بين التعاطف مع الوجود الاسرائيلي من جانب، وبين التساؤل عن مصير المصالح الاوروبية في المنطقة من جانب آخر. ثم أخذت القناعة تترسب تدريجياً، ولأسباب عديدة[٣٤]، بأن على أوروبا أن تجد طريقها المتميز والمستقل في التعامل مع الوطن العربي[٣٥].

وجاءت نقطة البداية في تحول مسلك الجماعة الاوروبية تجاه المنطقة مع بيان أيار / مايو سنة ١٩٧١، الذي يعد أول وثيقة حول الموقف الجماعي الاوروبي تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ثم أرست الجماعة أسس سياسة متوسطية شاملة تربطها بالبلدان العربية المتوسطية وبإسرائيل عن طريق مجموعة من الاتفاقات التفضيلية. وبدأ تطبيقها سنة ١٩٧٢ ولكن لم يحرز ذلك المنهاج تقدماً حتى اندلعت حرب تشرين الاول / أكتوبر سنة ١٩٧٣. بعبارة أخرى، لم يتعد دور الجماعة الاوروبية ـ على الصعيد السياسي ـ مجرد الاهتمام بما يحدث، وذلك تحت تأثير فرنسا التي أرادت تعبئة الدور الجماعي لمساندة محاولتها القيام بدور مستقل في المنطقة العربية.

وكانت حرب تشرين الاول / اكتوبر نقطة تحول أساسية في اهتمام الدول الاوروبية بالمنطقة العربية. فلقد أكدت دلالات برزت مع حرب سنة ١٩٦٧ العلاقة بين استقرار المنطقة، وبين انتظام الامدادات النفطية، والمخاطر التي تحيط بجنوب أوروبا نتيجة الوجود العسكري للقوتين الاعظم، واحتمالات المواجهة بينهما في المنطقة. بعبارة أخرى أكدت هذه الحرب العلاقة بين أمن أوروبا بمختلف أبعاده وبين استقرار المنطقة.

وهكذا تجدد الاهتمام الاوروبي بالمنطقة ليعبّر عن أهداف واضحة على رأسها الرغبة الاوروبية في الاستقلال وتدعيم القدرات الذاتية في مواجهة القوتين الاعظم. وكان محك هذه الارادة ـ التي تجسدت بفعل أزمة النفط التي هزت الكيان الجماعي الاوروبي ـ هو منطق تعامل أوروبا مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وحيث أن سياسات أوروبا الغربية في مجال الطاقة النفطية ارتبطت منذ سنة ١٩٤٥ باختيارات السياسة الخارجية، كان وضع أوروبا الغربية في المنطقة بعد سنة ١٩٧٣، يثير قضية العلاقة بين اعتمادها على النفط العربي، وبين حقيقة مسلكها تجاه الصراع.

حقيقة كانت الحروب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣) اختباراً ـ وان اختلفت درجته وطبيعته من حرب الى أخرى ـ للعلاقة بين استقرار المنطقة، وبين انتظام امدادات النفط لغرب أوروبا. ولكن منذ بداية السبعينات تصاعدت العوامل التي تربط بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبين السوق النفطي على نحو وجدت معه أوروبا نفسها سنة ١٩٧٣ بين اتجاهين متناقضين: ضعف قدراتها على

التأثير على أحداث المنطقة من ناحية، وتزايد اعتمادها على نفط المنطقة بحيث أضحى انقطاعه يمثل تهديداً خطيراً. ولهذا لم يعد يكفي أوروبا اتخاذ مواقف اقتصادية لتأمين وارداتها النفطية، ولكن أضحى عليها ضرورة الاستناد الى مواقف سياسية واضحة.

وهكذا أضحى للارتباط بين أبعاد امن اوروبا الاقتصادي، وبين تطورات المواجهة العربية ـ الاسرائيلية أثره العميق على مسلك اوروبا تجاه الصراع منذ سنة ١٩٧٣. فبدأت اوروبا ـ تحت ضغط وإلحاح الاعتبارات الاقتصادية ـ تحاول المشاركة في عملية البحث عن تسوية سلمية من ناحية، وفي عملية تنمية المنطقة من ناحية أخرى. بعبارة أخرى انقسم مسلك الجماعة الاوروبية تجاه المنطقة العربية الى محورين أولهما سياسي والآخر اقتصادي.

وجاءت أبرز صور تلك المشاركة ـ على الصعيد السياسي ـ متمثلة في البيانات المشتركة حول «الشرق الأوسط» الصادرة عن اجتماعات التعاون السياسي على مستوى رؤساء الدول والحكومات، أو وزراء خارجية الدول أعضاء الجماعة الاوروبية. وتحدد تلك البيانات موقف الجماعة من مضمون التسوية المرتقبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي وشكل هذه التسوية والأطراف المشتركة في التفاوض حولها.

كذلك فكرت الدول الاوروبية في ميدان آخر للحركة طويلة الأمد تنفصل عن اللعبة السياسية في المنطقةولا تخلّ بلعبة الدول المهتمة بالصراع؛ أي تؤكد فيه على الانفصال بين المشاكل الاقتصادية وبين هذا الصراع. وكان هذا هو الحوار العربي ـ الاوروبي.

فلقد أرادت اوروبا أن يكون الحوار وسيلة لاقامة نوع من التعاون

طويل الأجل بينها وبين المنطقة العربية يستند إلى علاقة الاعتماد المتبادل بينهما. وتلك كانت هي الرؤية الاوروبية للحوار التي تعطي الأولوية لأبعاده الاقتصادية، في حين كانت الرؤية العربية تطالب بتسييس الحوار، أي تعطي الأولوية للأبعاد السياسية المتصلة بتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي[٣٦].

وسيتناول الفصلان التاليان هذين المحورين للحركة الاوروبية الجماعية في المنطقة العربية، أي المحور السياسي والمحور الاقتصادي.

فهل سيساعد التحليل في هذين الفصلين التاليين في الاجابة عن هذه التساؤلات.

هل يمكن الفصل بين الأبعاد الاقتصادية وبين الابعاد السياسية للعلاقات العربية ـ الاوروبية؟ وهل هذا الفصل لصالح الطرفين أم لصالح أحدهما فقط؟ ولماذا؟

هل يمكن فصل تفسير التطور في العلاقات أو جمودها عن التطور في هيكل النظام الدولي وهيكل العلاقات الاقليمية الاوروبية والعربية؟

هوامش الفصل الثاني

(١) حول الوضع الدولي للدول الاوروبية الكبرى وحول العوامل المؤثرة على العلاقات الدولية (١٨٩٠ ـ ١٩١٤)، وحول العلاقة بين التوازن الاوروبي والتنافس الاستعماري، انظر:

سمعان بطرس فرج الله، **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠)، ج ١: ١٨٩٠ ـ ١٩٨١، ص ١ ـ ١١٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر: انس مصطفى كامل، «وحدة البحر المتوسط في التقاليد السياسية الاوروبية،» في: حامد ربيع، مشرف، **المضمون السياسي للحوار العربي ـ الاوروبي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ١١٠ ـ ١١١، و
Pierre, Randot, «Western Europe and the Middle East,» in: Paul Hammond. ed., *Political Dynamics in the Middle East* (New York: American Elsevoir Publishing Company, 1972), pp. 452-454.

(٤) فرج الله، **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين**، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٥٦ ـ ٤٥٨، وكامل «وحدة البحر المتوسط في التقاليد السياسية الأوروبية،» ص ١١٥ ـ ١١٧.

(٦) Randot, «Western Europe and the Middle East,» pp. 461-464.

(٧) كامل، المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٨) حامد ربيع، **الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٩) انظر: كامل، المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١٢٧ وحول السياسة الفرنسية منذ حملة نابليون وحتى ما قبل الحرب العالمية الأولى، انظر:

Winston Burdett, *Encounter with the Middle East* (London: Andre Deutsch Limited, 1970), pp. 40-41 and 50-51.

(١٠) Randot, «Western Europe and the Middle East,» pp. 264-265, and

حول مزيد من التفصيل عن السياسة الفرنسية في فترة ما بين الحربين، أنظر:

Naseer Aruri, «The France and the Middle East,» in: Tareq Ismail, ed., *The Middle East in World Politics* (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1974), pp. 59-66.

(١١) Ann Williams, *Britain and France in the Middle East and North Africa* (London: Macmillan Publishers Ltd., 1968), pp. 38-57; Reader

Bullard, *Britain and The Middle East* (London: Hutchinson University Library, 1964), pp. 49-128; John Darwin, *Britain Egypt and the Middle East (1918-1922)* (London: Macmillan Press, Ltd., 1981), pp. 139-243, and J.B. Kelly, *Arabia, The Gulf and the West* (London: Weidenfeld and Nicolson Ltd., 1980), pp. 1-47.

(١٢) ابراهيم عبد الحميد عوض، «الجماعة الاوروبية والصراع العربي - الاسرائيلي، »**السياسة الدولية**، العدد ٨٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ٤٢ - ٤٣.

وحول مزيد من التفصيل عن دور الدول الاوروبية الكبرى في خلق جذور الصراع العربي - الاسرائيلي وتطوره حتى إنشاء دولة اسرائيل، انظر:

Raafat Chambour, *La rèsponsabilité de l'occident devant de la guerre* (Paris: Editions méditeraneennes, 1970), pp. 80-118.

(١٣) ربيع، **الحوار العربي الاوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى**، ص ٣٣ - ٣٤.

(١٤) حول أسباب ودوافع هذا التطور منذ هذه الفترة والذي بدأ مع صفقة السلاح التشيكية لمصر، انظر: Hélène Carrère d'Encausse, *La Politique sovietique au Moyen orient (1945-1975).*

(١٥) Willian Quandt, «The Western Alliance in the Middle East,» in: S. Spiegel, ed., *The Middle East and the Western Alliance* (U.S.A: George Allen and Unwin, 1982), pp. 10-12.

(١٦) Randot, «Western Europe and the Middle East,» p. 445.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٤٥ - ٤٤٧.

(١٨) حصراً لبعض المصالح غير السياسية لمختلف الدول الاوروبية، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٤٥ - ٤٤٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٥٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٨ - ٤٦٢.

(٢١) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** (١٩٦٤، ١٩٦٥)؛ ربيع، **الحوار العربي الاوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى**، ص ٣٣ - ٣٤، و١٦٦، وحامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي** (بيروت: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ١١٣.

(٢٢) حول أبعاد السياسة البريطانية في ظل التطورات الاقليمية والعالمية المحيطة خلال الخمسينات والنصف الأول من الستينات، على سبيل المثال، انظر: علي الدين

هلال وجميل مطر، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٥٩، و٧٦؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، **العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٦ - ١٩٥٦)** (القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦٨)؛ ارسكين تشايلدرز، **الطريق الى السويس**، ترجمة خيري حماد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢)؛ انطوني ايدن، **مذكرات انطوني ايدن: قناة السويس**، ترجمة محمد حسن ابراهيم (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت.])؛

Bullard, *Britain and the Middle East,* pp. 128-176; Charles Cremeans, *The Arabs and the World (Nasser's Arab Nationalist Policy)* (New York: Praeger Publishers, Inc., 1963), pp. 155-180 and 274-305; Nadav Safran, *From War to War: The Arab-Israeli Confrontation* (U.S.A: Pegasus, 1969); J. Vatikiotis, *Egypt since Revolution* (London: George Allen and Unwin, 1968), and Williams, *Britain and France in the Middle East and North Africa,* pp. 75-93 and 111-150.

(٢٣) حول مزيد من التفصيل عن الانسحاب البريطاني من الخليج في بداية السبعينات، انظر:

Kelly, *Arabia, The Gulf and the West,* pp. 47-104.

(٢٤) Randot, «Western Europe and the Middle East,» pp. 465-467; Safran, *From War to War,* pp.133-139, and P. Wajsman and R. F. Teissedre, *Nos Politicians Face au conflit: Israël - Arabe* (Paris: Fayard, 1969), pp. 106-110.

(٢٥) Samuel Seguev, *Israel, les Arabes et les grandes Puissances* (Paris: Galman Levy, 1968), pp. 226-227.

(٢٦) حول وضع العالم الثالث في الاستراتيجية العالمية الديغولية، أنظر:

نادية محمود مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه ازمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)،» (رسالة دكتوراه، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - القاهرة، ١٩٨١)، ص ٣٦ - ٤٨. (غير منشورة)

(٢٧) حامد ربيع، «التعريف بالمضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي،» في: ربيع، مشرف، **المضمون السياسي للحوار العربي - الأوروبي**، ص ١٠.

(٢٨) Maurice Coure de Murville, *Une Politique Etrangère (1958-1968)* (Paris: Plon, 1971), pp. 463-466; Seguev, *Israel, les Arabes et les grandes puissances,* pp. 224-235; Safran, *From War to War,* p. 140; Wajsman and Teissedre, *Nos Politicians Face au conflit,* pp. 115-116; Paul Balta

and Cl. Rubleau, *La Politique Arabe de la France (De DeGaulle a Pompidou)* (Paris: Sindbad, 1974), pp. 64-99; Paul Balta «DeGaulle renoue avec la Politique Traditionnelle de la France en méditérannée pour Faire face au hégemonies,» *Etudes Gaulliennes,* no. 5 (19-20, 1977).

(٢٩) انظر تحليلاً لتطور مواقف ديغول من تصفية ازمة الجزائر منذ سنة ١٩٥٨ وحتى سنة ١٩٦٢ ، في: نادية محمود مصطفى، «سياسة ديغول الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة (١٩٥٨ - ١٩٦٩)،» (رسالة ماجستير، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - القاهرة، ١٩٧٦)، ص ٢١٤ - ٢٤٤. (غير منشورة)

(٣٠) Rainer lan, «Le Dialogue Euro-Arabe et sa place dans la politique mediteranniène de Neufs,» *Revue du Marché Commun,* no. 193 (Février 1976), pp. 69-70.

(٣١) ربيع، «التعريف بالمضمون السياسي للحوار العربي - الأوروبي،» ص ١٠ - ١١.

(٣٢) ربيع، **الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى،** ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٣٣) Pierre D'Istria, *De Suez a Akaba* (Paris: Cujas. 1968), pp. 130- 135.

(٣٤) انظر المحددات الأوروبية والعربية.

(٣٥) ربيع، **الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى،** ص ١٣٠ - ١٣٢.

(٣٦) تجدر الاشارة الى ضرورة عدم الخلط بين دراسة الموقف الأوروبي من الصراع العربي الاسرائيلي على صعيد الحوار العربي الأوروبي (وهذا هو المقصود بالبعد السياسي للحوار). وبين دراسة الموضوع نفسه على صعيد اجتماعات التعاون السياسي. فالصعيدان يختلفان من حيث علاقتهما بالهيكل التنظيمي للجماعة الاوروبية. ففي حين ينفصل التعاون السياسي الاوروبي عن نشاطات الجماعة الاوروبية، فإن الحوار العربي - الاوروبي يجمع بين الاثنين. وهذا الخلط شائع عند دراسة الحوار حيث يتم ادماج دراسة السلوك الجماعي الاوروبي تجاه الصراع (على صعيد التعاون السياسي) تحت نطاق دراسة البعد السياسي للحوار. بعبارة أخرى، فإن دراسة السياسة الجماعية الاوروبية تجاه الصراع، ليست هي دراسة البعد السياسي للحوار العربي - الاوروبي فقط، فإن الاخير يعد أحد مكوناتها الى جانب نتائج اجتماعات التعاون السياسي.

الفصل الثالث

السياسات الجماعية الاوروبية
تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي
(١٩٦٧ ـ ١٩٨٥)

أولاً: رد الفعل الاوروبي منذ أزمة أيار/ مايو ـ حزيران / يونيو سنة ١٩٦٧ وحتى أيار/ مايو سنة ١٩٧١

اقتصر رد فعل الجماعة الاوروبية تجاه أزمة أيار/مايو ـ حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧ على اصدار البرلمان الاوروبي لبيان مقتضب في ٢٢ تموز / يوليو سنة ١٩٦٧[1].

ولكن كان للدول الاوروبية الكبرى مواقف متميزة ومختلفة عكست عدم اتفاق السياسات القومية الاوروبية حول التعامل مع الحرب وعواقبها. فكان واضحاً منذ بداية اندلاع الازمة كيف اتفق المسلكان البريطاني والامريكي تجاهها (على عكس سنة ١٩٤٨، سنة ١٩٥٦) من ناحية، وكيف اختلفا مع المسلك الفرنسي من ناحية أخرى. ولكن لم تتضح درجة ونطاق هذه الاختلافات الا بعد اندلاع الحرب وخلال

الجهود الدبلوماسية لتسوية آثارها. فلقد استمر التعاون في شكل تقسيم ضمني للمسؤوليات سهل من ادارة هذه الجهود حتى اصدار القرار ٢٤٢ الذي كان نتاجاً للدبلوماسية البريطانية التي حظيت بالمساندة الامريكية[٢].

وفي الوقت نفسه الذي أخذ يتبلور فيه خط سياسة فرنسا الجديدة مع ديغول في المنطقة العربية (كما سنرى) اتضح أيضاً كيف ان منهج المانيا الغربية يتناقض تماماً مع المنهج الفرنسي. فهي لم تكن تبحث عن دور عالمي مثل الدور الذي كان يبحث عنه ديغول لفرنسا، كما كان يسيطر على سياستها علاقاتها الخاصة والمتميزة مع اسرائيل في ظل رأي عام الماني يتسم بتأييد قوي لإسرائيل[٣]. وعلى العكس استطاع ديغول ـ وتحت الحاح المصالح القومية الفرنسية كما يدركها ـ أن يتخلص من قيود السياسات الداخلية الفرنسية المؤيدة لإسرائيل، وينطلق في تنفيذ منهج فرنسي جديد نحو الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولقد بدت فرنسا مع هذا الدور كأكثر الدول الاوروبية اهتماماً وحرصاً على القيام بدور مستقل في عملية البحث عن التسوية جنباً إلى جنب مع القوتين الاعظم. ودون الدخول في تحليل أبعاد هذا الدور[٤]، تكفي هنا الاشارة الى مدلول «المحادثات الرباعية». فلقد ظلت فرنسا منذ أيار/ مايو ١٩٦٧ تدعو الى هذه المحادثات باعتبارها أولاً السبيل الفرنسي لاحتواء الازمة ومنع اندلاع الحرب، ثم دعت اليها باعتبارها البديل الانسب للمفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل، وللاتصالات الثنائية بين القوتين الاعظم لتسوية عواقب الحرب. ولقد تأرجحت ردود فعل الاطراف المعنية ما بين مؤيد (البلدان العربية، الاتحاد السوفياتي)، وما بين رافض (الولايات المتحدة، بريطانيا، اسرائيل)

لفكرة المحادثات الرباعية. وبعد أن احجمت فرنسا عن تقديم فكـرتها في شكل مبادرة رسمية نجد أنها، بعد حادث هجوم اسرائيل عـلى مطار بـيروت في ٢٨ كانـون الأول/ ديسمبر سنـة ١٩٦٨، وبعد قـرار الحظر الشامل على السلاح الفرنسي المرسل الى المنطقة في كانـون الثاني/ ينـاير سنـة ١٩٦٩، قد ركـزت جهودهـا لاقناع الـولايات المتحـدة وبريـطانيا بفكرة هذه المحادثات. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٦٩ تقـدمت فرنسا رسميا بمذكرة دعت فيها الى المحادثات الـرباعيـة كسبيل لـلاتفاق على كيفية تـطبيق القرار ٢٤٢[٥]، أي كـأفضل سبـل «التدخـل الدولي» لاحتواء تصاعد الصراع وتسوية عواقبه. فلقد ربطت فرنسا ـ في تبريرها لهذه المبادرة[٦] ـ بين عدم وجود «تدخل دولي» وبين تطور الصراع. ومن ثم رأت فـرنسا أن «الحـل الدولي» يتلخص في محـادثات الاربعـة الكبار ليحـددوا معاً الحـل اللازم الذي يقدمونه للامم المتحـدة ويعملون على ضمان تطبيقه.

هذا ويجدر القول ـ من ناحية أخرى ـ ان هذه الدعوة الفرنسيـة لهذا النمط من المحادثات لم تكن وسيلة لتسهيـل مهمة يـارنغ لتـطبيق القرار ٢٤٢ فقط، ولكن كان دافعها الاسـاسي هو تـدعيم حق فرنسـا ـ كقوة كبرى ـ في المشاركة في تحديد تسوية الصراع بين العرب واسرائيل، ومن ثم تدعيم دورها العالمي المستقل[٧].

وبينما رحبت البلدان العربيـة بهذه المبـادرة الفرنسيـة كسبيل لتـوسيع نطاق المناورة الدبلوماسية والتخلص من اصرار اسرائيل على مفاوضـات مباشرة، فنجد ان اسرائيل لم ترحب بهـا، بل ورفضتهـا في بيان رسمي في ٣٠ آذار/ مـارس سنة ١٩٦٩ بـاعتبارهـا وسيلة لفرض تسـويـة من

جانب الدول الاربع الكبرى[٨].

وفي حين كان الاتحـاد السوفيـاتي أول من أعلن موافقتـه على المبـادرة الفـرنسية في ٢٠ كـانون الثـاني/ ينايـر سنة ١٩٦٩ ، تـأخرت المـوافقـة الامريكية حتى ٥ شباط/ فبراير سنة ١٩٦٩ . ولقد واجه نيكسـون أثناء جولته في أوروبا في نهاية شباط / فبراير سنة ١٩٦٩ اصراراً ـ وبخـاصة من فرنسا ـ على ضرورة تحرك الولايات المتحدة بفعالية اكثر[٩]. هذا وقد حرصت الولايات المتحدة على أن تؤكد لإسرائيل ـ التي تخوفت من لقاء نيكسون وديغول ـ الا تعتبر موافقتها على المبادرة الفرنسية تهديداً خطيـراً لمصالحها، لأنها ستحتفظ بالسيطرة على هذه المحـادثات وستعـترض على أي اقتراح يتعارض مع هذه المصالح[١٠].

وبـالرغم من أن بـداية هـذه المحادثـات الربـاعية (في ٣٠ نيسـان / ابريل سنة ١٩٦٩) كانت تعني الاستجابة للمـطالبة الفـرنسية المستمـرة بالقيام بدور في ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الا أن تطور انعقادها ونتائجها ـ في مرحلتها الاولى حتى نهايـة سنة ١٩٦٩ ـ أوضحت ضـآلة ثقلهـا وانجـازهـا. وكـان هـذا التـأثـير المحـدود للقـوتـين الأوروبيتـين المشتركتين فيها يشير الى حدود قدرة أوروبا الغربية على التأثير على تطور الصراع[١١]. وفي ظل اخفاق المحادثات الثنائية بـين القوتـين الاعظم في احراز أي تقدم، فإنه لم يكن بمقدور أي سلطة رباعية أن تحرز نجـاحاً، وكـذلك في ظـل اختـلاف دوافـع الاربعـة ذاتهم واختـلاف تصـوراتهم للهدف النهائي من وراء المباحثات. ففي حين كانت الـولايات المتحـدة تنتظر من القوتـين الاوروبيتين (فـرنسا وبـريطانيـا) تقديم أفكـار وصيغ تسـاعد عـلى كسر جمود الاتصـالات الثنـائيـة، وفي حـين كـان الاتحـاد

السوفياتي يأمل في أن ينجح في الضغط على الولايات المتحدة لتغيير مواقفها لصالح العرب، كانت فرنسا وبريطانيا تأملان في استعادة نفوذهما السياسي في المنطقة[١٢].

وأخذ يتضح تدريجياً خلال سنة ١٩٧٠ الفشل الذي يواجه المباحثات الرباعية وذلك في ظل استمرار رفض اسرائيل لأي مقترحات فرنسية، وفي ظل استمرار حرب الاستنزاف المصرية، وفي ظل فشل مبادرة روجرز الاولى، وفي ظل تراجع الولايات المتحدة عن الاهتمام بالمحادثات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي، وفي ظل فشل بومبيدو خلال زيارته للولايات المتحدة في شباط/ فبراير سنة ١٩٧٠، في اقناع الولايات المتحدة بكسر جمود المباحثات الرباعية، بل وفي ظل بداية الحديث عن تراجع بومبيدو ـ وعلى عكس ديغول ـ عن التمسك بمبدأ الحل المفروض بواسطة الاربعة الكبار[١٣].

وكان قبول مصر لمبادرة روجرز الثانية في تموز / يوليو سنة ١٩٧٠ علامة هامة أخرى على طريق جمود وعجز المباحثات الرباعية، وبخاصة بعد النتائج الايجابية لدبلوماسية كيسنجر تجاه أزمة الاردن في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٠ التي فتحت الطريق منذ تلك اللحظة لإبراز فعالية التحرك الامريكي لمساعدة الاتجاهات «المعتدلة».

فلقد بدأت الولايات المتحدة تفصح عن نيات انفرادها بالحركة منذ نهاية حرب الاردن ووفاة عبد الناصر وهي الفترة التي اعتبرها كيسنجر بداية جني الدبلوماسية الامريكية لثمار تحركها في المراحل التالية[١٤]. ولم يعد أمام فرنسا الا التحذير من مخاطر الهيمنة المشتركة للقوتين الاعظم أو من انفراد احداهما، ولهذا جاء انتقادها لمبادرة روجرز[١٥]. وقامت

فرنسا بنشاط دبلوماسي كبير في باريس والعواصم العربية للتشاور حول تفجر الاوضاع في الاردن، كما أصدر الرئيس بومبيدو في ١٩٧٠/٩/٢١ بياناً يؤكد فيه على خطورة أي تدخل خارجي في الاردن على السلام العالمي، كما أصدرت الحكومة الفرنسية بياناً في ١٩٧٠/٩/٢٣ ربطت فيه بين الطابع المؤقت لوقف اطلاق النار (بمقتضى مبادرة روجرز)، وبين تدهور الوضع على جهة القناة واندلاع القتال في الاردن[١٦]. ولكن لم تتعد الجهود الفرنسية مجرد اصدار البيانات، واعترف ميشيل جوبير[١٧] (وزير خارجية فرنسا (١٩٧٢ - ١٩٧٤)) بأن هذه البيانات لم تكن وسيلة تحيد اخفاء العجز عن التحرك الفعال، ولكن بدأت فرنسا - منذ نهاية سنة ١٩٧٠ - بداية تحرك جديد على مستوى آخر في اطار الجماعة الاوروبية. وهذا يقودنا الى المرحلة التالية.

ثانياً: بداية الموقف الجماعي الاوروبي مع بيان أيار/مايو ١٩٧١ السري وخلال فترة اللاسلم واللاحرب

صدر ذلك البيان عن الاجتماع الثاني لوزراء خارجية الجماعة الأوروبية في نطاق التعاون السياسي. ذلك التعاون الذي بدأ بين أعضاء الجماعة منذ نهاية سنة ١٩٧٠ كوسيلة لمساعدة أوروبا على تحويل انجازها الاقتصادي الى قوة سياسية تتجسد أساساً في شكل سياسة خارجية أوروبية مشتركة تجاه القضايا الدولية الهامة[١٨]. ولقد كان ذلك البيان أول تعبير عن محاولة الجماعة تبني موقف مشترك تجاه الصراع

العربي ـ الاسرائيلي. فلقد كان موضوع «أزمة الشرق الأوسط» أحد موضوعين فقط (الأخر هو مؤتمر التعاون والأمن الاوروبي) بدأت بهما أعمال الاجتماع الأول لوزراء الخارجية الستة في ميونيخ في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٠، والذي كان بمثابة الخطوة الأولى التي قادت الى بيان أيار/ مايو سنة ١٩٧١. بعبارة أخرى تزامن بداية التعاون السياسي الاوروبي مع بداية الموقف الجماعي الاوروبي تجاه «أزمة الشرق الأوسط»، مما يدل على مدى الاهتمام السياسي الذي أضحت الجماعة الاوروبية توليه للمنطقة العربية[١٩].

ولم يكن ذلك البيان في الواقع الا مجرد اعلان عن اتفاق بين وزراء الخارجية على التقرير الذي قدمته اللجنة السياسية في إطار اجتماعات التعاون السياسي. ولكن ظل التقرير سرياً. واكتفى وزير الخارجية الفرنسي ـ الذي كان يرأس المجلس الوزاري الاوروبي في هذه الفترة ـ بإصدار بيان للصحافة باسم الجماعة في ١٣ أيار/ مايو سنة ١٩٧١[٢٠]. هذا وتجدر الاشارة الى أن هذا البيان لم يقدم الجماعة الاوروبية كوسيط ولكنه اقتصر ـ في بنده الرابع ـ على الاشارة الى استعداد الجماعة للمشاركة ـ في حدود امكانياتها ـ في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في «الشرق الأدنى».

ولقد لعبت فرنسا دوراً كبيراً في محاولة بلورة الاتفاق الذي أعلن عنه في البيان. فهو كان يخدم وضع الدبلوماسية الفرنسية في هذه الفترة التي انفردت بها الولايات المتحدة بالتحرك للتوصل الى اتفاق مؤقت جزئي على جهة القناة. بعبارة أخرى، كان ذلك البيان وسيلة في يد فرنسا لتسمع صوتها ـ ولو في اطار جماعي بدأ بومبيدو يهتم به ـ حول مبادىء

التسوية الشاملة والعادلة. فالملاحظ أن المبادىء التي تضمنها البيان هي مبادىء الموقف الرسمي الفرنسي المعلن نفسها؛ (فلقد دعا البيان الى انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة ـ مع اجراء تعديلات طفيفة ـ الحفاظ على أمن والسلامة الاقليمية لكل دول المنطقة وذلك بانشاء مناطق منزوعة السلاح ترابط فيها قوات الأمم المتحدة، تدويل القدس، حل مشكلة اللاجئين عن طريق إعادة التوطين أو التعويض تحت رعاية لجنة دولية).

ولهذا وجهت الاتهامات لفرنسا بأنها فرضت إرادتها على باقي شركائها الاوروبيين. ولقد حرصت فرنسا على تأكيد اتفاق الدول الاوروبية على التقرير ـ الذي ظل سرياً ـ ولكنها من ناحية أخرى اهتمت بتبرير سبب سريته: فلقد صرح وزير الخارجية الفرنسي امام مجلس الشيوخ في حزيران/ يونيو سنة ١٩٧١[٢١] بأن التقرير بقي سريا بناء على اقتراح من فرنسا لأنها لم ترغب في اضعاف مغزاه بإثارة الدعاية والاعلان عنه، حيث أن هدف الجماعة ليس أن تبدو كوسيط جديد.

وبالرغم من هذا التبرير الشكلي، الا أن السبب الحقيقي كان يكمن في أمرين: اختلاف السياسات القومية من ناحية، وبعض الضغوط الخارجية من ناحية أخرى.

١ ـ فشل وزراء الخارجية في الاتفاق على موقف موحد حقيقي

لم يأت ذلك التقرير الاّ نتاج التوفيق بين المواقف المتضاربة للدول

الاعضاء في الجماعة، ولقد مارست فرنسا تأثيرها على صياغته. ولذا، فهو لم يكن يمثل ـ كما أعلنت بعض الأوساط العليمة في هولندا ـ سوى الحد الأدنى المشترك بين مواقف الدول الاوروبية. كذلك صرح متحدث باسم الخارجية الالمانية بما يفيد عدم وجود اتفاق من الأصل حول ذلك التقرير، وان السبب في عدم نشره هو أنه لم يتخذ بشأنه قراراً نهائياً حيث ما زال أعضاء الجماعة بعيدين عن الحديث بصوت واحد حول هذه المشكلة[٢٢].

وهكذا يمكن القول بأن فرنسا ـ بفرض أنها المسؤولة فعلاً عن بقاء التقرير سرياً ـ قد فضلت عدم الكشف عن هذه الاختلافات بين السياسات القومية الاوروبية في هذه المرحلة المبكرة من بداية التعاون السياسي. ومن ناحية أخرى، لم يكن هناك بعد في المنطقة العربية تحديات للمصالح الاوروبية تفرض على دول الجماعة الاعلان عن موقف مشترك (كما حدث بعد ذلك عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر). ومع ذلك، فإن بعض التحليلات[٢٣] ربطت بين توقيت البيان الذي عكس تحولاً في المنهج الاوروبي نحو مزيد من التورط في إدارة التسوية، وبين بداية ظهور بعض اتجاهات إعادة السيطرة على الثروات النفطية في الدول المنتجة (مؤتمر طهران سنة ١٩٧١ ثم مؤتمر طرابلس سنة ١٩٧٢) مما كان يعني زيادة تبعية أوروبا الغربية للنفط العربي بصفة خاصة.

٢ ـ الضغوط الخارجية

يمكن تبرير سرية التقارير بمعارضة الولايات المتحدة للمبادرة

الاوروبيــة حيث أعلنت أن التقـريــر لا يـأخـذ في الاعتبــار مبــادرة روجرز[٢٤]. فلم يكن منتظراً من الولايات المتحـدة، في هذه الفـترة التي بدأت فيها بوادر أزمة العلاقات الاوروبيـة الأطلسية والتي تجسـدت مع أزمـة الـدولار في آب/ أغســطس سنـة ١٩٧١[٢٥]، ان تــترك الكيـان الجماعي الاوروبي يعبّر ـ من خلال التعاون السياسي الوليد ـ عن موقف مستقل قد يتعارض مع مواقفها ويثير من المشاكـل مثل التي أثـارتها من قبل مبادرة المحادثات الرباعية. ولقد كان البيان يميـز بالفعـل الجماعـة ـ التي أكدت تأييد الحل الشامل ـ عن الولايات المتحـدة التي كانت تـدير في هذه الفترة مبادرة التسوية الجزئية، كما كان هذا البيان يبرز من ناحية أخـرى اختـلاف مضمـون المـوقف الاوروبي عن المــوقف الأمـريكي، وبخاصة حول المفاوضات بين أطـراف الصراع، وحول الانسحـاب من الأراضي المحتلة، وحول وضع القدس.

كذلك لا يجوز استبعاد أثر تحذيرات وضغوط اسرائيـل للحيلولة دون إصدار وثيقة مشتركة للجماعة الاوروبية. فلقد كـانت اسرائيل تـرى أن صدور مثل هذه الوثيقة سيكون ضربـة خطيرة للدبلومـاسية الاسرائيليـة وانتصاراً للدبلوماسية الفرنسيـة الساعيـة لتأكيـد زعامتهـا للجماعـة[٢٦]. ولقد حذر أبا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلي من خـطورة المسؤولية التي ستقـع على كـاهل اي حكـومة أو مجمـوعة من الحكـومـات تـتـدخـل في الصراع، ثم أعـرب عن أمله أن يـرفض المجلس الـوزاري للجـماعــة الاوروبية الوثيقـة المشتركـة[٢٧]. ولقد استقبلت اسرائيـل بغضب شديـد بيـان ١٣ أيـار/ مـايـو الصحفي الــذي أعلن عن اتفـاق حــول هــذه الوثيقة[٢٨]. وصرحت بعض الأوساط السياسيـة في تل أبيب بـأن المانيـا الغربية وهولندا قد وعدتا إسرائيل بالحيلولة دون أن تصبح الوثيقـة نصاً

رسمياً ملزماً للشركاء الاوروبيين[٢٩]. ولم يصدر عن المانيا الغربية أي تكذيب لهذا التصريح. بل لقد أدلى وزير الخارجية الالماني خلال زيارته لاسرائيل في تموز/ يوليو سنة ١٩٧١ بتصريحات حول «بند انسحاب القوات الاسرائيلية» مفادها انه «ليس هناك اية ضرورة لأن تلتزم إسرائيل بانسحاب كامل لقواتها باعتباره شرطاً مسبقاً لبدء مفاوضات سلام». ولقد أثارت تلك التصريحات فرنسا واعتبرتها تقويضاً للسياسة الاوروبية المشتركة تجاه «أزمة الشرق الأوسط»[٣٠].

وصل اهتمام فرنسا بالحفاظ على شكل موحد لموقف الجماعة الى حد مطالبتها الحكومة الالمانية بتقديم ايضاحات عن تصريحات وزير خارجيتها أثناء زيارته لإسرائيل، كما طالبتها بالالتزام بما جاء في بيان ١٣ أيار/ مايو[٣١]. هذا، ولقد أكد سفير المانيا في باريس في توضيحات قدمها لوزير الخارجية الفرنسي ان الصحف الاسرائيلية قد «حرفت» و«شوهت» تصريحات الوزير الالماني[٣٢].

ومثلما فشلت فرنسا خلال المحادثات الرباعية، لم يقدر للجماعة الاوروبية ان تساهم في دفع مهمة السفير يارنغ ـ كما كان يأمل بيان أيار/ مايو ـ كما لم تلعب أي دور في محاولة اعادة فتح القناة. وظلت هناك فجوة كبيرة بين موقف فرنسا الاكثر تأييداً للمطالب العربية (وبخاصة حول الانسحاب ورفض التفاوض المباشر مع اسرائيل)، وبين موقف باقي شركائها الاوروبيين الاكثر تحفظاً تجاه العرب والاكثر تأييداً لاسرائيل والاكثر ميلاً نحو المواقف الامريكية. بعبارة اخرى، ومهما كانت دوافع فرنسا لتطوير موقف جماعي أوروبي، فمن الواضح أن أولى التعبيرات عن هذا الموقف لم يمثل خطوة ايجابية، بل كان مجرد

صدى لمحاولة فرنسا تأكيد دورها في تسوية «الشرق الأوسط» بعد تعثر المحادثات الرباعية الذي تأكد بعد ذلك في الربع الأخير من سنة ١٩٧١، ومن ثم اصابها الجمود تماماً حتى تخلت عنها فرنسا تماماً في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٧٣.

لقد دفعت واقعية وبراغماتية بومبيدو ـ عند تقريره لابعاد دور فرنسا العالمي ـ الى التخلي عن أوهام تلك المبادرة والتي كان يتوقف مجرد استمرارها الشكلي ـ دون الحديث عن درجة الفاعلية والانجاز ـ على ثلاثة أمور لم تعد تتوافر كما توافرت من قبل عند بداية هذه المبادرة في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٦٩؛ فمن ناحية، انتهى الاهتمام الامريكي بهذه القناة بعد تولي كيسنجر وزارة الخارجية الامريكية وهو الذي كان يخطط منذ سنة ١٩٦٩ لانفراد الولايات المتحدة بعملية التسوية؛ ومن ناحية أخرى، انخفض تقدير العرب ومصر بالذات لوزن المحادثات الرباعية وبخاصة بعد أن بدأت مصر تتجه للحوار المباشر مع واشنطن (كما اراد كيسنجر)؛ ومن ناحية ثالثة، توقفت المباحثات الثنائية بين القوتين الأعظم والتي كان التقدم على صعيدها يعد شرطاً أساسياً لإحراز أي تقدم في المباحثات الرباعية. وكان اهتمام الاتحاد السوفياتي بهذه المباحثات قد انخفض أيضاً مع تزايد اتجاه مصر للحوار المباشر مع الولايات المتحدة.

وطوال هذه الفترة (منذ نهاية سنة ١٩٧١ وحتى تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣) طرح موضوع المبادرة الاوروبية جانباً. فلقد كان الواقع الفعلي يشير الى ان الجماعة الاوروبية تجد صعوبة في التحرك الى الامام أبعد من بيان أيار/ مايو سنة ١٩٧١. ولكنها أخذت تتحرك

ـ وبمبادرة فرنسية أيضاً ـ على صعيد آخر هو السياسة المتوسطية الشاملة كسبيل لتوطيد النفوذ السياسي للجماعة الاوروبية في المنطقة العربية فإن هذه السياسة ـ كما سنرى بالتفصيل لاحقاً ـ تهدف الى تطوير استراتيجية الاتفاقات الاقتصادية الثنائية. أي أن أوروبا تحركت الى الاهتمام بتوسيع نطاق أدوات سياستها لتنظم الادوات الاقتصادية في إطار العلاقات الاقليمية بين أوروبا والمنطقة العربية.

ثالثاً: المبادرة الاوروبية منذ حرب تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٧٣ وحتى مبادرة السادات في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧

يمكن تحليل السياسات الاوروبية في هذه الفترة عبر ثلاث مراحل تطورت خلالها الجهود الدبلوماسية بصفة عامة:

١ ـ الجماعة الاوروبية واندلاع حرب تشرين الأول/أكتوبر والحظر النفطي

حين اندلعت حرب تشرين الأول/أكتوبر وحين استخدم سلاح النفط (قسمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الدول الاوروبية الى عدة فئات: الدول الصديقة وهي بريطانيا، فرنسا، بلجيكا؛ الدول المحايدة وهي المانيا، وهولندا خضعت لحظر كامل) وتعرض أمن أوروبا الاقتصادي لخطر مباشر. وانعكست ردود الفعل الاوروبية ـ خلال هذه

الأزمـة ـ في صورة مـزدوجة الابعـاد: فلقد ثـارت توتـرات خطيرة عـلى صعيد العلاقات الاوروبية ـ الامريكية من ناحية، وعلى صعيد الجماعة الاوروبية من ناحية أخرى.

أ ـ بالنسبة للعلاقات الاوروبية الأمريكية[٣٣]

كـان محـور التـوتـر يتلخص في التعـارض بـين المصـالـح الاقليميـة لاوروبـا، والمصالـح العالميـة لامريكـا، والتي نبعت في جانب منهـا من الاختلاف في درجة الاعتماد على النفط العربي بين جانبي الأطلسي والتي قادت الى اختلاف ادراك الطرفين لكيفية إدارة الأزمة. ففي حين ركزت دول اوروبا ـ كل على حدة ـ على كيفية تـأمين امـداداتها النفـطية وعـلى إعادة الاستقرار في المنـطقة، فـإن الولايـات المتحدة كـانت تهتم أساسـاً بـانعكاسـات الازمة عـلى العلاقـات بين الشرق والغـرب، وبمحـاولات السوفيات لاستغلال الموقف لتحقيق مكاسب فردية.

ولقـد طالبت فـرنسا وبـريطانيـا باقي أعضـاء الجماعـة باتخـاذ موقف «حيـادي». وكان هـذا المـوقف يتـطلب أن تفصـل أوروبـا نفسهـا عن سياسة الـولايات المتحـدة وعن مسانـدة إسرائيل. ولـذا، فلقد رفضت بـريطانيـا طلب كيسنجر بـالدعـوة ـ في مجلس الامن ـ الى وقف اطلاق النار لأن السادات كان يرفض هذا في بداية الحرب، وكذلك استمـرت فرنسا في بيع السلاح لليبيا والسعودية، كذلك رفضت الدول الاوروبيـة ـ ما عدا البرتغال (التي كانت تستورد معظم نفطها من انغولا وايـران) ـ استخـدام الولايـات المتحدة لقـواعد حلف الأطلسي في عمليـة ارسـال السلاح الى اسرائيل. كذلك لم تسـاند بـريطانيـا وفرنسـا بصفة خـاصة

الولايات المتحدة في رفضها لمبادرة السادات الداعية الى ارسال قوات سوفياتية - امريكية للحفاظ على وقف اطلاق النار في سيناء. ولقد أعلنت الولايات المتحدة الامريكية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر حالة التأهب القصوى دون أي تشاور مع حلفائها. وهو الامر الذي أثار اعتراضاً اوروبياً عارماً.

ب - بالنسبة للعلاقات على صعيد الجماعة الاوروبية

اتضح من السلوك الاوروبي خلال الأزمة مدى القيود التي تقع على السياسة الخارجية للجماعة وهي متنوعة: عدم وجود قوة عسكرية وسياسية، صعوبة التنسيق بين عمليات صنع القرار القومية المختلفة، وبين الأهداف والمصالح في شكل موقف جماعي فعلي قادر على مواجهة حالات التأزم الخطيرة. ومن ثم تعاملت دول الجماعة مع الأزمة من منطلق السياسات القومية.

ولقد جاءت ردود الفعل الاولى للدول الاوروبية منفردة متسمة بالغموض وعدم التجانس وبرغبة كل دولة «في انقاذ ما يمكن انقاذه من مصالحها الخاصة». ففي أقصى اليمين نجد موقف فرنسا التي[٣٤] اعترفت بشرعية التحرك العسكري المصري - السوري على اعتبار انه وسيلة لتحرير الارض المحتلة، وفي أقصى اليسار نجد موقف هولندا التى اتهمت مصر وسوريا بخرق الهدنة الفعلية القائمة. كذلك رفضت الدانمارك وهولندا السماح لبريطانيا وفرنسا بالحديث باسم الجماعة في مجلس الأمن[٣٥]. كذلك رفضت بريطانيا وفرنسا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر مساندة هولندا لمواجهة الحظر النفطي خوفاً من النيل من

وضعهما المميز لـدى الأقطار العـربية المصـدرة للنفط. أي كان للحفـاظ على المصالح القومية الأولوية على متـطلبات التضـامن الاوروبي. وتجدر الاشارة هنا الى العوامل التي شاركت في صياغـة هذا المـوقف الفرنسي ـ البريطاني.

بالنسبة لفرنسا لم يثر موقفها الدهشة، بل كان متوقعاً: فهي وهولنـدا على طرفي نقيض بالنسبة للعـلاقات الاوروبيـة ـ الامريكيـة، وبالنسبـة لسياسة الجماعة الاوروبية في مجال الـطاقة. أمـا بالنسبـة لبريـطانيا فلقـد ثـارت الدهشـة حول مـوقفها تجـاه هولنـدا التي كـانت أقـوى المؤيـدين لانضـمامها الى السـوق الاوروبية. ولكن كـانت تكلفـة عـدم مسـانـدة هـولندا أقـل بكثير من التكلفـة التي سيتحملها الاقتصـاد البريـطاني من جراء حظر نفطي، وبخاصـة مع بـداية اضراب عـمال مناجم الفحم في بداية تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣[٣٦].

ولهذا اقتصرت الجماعة الاوروبية عـلى المراقبـة طوال انـدلاع المعارك العسكرية. ولم تتخذ الاجتماعات العاديـة للتعاون السيـاسي (١١ ـ ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر) اي موقف. وبعد ضغط من فرنسا وبـريطانيـا، وجهت هذه الاجتماعات في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر مجرد نـداء لوقف اطلاق النار كخطوة لبدايـة مفاوضـات حقيقية لتـطبيق القرار ٢٤٢[٣٧]. ولقد مر هذا البيان الاوروبي دون أن يثـير انتباهـاً كافيـاً بالـرغم من أن مضمونه لم يكن يختلف كثيراً عن مضمون القرار ٣٣٨ الصادر بعد ذلك عن مجلس الامن في ٢٢ تشرين الاول/ أكتوبر.

كـذلك لم يحظ قـرار البرلـان الاوروبي الصادر في ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣ باهتمام كاف، ولقد دعا هذا القرار الى انعقـاد سريع

لوزراء خارجية الجماعة لتقديم المساعي الحميدة للجماعة للتوصل الى قرار لوقف اطلاق النار تتبعه مفاوضات سريعة «مباشرة أو غير مباشرة» تساعد على تحقيق السلام. وبالرغم من ظهور بعض الانتقادات في الاوساط السياسية الفرنسية والبريطانية لعدم متابعة بيان ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر بمبادرة أوروبية قوية، الا أنه كان يبدو في هذه الفترة أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية مستسلمتين لترك إدارة الأزمة في يد القوتين الاعظم، وبخاصة وان وضع الجماعة الاوروبية لم يكن ليساعد على القيام بتحرك قوي[٣٨]. فمن الملاحظ ان فرنسا ـ وعلى عكس موقفها مع ديغول خلال أزمة أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧ حين طرحت نفسها كوسيط بين طرفي الصراع ـ اعترفت في واقعية كبيرة بحدود دورها وقلة تأثيرها بالمقارنة بالقوتين الأعظم، على أساس أنهما القادرتان ـ ان ارادتا ـ على وقف القتال[٣٩].

ولم تأت المبادرة الحقيقية الا مع بيان بروكسل في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٣ والصادر عن اجتماع وزراء الخارجية الاوروبيين في إطار التعاون السياسي. ثم مع قمة كوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧٣. ولقد لعبت الدبلوماسية الفرنسية دوراً كبيراً في اعداد المناخ الذي سبق اصدار هذا البيان وانعقاد هذه القمة وتلاهما.

فلقد اعترفت فرنسا مراراً بحدود الدور الاوروبي في الأزمة. وكان هذا الاعتراف من الواقعية بحيث وصل الى حد قول وزير الخارجية الفرنسي ميشيل جوبير امام الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٢/١١/١٩٧٣[٤٠]، بأن أوروبا قد عوملت وكأنها لا وجود لها (Non personne)، وان تبعيتها في مجال الطاقة كانت تعد «موضوع المعركة الثانية في الشرق الأوسط»، كما أنها كانت «لعبة أكثر من كونها أداة في علاقة الكبار».

ولهذا، وانطلاقاً من اقتناع بومبيدو بضرورة ابراز الهوية الاوروبية عقب هذا المناخ دعا الى عقد مؤتمر قمة اوروبي قبل نهاية العام للتنسيق بين اتجاهات الدول الاوروبية في إطار التعاون السياسي[٤١]. ولكن قبل انعقاد هذه القمة صدر بيان بروكسل في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٣. فما هي أبعاد كل منهما:

(١) لقد حث البيان اسرائيل على العودة الى خط وقف اطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر (كما كانت تطالب مصر)، ثم نص على المبادىء الاساسية للتسوية (عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة، احترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين)، كما أعرب عن استعداد الجماعة للمشاركة في عملية السلام كما اعترف بأهمية الضمانات الدولية واقترح مناطق منزوعة السلاح[٤٢].

وكان هذا البيان أول مساهمة أوروبية حقيقية حول قضية تمس أمن أوروبا بدرجة كبيرة، كما كان بمثابة «الميثاق الأوروبي» الذي تعمقت مبادئه بعد ذلك عن طريق المواقف الاوروبية المتتالية[٤٣]. ولم يكن هذا البيان الا نصاً توفيقياً بين مواقف الدول الاوروبية. ومن المعتقد أنه استند الى نص فرنسي بذلت فرنسا وبريطانيا جهودهما لتقبله دول الجماعة الأكثر تأييداً لاسرائيل. ومع ذلك اثار ذلك البيان رد فعل حاد من جانب اسرائيل التي رأت فيه «انزلاقاً» أوروبياً تجاه العرب، واستسلاماً للابتزاز العربي عن طريق الحظر النفطي، ومحاولة لمنع الحكومات العربية من اجراء تخفيض جديد. كذلك ثارت اسرائيل ضد

ذلك البيان لأنها اعتبرته تدخلاً خارجياً في وقت حرج من المفاوضات نظراً لنصه على استعداد اوروبا للمشاركة في السلام، ونظراً لاعترافه بالأهمية الأساسية للضمانات الدولية، وهما الأمران اللذان كانت ترفضهما اسرائيل دائماً[٤٤]. هذا فضلاً عن نصه ـ ولأول مرة ـ على اعتراف أوروبي «بالحقوق المشروعة للفلسطينيين».

حقيقة كان ذلك البيان محاولة لإسماع صوت أوروبا، كما كان يهدف الى رفع الحظر عن هولندا ومع ذلك فهو، أي البيان، لم يحدث آثاراً ايجابية مباشرة: فلم يرفع الحظر عن هولندا، ولم تشترك أوروبا في الاستعدادات لعقد مؤتمر جنيف[٤٥].

ولكن رحبت البلدان العربية ـ في قمة الجزائر (٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣) بالبيان الاوروبي باعتباره «التعبير الأول عن فهم أفضل للقضية العربية». ولكن أعربت أيضاً عن أملها في أن تعمل الجماعة الأوروبية بكل وسائلها من أجل انسحاب اسرائيل من كل الأراضي المحتلة، واعادة حقوق الشعب الفلسطيني[٤٦]. كما حرصت البلدان العربية ـ من خلال جولة مبعوثيها (وزيري الطاقة السعودي والجزائري) في أوروبا في بداية كانون الأول/ديسمبر ـ على أن توضح لاوروبا أنها تنتظر منها أكثر من مجرد اصدار البيانات السياسية، أي تنتظر منها الضغط على اسرائيل وذلك في مقابل ضمان وارداتها النفطية[٤٧]. وفي المقابل حرصت فرنسا بصفة خاصة على أن توضح للمبعوثين العربيين حدود تأثير أوروبا [٤٨].

(٢) وفي الوقت نفسه جرت سلسلة من الاتصالات الثنائية والجماعية بين الدول أعضاء الجماعة للاعداد لمؤتمر قمة كوبنهاغن في ١٤

كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٣. وتكثفت الاتصالات بين فرنسا وبريطانيا بصفة خاصة، وكانت الولايات المتحدة ترقب محاولة أوروبا التعبير عن كيفية تخلصها من الوصايا الامريكية[٤٩].

وكان الاتجاه السائد مع بداية المؤتمر هو أن أوروبا، وإن كانت تهتم بإقرار السلام في «الشرق الأدنى»، لا تستطيع ـ بسبب ما تواجهه من مشاكل نفطية ـ أن تقدم المشاركة الأساسية التي تأملها الأقطار العربية. هذا وكان قد وصل الى كوبنهاغن ـ مع أول انعقاد للمؤتمر ـ أربعة وزراء عرب حثوا أوروبا إلى التخلي عن عجزها عن الحركة. وبعد أن كان من المقرر عدم اصدار بيان مشترك عن المؤتمر أصر بومبيدو على اصدار ذلك البيان على أن يتضمن فقرة عن «الشرق الأدنى» ومقدمة عن الدعوة الى فتح حوار عربي ـ أوروبي. هذا ولقد اعتقد بعض شركاء فرنسا وكذلك الولايات المتحدة أنها كانت وراء زيارة الوزراء العرب لتدفع الجماعة الى مثل هذا التحرك[٥٠]. وجدير بالذكر أيضاً أن دول الجماعة رفضت الاستجابة لاهتمام فرنسا وبريطانيا بالتقدم خطوة للأمام في تأييد المواقف العربية. ولذا، رفضت العديد من النصوص التي قدمها بومبيدو بمساندة ادوارد هيث. خلاصة القول إن تجربة كوبنهاغن أوضحت ـ وبخاصة لفرنسا التي كانت حريصة على دور أوروبي في التسوية ـ أنه لا يمكن الذهاب أبعد من موقف بيان ٦ تشرين الثاني/نوفمبر الذي كان قد تم التوصل إليه بعد مساومات شديدة. كما ظلت أوروبا بعيدة عن مؤتمر جنيف الذي عقد بعد مؤتمر قمة كوبنهاغن بأسبوع واحد[٥١].

ولكن يبقى لذلك المؤتمر انه أعلن عن بداية الحوار العربي ـ الأوروبي

الذي لعبت فرنسا دوراً كبيراً في الدفع اليه. بل يرى البعض[٥٢]، أن وزير الخارجية الفرنسي ـ في حديثه أمام مجلس الشيوخ الفرنسي في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣ ـ كان هو صاحب المبادرة للدعوة الى هذا الحوار. وبالرغم من أن بعض الدول الأوروبية قد استقبلت هذه الدعوة ببعض التردد إلا أن بيان كوبنهاغن أعطاها الصبغة الرسمية.

(٣) وهكذا بدت أوروبا في نهاية ١٩٧٣ وكأنها تفضل «ذلك الحياد الغامض الذي يسمح لفرنسا أن تكتسب الأصدقاء ولالمانيا بأن تؤدي واجبها نحو اسرائيل على أساس أن ذلك الوضع أفضل من اتخاذ موقف أوروبي موحد يمكن أن يسيء إلى دبلوماسية توزيع الأدوار تجاه الأزمة»[٥٣]. تلك الدبلوماسية التي استندت الى الاختلافات بين السياسات القومية الاوروبية. ولقد لعبت الأبعاد الداخلية لعملية صنع السياسة الخارجية في الدول الأوروبية الثلاث الأساسية (بريطانيا، فرنسا، المانيا) دورها في ايجاد الدافع لتبني موقف جماعي أوروبي في خلال أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. فإذا كان هذا الموقف متفقاً مع خط السياسة الفرنسية المؤيدة للعرب منذ الرئيس ديغول، فقد كان فرصة مفيدة لالمانيا لتجنيب العبء الفردي لتحركها بعيداً عن مواقفها التقليدية المؤيدة لاسرائيل فقط، فلقد بدأ فيلي برانت منذ وصوله الى السلطة سنة ١٩٦٩ يفصح عن رغبته في اقامة علاقات طيبة مع الجانبين العربي والاسرائيلي، كما فسر القرار ٢٤٢ على أنه دعوة الى انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة. ولقد كان هذا التعديل في مسار سياسة المانيا الشرق أوسطية يعكس تعديلاً آخر في الرأي العام الالماني الذي تحرك قليلاً عن مساندته المطلقة وغير المشروطة لاسرائيل. ومع ذلك ظلت المانيا لا تصل الى مستوى تأييد فرنسا للمواقف العربية. أما بالنسبة لبريطانيا فلقد ساعد على اتخاذ ذلك

الموقف وصول حزب المحافظين الى السلطة سنة ١٩٧٠، وهذا الذي يتسم بسياسة أكثر تأييداً للعرب من حزب العمال الذي يرتبط تقليدياً بروابط قوية مع اسرائيل. وحين وصل هذا الأخير الى السلطة سنة ١٩٧٤ اختلفت سياسته عن سياسة الحزب المحافظ، ولكنها لم تكن اختلافات جوهرية. حقيقة استمر تفوق الاتجاهات المؤيدة لاسرائيل ولكن بدرجة أقل من ذي قبل حيث أنه كان قد بدأ منذ سنة ١٩٦٧ انقسام داخل الحزب حول الصراع العربي - الاسرائيلي نظراً لبروز مجموعة من صفوفه ذات اتجاه مساند للعرب[٥٤].

خلاصة القول إن الجماعة الاوروبية قد استجابت لثقل ضغط النفط خلال أزمة تشرين الأول/أكتوبر، ولكن ظلت الاختلافات قائمة بين سياسات أعضائها. فبينما تقدمت مواقف فرنسا وبريطانيا نحو المواقف العربية، حاولت معظم الدول الأخرى أن تتخذ مواقف مرنة في محاولة للتوفيق بين تيارات متعارضة قوية مثل الرأي العام المساند لاسرائيل أو الروابط القوية مع الولايات المتحدة. واستمر ذلك الوضع خلال الأعوام التالية التي شهدت تعديلات أخرى من السياسات الأوروبية «الشرق أوسطية» لكن، كاستجابة أيضاً للتطورات في الصراع العربي - الاسرائيلي ذاته.

٢ - جمود المبادرة الاوروبية وتعثر البدء في الحوار العربي - الأوروبي (كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ - أيلول/سبتمبر ١٩٧٥)

أ - فمع تطور الجهود الدبلوماسية التي سيطرت عليها دبلوماسية

الخطوة ـ خطوة الامريكية لم يصدر عن الجماعة الأوروبية أي بادرة جديدة تحدد موقفها من المفاوضات الجارية، هذا ويمكن تفسير هذه الحالة للموقف الاوروبي بأمرين:

فمن ناحية، كان للمشاكل الداخلية في دول السوق، ومشاكل البنيان الاوروبي ومشاكل العلاقات الاوروبية ـ الامريكية في ظل عواقب أزمة الطاقة، آثارها الواضحة على حدود امكانيات مواجهة الجماعة لمسار الاحداث في المنطقة في هذه الفترة[٥٥]. لم تثر فرنسا الحديث عن أي مبادرة خاصة باشتراكها في اطار المفاوضات الجارية أو بتقديم بديل للتحرك الامريكي، بل واعترفت بحدود قدراتها على المبادرة المنفردة وبحدود الدور الجماعي ـ الأوروبي، ومن ثم اقتصرت على اعلان الاستعداد للاشتراك في ضمانات التسوية الشاملة النهائية[٥٦] وفي المقابل كانت المواقف الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية تتحرك الى الامام (كما سنرى لاحقاً).

ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن دبلوماسية كيسنجر كانت تلقى ترحيباً عاماً من دول الجماعة ـ باستثناء فرنسا التي تحفظت على دبلوماسية الخطوة ـ خطوة[٥٧]. فلقد أكدت أن تأييدها لها انما يتوقف على مدى كونها خطوة حقيقية نحو التسوية الشاملة. هذا وتجدر الاشارة الى أن تحفظ جيسكار ديستان (على اتفاقية الفصل الثانية على الجبهة المصرية) كان أكثر مرونة من تحفظ بومبيدو (على اتفاقية الفصل الاولى المصرية والسورية).

هذا، وكانت جهود الولايات المتحدة تساعد أوروبا على اجتياز الفجوة بين رغبتها في اقرار تسوية في المنطقة، وبين افتقادها القوة

والنفوذ اللازمين للمشاركة في مفاوضات هذه التسوية. ولذا، استمرت الدول أعضاء الجماعة في مجرد الاعلان عن مبادىء وأسس التسوية الشاملة، التي رأى فيها كيسنجر أحياناً تدخلاً في الجهود الامريكية لادارة المفاوضات. ومع ذلك، فلم تكن هذه الاختلافات الاوروبية ـ الامريكية الا نوعاً من توزيع الادوار حيث تقدم أوروبا على مواقف (وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية كما سنرى) لا تستطيع الولايات المتحدة الاقدام عليها. كذلك ظهر هذا النوع من توزيع الادوار في مجال مبيعات السلاح الفرنسية والبريطانية لبعض الاقطار العربية (وبخاصة مصر) التي كان من الصعب على الولايات المتحدة أن تقدم عليها في هذه الفترة[٥٨]. ومن هنا كان مغزى عودة الحياة الى العلاقات المصرية ـ الفرنسية (زيارة السادات لباريس في أوائل سنة ١٩٧٥ وزيارة جيسكار ديستان لمصر في نهاية العام نفسه) بعد فترة الجمود التي أحاطت بها نظراً للموقف الفرنسي من دبلوماسية كيسنجر. فلقد أضحت فرنسا أحد المصادر الأساسية لتنويع السلاح المصري مما كان يساعد على احتواء النفوذ السوفياتي في المنطقة، كما أضحت مصر هدفاً للدبلوماسية الفرنسية. فلقد كان جيسكار ديستان يأمل في أن يؤيد السادات مبادرته الداعية لأن تكون فرنسا أو الجماعة الاوروبية بقيادة فرنسا، هي الضامن الثالث للتسوية الشاملة النهائية الى جانب القوتين الاعظم[٥٩].

ب ـ وفي مقابل جمود المبادرة الاوروبية ـ في اطار التعاون السياسي ـ تركز اهتمام الجماعة على تطوير علاقات اقتصادية قوية مع المنطقة العربية ـ جماعياً وفردياً ـ وذلك لدعم روابط علاقات الاعتماد المتبادل بين الاقليمين. وكان هذا هو هدف الطرف الاوروبي في حواره مع

العرب[٦٠]. بعبارة أخرى كان البعد الاقتصادي للحوار يمثل الأولوية لدى أوروبا[٦١].

ومع ذلك ظل البعد السياسي يلقى بظلاله من زاويتين:
أولاً: كعائق حال دون الاسراع ببدء أعمال الحوار.
ثانياً: كمؤثر على فعالية انجاز هذه الأعمال.

بالنسبة للزاوية الأولى: كانت مشكلة تمثيل الفلسطينيين في الحوار من ناحية، والاعتراض الامريكي على الحوار من ناحية أخرى من أهم المشاكل السياسية التي اعترضت بداية الحوار[٦٢]. فلقد أراد العرب أن تعترف أوروبا بمنظمة التحرير الفلسطينية وهو الأمر الذي رفضته دول الجماعة، وبالتالي رفضت تمثيل المنظمة للفلسطينيين في اجتماعات الحوار. ولقد تم التوصل الى حل وسط ـ اتفقت عليه الدول الأوروبية في ١٣ شباط/فبراير سنة ١٩٧٥ ووافقت عليه البلدان العربية، ويتم بمقتضاه تكوين وفد أوروبي وآخر عربي دون تحديد للجنسيات، الأمر الذي يساعد على اشتراك الفلسطينيين في الوفد العربي[٦٣].

أما الولايات المتحدة فقد أعلنت في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٧٤ رفضها لمبادرة أوروبا للحوار مع العرب. وبعد فشل مؤتمر واشنطن للطاقة في تقديم حلول سريعة لأزمة الطاقة عادت الاتصالات الاوروبية ـ العربية للاعداد للحوار بعد أن كانت قد توقفت انتظاراً لما سيسفر عنه المؤتمر. واعترض كيسنجر من جديد ولكن خفت حدة هذا الاعتراض بعد أن ضمنت الولايات المتحدة رقابتها على أهم أبعاده (النفط ـ البعد السياسي) وبعد أن وافقت الدول الاوروبية على التشاور معها حول نتائجه[٦٤].

هذا وتجدر الاشارة الى أن فرنسا لم تعترض منذ البداية على استبعاد أوروبا للبعد السياسي للحوار. بعبارة أخرى، فإن فرنسا لم تكن ترى في تسييس الحوار «بديلاً فعالاً لدورها المنفرد الذي بدأ في التراجع. بل لم ترَ أن مثل هذا الاستبعاد من الممكن أن يعيق بداية التعاون الاقتصادي مع العرب على أساس أن الحوار ـ في خلال هذه المرحلة ـ لا يمكن أن يكون ملموساً أو ايجابياً الا في المجال الاقتصادي، لأن الجانب السياسي يفترض مسبقاً نوعاً من الاتفاق بين الاوروبيين أنفسهم، وبين العرب أنفسهم حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي وهو الشرط غير المتحقق[٦٥].

٣ ـ الجماعة الاوروبية بين رفض تسييس الحوار وبين بيان قمة لندن (حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧)

أ ـ ظل واضحاً منذ بداية أعمال الحوار، كيف أن دول الجماعة الاوروبية لا تنظر اليه كقناة يمكن التأثير من خلالها على مسار تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فلم يتقدم الموقف الاوروبي طوال اجتماعات اللجنة العامة للحوار في أيار/مايو سنة ١٩٧٦ في لوكسمبورغ، أو في تونس في شباط/فبراير سنة ١٩٧٧ خطوة أبعد من بيان تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣ (في اطار التعاون السياسي). وفي اجتماعات تونس اتهم الجانب العربي الجماعة الاوروبية بأنها لا تتحرك للمساعدة على تنفيذ المبادىء التي أعلنت التمسك بها كأساس للتسوية. كما انتقد الجانب العربي منطق «التوازن» الذي تتذرع به الدول الاوروبية عند تحديد مواقفها من صياغة أو التصويت على القرارات الخاصة «بالشرق

الأوسط» في الأمم المتحدة وبخاصة المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية[٦٦].

ب ـ ولقد اكتسبت هذه المشكلة منذ ما بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر أبعاداً دولية وعربية هامة، بحيث لم تعد مجرد مشكلة لاجئين ولكن جوهر وصميم «أزمة الشرق الأوسط» والتي لا يمكن ايجاد تسوية شاملة دون حلها. ومن ثم بدأت هذه المشكلة تلعب دوراً متزايد الأهمية في صياغة السياسات الاوروبية القومية من ناحية، والسياسات الجماعية من ناحية أخرى.

(١) وفي حين لم يتحرك الموقف الجماعي الاوروبي من القضية الفلسطينية خطوة للامام من بيان تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣ حتى بيان قمة لندن في حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧، (كما سنرى)، فإن المواقف الأوروبية الفردية كانت في تحرك دائم. وكانت المواقف الفرنسية تعد ـ بالمقارنة بمواقف الدول الاوروبية الاخرى ـ مواقف رائدة في تأييدها للقضية الفلسطينية. فإذا كان جيسكار ديستان قد أتى بجديد في مضمون السياسة الفرنسية، فإن هذا يتضح جلياً في موقف فرنسا تجاه هذه القضية[٦٧]. ولقد كان مؤتمر ديستان الصحفي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٤ قمة التعبير عن تطور ادراك القيادة الفرنسية للطابع الفرنسي الملح للقضية الفلسطينية. أي باعتبارها قضية شعب له الحق في «وطن»، كما أن حلها ضرورة أساسية يجب أن يؤخذ في عملية التسوية الشاملة الدائمة والعادلة، فمن دون هذا الحل لن يكون هناك سلام حقيقي.

كذلك أكدت فرنسا على ضرورة اشتراك الفلسطينيين في مفاوضات التسوية، إلا أن الغموض والتناقض اكتنفا موقفها تجاه الصفة التمثيلية

لمنظمة التحرير الفلسطينية واتضح ذلك في أكثر من مناسبة متتالية: فمن ناحية، وافقت فرنسا على القرار الصادر من الجمعية العامة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٤ والخاص بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها «ممثل الشعب الفلسطيني» إلى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة حول فلسطين. ولقد وافقت أيضاً عليه كل من ايطاليا وايرلندا وامتنعت باقي الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة عن التصويت عليه. وثارت اسرائيل ضد هذا الموقف الفرنسي الذي يعد اعترافاً فعلياً بمنظمة التحرير.

ومن ناحية أخرى، التقى وزير الخارجية الفرنسي مع ياسر عرفات في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٤ في بيروت. ولقد أثار هذا اللقاء عاصفة أخرى في اسرائيل وصلت إلى حد التفكير في الغاء زيارة وزير الخارجية الفرنسي لاسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٤.

ومن ناحية ثالثة، وافقت فرنسا ـ في بيان صادر عن وزارة الخارجية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٥ ـ على قيام منظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب اتصال واعلام في باريس. ولقد رحبت الأوساط الفلسطينية بالقرار الفرنسي واعتبرته تأكيداً دولياً للصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما ثارت ردود فعل حادة في اسرائيل التي تساءلت حول مغزى توقيت هذه المبادرة في وقت ترفض فيه بشدة المنظمة اتفاقية الفصل الثانية على الجبهة المصرية. ولقد اعتبرت اسرائيل ذلك القرار الفرنسي بمثابة تشجيع للمعسكر العربي المتشدد في رفضه لبوادر التصالح من جانب مصر.

وبالرغم من هذه التطورات المتلاحقة فإن فرنسا حرصت على أن

تؤكد مراراً، وفي محافل مختلفة، أن هذه الأعمال لا تعد اعترافاً فرنسياً بالصفة التمثيلية للمنظمة بقدر ما هي محاولة لتشجيعها على تحمل مسؤولياتها على الصعيد الدولي والتخلي عن «الأعمال الارهابية» من أجل الممارسة السياسية، أي هي وسيلة لتسهيل الحوار مع الفلسطينيين حتى تتجه المنظمة الى تبني آراء ومواقف معتدلة، بعبارة أخرى، ومهما كانت أهداف فرنسا ومبرراتها للحوار مع منظمة التحرير، ومهما كان القول بأن المواقف الفرنسية قد ساعدت على ابراز «الحقيقة الفلسطينية على الساحة الدولية» فإن فرنسا لم تصل الى الاعتراف الصريح القانوني بمنظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني أو كتعبير عن «الدولة الفلسطينية». ولقد اتفق هذا الموقف الفرنسي مع موقف بقية أعضاء الجماعة الاوروبية الرافضين الاعتراف بالمنظمة أو «الدولة الفلسطينية»، بالرغم من تزايد الاتصالات (غير الرسمية) بين الحكومات الاوروبية وبين أجنحة المنظمة، وبالرغم من وجود ممثلين للمنظمة في بون ولندن، ووجود مكتب اتصال واعلام آخر في بروكسل[٦٨].

ولقد تأكد هذا الموقف في أكثر من مناسبة بعد ذلك: حين رفضت فرنسا وباقي أعضاء الجماعة اشتراك المنظمة في اجتماعات الحوار، كذلك حين امتنعت فرنسا وايطاليا وبريطانيا عن التصويت على القرار المقدم الى مجلس الأمن في ١٢ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٧٦ حول دعوة المنظمة إلى الاشتراك في المناقشات حول المشكلة الفلسطينية بحقوق الدولة نفسها العضو في الأمم المتحدة، وهو القرار الذي استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضده، وإن لم يمنع هذا صدوره لأنه من قبيل القرارات الاجرائية. كذلك لم تعترف فرنسا بحق منظمة التحرير في تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف التي أخذت تجري الاستعدادات

لعقده بعد توقف دبلوماسية الخطوة ـ خطوة في نهاية سنة ١٩٧٥ .

(٢) ثم تحركت الجماعة الاوروبية بدورها ـ في اطار التعاون السياسي ـ من بيان تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣، الذي اعترف بضرورة أن تؤخذ في الاعتبار «الحقوق المشروعة للفلسطينيين» الى بيان المجلس الاوروبي الذي عقد على مستوى القمة في لندن في حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧ والذي نص[٦٩] على أن «الدول التسع مقتنعة بأن حل النزاع لن يصبح ممكناً إلا إذا استطاع الشعب الفلسطيني أن يترجم حقه المشروع في التعبير عن هويته القومية الى واقع، وذلك سيؤدي بالضرورة الى اقامة وطن للشعب الفلسطيني». ومما لا شك فيه أن مفهوم الوطن دون الحاقه بمفهوم الشعب أو الهوية القومية كان من الممكن أن يثير غموضاً لأنه من الجائز تفسيره بأنه وطن عربي وليس فلسطيني ومن هنا المغزى الهام لصياغة هذا البيان التي تبين تحول الفلسطينين ـ لدى الجماعة الاوروبية ـ من لاجئين الى شعب له هوية قومية يجب أن تترجم في وطن.

وقد تم اتفاق الدول أعضاء الجماعة ـ ولأول مرة دون صعوبات حادة ـ على نص البيان الذي أعد منذ كانون الثاني/يناير، ولكن تأجل الاعلان عنه حتى حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧ . وفضلاً عن أهمية هذا البيان بالنسبة للقضية الفلسطينية حيث اعترف بوطن فلسطيني، فإن أهميته تنبع أيضاً من مغزى توقيته. فلقد جاء في غمرة الاتصالات حول الاعداد لانعقاد مؤتمر جنيف. هذا ويرى البعض[٧٠] أن ذلك البيان الذي يعبر عن «الموقف الرسمي» لدول الجماعة كان مساندة قوية لجهود الحكومة الأمريكية في محاولتها التغلب على الصعاب التي تعترض دفع جهود السلام. فإن من بين دول الجماعة دول مثل هولندا المعروفة

بمساندتها التقليدية لاسرائيل، قد وافقت على البيان الذي عكس موقفاً كان يعد ـ منذ سنوات مضت ـ موقف الاقلية فقط من دول الجماعة وبخاصة فرنسا. ولكن يمكن القول أيضاً إن ارجاء نشر البيان من كانون الثاني/يناير الى حزيران/يونيو ـ كان استجابة لضغط الولايات المتحدة التي طالبت أوروبا دائماً بأن «تصمت»، وذلك في وقت كان سايروس فانس وزير الخارجية الامريكي يستعد لجولته الأولى في المنطقة في شباط/فبراير سنة ١٩٧٧. ولقد ظل هذا البيان ـ الذي لم يأت بجديد بالنسبة لاطار المفاوضات أو لدور أوروبا فيه ـ حبيس تقرير المبادىء دون الاقدام على تحديد أساليب المشاركة الفعلية من جانب أوروبا والاقتصار على المطالبة فقط بضرورة بدء المفاوضات دون تأخير ودون شروط مسبقة، مع ابداء الدول الأوروبية استعدادها للاشتراك في الضمانات. ولم تكن هذه المبادرة الاوروبية كافية في نظر العرب الذين كانوا يطالبون اوروبا بالتحرك بعد اصدار التصريحات، فإن هذا التحرك هو سبيل المشاركة الفعالة لإيجاد حل عادل[٧١].

هذا وتجدر الاشارة الى أنه في أحد استفتاءات الرأي العام في فرنسا[٧٢] كانت ٤٨ بالمائة من أفراد النموذج يرون أن بإمكان أوروبا ـ أو بعض الدول الاوروبية ـ أن تتدخل بفعالية أكثر لدى مختلف الدول المتورطة في صراع «الشرق الأدنى» للمشاركة في التوصل الى تسوية سلمية، في حين كان ٢٧ بالمائة يرون العكس ولم يعبر ٢٥ بالمائة عن رأيهم.

رابعاً: الموقف الاوروبي بين الحذر المتردد وبين الحاجة للمبادرة (تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧ - حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠)

ومع مبادرة الرئيس السادات بالذهاب الى القدس في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧، ثم مع ما أعقبها من تطورات حتى تم توقيع معاهدة السلام المصرية والاسرائيلية في آذار/مارس سنة ١٩٧٩، وأخيراً مع فشل المحادثات حول الحكم الذاتي للفلسطينيين في أيار/مايو سنة ١٩٨٠، واجهت الجماعة الاوروبية مرحلة جديدة لسياستها «الشرق أوسطية» تأثرت فيها وبعمق بمعطيات متطورة من أهمها: بداية المفاوضات المباشرة بين مصر واسرائيل، تأكد دور الولايات المتحدة كشريك وحيد في المفاوضات، «التراجع المحسوب» للاتحاد السوفياتي في المنطقة، انفجار الانقسامات العربية حول منهج السلام المصري الذي رفضته بدرجات مختلفة، كل الأقطار العربية، والتي وصلت علاقة معظمها مع مصر الى حد القطيعة الرسمية.

هذا ويمكن تحليل السلوك الاوروبي - في اطار التعاون السياسي - والحوار العربي - الاوروبي والذي اتسم في بداية هذه الفترة بالحذر والغموض والذي وصل في نهايتها الى بيان قمة البندقية على النحو التالي:

١ ـ من مبادرة السادات وحتى توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية (تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧ ـ آذار/مارس سنة ١٩٧٩)

أ ـ كان رد فعل فرنسا لزيارة السادات الى القدس يبرزها كالدولة الوحيدة من بين الدول التسع أعضاء الجماعة التي اتخذت موقفاً شديد التحفظ أثار الكثير من التساؤلات. وعلى العكس كان موقف المانيا الغربية وبريطانيا الذي كان واضح الترحيب بهذه الزيارة. ففي حين اشادت الحكومة الالمانية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بالخطوة التي اتخذها السادات نحو السلام، وفي حين حثت اسرائيل على أن تكون أكثر مرونة في ردها على هذه الخطوة، كذلك في حين أسرع المستشار الالماني هيلموث شميت بالمجيء الى القاهرة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٧، نجد أن زيارة ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ولوي دي غرينغو وزير خارجيتها لسوريا، أثارت التساؤلات حول حقيقة هدف هذه الزيارة ومغزاها بالنسبة للسياسة الفرنسية في هذه الفترة من تطور المواجهة الاسرائيلية، ومن تزايد الاختلافات بين الحكومات العربية حول الاسلوب الامثل لهذه المواجهة: هل هي للوساطة بين مصر وسوريا؟ هل هي محاولة لتلمس احتمالات رد فعل سوريا إذا ما بدأت مفاوضات منفصلة بين مصر واسرائيل؟ أم هي محاولة من فرنسا لعلاج العواقب التي ترتبت على اعلانها ـ مع شركائها الاوروبيين ـ عن تأييد رحلة السادات[٧٣].

وقد جاء أول تعبير عن هذه التحفظات الفرنسية على لسان رئيس

الوزراء الفرنسي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧ وهي تتلخص كالآتي: لا تعد زيارة السادات الا مبادرة فردية لم يستشر أحد بصددها، ومن ثم فهي - في ضوء ما اشارته من ردود فعل سريعة في الوطن العربي - سيكون لها عواقب عديدة، لن يكون هناك سلام دائم وحقيقي إلا إذا تم تسوية المشاكل الجوهرية، وإلا إذا تمكن كل المسؤولين عن الأوضاع في المنطقة من مناقشة هذه المشاكل فيما بينهم. ومع ذلك لم ينكر رئيس الوزراء الفرنسي ان رحلة السادات تعد خطوة نحو الاعتراف بدولة اسرائيل، وهذا الاعتراف يعد واحداً من المبادىء الثلاثة التي تمسكت بها فرنسا دائماً كأسس لتسوية دائمة وعادلة[٧٤]. هذا ولقد أثار هذا الموقف الرسمي الفرنسي «الغارق في الصمت» - كما جاء في وصف المراقبين له - اتهامات الأوساط اليهودية الفرنسية بصفة خاصة، والرأي العام الفرنسي بصفة عامة[٧٥].

ولقد انعكس الموقف الفرنسي على المناخ الذي أحاط بإصدار الجماعة الاوروبية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧ بياناً حول مبادرة السادات[٧٦]. فلقد ثار نزاع بين دول الجماعة لعبت فيه فرنسا دورها. ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح وزير الخارجية البلجيكي - باعتباره رئيس مجلس الجماعة في تلك الفترة - اصدار بيان أوروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر أي قبل اتمام زيارة السادات لتأييد المبادرة «الشجاعة والبناءة». ولقد كان ذلك الاقتراح استجابة للمساعي الامريكية لدى العواصم الاوروبية لتعبئة مساندتها لهذه المبادرة[٧٧]. وهنا رفضت الحكومة الفرنسية أن تتخذ الجماعة موقفها بهذه السرعة.

ولقد برّرت فرنسا رفضها هذا - وهي التي كانت دائماً وراء اصدار

الجماعة الاوروبية لبياناتها حول «الشرق الأوسط» ـ بعدة أمور[٧٨]: الحاجة الى دراسة جادة للأوضاع المحيطة المعقدة قبل الإسراع بإصدار تصريح حتى لا يكون سابقاً لأوانه؛ إن اعلان الجماعة عن موقفها المساند قبل اتمام الزيارة سيبرز أن الدول الغربية فقط هي التي تدخلت علناً لتأييد المبادرة المصرية في هذه المرحلة التي تفاوتت فيها ردود فعل مختلف الاطراف المعنية؛ وهذا من شأنه أن يعقد من مهمة السادات لأنها ستبدو وكأنها مستوحاة أو بدافع من الدول الغربية وذلك في وقت ثارت فيه اعتراضات شديدة من جانب الحكومات العربية. ولهذا كله كانت فرنسا تفضل الانتظار حتى تتم الزيارة وحتى يبحث مجلس الوزراء الاوروبي في اجتماعه المقرر عقده في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر كيفية التعبير عن الموقف الاوروبي المشترك. هذا، ولم يصدر البيان في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر كما اقترح الوزير البلجيكي. كما أكد الوزير الخارجية الفرنسي أن صيغة بيان ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لم تكن هي الصياغة التي اقترحتها بلجيكا والتي لم يكن مصدرها الجماعة ذاتها (وهو يقصد بذلك الولايات المتحدة).

وبالرغم من هذه المبررات الشكلية، وبالرغم من اصدار مجلس الوزراء الفرنسي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر بياناً يؤكد فيه تقدير فرنسا لهذا «الحدث الفريد» الذي يدل «على الرغبة في السلام»، وبالرغم من اعتراض الحكومة الفرنسية على سوء الفهم الذي أحاط بموقفها[٧٩]، إلا أنه لا يمكن انكار ما اتسم به الموقف الفرنسي، وعلى عكس باقي أعضاء الجماعة، من الحذر والتردد الشديد في المساندة الصريحة والفورية لمبادرة السادات[٨٠]. ويمكن تبرير هذا الموقف الفرنسي منذ بداية عملية السلام سنة ١٩٧٧ بأمرين أساسيين[٨١]:

أولهما: رغبة فرنسا في ألا تظهر هي وأوروبا أمام العالم وأمام البلدان العربية بصفة خاصة وكأنها تسير في ركاب السياسة الامريكية. فإن أحد المعطيات الهامة للسياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو أن تتخذ موقفاً مستقلاً، وأن يكون هناك اطار للتسوية يسمح لها بالقيام بدور. ومن هنا كان تحفظها على بداية السلام المنفصل الذي تنفرد الولايات المتحدة بإدارته، بل واعلانها أنها لا تأمل أن تشترك في المفاوضات الجارية، لأن موقفها يختلف عن موقف الولايات المتحدة بالنسبة لإطار هذه المفاوضات.

ثانيهما: رفض فرنسا التورط في الانقسامات العربية التي تفاقمت عقب الاعلان عن مبادرة السادات. فإن مثل ذلك التورط يخالف خط السياسة التي اتبعتها فرنسا حتى ذلك الوقت وهي أن تحافظ على علاقات وطيدة مع كل الحكومات العربية، وذلك حفاظاً على مصالحها المتنوعة والمنتشرة بين عدد كبير من هذه الحكومات ذات التوجهات السياسية المختلفة. وكان المسلك الفرنسي المتحفظ على منهج السلام المصري يحقق نوعاً من توزيع الأدوار بين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. ففي حين كانت تتوطد علاقات الأولى بمصر، كان على فرنسا أن تحافظ على الاتصال بالحكومات العربية الرافضة لمنهج السلام المصري وهي معظمها حكومات نفطية.

وعلى العكس من فرنسا، فلقد نبع ترحيب المانيا بمبادرة السادات من علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة من ناحية، ومن علاقاتها التجارية القوية مع مصر من ناحية أخرى، فضلاً عن تأييدها لإسرائيل. ولقد كانت المانيا مستعدة لتقديم المزيد من المساعدة لمصر لتستمر في تطبيق

خطتها للسلام. كذلك كان اعتقاد بريطانيا بأن الولايات المتحدة فقط هي القادرة على دفع السلام وراء مساندتها المطلقة دون أي تحفظ لمبادرة السادات[٨٢].

ب ـ وفي الوقت الذي بدأ فيه الحوار العربي ـ الاوروبي يتعثر تحت وطأة مبادرة السادات، كانت الجماعة الاوروبية ترقب ـ في اطار التعاون السياسي ـ مسار المفاوضات الجارية. فقد تابعت الأوساط الاوروبية باهتمام بالغ تطورات أعمال القمة الثلاثية في كامب ديفيد. وقد أثارت السرية الشديدة التي أحاطت بهذه القمة مناخاً من القلق والترقب في اجتماعات وزراء خارجية الجماعة في ١٤ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٨. ولقد جاء رد فعل الجماعة من الاعلان عن اتفاق كامب ديفيد في صورتين: من ناحية، أرسل وزراء الخارجية برقية تهنئة الى وزير الخارجية الامريكي. ومن ناحية أخرى، أصدرت الدول التسع بياناً في بروكسل في ١٩٧٨/٩/١٩[٨٣]. وفي حين أعربت دول الجماعة عن تقديرها لشجاعة كارتر وعن تحيتها للرئيسين بيغن والسادات لجهودهما من أجل السلام، إلا أنها حرصت أيضاً على التذكرة بموقفها الداعي الى تسوية سلمية وشاملة ودائمة تستند الى القرارين ٢٤٢، ٣٣٨، والذي اتضح في بيان حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧، كما أعربت الدول التسع عن أملها في أن تكون نتائج قمة كامب ديفيد خطوة حاسمة على طريق السلام العادل والشامل والدائم، وأن تتمكن جميع الأطراف المعنية من المشاركة في تحقيق هذا الهدف.

ولقد كان هذا الموقف المتوازن محصلة للتوفيق بين رد فعل فرنسا وردود فعل بقية الدول الاوروبية[٨٤]. بالنسبة لألمانيا الغربية: رحبت

بنتائج كامب ديفيد ولكن طالب شميت بأن تبذل دول المجموعة الاوروبية جميع جهودها لتقبل الاطراف التي لم تشترك في المفاوضات السابقة الاشتراك في مفاوضات مقبلة، ذلك لأن وحدة المعسكر العربي هي أحد الشروط الأساسية للتوصل الى اتفاق شامل.

أما عن بريطانيا: فقد عبر بيان لوزارة الخارجية عن الارتياح لنتائج قمة كامب ديفيد باعتبارها «اتفاقاً بين الجانبين حول الخطوط العريضة لمفاوضات السلام في المستقبل حول سيناء والضفة وغزة».

أما فرنسا: فهي لم تخف تحفظها على الاتفاقيات التي وصفتها بالتعقيد، وبأنه لا يمكن الحكم عليها نهائياً الا من خلال تطبيقها. أي أن فرنسا[٨٥] أثارت الشكوك حول نتائج الاتفاقات بالنسبة لمستقبل السلام في المنطقة إلا إذا فتحت الطريق نحو تسوية شاملة.

بعبارة أخرى بدت فرنسا مرة أخرى كالدولة الاوروبية الأكثر تحفظاً على نتائج كامب ديفيد، أي على النحو الذي يبين كيف أن جيسكار ديستان أراد الحفاظ على أحسن علاقات ممكنة مع كل من مصر وسوريا والعراق في آن واحد، حتى يمكن للدبلوماسية الفرنسية أن تستغل هذه العلاقات الطيبة، ولكن الغامضة في الوقت نفسه، لإفساح المجال أمام دور فرنسي. وكان السؤال المطروح دائماً: هل يمنع هذا الدور جمود المحاولة المصرية ـ الاسرائيلية أم سيقود الى العكس؟[٨٦].

ج ـ ولم تخرج الجماعة الاوروبية الى دائرة المبادرة طوال الفترة التي تلت كامب ديفيد وحتى تم توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية. ولقد اتسم رد فعل دولها تجاه المعاهدة بمثل ما اتسمت به ردود فعلها تجاه كامب ديفيد أي التردد ثم الاعلان عن مواقف وسط.

فبعد أن تم التوقيع على المعاهدة اصدر وزراء خارجية الدول التسع بياناً[٨٧]: تكرر فيه روح ومضمون البيان السابق.

وهكذا يمكن القول إن هذا البيان يعد تعبيراً عن مواقف دول الجماعة المتعارضة فيما بينها والتي انتجت ـ تحت تأثير المصادر المختلفة لهذه المواقف ـ موقفاً مشتركاً قلقاً مختلطاً غير قاطع. موقفاً أحسن استقبال المنهج المتبع وان لم يؤيده تماماً، وبارك نتائجه وان لم ينس أنه قصر عن تسوية كل جوانب النزاع[٨٨]. ولقد أوضحت فرنسا بصفة خاصة كيف أنها لا ترى في هذه المعاهدة أي تقدم حقيقي نحو السلام الشامل الدائم.

د ـ لكن ماذا أصاب البعد السياسي في الحوار العربي ـ الاوروبي خلال هذه الفترة[٨٩]؟ بدأت زيارة السادات للقدس بعد أيام قليلة من انتهاء الاجتماع الثالث للجنة العامة للحوار في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٧. وكانت عملية السلام التي بدأتها هذه الزيارة من أهم الأسباب التي عطلت مسيرة الحوار بعد كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٨ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨٠. ويرجع ذلك الى أثر هذه المبادرة وما تلاها من انقسامات في مواقف الأقطار العربية. أما بالنسبة للدول الاوروبية، فإن ضعف التنسيق بينها تجاه القضية الفلسطينية بدا أمراً هيناً بالقياس الى الخلاف عند الجانب العربي، بل أن المبادرة المصرية ـ ومن خلالها التأثير الامريكي على السلوك الاوروبي ـ أضحت تسمح بحد أدنى من الاتفاق الاوروبي أقل بكثير مما كان مطلوباً من قبل، ولا يصل الى مستوى عديد من مواقف الدول الاوروبية مثل فرنسا والتي قطعت شوطاً بعيداً في تفهم القضية

الفلسطينية. فلقد وجد الجانب الاوروبي ـ في مسلك السلام المصري ـ أفضل حل للمواءمة بين الحوار مع العرب، وبين الاحتفاظ بعلاقات قوية مع اسرائيل. وبعبارة أخرى ـ وكما رأى البعض[٩٠] ـ فلقد كان ذلك المسلك فرصة لتحاشي الالتزام الاوروبي باتخاذ موقف أكثر ترابطاً ازاء المشكلة الفلسطينية.

على أن المسار الفعلي للحوار اتجه في عكس هذا الطريق بعدما تأكد تبلور موقف عربي رافض للمسلك المصري من ناحية، ومتمسكاً من ناحية أخرى بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. بعبارة أخرى برز ـ في ظل مبادرة السادات وما تلاها ـ تأكيد الجانب العربي للبعد السياسي للحوار أكثر من أي وقت مضى. ولقد ظهر ذلك واضحاً في الاجتماع الرابع للجنة العامة للحوار في دمشق في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٨، إذ بدا أن المجموعة الاوروبية قد وجدت نفسها في مواجهة مناخ لا يتفق ومواقفها من البعد السياسي للحوار. وفي الواقع كان الجانب العربي ـ وقبل اجتماع دمشق ـ قد بدأ يأخذ موقفاً متشدداً تجاه الجانب الاوروبي، حيث طالب بمناقشة العديد من المشاكل السياسية الاخرى مثل أمن البحر المتوسط، كما طرح الجانب العربي فكرة تشكيل لجنة سياسية دائمة، وعقد اجتماع دوري لوزراء الخارجية، وتبادل الرأي بشأن القضايا المشتركة، وانشاء تمثيل دبلوماسي متبادل بين المنطقة العربية والسوق المشتركة. الى جانب امكان بحث عقد مؤتمر قمة عربي ـ أوروبي.

ولقد ظل الجانب الاوروبي في اجتماعات دمشق متمسكاً بمواقفه

السابقة (كما نص عليها بيان حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧) حول حقوق الشعب الفلسطيني، كما ظل حريصاً على تجنب أي اشارة يمكن أن يفهم منها أي اقتراب نحو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولقد اعترض الجانب العربي على استمرار الجانب الاوروبي في ترديد مواقف سبق أن أعلنتها الجماعة الاوروبية في مناسبات أخرى.

هذا، وبعد أن توقفت اجتماعات الحوار توقفاً شبه كامل لمدة تقرب من العامين، استؤنفت على أسس جديدة وفي مناخ مختلف في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨٠ (كما سنرى). ومما لا شك فيه أن هذا التوقف كان نتيجة لتعمد الجماعة الاوروبية اعطاء المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية فرصتها، ولتجنب الحوار مع العرب دون مصر، ولتجنب مناقشة الجانب السياسي للحوار في وقت كان الجانب الاوروبي يرقب فيه آثار السلام المصري ـ الاسرائيلي على المنطقة[٩١]. وفي المقابل كانت مواقف الجماعة الاوروبية خلال هذين العامين تتحرك تدريجياً في اطار التعاون السياسي.

٢ ـ الجماعة الاوروبية والتحرك نحو بيان قمة البندقية في حزيران/يونيو سنة ١٩٨٠

مع بروز مشكلة الحكم الذاتي للفلسطينيين، ومشكلة حق تقرير المصير لهم، والصفة التمثيلية لمنظمة التحرير، تحركت مواقف الجماعة الاوروبية ـ تدريجياً ـ حتى وصلت الى المطالبة في بيان حزيران/يونيو سنة ١٩٨٠ بضرورة اشتراك منظمة التحرير في أي مفاوضات. ولقد تم هذا التطور في الموقف الاوروبي ـ بالمقارنة بموقف بيان حزيران/يونيو

سنة ١٩٧٧ ـ عبر عدة خطوات يمكن تلخيصها كما يلي:

أ ـ لم تتمكن القمة الاوروبية المجتمعة في باريس في آذار/مارس سنة ١٩٧٩ من اصدار بيان جديد وذلك بسبب التناقض بين موقف كل من هولندا وفرنسا من ناحية، وموقف بريطانيا من ناحية أخرى. فلقد اقترحت بريطانيا اصدار بيان يدعو الى «اشتراك الفلسطينيين في أية قرارات تخص مستقبل غزة والضفة الغربية». ولكن اعترضت هولندا المعروفة بأنها أكثر دول الجماعة تأييداً لإسرائيل، كذلك طالبت فرنسا ـ التي كانت ترأس في هذه الفترة مجلس الجماعة ـ بانتظار ما ستسفر عنه نتائج مفاوضات الحكم الذاتي قبل أن تتبنى الجماعة موقفاً جديداً. ولقد أثار الموقفان الفرنسي والبريطاني الكثير من التساؤلات: لماذا تتحرك بريطانيا ـ وهي المعروفة بحرصها على مسايرة خط السياسة الامريكية من ناحية، والاكثر تحفظاً من فرنسا في مساندة القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير من ناحية أخرى ـ على هذا النحو على عكس فرنسا التي سبقت كل الدول الاوروبية في الاعتراف بأهمية مراعاة حل القضية الفلسطينية كعنصر لا غنى عنه في أي تسوية، وفي الدعوة لاشراك الفلسطينيين في المفاوضات الخاصة بمستقبلهم، وفي التعرف عن قرب على آراء قيادات منظمة التحرير (كما سبق ورأينا)؟ هل كانت بريطانيا تريد اكمال الدبلوماسية الامريكية بأن تفعل هي ما لا تريد أو ما لا تقدر عليه الولايات المتحدة ـ وذلك بتحريك موقف منظمة التحرير نحو قبول خطة كارتر للسلام، وهي الخطة التي كانت المنظمة وفرنسا أيضاً تريان أنها محكوم عليها بالفشل؟ ولقد تجسد بعد ذلك هذا الاختلال الشكلي بين الدبلوماسية البريطانية والفرنسية، ففي حين حرصت الأولى أن تكمل مبادرتها جهود الدبلوماسية الامريكية، فإن الثانية أرادت أن

تكون مبادرتها بديلاً لهذه الجهود (كما سنرى).

ب ـ وفي ١٩ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٩ أصدر وزراء خارجية الدول التسع بياناً تضمن لأول مرة استنكاراً شديداً لسياسة الاستيطان والضم الاسرائيلية باعتبارها عقبة أمام السلام، كما لم يشر الى المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية واكتفى بالاشارة الى قرارات الأمم المتحدة والجماعة الاوروبية. وفي خطابه باسم الدول التسع أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٩، ذكر وزير الخارجية الايرلندي ـ ولأول مرة ـ أن الشعب الفلسطيني له الحق في تحديد مستقبله، كما أقر بدور منظمة التحرير وان اعتبر قبولها للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ أمراً ضرورياً[٩٢].

ولقد أثارت التصريحات الاوروبية في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٩ مزيداً من الاستياء الاسرائيلي، فطالب ديان[٩٣] أوروبا أن تعيد التفكير في مسؤولياتها. وأن تعي مخاطر الحملة المكثفة لإضفاء الشرعية على منظمة التحرير الفلسطينية، وأن تشجع مواصلة المفاوضات الجارية بدلاً من انتقادها والقول بعدم جدواها. كما طالبها بأن تكف عن تقديم مقترحات جديدة، لأنها ستكون ـ في ظل الأوضاع القائمة «مقترحات هدامة» لن تغير شيئاً من كامب ديفيد ولكن ستدمر الجهود المبذولة لكي تنضم بقية الحكومات العربية الى مائدة المفاوضات. ولقد جاءت هذه البداية للتطور الايجابي في المواقف الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية (والتي توجها بيان البندقية كما سنرى) نتيجة تأثير عدة عوامل[٩٤]. فمن ناحية، ضاعفت الثورة الايرانية والتدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان من حالة عدم الاستقرار في المنطقة على النحو الذي دعم من قلق الدول الاوروبية على انتظام

واستمرار امداداتها النفطية. ومن ناحية أخرى، أدت الزيادات المتتالية في أسعار النفط الى زيادة سعي الدول الاوروبية لتحقيق استقرار هذه الاسعار، واعادة امتصاص وجذب أكبر قدر من العوائد النفطية.

ج - وبعد أن ظلت الجماعة ترقب جهود الرئيس كارتر لدفع مفاوضات الحكم الذاتي، وبعد أن كانت هذه الجهود قد وصلت الى نهايتها دون نتيجة مع بداية سنة ١٩٨٠ وهو عام انتخابات الرئاسة الامريكية، كان لا بد وأن تتحرك الجماعة لمواجهة استعداد الجانب العربي لمواصلة الحوار، ولكن مع استمرار مطالبته الجانب الأوروبي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. بعبارة أخرى أضحت دول السوق تواجه مأزقاً يجب الخروج منه.

ومن هنا توالت ردود الفعل الأوروبية - منذ بداية الثمانينات - وبخاصة من جانب بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وحتى كان بيان البندقية في حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠

وكان يسود دول الجماعة الاوروبية - باستثناء فرنسا - الاعتقاد بأنه مهما كانت الاختلافات بين المواقف المصرية، وبين مواقف بقية الحكومات العربية والفلسطينيين حول الحكم الذاتي، فإنه على أوروبا الغربية أن تعمل جاهدة للتقريب بين هذه المواقف. ولهذا رأت الجماعة أن تكون الخطوة الايجابية الأولى هي الاعلان عن «حق تقرير المصير للفلسطينيين» على أن تأتي بعد ذلك خطوة تالية تتمثل في المطالبة بالنص على هذا الحق في القرار ٢٤٢، ثم اعتزمت دول الجماعة الاعتراف به في اجتماع البندقية. ولقد احتلت هذه الخطوات التي مثلت صميم «المبادرة

الأوروبيـة» الاهتـمام العـالمي والاقليمي طـوال النصف الاول من سنـة ١٩٨٠ .

بالنسبة لمبادرة تعديـل القرار ٢٤٢ . تصـورت أوروبا أنـه إذا فشلت مفاوضات الحكم الذاتي، فإنها يمكن ان تحرك الموقف بمبادرة من جانبهـا قـوامها السعي نحـو تعـديـل القـرار ٢٤٢ لينص عـلى حقـوق الشعب الفلسطيني على أن تبقى البنود الاخرى كما هي . وكان المنـطق الأوروبي الكـامن وراء هذا التصـور هـو أن مثـل ذلـك التعـديـل من الممكن أن يساهم في خلق إطار سيـاسي جديـد قد يحـل مشكلة الاعتراف المتبـادل بـين اسرائيـل وبـين المنظمـة، ومن ثم يمهـد لاشـتراك الأخـيرة في المفـاوضات، كـما يمكن أن يمهد الـطريق للتفاوض بـين اسرائيـل وبـين المنظمة والأقطار العربية الرافضة، أي يساعد على تـوسيع نـطاق عملية السلام[٩٥] .

ولقد لعبت فرنسا وبريطانيا دورهما في الاعلان عن المبـادرة الاوروبية والتمهيد لها .

بالنسبة **لبريطانيـا**: أكد لـورد كارنغتـون أمام الجمعيـة العامـة للامم المتحدة في أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٩ عدم اكتـمال القرار ٢٤٢ لأنـه لا يـأخذ في الاعتبـار الحقوق السيـاسية المشروعـة للفلسطينيـين وحقهم في وطن . ولذا، طالب بإضافة بند الى القرار يتوافق مع هذا المعنى، ولكن أعلن تمسـك بريـطانيا بـالقرار ككـل وبضرورة اعـتراف كـل الأطـراف به[٩٦] . ولقد جدد كارنغتون ـ خلال جولة قـام بها في المنـطقة في كـانون الثاني/ يناير سنة ١٩٨٠، طرح مشروع تعديل القرار ٢٤٢ حتى تتحقق

الدعوة الى حق تقرير المصير للفلسطينيين ولكن في إطار تسوية تفاوضية[97].

بالنسبة **لفرنسا**: جاءت مبادرتها مع الجولة التي قام بها جيسكار ديستان في عدة بلدان عربية (الكويت، الاردن، البحرين، قطر والامارات العربية المتحدة) في آذار/ مارس سنة ١٩٨٠، وذلك في وقت كانت مفاوضات الحكم الذاتي قد دخلت مرحلة حرجة أوصلت الرئيس السادات الى حد اعلان التوقف عن المضي فيها في ١٤ أيار/ مايو سنة ١٩٨٠.

وبالرغم من أن تصريحات جيسكار ديستان خلال جولته العربية (حول «حق تقرير المصير للفلسطينيين»، وحول مشاركة منظمة التحرير في مفاوضات السلام، وحول حق الفلسطينيين في وطن) لم تكن جديدة على المواقف الفرنسية السابقة أو على بعض المواقف الأوروبية الأكثر حداثة، الا ان مغزى المبادرة الفرنسية كان ينبع من توقيتها أي طرحها في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها محادثات الحكم الذاتي، الامر الذي أحاط المواقف الفرنسية بهالة جديدة، أبرزت جيسكار ديستان كما لو كان يفترض أن عملية كامب ديفيد لن تسمح بحل المشكلة الفلسطينية، وكما لو كان يستعد لطرح بديل لهذه المحادثات[98]. ومن ثم فلقد أبرزت هذه الجولة للرئيس الفرنسي اهتماماً فرنسياً بتأكيد مبدأ عزيز على الدبلوماسية الفرنسية وهو استقلال خط سياستها عن سياسة الولايات المتحدة، كما دفعت بفرنسا خطوة للامام على طريق تأييد القضية الفلسطينية وبخاصة في نظر الأقطار العربية الرافضة لمنهج السلام المصري. ولقد ظهرت بالفعل اتجاهات في عديد من هذه

الحكومات ترى أن المبادرة الفرنسية تعد تقويضاً لجهود التفاوض بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة حول الحكم الذاتي، كما تعد تعبيراً عن استعداد فرنسا ـ بالتعاون مع بون ولندن ـ لتقديم بديل أوروبي يملأ الفراغ الناشيء عن توقف هذه المحادثات ويتجاوز الدور المصري ـ الامريكي في اطار كامب ديفيد[٩٩].

بالنسبة **لألمانيا الغربية**: بدأت منذ أواخر سنة ١٩٧٩ دبلوماسية نشطة في المنطقة العربية ـ كانت تعبيراً عن رؤيتها الجديدة لدورها العالمي. وكان ابرز تعبير عن هذه الدبلوماسية تلك الجولة التي قام بها وزير الخارجية غينشر في آب/ أغسطس سنة ١٩٧٩ في سوريا ولبنان ومصر والاردن، والتي أعلن أن هدفها هو تضييق الفجوة بين مصر وباقي الحكومات العربية. ومن ثم يمكن القول إن التحرك الألماني كان يهدف الى مساعدة أو اكمال الدبلوماسية الامريكية[١٠٠].

وكان كارتر ـ ونقلاً عن مصادر المانية غربية ـ قد طلب من المستشار الألماني هيلموث شميت اثناء زيارته للولايات المتحدة في حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٩ بحث امكانية طرح مبادرة أوروبية لمساعدة الولايات المتحدة في الضغط على اسرائيل من ناحية، ولإحداث مرونة واعتدال في موقف منظمة التحرير من ناحية أخرى. وكانت القيادة الألمانية مستعدة للاستجابة لهذا المطلب لعدة أسباب: من ناحية، تزايد اعتماد المانيا على النفط العربي بعد احداث ايران، حيث كانت الأخيرة هي المصدر الأول لامداد المانيا بالنفط، ومن ثم، فإنه يمكن ان تتهم السياسة الالمانية ـ وليس الفرنسية فقط ـ بالماركنتيلية.

ومن ناحية أخرى، هناك الروابط الخاصة بين المانيا وبين كل من

مصر واسرائيل، حيث تقدم لهما أكبر قـدر من المساعـدة الماليـة والفنية، وكذلك هناك العلاقات القوية مع الولايات المتحدة[١٠١].

هذا ولقد تبلورت المبادرة الالمانية في جولتـين قام بهـما غينشر في عدد كبـير من البلدان العربيـة (في ليبيا وتـونس، السعـوديـة والعـراق ثم في مصر ـ الاردن وسوريا ولبنان)، ثم في الإدانة القوية لسياسة المستوطنات لدرجة ثار معها الاعتقاد بمسؤولية المانيا عن اصدار بيان حزيران/ يـونيو ١٩٧٩، ثم أخيراً في لقاء المستشار الالماني السابق فيلي برانت والمستشار النمساوي كرايسكي مع عرفات في فيينا في ٨ تموز/يوليـو سنة ١٩٧٩، ولقد فسر المراقبون هذا اللقاء بأنه قد تم بتشجيـع من واشنطن وبـون. وكذلك لقـاء عرفـات ورئيس الحزب الـديمقراطي الحـر (الحزب الـذي ينتمي اليه غينشر وزير الخارجية وهو أصغر حزب في التحالف الحـاكم) في ٨ آب/أغسطس سنة ١٩٧٩، حيث ناقشا وثيقة «غير رسمية» تقترح شكلاً غير مباشر من المفاوضات بين المنظمة وبين اسرائيل. هـذا وتجدر الاشـارة الى أن المانيـا ـ على عكس بـريـطانيـا ـ لم تـتردد في الاعـتراف بحقوق الفلسطينيين مستخدمة في ذلك عبارة «حق تقريـر المصير». ولهـذا، وبـالرغم من أن المـوقف الرسمي الالمـاني كان أكـثر تحفـظاً من المـوقف الفـرنسي تجاه المنـظمـة، الا أن الاتجـاه الغـالب بـين المـراقبـين الالمـان والاسرائيليـين في هذه الفـترة كان يفسر المـواقف الالمانيـة على أنها تميـل لتشجيع الاعتدال الفلسـطيني أكثر من تشجيـع الدبلومـاسية المصريـة ـ الاسرائيلية[١٠٢].

خلاصة القول إن الدول الأوروبيـة الثلاث الكـبرى قد تسـابقت في هذه الفترة ـ ولكن بدرجات وتحت دوافع مختلفة ـ الى القيـام بدور نشط

في المنطقة. ومن ثم يمكن الحديث عن «مشاركة تنافسية» بينها. ولكن ظلت فرنسا - في نظر الحكومات العربية - تأتي في المقدمة، تليها مباشرة بريطانيا وان كان تطور موقف المانيا قد جعلها تنازع بريطانيا وضعها. ولكن بريطانيا والمانيا كانتا تمثلان الاتجاه الذي يريد استكمال عملية كامب ديفيد أي الذي يقترح القيام «بالوساطة» بين قوى كامب ديفيد من ناحية، ومنظمة التحرير والحكومات العربية من ناحية أخرى. وكانت فرنسا تمثل الاتجاه الذي يبحث عن بديل لكامب ديفيد.

ولقد تفاوتت ردود الفعل الاسرائيلية والمصرية والعربية والامريكية من الاعلان عن عزم أوروبا ترجمة مبادرتها - حول تعديل القرار ٢٤٢، وحول الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وحول ضرورة اشتراك المنظمة في المفاوضات - في بيان رسمي في قمة البندقية في حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠.

أما اسرائيل فقد هاجمت بشدة اعتزام أوروبا الاعتراف رسمياً بحق «تقرير المصير للفلسطينيين». واتهمت الولايات المتحدة الدول الأوروبية بإهمال التشاور معها حول هذه المبادرة. وقد كانت المبادرة موضع خلاف جديد في العلاقات الأوروبية - الامريكية بصفة عامة، والعلاقات الأمريكية - الفرنسية بصفة خاصة، التي كانت تمر أصلاً في ذلك الوقت بحالة من التوتر والقلق بسبب عدم التطابق التام بين وجهات النظر الامريكية والاوروبية حول «أزمتي ايران وافغانستان»[١٠٣]. ولهذا، وقبل انعقاد القمة الأوروبية في البندقية تحركت الولايات المتحدة لتقطع الطريق امام الاعلان عن اتفاق أوروبي جديد. فصرح كارتر بأن الولايات المتحدة لن تسمح بأي تحرك في

الأمم المتحدة يمكن أن ينال من الشكل الحالي للقرار ٢٤٢ . ومن ثم هدد باستعمال حق الفيتو اذا ما اصرت أوروبا على التقدم الى مجلس الامن بمشروع قرار لتعديل القرار ٢٤٢ . كما طالب حلفاءه الاوروبيين «بألاّ يتورطوا في التسوية السلمية في الوقت الحاضر»[١٠٤] . كذلك قام وزير الخارجية الامريكي ادموند ماسكي باتصالات مع معظم وزراء خارجية دول المجموعة وبخاصة وزير الخارجية الايطالي الذي كان يرأس مجلس الجماعة . وأوضح خلال هذه الاتصالات أن الولايات المتحدة لن تسمح بالمساس بعملية كامب ديفيد التي تُعتبر محور سياستها في المنطقة والتي ازدادت أهميتها كركيزة اساسية في استراتيجية المواجهة مع الاتحاد السوفياتي بعد سقوط شاه ايران. بعبارة اخرى، ارتبطت حساسية الولايات المتحدة ضد أي محاولة أوروبية لتقديم بدائل جديدة بتقديرها لعجز التحرك الاوروبي عن استيعاب ابعاد المواجهة مع السوفيات حيث أن هذا التحرك محكوم أساساً بالمصالح الاقليمية الاقتصادية[١٠٥] .

أما مصر فبالرغم من توصيتها ومناشدتها الجماعة القيام بالدور الذي يقع على عاتقها من أجل ايجاد تسوية سلمية للصراع العربي - الاسرائيلي فإن الموقف المصري اتسم بعدة تحفظات على المبادرة الاوروبية المرتقبة[١٠٦] . فمن ناحية، لم تكن مصر ترغب أن تكون هذه المبادرة تقويضاً لجهود التفاوض القائمة أو بديلاً للدور الامريكي ، ولكن كانت تريدها عاملاً مساندأ للموقف الامريكي حتى يمكن للولايات المتحدة أن تمارس دوراً يدفع اسرائيل نحو مزيد من المرونة ، حيث أن الضغط المرن يمكن أن يؤتي بثماره على العكس من أي مبادرة جديدة فإنها يمكن ان تزيد من التشدد الاسرائيلي. ولذا، حاولت مصر اقناع الحكومات الأوروبية بتأجيل أي اجراء بتعديل القرار ٢٤٢ . ومن

ناحية أخرى، لم يكن اهتمام مصر قاصراً على تحقيق مجرد الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، ولكن تركز اهتمامها أيضاً في الخطوات التنفيذية لهذا الحق. ومن هنا جاءت التساؤلات التي طرحها د. مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري آنذاك على رئيس الوزراء الفرنسي أثناء زيارته لفرنسا (١٢ ـ ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٠) والتي دارت حول كيفية تنفيذ القرار ٢٤٢ المعدل في ظل معارضة امريكية واسرائيلية، كما دارت حول مدى امكانية الفرنسيين على اقناع الفلسطينيين والاسرائيليين بالجلوس معاً الى مائدة المفاوضات؟ ومع ذلك كانت مصر تأمل في امكانية قيام أوروبا بدور في تحقيق الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والاسرائيليين كخطوة مسبقة للتفاوض، وفي عدم تعميق الخلافات العربية ـ المصرية، وفي إقامة حوار مع اسرائيل (من خلال الاحزاب وجماعات المصالح الاوروبية والاسرائيلية)، لشرح العناصر الحقيقية للمشكلة الفلسطينية للرأي العام الاسرائيلي والاوروبي ولإحداث مرونة في الموقف الاسرائيلي المتشدد.

ولقد اعترفت بعض القيادات الفلسطينية بأن المبادرة الاوروبية من دون موافقة الولايات المتحدة لا تعدو اكثر من امانٍ طيبة حيث سيصعب تنفيذها دون مساندة امريكية[١٠٧]. بعبارة اخرى وبعد أن كان الفلسطينيون أشد الجميع حماساً لضرورة قيام اوروبا بدور نشط، أخذ حماسهم تجاه المبادرة يفتر يوماً بعد يوم. وبعد أن كانوا يتوقعون ـ عقب جولة جيسكار ديستان في الخليج ـ نتائج عملية وفورية تتمثل في دعوة عرفات الى باريس، لم تحدد فرنسا أي موعد للزيارة، بل اشترطت اقترانها بالاعتراف المتبادل[١٠٨]. ولهذا، فإن عرفات صرح بأن جيسكار ديستان كان يستغل الفلسطينيين لتحسين علاقاته مع البلدان

النفطية[١٠٩].

هذا، وكانت القمة الرابعة لدول الرفض المجتمعة في طرابلس في ١٥ نيسان/ابريل سنة ١٩٨٠، قد أعلنت رفضها لفكرة مراجعة أو تعديل القرار ٢٤٢ على أساس انه لا يمثل أساساً مناسباً لحل الصراع[١١٠]، حيث أن هذه البلدان (الجزائر، ليبيا، سوريا، اليمن الديمقراطية الى جانب منظمة التحرير) لم تكن تعترف بالقرار ٢٤٢ منذ البداية.

أما بعض الحكومات العربية المعتدلة - مثل الاردن والسعودية - فلقد حاولت استغلال نمو الاهتمام الاوروبي بالقيام بدور نشط في المنطقة، ومن ثم شجعت المبادرة الاوروبية كسبيل لتقديم اوروبا اطارها الخاص للتسوية، وذلك من أجل تغيير قواعد اللعبة التي ارستها عملية كامب ديفيد[١١١]. ولم يؤيد أو يشجع قائد عربي دوراً أوروبياً نشطاً في دبلوماسية المنطقة أكثر من الملك حسين. فلقد كانت مساندة الملك حسين لمبادرة أوروبية مستقلة تتفق وأهداف السياسة الخارجية الاردنية المعتدلة التي تسعى من ناحية إلى تعبئة مساندة قوى دولية تكون أكثر تأييداً للعرب من الولايات المتحدة، ولكن لا تصل أيضاً الى تبني المواقف العربية المتشددة التي تريد تدعيم الوضع السياسي لمنظمة التحرير على حساب الاردن. كما تسعى من ناحية أخرى، الى تعبئة أقصى ضغط على الولايات المتحدة لتستخدم نفوذها للحصول على تنازلات من اسرائيل تشجع المواقف العربية المعتدلة[١١٢].

د - واجتمع وزراء خارجية اوروبا في البندقية في ١٢ حزيران/يونيو سنة ١٩٨٠ ليقرروا مصير «المبادرة الاوروبية» في ظل المعارضة الامريكية والاسرائيلية، وفي ظل تشكك الفلسطينيين وفي ظل تحفظ

مصر، وفي ظل ترقب باقي الحكومات العربية ما بين مؤيد وما بين معارض.

وتمخضت كل التفاعلات بين المواقف الاوروبية وغير الاوروبية عن اصدار بيان البندقية الذي أضحى يمثل أساس ما اصطلح على تسميته بالمبادرة الاوروبية[١١٣].

وبالرغم من أن الجماعة تخلت عن فكرة التقدم بمشروع قرار لمجلس الامن لتعديل قرار ٢٤٢ واكتفت بإصدار البيان الجماعي، فإن توقيت هذا البيان كان له مغزى هام. فهو أول تعبير عن موقف جماعي أوروبي حول «أزمة الشرق الأوسط» منذ بيان حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧. كما أنه جاء ـ وبالرغم من المعارضة الامريكية لصدوره ـ عقب توقف محادثات الحكم الذاتي[١١٤].

ومع ذلك، فإن هذا البيان الذي توج تطور مواقف الدول الأوروبية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي طوال ثلاث سنوات، جاء على نحو لا يثير حساسية الولايات المتحدة، ومن ثم اثار اعتراض العديد من الأوساط العربية التي كانت قد افرطت في تفاؤلها تجاه «المبادرة الاوروبية». وتتضح لنا هذه الحقيقة من تحليل معالجة البيان للدور الاوروبي المستقل من ناحية، وللقضية الفلسطينية من ناحية أخرى، كما يتضح لنا من استعراض بعض ردود الفعل تجاهه.

بالنسبة للدور الاوروبي: أشار البيان في بدايته الى أن الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تربط اوروبا بالشرق الأوسط، تحتم عليها القيام بدور خاص وتفرض عليها «اليوم» العمل بصورة ملموسة

لصالح السلام. وتدل هذه العبارة على ادراك دول الجماعة انها لم تعمل حتى ذلك الوقت بشكل محدد من أجل السلام. ومع ذلك، فإنه يتضح من استعراض البيان في كلماته أنه لم يأت بجديد يترتب عليه تحرك أوروبي ملموس: من ناحية، أشار البيان الى أن الدول الاوروبية - مستعدة «في اطار تسوية شاملة» للمشاركة في نظام ضمانات دولية محددة وملزمة، الا أنه يمكن القول ان الدور الذي حددته أوروبا لنفسها على هذا النحو انما هو دور ثانوي لا يمكن أن يحول - كما لم يحل بالفعل - دون تطبيق منهج آخر في التسوية، بل هو يأتي في الواقع بعد اقرار التسوية الشاملة. ومن ناحية أخرى، أشار البيان في نهايته الى الاتصال بالاطراف المعنية للتعرف على مواقفها من المبادىء الواردة فيه حتى يمكن تحديد شكل المبادرة التي تتخذها الدول التسع في ضوء هذه المشاورات. هنا يتضح مرة أخرى ثانوية الدور الاوروبي تتوقف المبادرة التي سيتخذها على نتيجة مشاورات جديدة، أي أنه غير قادر على كسر الجمود بمبادرة فعلية تقدم الجماعة الاوروبية كبديل - أو على الأقل كمكمل فعال - للدبلوماسية الامريكية.

ويرجع هذا النطاق المحدود للدور الاوروبي الى عدم اتفاق الدول الاوروبية على المدى الذي يذهب اليه البيان. فلقد ضغطت المانيا الغربية وهولندا والدانمارك - وبريطانيا بدرجة أقل - من أجل مبادرة محدودة تكمل ولا تتحدى الدبلوماسية الامريكية. وعلى العكس كانت فرنسا تساند فكرة اصدار بيان قوي، وأكدت أن النص على دور «أوروبي مستقل» يعد أكثر أهمية من الحفاظ على توازن العلاقات مع الولايات المتحدة.

بعبارة أخرى: فلقد جاء بيان البندقية - فيما يتعلق بالدور الاوروبي -

توفيقياً وذلك نتيجة الاختلافات الاوروبية حول العلاقات مع الولايات المتحدة، أي أن محور الجدل لم يتركز حول العلاقات الاوروبية مع المنطقة العربية أو على مستقبل الوساطة الامريكية فقط، ولكنه تركز ايضا على المنظورات الاوروبية المختلفة للدور العالمي لأعضاء التحالف الغربي بالمقارنة بدور قائد هذا التحالف[١١٥]، وهو الأمر الذي تطور بعد ذلك ـ كما سنرى ـ نحو مزيد من الاقرار بالدور المميز للولايات المتحدة في عملية احلال السلام.

بالنسبة للقضية الفلسطينية: تقدم هذا البيان ـ بالمقارنة ببيان حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧ ـ خطوتين الى الامام: فمن ناحية، نص على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ولم يكتف بالاعتراف بالحقوق المشروعة له. كذلك نص على ضرورة «اشراك» منظمة التحرير في المفاوضات. ومع ذلك تبقى الملاحظات التالية قائمة:

من ناحية، لم يصاحب النص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دعوة لتعديل القرار ٢٤٢ كما حدث في بيان المجلس الأوروبي الصادر في نيسان/ابريل سنة ١٩٨٠[١١٦] (وهو المجلس الذي تشترك فيه الدول أعضاء الجماعة الأوروبية). ومن ناحية أخرى، فإن البيان وان ربط بين التفاوض وبين المنظمة، الا أنه لم يعتبرها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ومن ناحية ثالثة، نص البيان على اشتراك (Association) وليس على اشتراك (Participation) منظمة التحرير في التفاوض. والنص على هذا النحو يثير التساؤل التالي: ألم تعد اوروبا تصر على اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ كشرط مسبق لاشتراكها في المفاوضات؟ أم أن هذا النص يشير ـ على العكس ـ إلى درجة أكبر من

تحـرك أوروبا نحـو تبني موقف الـولايات المتحـدة نحو المنـظمة؟ وتجـدر الاشارة هنا إلى ان بيانَ المجلس الأوروبي في نيسان/ابريل ١٩٨٠، قـد طـالب المنـظمـة صراحـة الاعـتراف بحق اسرائيـل فِي الـوجـود والأمن والاستقلال، وهو ما لم تقدم عليه دول الجماعة في بيان البندقية ولـو انها اقـدمت عليه بعـد ذلك كـما سنرى. ومن نـاحية رابعـة، طالب البيـان بضرورة تخلي كل الاطراف عن القوة أو التهديد باستخدامها لخلق مناخ من الثقة وايجاد عنصر اساس لتسوية شاملة للنـزاع في الشرق الأوسط، ويمكن القول إن هذا النص رسالة ضمنيـة إلى منظمـة التحريـر لإعلان تخليها عن اسلوب الكفاح العسكري. وهو الأمر الذي تمسكت بـه دائماً الولايات المتحدة، كما انه الامر الـذي تحركت أوروبـا نحو المطالبة بـه بمزيد من الصراحة بعد ذلك كما سنرى.

أمـا بالنسبـة لبعض ردود الفعل تجـاه البيـان: فلقـد جـاء رد فعـل الولايات المتحدة سريعاً وحـاسماً عـلى لسان كـارتر مؤكـداً انه مهـما كان مـوقف حلفاء الـولايات المتحـدة، فإنها لن تعـترف بمنظمـة التحريـر أو تتفـاوض معها إلا بعـد اعترافهـا بإسرائيـل[١١٧]. وهكـذا اتضـح مـدى الخـلاف بـين الـرؤيتـين الاوروبيـة والامـريكيـة حـول اشـتراك وتمثيـل الفلسـطينيين في مفـاوضات التسـويـة، ومـدى فشـل أوروبـا في اقنـاع الولايات المتحـدة بوجهـة نظرهـا التي كانت تخدم وتحقق عدة أهـداف للاستراتيجية الغربية في المنطقة، ومن أهمها: الحيلولة دون تحول العرب نحـو الاتحاد السـوفيـاتي اذا فشلت الجهـود الامـريكيـة في حـل المشكلة الفلسطينية، وتدعيم الاتجاهات المعتدلة في مواقف منظمة التحـرير عـلى نحو يمهد لإطار مناسب للتفاوض مع اسرائيل[١١٨].

كذلك جاء رد فعل حكـومات جبهـة الرفض العـربية عنيفـاً مثل رد

اسرائيل: فلقد اتهمت دمشق القوى الرجعية في الوطن العربي بالتعاون مع أوروبا الغربية مما ينال من التضامن العربي، ويدفع سوريا الى تدعيم روابطها مع الاتحاد السوفياتي[١٩]. كذلك جاء رد الفعل الرسمي الفلسطيني ادانة قوية وصريحة للبيان، فقد وصفت المنظمة - في بيان لها صدر في ١٥ يونيو في دمشق - بيان البندقية بأنه نتاج الابتزاز الامريكي، وأن الدول الأوروبية تساير الخط الامريكي وخط كامب ديفيد[٢٠].

أما مصر فكان لا بد وان يكون رد فعلها مزيجاً من الترحيب والتحفظ، لأن البيان استجاب إلى دعوتها للنظر في المشكلة الفلسطينية بصورة أكثر جدية، ولكن من ناحية أخرى، كان البيان مصدر حرج لمصر التي كانت ما زالت متمسكة بخط كامب ديفيد فقط، ولهذا، كانت مصر تريد من أوروبا ان تتحرك للضغط على الولايات المتحدة لصالح الفلسطينيين ولكن في اطار كامب ديفيد[٢١]. وكان هذا هو هدف السادات من وراء زيارته للبرلمان الأوروبي (كما سنرى).

خامساً: جمود المبادرة الاوروبية (تموز/يوليو سنة ١٩٨٠ - أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٤)

بعد فشل وتوقف محادثات الحكم الذاتي في ايار/مايو سنة ١٩٨٠ فقدت عملية السلام قوة دفعها وذلك تحت تأثير عدة أحداث من أهمها:

مجيء ادارة امريكية جديدة بعد فوز ريغن في انتخابات الرئاسة،

ووصول الاشتراكيين الى الحكم في فرنسا، واغتيال الرئيس السادات، والغزو الاسرائيلي للبنان، وتزايد حدة التوتر في الخليج العربي مع اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية، وتحول الاهتمام الامريكي ـ مع ادارة ريغن ـ بعيداً عن عملية تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ونحو اعطاء الأولوية للعبة التوازن الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي حول هذه المنطقة.

وفي هذا الاطار واصلت الجماعة الاوروبية بحثها للصراع العربي ـ الاسرائيلي. فهل استطاعت أن تدخل جديداً وبخاصة من حيث توسيع نطاق الاطراف المشتركة في التسوية؟ وهل اتخذت المبادرة التي وعد بها بيان البندقية؟ وزاد من الحاح هذه التساؤلات في هذه الفترة أمران: تزايد توقعات العرب من أوروبا في وقت قفزت فيه أسعار النفط بشدة، وتعقد العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية في ظل تجدد مناخ الحرب الباردة.

ويتضح من الدور الاوروبي ـ خلال هذه الفترة ـ انه اتسم بعدة أمور:

عدم القدرة على الحركة المستقلة، والعجز عن تحريك الموقف، بل وتزايد التقارب بين المواقف الاوروبية والمواقف الامريكية حول بعض أبعاد القضية الفلسطينية؛ تحول الاهتمام الى الازمة اللبنانية منذ سنة ١٩٨٢؛ التأرجح بين الموقف الامريكي الذي ركز على التهديد السوفياتي في المنطقة، وبين الاتجاه الاوروبي التقليدي الذي يربط بقوة بين ضرورة السعي الى تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبين تحقيق استقرار المنطقة ومن ثم حماية المصالح الاوروبية.

ولقـد كانت هـذه السمات نتيجـة تفاعـل عدة تـطورات في الأوضاع الاقليمية والعالمية والاوروبية[١٢٢].

١ ـ الجماعـة الاوروبيـة ومحـاولـة دفـع الـدور الاوروبي قبـل الغزو الاسرائيـلي للبنـان (تمـوز/ يـوليو سنة ١٩٨٠ ـ حزيران/يونيو سنة ١٩٨٢):

تكـرر اعلان دول الجماعة الاوروبيـة عن تمسكها بمبـادىء التسـويـة السـابق اعـلانها، وذلـك في بيـان المجلس الاوروبي حـول «الشرق الاوسط» والصـادر في لوكسمبـورغ في ٣٠ كانـون الأول/ديسمـبر سنـة ١٩٨٠، وفي بروكسـل في ٢٨ حزيران/يـونيو سنـة ١٩٨٢[١٢٣]، ولكن لم تتقدم «المبادرة الاوروبية» خطوة حقيقية:

أ ـ سبق صدور كل من هذين البيانين عدة تطورات كانت تشـير منذ البداية الى هذه النتيجة.

فمن نـاحية وبعـد توقف مـا يقرب من العـامين، عادت اجتماعات الحـوار العربي الاوروبي، إذ تم في تشرين الثـاني/نـوفمـبر أول اجتـماع يعقد على المستوى السياسي بين ممثلي الجانبين العـربي والاوروبي، وذلك للاعداد لاستئنـاف الحوار عـلى كل المستـويات (السيـاسية والاقتصـادية والاجتماعية والفنية والمالية). وبالرغم من أن هذا الاجتماع قد أشـار الى أن البعـد السـياسي للحـوار قد بـدأ في التمتع بثقـل نسبي أكبر، إلا أن

هذا الاجتماع الذي أكد فيه الجانب العربي (الذي كان يرأسه مندوب فلسطين) على ضرورة اضطلاع الجماعة بدور في التسوية، لم يسفر عن أي جديد. فلقد كرر الجانب الاوروبي في البيان الصادر عن الاجتماع تمسكه بمضمون بيان البندقية، كما نص - فيما يتعلق بتأكيد الجانب العربي على ضرورة الاعتراف الاوروبي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني - على «أن الجانب الاوروبي قد أحيط علماً بالتفسيرات العربية»[١٢٤].

ومن ناحية أخرى، لم تسفر الجولة التي قام بها في المنطقة خلال النصف الثاني من سنة ١٩٨٠ جاستون ثورن وزير خارجية لوكسمبورغ - ورئيس الجماعة في هذه الفترة - عن أي جديد في الموقف الاوروبي. فبعد أن تمت دراسة نتائجها في القمة الاوروبية في لوكسمبورغ في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ استمر الحديث[١٢٥] عن الحاجة الى ايفاد مبعوث آخر إلى المنطقة حتى يمكن لاوروبا أن تصل الى موقف مشترك أكثر وضوحاً وتحديداً قد يعقبه نوع من التحرك.

ومن ناحية ثالثة، وبعد أن تردد أن الجماعة قد أعدت وثيقة مكملة لبيان البندقية لعرضها على قمة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، إلا أن فوز ريغن حكم ببقائها سرية. واستجاب الاوروبيون إلى طلب الولايات المتحدة بألا يضغطوا بمبادرات مفاجئة في وقت تستعد فيه الادارة الامريكية الجديدة لصياغة سياستها. ولم تكن هذه الادارة تريد مجرد ارجاء المبادرة الاوروبية، ولكن الغاؤها تماماً. وهذا ما حدث بالفعل[١٢٦]: بعد فشل مهمة رئيس الجماعة الاوروبية (الهولندي، ثم البريطاني خلال سنة ١٩٨٢)، وبالرغم من التوجه الجديد للسادات

نحو أوروبا، وتحت تأثير وصول الرئيس الاشتراكي ميتران الى السلطة في فرنسا.

ب ـ بالنسبة لتوجه السادات نحو أوروبا بعد فشل محادثات الحكم الذاتي وبعد فترة الجمود بسبب انتخابات الرئاسة الامريكية ثم الاعداد للانتخابات الاسرائيلية، وبعد فوز ريغن بصفة خاصة، وفي الوقت الذي كان ريغن يصيغ فيه سياسته تجاه المنطقة، وأمام الخوف من أن تفقد عملية السلام قوة دفعها، قرر السادات تشجيع مبادرة اوروبية جديدة. وعبر عن هذا بصورة ملموسة تمثلت في خطابه أمام البرلمان الاوروبي وفي زيارته لباريس في شباط/فبراير سنة ١٩٨١، وذلك بعد فترة جمود في العلاقات بين البلدين، وبعد التشكك المصري ـ خلال النصف الأول من سنة ١٩٨٠ ـ في قيمة الدور الاوروبي.

وكما كان لتحرك السادات دوافعه، فلقد كان للسادات رؤيته الخاصة للدور الاوروبي في علاقته بالدور الامريكي، ولتوسيع نطاق عملية السلام ولاشتراك منظمة التحرير أو الاردن فيها (الخيار الاردني). ويمكن تلخيص أبعاد هذه الرؤية كما يلي[١٢٧]:

(١) الدور الاوروبي ليس بديلاً للدور الامريكي ولكن يجب أن يتم التنسيق بينهما لدفع عملية السلام في اطار كامب ديفيد. هذا وقد طالب السادات أوروبا ـ في خطابه ـ بدور محدد يتلخص في مجرد العمل على اقناع اسرائيل والفلسطينيين بالاعتراف المتبادل، ومساندة حق الفلسطينيين في تقرير المصير (دون ذكر لمنظمة التحرير)، والاشتراك في تقديم ضمانات «اضافية» للأمن كمساهمة من أوروبا في اقرار السلام. ولقد اتضحت هذه الرؤية المحدودة والضيقة للدور الاوروبي في تجاهل

السادات ـ في خطابه ـ الاشارة الى بيـان البندقيـة، واشادتـه ببيان قمـة لـوكسمبـورغ في كـانـون الأول/ديسمـبر سنـة ١٩٨٠. ولقـد رأت الدبلوماسية المصرية في بيان اصدرته السفارة المصرية في باريس لتوضيح الفـارق بين بيـاني حزيـران/يونيـو وكانـون الأول/ديسمبر سنـة ١٩٨٠ الاوروبيين، ان الأخير يمثل تطوراً ايجابياً لأنه يعكس قبولاً اوروبيـاً أكثر لعمليـة كامب ديفيـد، ومن هنا يـأتي المغزى السيـاسي لقبول السـادات دعوة البرلمان الاوروبي ولزيارة باريس.

وبعبـارة أخـرى أراد السـادات أن يعيـد تشكيـل المبـادرة الاوروبيـة لتصبح أكثر اتسـاقاً مـع اطار كـامب ديفيد بـدلاً من ارتباطهـا بمعارضي سياسة السلام المصرية مثل سوريا ومنظمـة التحريـر الفلسطينيـة. ومن هنا، فإن السادات ـ حين لم يذكر منظمة التحرير في خطابه امام البرلمان ـ كان يوجه رسالة غير مباشرة الى الاوروبيين ـ الذين طالبوا في البندقيـة بإشراك منظمة التحرير في التفاوض ـ بألا يصروا على الاقـل في المرحلة الراهنة على هذا الطلب.

(٢) كـان السادات حـريصاً عـلى عدم تـوسيـع نـطاق الاطـراف المشتركة في عملية السـلام حتى لا ينال من اساس كـامب ديفيد. وظهـر ذلك بقوة في تشكيكـه في فعاليـة «الخيار الأردني» أي اشـتراك الاردن في إطار كامب ديفيد ليتفاوض حول الضفة في المـرحلة الراهنـة، وفي عدم ذكر منظمة التحريـر في خطابـه امام الـبرلمان الاوروبي. وأكـد ان الدور الأردني يمكن ان يبدأ في الوقت المنـاسب، وليس في غياب الفلسـطينيين أو على حسابهم اي بعـد اتفاق مصر واسرائيـل والولايـات المتحدة عـلى الحكم الذاتي للضفة وغزة، أي خلال الفترة الانتقاليـة، لأن الاردن اذا

قام بدور ـ قبل هذا من الفلسطينيين ـ سيكون عامل تعقيد لعملية السلام. ولقد كان هذا الموقف من الخيار الأردني بمثابة رسالة مفتوحة الى حزب العمل الاسرائيلي بقيادة بيريز (والذي كان من المتوقع فوزه في الانتخابات الاسرائيلية) ولإدارة ريغن اللذين رفعا شعار الخيار الأردني.

ولقد تأكد موقف السادات من الخيار الأردني ومن منظمة التحرير حين دعا ـ خلال زيارته لباريس ـ الى اعلان قيام حكومة فلسطينية مؤقتة وتحقيق الاعتراف المتبادل بينها وبين اسرائيل، باعتبار أن ذلك يعد السبيل لاشتراك الفلسطينيين من جميع الفصائل والاتجاهات في تقرير مصيرهم في التسوية النهائية كما وردت في اتفاقية كامب ديفيد أي بعد الفترة الانتقالية الخاصة بالحكم الذاتي. كذلك لم يحسم السادات[١٢٨] موقفه من رئاسة عرفات للحكومة المؤقتة وهو الذي كان يراه غير قادر على مواجهة الضغوط من جانب سوريا والاتحاد السوفياتي. ولقد وضح موقفه من المنظمة في ضوء خلافه مع المستشار النمساوي كرايسكي حول دورها.

ولقد أثار هذا التحرك المصري ردود فعل متنوعة:

ظلت **الحكومات العربية** ـ كما جاء على لسان امين عام الجامعة العربية في مؤتمر صحفي في لاهاي ـ ترى أن يكون الدور الأوروبي سبيلاً لإطار تفاوضي آخر غير كامب ديفيد. ولذا رفضت الحكومات العربية ـ في مؤتمر قمة الطائف ـ الخيار الأردني الذي يريد إحلال الأردن محل المنظمة او الفلسطينيين في التفاوض. اما المتحدث باسم **المنظمة** في بروكسل، فلقد ادان حديث السادات أمام البرلمان الأوروبي واستنكر أن يكون له الحق في تمثيل الفلسطينيين أو العرب كما رفض فكرة تشكيل

حكومة فلسطينية في المنفى.

أما بالنسبة لإسرائيل، فلقد أعلن مناحم بيغن في مؤتمر صحفي في ١٩٨١/٢/١١ عن رضاه لعدم ذكر السادات لمنظمة التحرير في خطابه أمام البرلمان الاوروبي، كما أعلن رفضه لفكرة الحكومة الفلسطينية المؤقتة. كذلك رحبت الاوساط الرسمية الاسرائيلية بالخط الحذر الذي تبناه السادات في خطابه، حيث امتنع عن أي تورط مباشر لصالح المبادرة الاوروبية الا اذا جاءت كمكمل لعملية كامب ديفيد.

هذا وكان السادات يهدف ـ بوصفه الضمانات الاوروبية بأنها ضمانات «اضافية» ـ الى عدم اثارة اسرائيل التي كانت ترفض اي مشاركة اوروبية لضمان امنها. وكان بيغن قد أعلن ان اسرائيل لن تكمل انسحابها من سيناء في نيسان/ابريل سنة ١٩٨٢، إلا اذا نفذت الولايات المتحدة التزامها بتكوين قوة دولية متعددة الجنسيات لتطبيق معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية.

أما فرنسا، فقد أعلن جان فرانسوا بونسيه وزير خارجيتها ان زيارة السادات كانت ايجابية جداً ومثمرة وانها أعادت للعلاقات مع مصر دفئها وحرارتها، ولم يعلن إلاّ تأييده لفكرة ضمانات الأمن التي يمكن أن تشارك فيها أوروبا[١٢٩]. هذا وقد أثار تحسن العلاقات بين مصر وفرنسا في هذه الفترة الكثير من علامات الاستفسار، حيث أن فرنسا تعد أكثر الدول الاوروبية تحفظاً على كامب ديفيد من ناحية، وأكثرها تأييداً لمنظمة التحرير ولاشتراكها في المفاوضات من ناحية أخرى. ولقد دارت التساؤلات في هذه الفترة، ـ التي كانت الساحة الفرنسية تشهد خلالها معركة الانتخابات الرئاسية التي تبشر بفوز الاشتراكيين ـ حول درجة

التغير المحتمل في الدبلوماسية الفرنسية في ظل اهتمامها بالتقارب مع السادات ومع اسرائيل في الوقت نفسه.

أما **المانيا الغربية**، فقد كانت كما وضح من زيارة وزير خارجيتها لمصر في ١٩٨١/٢/١٧ أكثر صراحة ووضوحاً من فرنسا في الترحيب بتشجيع السادات لدور اوروبي مكمل لكامب ديفيد، وفي التأكيد على أهمية الاعتراف المتبادل باعتباره خطوة من الخطوات الهامة التي تساهم في التوصل الى الحل العادل والشامل والتي تتفق مع موقف الدول الاوروبية، وإن كان وزير الخارجية الالماني حرص على الاشارة الى بيان البندقية الذي طالب باشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام[١٣٠].

ج ـ **أما بالنسبة لوصول ميتران الاشتراكي للرئاسة في فرنسا**: فقد حكم على المبادرة الاوروبية بالموت وليس بمجرد التأجيل كما أراد ريغن في البداية، أو لمجرد القيام بدور مكمل للدور الامريكي كما أراد السادات.

أثّر فوز ميتران بالرئاسة في فرنسا على توازن القوى السياسية في الجماعة الاوروبية لغير صالح الاتجاه المؤيد «للمبادرة الاوروبية في الشرق الأوسط». وكان هذا التغير واحداً من المتغيرات في أبعاد سياسة فرنسا تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي مع ميتران وبالمقارنة بسياستها السابقة[١٣١].

فحين وصل ميتران إلى الرئاسة، ثارت التساؤلات والتوقعات حول مسار السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، وفي المنطقة العربية بصفة خاصة.

ذلك لأن ميتران كان معروفاً بصداقته الوطيدة لإسرائيل وبانتقاداته الدائمة للسياسات الفرنسية المساندة للعرب فقط، وهو كان في ذلك يعكس سنوات خبرته السياسية الطويلة كأحد أفراد المقاومة الفرنسية ضد النازي، وكأحد وزراء الجمهورية الرابعة الفرنسية التي أرست نمطاً حيوياً من العلاقات مع اسرائيل، وكأحد أفراد الرعيل الأول من الاشتراكيين الذين رأوا في اسرائيل «صديق فرنسا وحليفها»، وأخيراً، كأحد أعضاء الاشتراكية الدولية التي جمعت بين الحزب الاشتراكي الفرنسي وحزب العمال الاسرائيلي، وساعدت في خلق علاقات قوية بينهما تعدّت بعض الاختلافات الايديولوجية.

ومن أبرز سمات التغير في سمات السياسة الفرنسية مع ميتران ما يلي: مساندة اتفاقيات كامب ديفيد مع التأكيد على أهمية المفاوضات بين قوى المنطقة دون تدخل خارجي. كذلك تراجعت فرنسا عن مبدأ الحاجة إلى مبادرة أوروبية حول الصراع. فإذا كانت فرنسا جيسكار ديستان قد حققت نجاحاً كبيراً في دفع شركائها الاوروبيين لقبول مبادىء سياستها، كمبادىء لسياسة الجماعة الاوروبية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي كما ظهر في بيان البندقية، فلقد تشككت فرنسا (ميتران) في النتائج الفعلية التي استطاع الموقف الجماعي الاوروبي أن يحققه حتى الآن أو يمكن أن يحققه بعد ذلك، إلاّ أن أوروبا تبدو مكتفية بإصدار البيانات الشفوية.

ولقد فاجأ وزير العلاقات الخارجية الفرنسي العالم أثناء زيارته لإسرائيل في ٧ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨١ بالتصريح بأنه لن يكون هناك أي مبادرات فرنسية أو أوروبية حول الصراع. ولكنه عاد

مرة أخرى ـ وأمام رد الفعل العربي والاوروبي السلبي ـ الى القول بضرورة التفرقة بين المبادرة بمعنى الحركة، وبين المبادرة بمعنى اصدار البيانات لتأكيد المواقف والمبادىء، حيث أن فرنسا وشركاءها الاوروبيين لن يحجموا عن تأكيد أفكارهم ومبادئهم. وكان ميتران يأخذ على بيان البندقية تحفظه على منهاج الاتفاق غير الشامل. وكان ميتران على العكس لا يتعجل الحل الشامل ويشجع الخطوات الثنائية ـ على غرار كامب ديفيد ـ ويرى أن التقدم خطوة أو خطوتين افضل من الجمود، وبخاصة إذا كانت متطلبات الاتفاق الشامل، أي اشتراك كل الحكومات العربية ومنظمة التحرير واسرائيل في مفاوضات، تبدو غير ممكنة حالياً. لذلك تطورت المواقف الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية كما سنرى في موضع لاحق.

د ـ وهكذا كان لا بد وأن تحجم أوروبا عن المبادرة حتى يتم ـ على الاقل ـ الانسحاب الاسرائيلي من سيناء. ولقد رسم وزير خارجية هولندا باعتباره رئيساً للجماعة صورة واضحة لمسار الجماعة الاوروبية بقوله: «لا مبادرة اوروبية قبل نيسان/ابريل سنة ١٩٨٢ لأن ذلك قد يعطي اسرائيل مبرراً لعدم تنفيذ ما تبقى من انسحاب من صحراء سيناء». بعبارة أخرى بررت الجماعة جمود حركتها بالحرص على عدم الاضرار بما تم تحقيقه من منجزات على طريق السلام[٣٣].

ولم يكن هذا الاحجام طوال النصف الثاني من سنة ١٩٨١ والنصف الأول من سنة ١٩٨٢ راجعاً الى الضغط الامريكي أو التغير في السياسة الفرنسية فقط، ولكن رجع أيضاً الى الاختلافات العربية التي حالت دون انعقاد قمة فاس الأولى. ومن ثم لم يعد من المتوقع أن تقوم اوروبا

بأي تحرك لا يتمتع بتأييد من أدنى المواقف العربية[٣٣].

هـ ـ وبالرغم من جمود المبادرة الاوروبية الجماعية، لم ينته الاهتمام الاوروبي بالمنطقة كما لم ينته اهتمام بعض الحكومات العربية بتطوير المواقف الاوروبية. ولقد تمثل ذلك بوضوح في البعدين التاليين اللذين يبرزان على التوالي: حرص الدول الاوروبية على حماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة من ناحية، وتحركها من ناحية أخرى، على نحو أبرز مزيداً من الافصاح عن تأييد ومساندة تطبيق معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية. الأمر الذي كان يعني النجاح التام في الفصل بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي للعلاقات الاوروبية ـ العربية.

(١) **البعد الأول: تيار من الزيارات الهامة المتبادلة بين القيادات** الاوروبية (وبخاصة ثاتشر وميتران)، وبين القيادات العربية. ولقد حرص الاوروبيون خلالها على ابراز الاهتمام بتحقيق التوازن الدقيق بين اتصالاتهم بمصر واسرائيل (زيارة ميتران لاسرائيل في آذار/مارس سنة ١٩٨٢ ولكن بعد زيارته للسعودية، وزيارته لمصر في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨٢)، وبين علاقاتهم بالبلدان النفطية وبخاصة بعد مبادرة الامير فهد في آب/اغسطس سنة ١٩٨١ (زيارة ثاتشر السعودية في نيسان/ابريل سنة ١٩٨١ ثم البحرين والكويت في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨١، وزيارة ميتران للسعودية في ٢٦ ـ ٢٨ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨١، وزيارة كارينغتون وزير الخارجية البريطاني للسعودية في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨١ بصفته رئيساً للمجموعة الاوروبية).

ومن ناحية أخرى، تمت زيارة ملك السعودية الى فرنسا في منتصف حزيران/يونيو سنة ١٩٨١، كذلك قام الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية بزيارة لبريطانيا في ١٧ ـ ١٨ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨١، ثم لفرنسا في ١٩ أيلول/سبتمبر. ثم جاءت زيارة مبارك لفرنسا في شباط/فبراير سنة ١٩٨٢. ولقد دار جانب كبير من هذه الاتصالات حول التنسيق بين المبادرة الاوروبية وبين مبادرة الامير فهد. هذا وبقدر ما كانت الاتصالات البريطانية الخليجية تعنى اهتماماً بإحياء الدور البريطاني في المنطقة بعد الانسحاب منها في بداية السبعينات، فإن الاتصالات الخليجية السعودية ـ الفرنسية أثارت تساؤلات هامة وبخاصة أن وصول ميتران الى الرئاسة كان مفاجأة لعديد من القيادات العربية التي كانت تتوقع، بل وترحب بعودة انتخاب جيسكار ديستان الذي يتزعم التحرك الاوروبي المستقل عن الولايات المتحدة والذي يتحفظ بشدة على كامب ديفيد. ولقد كانت زيارة ميتران للسعودية في أول زيارة رسمية له خارج فرنسا تعنى بصفة عامة ـ بالرغم من اختلاف وتعدد التحليلات حول مغزاها[٣٤] ـ ان ميتران وإن كان قد قرر احياء العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية، فإن ذلك لن يكون على حساب العلاقات الفرنسية ـ العربية حفاظاً على المصالح السياسية والاقتصادية الفرنسية في المنطقة. ومن هنا جاءت الازدواجية التي اتسمت بها السياسة الفرنسية مع ميتران تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

(٢) البعد الثاني: اشتراك اربع دول أوروبية في القوة المتعددة الجنسيات في سيناء: أدى قبول فرنسا ـ بصفة خاصة ـ الاشتراك مع بريطانيا وايطاليا وهولندا في القوة المتعددة الجنسية التي تشكلت خارج الأمم المتحدة وبجهود أمريكية أساساً ـ لمراقبة تطبيق معاهدة السلام

المصرية ـ الاسرائيلية في سيناء ـ الى حسم كل تساؤل باق حول مصير المبادرة الاوروبية المستقلة بقيادة فرنسا[١٣].

ولقد اتضح خلال تكوين هذه القوة عدة معضلات واجهتها الدول الاوروبية: عدم التلاؤم بين مضمون وطموحات بيان البندقية، وبين قدرات أوروبا من ناحية وعلاقة بعض دولها بالولايات المتحدة وتأييدها كامب ديفيد من ناحية أخرى، الصراعات بين المصالح الامريكية والاوروبية، الاختلافات بين مواقف الدول الاوروبية، فضلاً عن عدم ثقة اسرائيل في النيات الاوروبية، والتخوف الاوروبي من رد الفعل العربي. وقد التزمت الولايات المتحدة بتسهيل اعداد هذه القوة وبتحقيق مشاركة اوروبا الغربية فيها حتى تنهي تحفظ الاخيرة على عملية كامب ديفيد، وحتى تحول دونها ومبادرات مستقلة، وحتى تدعم من تضامن المعسكر الغربي في وقت تزايد فيه توتر العلاقات بين الشرق والغرب.

وبعد اتصالات عديدة تصارعت خلالها مواقف متباينة أعلنت الدول الاربع في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨١ استعدادها للمشاركة في القوة، وذلك في بيان رباعي، فضلاً عن بيان أصدرته الدول العشر وأربعة بيانات منفصلة عن الدول المشتركة.

وكانت فرنسا أول دولة تعلن موافقتها على الاشتراك في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨١، ولقد لعبت فرنسا ـ تحت تأثير الاتجاه الجديد للحكومة الفرنسية الاشتراكية ـ دوراً أساسياً في تحقيق الموافقة على الاشتراك. ولذا، اتهم الدور الفرنسي بأنه تراجع عن القيام بدور مستقل وعن تزعم المبادرة الاوروبية. ودعم من هذا الاتهام التنسيق

الامريكي ـ الفرنسي الذي سبق زيارة ميتران لاسرائيل في آذار/مارس سنة ١٩٨٢. ولذا، بدأ بعض المراقبين يتحدثون عن حلول بريطانيا محل فرنسا في تزعم التحرك الاوروبي. ولم يكن تكوين القوة المتعددة يتفق تماماً مع الخطط البريطانية في هذه الفترة التي كانت بريطانيا ترأس خلالها الجماعة، حيث كانت بريطانيا تريد صياغة بيان جديد وكانت تخشى أن تؤدي الموافقة السريعة للدول العشر على الاشتراك الاوروبي في القوة الى رد فعل عربي غاضب. ولكن تحت الضغوط الامريكية وافقت بريطانيا على المشاركة. ولقد لعبت اليونان دوراً غير مباشر، فلقد ترددت كثيراً في مساندة اشتراك أوروبا في القوة وذلك انطلاقاً من رفضها لعملية كامب ديفيد. ومن ثم، وبعد أن فشلت الجماعة في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨١ في اصدار بيان حول هذا الاشتراك نتيجة موقف اليونان من ناحية، وضغط الولايات المتحدة حتى لا يصدر بيان غير مناسب من ناحية أخرى (حيث طالبت اسرائيل بألا يقترن الاشتراك الاوروبي بأي بيانات تتناقض مع عملية كامب ديفيد)، عادت وأصدرت بيانها في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨١[illegible].

ولقد أيدت الدول الاوروبية العشر قرار الدول الاربع بالاشتراك في قوة السلام ولكن صاحب هذا التنازل الاوروبي لصالح كامب ديفيد اعادة التأكيد على أهمية التسوية الشاملة. كذلك أكد المتحدث باسم رئاسة مجلس الجماعة أمام البرلمان الاوروبي في ١٧ شباط/فبراير سنة ١٩٨٢ استمرار تمسك الجماعة بالاستعداد للمشاركة في تسوية سلمية شاملة، ومساندتها لكل مبادرة من «دول المنطقة» تهدف إلى احداث تقدم على هذا الطريق[illegible]. كذلك نصت الدول الأربع في بيانها المشترك على التزامها بالبيانات الصادرة عن اجتماعات دول الجماعة

الاوروبيـة[١٣٨]. كما أكـدت فرنسـا في البيان الـذي أصدرتـه أن اشتراك الدول الأربع لا يخل بسياساتها تجاه الابعاد الأخرى لمشاكل المنطقة والتي عـبرت عنهـا البيـانـات الاوروبيــة الســابقــة[١٣٩]. ولقـد كــانت هـذه الايضاحات وسيلة لبعث الاطمئنان لدى الحكـومات العـربية التي سبق واعـترضت لدى الـدول الاوروبية عـلى الاشتراك في هـذه القـوة. هـذا واعترضت اسرائيل على هذه البيانات لأنها لم تؤيد بصورة قاطعة كـامب ديفيد كما أعادت تكرار بعض فقرات بيان البندقية. ولكن وتحت ضغط الـولايات المتحـدة أعلنت اسرائيل مـوافقتها عـلى تكـوين القـوة في ٣١ كـانـون الثـاني/ينـايـر سنـة ١٩٨٢. كـذلـك أصـدر وزراء الخـارجية الاوروبيون في ٢٧ نيسان/ابريل سنة ١٩٨٢ بيانـاً حيوا فيـه الانسحاب الاسرائيلي وأكدوا على أهمية السلام الشامـل العادل والـدائم استناداً الى مبـدأ حق البقاء والأمن لكـل الـدول، والى مبـدأ الاعـتراف بـالحقـوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حق تقرير المصير[١٤٠].

وهكـذا أشارت المشـاركة الاوروبيـة في قوة سينـاء الى انتقال مـوقف الجـماعة الاوروبيـة من التحفظ الصريح والتشكـك في فعـاليـة السـلام المصري ـ الاسرائيلي، وفي انفراد الدور الامريكي الى الحرص على عدم تعطيل مسارهما، ومن ثم جمود المبادرة الاوروبية.

ومع تأكد هذا الجمود ـ الذي فسرته معظم التحليلات على أنه تعبير عن التراجع عن دور مستقل في سبيل فـريد من التنسيق مـع الولايـات المتحدة ـ برز مجال آخر لتوزيع الأدوار بين اوروبا والـولايات المتحـدة. وبالرغم من أن هذا المجال ـ وهو الخليج في ظل الثورة الايـرانية وبعـد انـدلاع الحرب مـع العراق ـ قـد يبـدو غـير مـرتبط بـالصراع العـربي ـ

الاسرائيلي إلا أنه في الواقع لا ينفصل عنه على الاطلاق.

حقيقة لا يرقى مستوى الخلافات الاوروبية ـ الامريكية حول الخليج الى مستوى نظائرها حول تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومع ذلك يصعب القول بأن هناك تقارباً كاملاً بين جانبي الاطلسي حول الخليج. فلقد اتفق الطرفان على الأهداف البعيدة المدى (أي منع انتصار ايران على نحو يهدد من استقرار المنطقة ويتضمن ـ ولو بصورة غير مباشرة ـ مكسباً للسوفيات)، ولكن اختلفا على الوسائل، فنجد في مقابل توطد العلاقات الفرنسية ـ العراقية تحفظاً امريكيا في البداية على بيع فرنسا الطائرات المتقدمة المقاتلة للعراق، لأن الولايات المتحدة كانت وما زالت لا تريد اغلاق كل الطرق أمام احتمال تحسن العلاقات مع ايران. ولكن يجدر القول إن هذه الاختلافات ليس الا من قبيل استمرار توزيع الادوار في المنطقة والذي يرجع الى ما قبل اندلاع الثورة الايرانية. فمنذ منتصف السبعينات والولايات المتحدة ترضى عن التقارب الفرنسي ـ العراقي بل وتشجعه، لأنه يعني مزيداً من الوجود الغربي في تلك الدولة ذات العلاقات الوطيدة مع الاتحاد السوفياتي. وفي المقابل كان هناك النفوذ الامريكي القوي لدى ايران. ولقد اختل هذا التوازن لدى تضاؤل النفوذ الغربي في المنطقة بعد سقوط الشاه[٤٤]. هذا، ولقد بدأ التعاون الوطيد بين فرنسا والعراق منذ بداية السبعينات، وذلك في المجالات العسكرية والاقتصادية، بحيث أضحت فرنسا ـ وفقاً للتقديرات العراقية ـ رابع شريك تجاري للعراق سنة ١٩٧٨، وكانت المانيا الغربية هي الشريك الثاني. فقد أضحت فرنسا مصدراً أساسياً للسلاح للعراق، كما لعبت دوراً حاسماً في بناء المفاعل النووي العراقي، هذا فضلاً عن التعاون الوطيد في مجال النفط[٤٥]. ومن ثم،

كانت المصالح السياسية فضلاً عن الاقتصادية وراء المساندة الفرنسية القوية للعراق في حربها مع ايران، إذ كانت هذه المساندة تحفظ صورة فرنسا لدى العرب من ناحية، كما كانت تحقق لها مصالح اقتصادية من ناحية أخرى[١٤٣].

٢ ـ سياسة الجماعة الاوروبية في ظل الازمة اللبنانية

فاجأ الغزو الاسرائيلي للبنان السوق الاوروبية وهي عاجزة عن تجديد مبادرتها. فلقد فشلت أيضاً الجولة التي قام بها رئيس مجلس الجماعة ـ ليو تندمانس Leo Tindemans ـ قبل الغزو بعدة اسابيع ـ والتي زار خلالها الكويت، السعودية، مصر، اسرائيل، حيث تأكد ـ كما وضح خلال زيارة غينشر وزير الخارجية الالماني لاسرائيل في ٣ ـ ٤ حزيران/يونيو سنة ١٩٨٢ ـ الاستبعاد التام لفكرة اصدار بيان جديد عن القمة الاوروبية المزمع عقدها في آخر حزيران/يونيو في بروكسل. وهي الفكرة التي ثارت التكهنات حولها خلال زيارة المبعوث الاوروبي للمنطقة، حيث قيل إن ذلك البيان الجديد كان أكثر تأييداً لكامب ديفيد من بيان البندقية[١٤٤].

ومع الغزو ظلت أوروبا غائبة عن الساحة، فلم تلعب الجماعة أي دور فعلي، واقتصرت على اصدار بعض التصريحات، وفي المقابل برز الدور الفرنسي وبصفة خاصة منذ ٢٤ حزيران/يونيو سنة ١٩٨٤.

أ ـ ففي ٩ حزيران/يونيو سنة ١٩٨٢ صدر عن اجتماع وزراء خارجية الجماعة بياناً يتضمن ادانة شديدة للغزو الاسرائيلي من ناحية، وتحذيراً أو تهديداً مستتراً لإسرائيل بأن الجماعة ستنظر في القيام بتحرك

تجاهها إذا لم تسحب فوراً قواتها من لبنان. ولقد اكتسب هذا البند أهمية خاصة، لأنـه لم يكن له مثيـل سابق في مـواقف الجماعـة. ولكن يرجـع غموضه وعدم حسمه الى أنه جاء توفيقاً بين المواقف الاوروبية المتطرفة. ففي حين طالبت اليونان بالنص صراحة على تطبيق اجراءات اقتصاديـة أو غيرها، نجد أن فرنسا قبلت مجرد النص على اجراءات اقتصـادية (في شكل حظر على الواردات الاسرائيلية من دول السوق، أو ايقاف بعض بنـود اتفاق التعـاون بـين اسرائيـل وبـين السـوق). أمـا بـاقي الـدول الاوروبيـة فقـد رفضت هـذا الاتجـاه ومن ثم حــذفت من نص البيـان الفقرات التي تشير الى عقوبات صريحة[٤٤].

وفي ٢١ حزيران/يـونيو، وفي اجتـماع وزراء الخارجيـة الاوروبيين في لوكسمبورغ في اطـار التعاون السيـاسي، وبالـرغم من استمرار تصـاعد الغزو الاسرائيلي للبنـان ورفض اسرائيل النـداء الاوروبي الذي اعتـبرته نـوعـاً من الضغط، لم تتخـذ الـدول العشر أي قـرار مكمـل لبيـان ٩ حزيران/يونيو على أساس أن مثـل هذا القـرار يخص المجلس الاوروبي (على مستوى القمة).

هذا وكان الشاذلي القليبي ـ الأمين العام للجامعة العربية ـ قد وجّـه رسالة الى رئيس مجلس الجماعة قبل أيام قليلة من انعقاد القمة الاوروبية في بروكسل في ٢٨ حـزيران/يـونيو، طـالب فيها أوروبـا بالتحـرك قبل اقتحام بيروت، كما استنكر عزوفها عن اتخـاذ أي مبادرة. كـذلك وجـه الرئيس المصري مبارك رسالة ـ عرضت على اجتماع القمة ـ يـدعو فيهـا أوروبا أن تتحمل مسؤوليتها السياسية والدبلوماسية والانسانية للتـوصل الى احتـواء الأزمة وردع المعتـدي عن تحقيق مكـاسبـه وذلـك طـالمـا أن

الموقف الامريكي يفتقد الحزم اللازم لهذا.

ثم صدر عن المجلس الاوروبي، أي عن قمة بروكسل، في ٢٩ حزيران/يونيو سنة ١٩٨٢ بياناً يعد محصلة للصدامات العنيفة بين المواقف الاوروبية المختلفة، حول جوانب متعددة من أهمها ما يتعلق بوضع منظمة التحرير من ناحية، وبفرض عقوبات على اسرائيل من ناحية أخرى.

حقيقة لم يتضمن البيان اشارة الى عقوبات صريحة، ولكن اتفق رؤساء الدول والحكومات الاوروبية على وقف توقيع البروتوكول المالي الثاني مع اسرائيل، وعدم عقد الاجتماع الوزاري المقبل بينها وبين السوق. كذلك عارضت بعض الدول (هولندا، بلجيكا، بريطانيا) الاشارة الى المنظمة صراحة في البيان، إلا أن الموقف الفرنسي ـ اليوناني حال دون ذلك. وتمت الاشارة الى المنظمة بصيغة بيان البندقية نفسها.

ولقد كان لهذا الموقف الفرنسي مغزى كبير في وقت كانت اسرائيل تهدف ـ من وراء غزوها للبنان ـ الى القضاء عسكرياً وسياسياً على قوة المنظمة. وهو ما رفضته تماماً فرنسا وبوضوح تام بالمقارنة بباقي شركائها باستثناء اليونان[٤٤].

وتوارت الجماعة الاوروبية عن الساحة خلال اشهر صيف ١٩٨٢ المتأزمة (حزيران/يونيو ـ أيلول/سبتمبر) تاركة الساحة أمام السياسة الفرنسية. ولقد كانت هذه السياسة ـ دون أن تحصل على تفويض رسمي من الشركاء الاوروبيين ـ تحوز «رضا أوروبياً» لأنها كانت بديلا عن العجز عن الحركة الجماعية[٤٥]. فما هي أبعاد هذه السياسة؟

ب ـ لم يكن قيام فرنسا بدور تجاه لبنان أمراً جديداً على السياسة

الفرنسية في المنطقة العربية بصفة عامة، ومنذ اندلاع الحرب الأهلية في لبنان سنة ١٩٧٥ بصفة خاصة[١٤٨]. ولقد أثار الموقف الفرنسي منذ تلك اللحظة الكثير من التكهنات والانتقادات أحياناً، والترحيب أحياناً أخرى. ولقد لخص عرفات كل الموقف الفرنسي بالكلمات القليلة التالية[١٤٩]:

«الحكومة الوحيدة، الدولة الوحيدة التي بحثت حقيقة عن حل سياسي للصراع هي فرنسا. . وهي تتمتع بنفوذ ملحوظ لدى القوات الفلسطينية والتقدمية».

ولقد كان هذا الموقف الفرنسي ـ بعد عام من تولي ميتران الرئاسة ـ اختباراً للسياسة الفرنسية الاشتراكية تجاه القضية الفلسطينية بصفة خاصة، وتجاه تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصفة عامة، أي كان اختباراً لمدى فعالية منهاج الدبلوماسية الفرنسية الجديدة المزدوج الابعاد، أي المنهاج الذي يريد ـ كما رأينا ـ الموازنة بين احياء الصداقة التقليدية مع اسرائيل، وبين استمرار العلاقات الوطيدة مع العرب.

وهنا تجدر الاشارة الى أن من أهم أبعاد الاختلاف بين سياسة ميتران وسياسة جيسكار ديستان المتعلقة بالقضية الفلسطينية[١٥٠]. ما يلي: من ناحية المطالبة بدولة (وهو ما لم يصل اليه جيسكار ديستان) ولكن مع التأكيد وبصورة قاطعة على ضرورة الاعتراف بحق اسرائيل في البقاء والأمن. ولقد اتهمت الدبلوماسية الفرنسية بأنها لم تكن واضحة دائماً وبدرجة الاصرار نفسها في مطالبتها بالدولة الفلسطينية خلال اتصالاتها بالعرب واسرائيل. ومن ناحية أخرى، ظلت فرنسا تؤكد على ضرورة اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات ولكن على أساس كونها مجرد ممثل «للمحاربين الفلسطينيين». كذلك أحاطت فرنسا مطالبتها باشتراك

المنظمة في المفاوضات «بشرط واحد» حدده ميتران بوضوح في حديثه أمام الكنيست الاسرائيلي وهو «الاعتراف المسبق والمتبادل بحقوق الآخرين في البقاء، والتخلي المسبق والمتبادل عن الحرب المباشرة وغير المباشرة». خلاصة القول إن ميتران كان يبحث بصعوبة عن الموازنة بين الاعتراف بحق الفلسطينيين في دولة، وبين حق اسرائيل في البقاء.

ولقد برزت مدلولات كثيرة لهذه السمات خلال تطور الموقف الفرنسي من الأزمة اللبنانية (حزيران/يونيو - تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٢)[١٠٤].

ففي مرحلة أولى (حتى ٢٤ حزيران/يونيو): لم تأت ادانة فرنسا للغزو الاسرائيلي سريعة وحاسمة. كما لم يتقدم ميتران بأي مبادرة رسمية، وظل اهتمام فرنسا مركزاً على الأبعاد «الانسانية» للغزو أي على مشاكل السكان المدنيين. ولم يصدر عن الرئاسة الفرنسية بيان حول الوضع في لبنان الا في ١٤ حزيران/يونيو. ولقد ربط ميتران بين المشكلة الفلسطينية وبين الأزمة القائمة في لبنان. ومن ثم أكد على ضرورة العمل بقوة على تحقيق الاعتراف المتبادل بين الاسرائيليين - في نطاق دولتهم المعترف بها والتي يجب أن يكون لها حدود آمنة ومعترف بها - وبين ممثلي الشعب الفلسطيني الذي له الحق في وطن وفي بناء «هياكل دولية» من اختياره. ولقد ثارت الشكوك في هذه الفترة حول حقيقة الموقف الفرنسي وامكانيات دفاعه عن حقوق الفلسطينيين. ولم يبدأ ذوبان الجليد النفسي بين الحكومات العربية والرئيس ميتران الا مع المرحلة التالية.

ففي هذه المرحلة ابتداء من ٢٤ حزيران/يونيو وحتى رحيل المقاومة

عن بيروت: توالت المبادرات الفرنسية ابتداء من بيان الرئيس ميتران في ٢٤ حزيران/يونيو ثم مشروع القرار الفرنسي المقدم الى مجلس الامن في ٢٦ حزيران/يونيو، ثم المشروع المصري ـ الفرنسي المشترك أمام مجلس الامن (٣ حزيران/يونيو ـ ٢٩ تموز/يوليو) الذي حاز الاهتمام، حتى آب/اغسطس، ولكن لم تقدمه الدولتان رسمياً للتصويت تحسباً للفيتو الامريكي نظراً لاعتراض الولايات المتحدة على مضمونه وبخاصة ما يتعلق بالفلسطينيين. ولقد سبق وأدى الفيتو الامريكي الى اجهاض المشروع الفرنسي في ٢٦ حزيران/يونيو.

ولقد كان لهذه المبادرات مغزاها بالنسبة لموقف فرنسا من عواقب الغزو الإسرائيلي على وضع المقاومة الفلسطينية في لبنان ومصير القضية الفلسطينية ككل. وتلخيص هذا الموقف كالآتي:

(١) رفض «سحق» أو «اذلال» المنظمة أو القضاء عليها، لأن هذا لن يلغي المشكلة الفلسطينية ولكن سيحيي «الارهاب»، أي كانت فرنسا ترى انه من الخطأ الاعتقاد بأن تدمير المنظمة سيؤدي الى انتهاء المقاومة، لأن الأخيرة ستزداد ومن ثم يتصاعد عدم الاستقرار في المنطقة وهنا يتضح مدى الاختلاف بين الرؤية الفرنسية وبين الرؤية الأمريكية ـ الاسرائيلية: فلقد اعتقدت الأخيرة أن تصفية المنظمة سيسمح بفتح مفاوضات حول مستقبل القضية الفلسطينية، ولكن في ظل الشروط الاسرائيلية، كما سينهي الوهم الأوروبي بأن «مفتاح السلام في الشرق الاوسط يكمن في الحوار بين اسرائيل وبين المنظمة»

(٢) لم تكن فرنسا ترفض فكرة خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان، ولكن ربطت بينه وبين خروج كل «القوات الأجنبية الأخرى»،

كما حذرت من عواقبه ان لم يتم التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية برمتها. أي ربطت فرنسا بين حل الأزمة اللبنانية، وبين حل المشكلة الفلسطينية.

(٣) استمر تمسك فرنسا بالمطالبة باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات التسوية بعد أن أكدت ضرورة الحفاظ على بقائها، ولكن مع تطوير طبيعتها من قوة عسكرية الى قوة سياسية تتمكن من عرض قضيتها بالوسائل السياسية أساساً.

(٤) ربطت فرنسا بقوة وبوضوح ـ في المشروع المصري الفرنسي اساساً ـ بين كيفية حل المشاكل المباشرة المترتبة على غزو لبنان (فصل القوات ثم انسحابها)، وبين الجوانب السياسية للمشكلة برمتها والمبادىء التي يجب أن ترتكز عليها المفاوضات حول مستقبل القضية الفلسطينية.

ولقد كانت أهم هذه المبادىء هو الاعتراف المتبادل والمتزامن بين الأطراف المعنية (أي اسرائيل والمنظمة). هذا، ولقد حرصت فرنسا على تأكيد موافقة منظمة التحرير على هذا المبدأ الذي تضمنه مشروع القرار المصري ـ الفرنسي المشترك.

وقد أثارت هذه التحركات الفرنسية توتراً خطيراً في العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية في هذه الفترة، في حين كان المشروع المصري ـ الفرنسي المشترك يعكس مغزى جديداً للعلاقات الفرنسية ـ المصرية ولعلاقة كل من الدولتين مع جميع الأطراف المعنية بالصراع: أي الفلسطينيين واسرائيل والحكومات العربية والولايات المتحدة. حيث

تعددت قنوات اتصال الدولتين بهذه الأطراف على نحو مكنها القيام بدور ما.

(٥) أعلنت فرنسا في تموز/ يوليو الموافقة على الاشتراك في «قوة دولية عازلة تختص بفك الاشتباك في بيروت» على ان توافق عليها صراحة منظمة التحرير كما تحصل على تأييد الأمم المتحدة. وبعد اعلان موافقة لبنان ومنظمة التحرير والولايات المتحدة في ١٠ آب/ اغسطس على خطة المبعوث الامريكي فيليب حبيب الخاصة بجلاء القادة والمقاتلين الفلسطينيين، عادت فرنسا ووافقت على الاشتراك مع بريطانيا وايطاليا في القوة الدولية لمراقبة انسحاب المقاومة الفلسطينية خارج لبنان والتي تكونت خارج الأمم المتحدة، وذلك قبل أي التزام اسرائيلي بالانسحاب من لبنان، وقبل وضع إطار لبدء مفاوضات حول تسوية المشكلة الفلسطينية. أي وافقت فرنسا على الاشتراك في القوة المتعددة الجنسيات في ظل شروط لا تتفق وتصورها السابق لعديد من الأوضاع. وهذا يوضح مدى حدود الدور الفرنسي على الساحة المعقدة التي تلقي فيها المبادرة الامريكية بثقلها على نحو لا يفسح السبيل امام أي مبادرة أخرى. ولكن بقي لفرنسا انها الدولة الوحيدة التي قبلت المنظمة أن يتم جلاء قواتها تحت رقابتها، لأنها الدولة التي أكدت مراراً ـ كما رأينا ـ ضرورة الحفاظ سياسياً على المنظمة.

وفي مرحلة ثالثة منذ رحيل المقاومة، وحتى تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٨٢ بدأت السياسة الفرنسية تواجه العديد من القيود التي كان عليها ان تتكيف معها:

(١) اقتصر دور فرنسا المباشر على الاعداد والاشتراك في قوة دولية

جديدة بعد اجتياح اسرائيل لبيروت في ١٥ ايلول/ سبتمبر وبعد مذابح صبرا وشاتيلا. ولقد حرصت فرنسا على ألا تتكرر تجربة القوة الأولى (قصر مدة التفويض (٣٠ يوماً من ١٥ آب/ أغسطس الى ١٤ ايلول/ سبتمبر) والتكوين خارج الامم المتحدة) التي اتهمت بأن رحيلها المبكر هو الذي ترك المجال مفتوحاً لإسرائيل. ولكن عادت وقبلت الاتفاق مع الولايات المتحدة حول شروط هذه القوة ولقد انتُقِدَت فرنسا لقبولها الاشتراك في هذه القوة التي تكونت خارج الأمم المتحدة تحت رعاية الولايات المتحدة. ولكن كان اختيارها هذا سبيلاً لمواجهة معضلة هامة فرضت عليها: اما التخلي عن القيام بدور في لبنان ومن ثم مواجهة الاتهام بأنها تخلت عن مسؤوليتها، وإما قبول التورط في سياسة تخرج عن نطاق سيطرتها وتقع تحت سيطرة الولايات المتحدة. واختارت فرنسا البديل الثاني.

هذا، وتجدر الاشارة الى انه بالرغم من شدة حماسة فرنسا للتحرك عقب مذابح الفلسطينيين من أجل تأمين الوضع في بيروت بقوات دولية، وبالرغم من استنكارها لهذه المذابح وإدانتها الرسمية لدخول اسرائيل بيروت الغربية في ١٥ ايلول/سبتمبر، إلّا أنها لم توجه اتهاماً مباشراً لاسرائيل حول هذه المذابح، بل أعلنت ثقتها في القيم الديمقراطية في اسرائيل وتقديرها للرئيس الاسرائيلي الذي طالب باجراء تحقيق.

(٢) اضحى المشروع المصري ـ الفرنسي يمثل موقفاً وسطاً بين مقررات قمة فاس الثانية، وبين مبادرة ريغن في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٢، إذ دعت قمة فاس الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها

القدس مع اعتراف ضمني بحق اسرائيل في الوجود، وهدفت مبادرة ريغن الى إعادة الضفة الغربية الى السيادة العربية والتمهيد لخلق نوع من الكيان الفلسطيني المرتبط بالأردن.

ولم ترفض فرنسا المبادرتين العربية والامريكية صراحة، ولكنها اعتبرتها مجرد «منطلقات سياسية» للمفاوضات لانهما تعكسان تحركاً في مواقف الجانبين، ومن ثم تؤكدان رغبتهما في إجراء «مباحثات سياسية». ولكنها ظلت من ناحية أخرى ترى انهما غير كافيتين: فلا يشير ريغن الى حق تقرير المصير أو الى منظمة التحرير، كذلك تشير مقررات فاس ـ ضمنياً ـ الى الاعتراف المتبادل.

ولم تقدر فرنسا ومصر على دفع مبادرتهما المشتركة. ولقد وصلت هذه المبادرة الى نهاية مرحلة الجمود بعد زيارة ميتران لمصر في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨٢.

خلاصة القول إن دبلوماسية ميتران خلال الأزمة اللبنانية (حزيران/ يونيو ـ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٨٢) خدمت التقليد الديغولي الذي صبغ السياسة الفرنسية منذ سنة ١٩٦٧، أي محاولة القيام بدور القوة الثالثة وذلك بتدعيم الوجود الفرنسي في المنطقة بمحاولة تأكيد الاستقلال عن خط السياسة الامريكية. ومع ذلك لم تحقق فرنسا الاهداف التي تمسكت بإعلانها خلال محاولاتها للوساطة.

ولقد أثبتت تطورات الوضع منذ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٨٢ صحة التحذيرات التي رفعتها فرنسا، ولكن على نحو أكد مدى عدم الاستجابة للتصور الفرنسي لكيفية حل المشكلة الفلسطينية وفي علاقتها بالأزمة اللبنانية، ذلك التصور الذي أكد دائماً على الرابطة بين الأزمة

للبنانية والمشكلة الفلسطينية، وأن حل الأولى لن يتم إلا في إطار تسوية شاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي بما فيه المشكلة الفلسطينية.

ولم تنج سياسة فرنسا في لبنان بعد ذلك من الاتهام. وكان تفجير مقر قيادة القوات الفرنسية ـ الامريكية في بيروت في تشرين الاول/ أكتوبر سنة ١٩٨٣ دليلاً على فشل هذه السياسة بل والسياسة الغربية كلها. ولقد بدأت هذه الاتهامات مع قبول فرنسا الاشتراك في القوة الدولية المتعددة الجنسيات (تحت الرعاية الامريكية). ويرجع ذلك الى الغموض والتناقض الذي أحاط بهذا الاشتراك: فكيف تقبل فرنسا الاشتراك في تنفيذ سياسة لا تسيطر عليها ولا تتطابق وأهدافها أو تصورها لكيفية حل المشكلة اللبنانية؟ ذلك لأن هذا الاشتراك كان يعني تحمل مسؤولية المبادرات الدبلوماسية التي لم تشترك فيها، والتي لا تلقى تأييد القوى التقدمية في لبنان. ذلك لأن الولايات المتحدة وأن كانت قد طلبت من حلفائها المشاركة في القوة الدولية إلا أنها كانت قد صممت على احتكار التحرك الدبلوماسي. ومن ثم، فإن فرنسا وان تحفظت على السياسة الامريكية، الا أنها كانت تبدو مشتركة معها في تطبيقها. فلم يكن مجرد الاعلان عن عدم الاتفاق بين واشنطن وباريس يكفي لخدمة الموقف الفرنسي في لبنان، فكان هذا الامر الاخير يتطلب إدانة واضحة وصريحة للدبلوماسية الامريكية مع تأكيد الانفصال عنها. وهو ما لم تفعله فرنسا طوال سنة ١٩٨٣ حتى انتهى الامر الى تفجير القيادتين الامريكية والفرنسية في بيروت. ومن ثم لم يعد رحيل القوات المتعددة الجنسية الا مسألة وقت. ولقد ترددت فرنسا كثيراً قبل سحب قواتها من لبنان. فكانت هي آخر القوات التي انسحبت من لبنان في نيسان/ ابريل سنة ١٩٨٤. وخلال سنة ١٩٨٤ تبنت فرنسا خطاً لسياستها يرتكن سياسياً

الى الاعتراف بدور سوريا في لبنان، ومن هنا يأتي مغزى زيارة ميتران لدمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨٤ التي اعترف خلالها بقدرة سوريا على المشاركة في وقف نزيف الحرب الاهلية في لبنان وذلك بالاتفاق مع «المسؤولين الاساسيين الشرعيين» في لبنان. ولقد كان هذا الاعتراف بأن لبنان يدخل في نطاق المجال السوري يفرض قيوداً على اي مبادرة فرنسية جديدة تجاه لبنان. كما كان يعني اعترافاً بفشل فرنسا والغرب بصفة عامة في ضمان شرعية نظام الرئيس امين الجميل وهو الأمر الذي قامت به سوريا[١٤٢].

ولكن من ناحية أخرى، ساندت فرنسا الاتجاهات المعتدلة لمنظمة التحرير التي أعربت عن نفسها في التحرك نحو التفاوض مع الملك حسين ملك الاردن لاستكشاف امكانية الاستجابة لمبادرة ريغن وكيفيتها. ولقد اعتبر ميتران ـ خلال زيارته الاردن في تموز/ يوليو سنة ١٩٨٤ ـ ان هذه المفاوضات خطوة ايجابية إذ ساعدت على ربط المنظمة بالتيار المعتدل في المنطقة في مواجهة سوريا[١٤٣].

ج ـ أما عن موقف الجماعة الاوروبية منذ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٢ فيتلخص كالآتي:

(١) أدان بقوة وزراء الخارجية الأوروبيون في بيان صدر في ٢١ أيلول/ سبتمبر مذابح صبرا وشاتيلا ولكن دون تحديد للطرف المسؤول عنها بالرغم من إصرار اليونان على النص صراحة على مسؤولية حكومة بيغن. هذا، ولقد اثارت هذه المذابح عملية تصحيح في مواقف البرلمان الاوروبي على نحو أثر على علاقاته بالكنيست الاسرائيلي[١٤٤].

(٢) لم تتحمس الجماعة (كما يتضح من البيانات الصادرة من

المجلس الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٢، آذار/ مارس سنة ١٩٨٣، حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٣، آذار/ مارس سنة ١٩٨٤، كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٤)[١٥٥]. للتعبير عن الرغبة في مشاركة إيجابية لإقرار السلام في لبنان. واكتفت بتأييد المبادرة المصرية - الفرنسية، كما رحبت بخطة ريغن وبيان قمة فاس.

ولقد عبرت الجماعة دائماً عن تأييدها للجهود الامريكية من أجل حل الأزمة اللبنانية. هذا، ولقد ربطت الجماعة بين اقرار السلام في لبنان وبين ارساء تسوية شاملة وعادلة ودائمة في المنطقة. كما وضعت القوات السورية والاسرائيلية والفلسطينية على قدم المساواة حين طالبت بانسحاب القوات الأجنبية من لبنان. كذلك اتجهت الجماعة - منذ بيان قمة ٢٩ حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٢ - كما رأينا - الى دعوة الفلسطينيين الى استخدام الاساليب السلمية. ولقد وصلت في بيان المجلس الأوروبي في آذار/ مارس سنة ١٩٨٣ الى الاعراب عن رغبتها في أن تتخلى منظمة التحرير الفلسطينية عن اسلوب النضال المسلح علانية وان تؤيد الحكومات العربية هذا التخلي. بعبارة أخرى، فإن الجماعة وازنت بين اعترافها منذ حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠ بدور لمنظمة التحرير في عملية التفاوض من ناحية، وبين الاصرار - بصور مختلفة - على ان تعلن المنظمة عن تخليها عن اسلوب النضال المسلح، والاصرار على ان «عملية التفاوض تفترض الاعتراف المتبادل بوجود وحقوق اطراف النزاع». وتشير هذه العبارة الأخيرة الى أن الاعتراف ضروري قبل التفاوض وليس كهدف او نتيجة له، اي أن يعترف الشعب الفلسطيني بوجود إسرائيل وحقوقها قبل أن تفصح عن نياتها الحقيقية.

سادساً: محاولة احياء الدور الاوروبي في ظل التصالح المصري ـ الاردني ـ الفلسطيني

١ ـ المواقف الاوروبية قبل اعلان الاتفاق الاردني الفلسطيني (تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٤ـ شباط/فبراير سنة ١٩٨٥)

كان لعودة العلاقات الدبلوماسية المصرية ـ الاردنية، ولتطور المفاوضات الاردنية ـ الفلسطينية (بمساندة من مصر) لاعداد خطة للعمل المشترك تكون قاعدة لاستئناف ودفع عملية السلام (والتي عرفت بعد ذلك بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني)، مدلولات عديدة بالنسبة لإمكانية احياء الدور الاوروبي لتعبئة المساندة لهذه المعطيات الجديدة في المنطقة.

ولقد جرت اتصالات عديدة بين الدول الاوروبية مع الاطراف المعنية اتضح خلالها أبعاد وحدود الدور الاوروبي في هذه المرحلة.

أ ـ زيارة الرئيس حسني مبارك لفرنسا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٤ ثم لالمانيا الغربية (٣١ تشرين الأول/ أكتوبر وحتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

وكان لهذه الزيارة هدفان محددان: من ناحية، تعبئة الدور الاوروبي لتطوير بيان البندقية، وذلك بصياغة بيان جديد يصدر عن القمة

الاوروبيـة التي ستعقد في دبلن في كـانـون الأول/ديسمـبر سنـة ١٩٨٤ بحيث يكون خطوة عملية لتطبيق مبادىء البندقية، ومن ناحيـة أخرى، تـأكيد مسـاندة بـون وباريس بعـد «الاستقبال البـارد» الذي تقبلت بـه واشنطن عودة العلاقات بين مصر والاردن[١٥٦].

هـذا ولقد حـرصت كل من بـريطانيـا والمانيـا على تـوضيـح حـدود امكانيات الدور الاوروبي على النحو التالي[١٥٧]: التحفظ على فكرة عقـد المؤتمر الدولي (التي طرحها الملك حسين بين بنود ما عرف «بمبادرة الملك حسين») على أساس ضرورة عمل الاطـراف المعنية مسبقـاً على تقـريب الفجـوة بين مـواقفها حتى يمكن ضـمان نجاح انعقـاد المؤتمر، واستعـداد أوروبا لتشجيع الاطراف على طريق التفاوض ولكنهـا لا يمكن أن تأخـذ دور الوسيط أو تتكلم باسـم أحد الاطراف مع ضرورة التنسيق على نحو وثيق مع تحركات الولايات المتحدة.

وادراكـاً من الرئيس المصري لهـذه الحقائق فـإنـه ـ كـما أعلن خـلال زيـارته لفـرنسا[١٥٨] ـ لم يكن ينـتظر من أوروبا القيـام بـدور معين قبـل «ترتيب البيت العربي وقبـل انتهاء الانتخـابات الامـريكية»، بـل وطالب ـ خـلال زيارته لألمانيا[١٥٩] ـ منظمة التحرير الفلسطينية بالتقدم بمبـادرة فلسطينيـة تطرح فيها تصورها للسلام. وتصحح صـورة الاهداف الفلسـطينية بمـا يحـرم الدوائـر المتطرفـة من استغلال الـوضع القـائم للترويج لمفـاهيمها القـائمة عـلى استحالـة التعايش بـين العـرب واسرائيـل. ولقـد طـالب الرئيس المصري المجموعة الاوروبية بادارة الحوار حول مثل هذه المبادرة والتوفيق بين مختلف صيغ السلام المطروحة. هذا، وكانت المانيا الغربية تمثل الاتجاه الذي يسعى للمزج بـين مقررات قمـة فاس ومبـادرة ريغن

وبيـان البندقيـة، في حين كـانت ايطاليـا واليونـان تمثلان الاتجـاه الـذي يطالب بصياغة مشروع أوروبي جديد[٦٠].

ب ـ الاتصالات بين زعماء الدول الاوروبية الكبرى وبين الأطراف المعنية والولايات المتحدة قبل وبعد قمة دبلن

كـان أهمها جولة بيتينو كراكسي رئيس وزراء ايطاليا في كل من مصر والسعودية والجزائر وتونس خلال شهري تشرين الثاني/نـوفمبر وكـانون الأول/ديسمـبر سنة ١٩٨٤ . وزيـارة الرئيس الفـرنسي فرانسـوا ميـتران لسـوريا في تشرين الثـاني/نوفمـبر سنة ١٩٨٤، ثـم زيـارة تاتشر رئيسـة وزراء بريطانيا للولايات المتحدة في كانون الأول/ديـسمبر سنة ١٩٨٤.

(١) ولقـد اكتسبت زيارة الـزعيم الايـطالي أهميـة خـاصـة لعـدة اعتبـارات. فمن ناحيـة، جـاءت بعـد المحـادثـات المصريـة في المـانيـا وفـرنسا، ومن نـاحية أخـرى، كانت ايـطاليا ستـتـولى رئـاسـة الجـماعـة الاوروبية بالمناوبة اعتباراً من أول كانون الثاني/ينـاير سنـة ١٩٨٥ ولمدة ستة أشهر وهي التي سبق ولعبت دوراً هاماً في صياغة بيـان البندقيـة في حـزيران/يـونيو سنـة ١٩٨٠ خلال فـترة رئاستهـا للجماعـة أيضاً، ومن ناحية ثالثة، جـرت مجموعـة لقاءات بـين كراكسي وبـين تاتشر وميـتران وكـول وذلك لتبـادل الآراء حول الشرق الأوسط تمهيـداً لقمـة دبلن في كانون الأول/ديـسمبر سنة ١٩٨٤، إذ كـانـت ايطاليـا تعتزم اتخـاذ مبادرة بالتعاون مع شركائها لإعطاء دفعة جديـدة وقويـة لإعلان البنـدقية[٦١]. ولكن كراكسي كان يـدرك أيضاً أن لا فـائدة من مشروع اوروبي جـديد إذا لم تكن الاطراف المعنية مستعدة للحوار، وان احيـاء الدور الاوروبي

يحتاج الى نقطة بداية تقوم على قاعدة اردنية ـ فلسطينية تستطيع ايطاليا الاعتماد عليها في تحركاتها خلال رئاستها للجماعة. ومن هنا يأتي مغزى اللقاء بين كراكسي وعرفات في تونس في ٦ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٤. ويتضح هذا المغزى من أمرين: فلقد كان هذا اللقاء أول لقاء بين رئيس حكومة دولة غربية وبين عرفات وذلك في مقر اقامة الأخير. كذلك تم اللقاء بعد عودة عرفات من اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في عمان والذي برز خلاله خط معتدل يركن الى الاشتراك مع الاردن في عملية التسوية التفاوضية. ومن هنا ترددت التعليقات بأن كراكسي قد اقتنع باتجاه عرفات نحو الاختيار السياسي[٦٢]. هذا، ولقد ثار جدل حاد داخل الحكومة الايطالية حول لقاء كراكسي ـ عرفات، وشن أعنف هجوم عليه جيوفاني سبادوليني وزير الدفاع وزعيم الحزب الجمهوري. وكان الحزب الاشتراكي، الذي يتزعمه كراكسي، هو الوحيد بين أحزاب الائتلاف الحاكم الايطالي الذي أيد هذا اللقاء[٦٣]. كذلك أجرت ايطاليا اتصالاتها مع الاردن خلال الاسبوع الاول من كانون الثاني/يناير للتعرف على تقويم الملك حسين للموقف وبخاصة مع بداية دخول المفاوضات الاردنية ـ الفلسطينية مرحلة هامة[٦٤]. اذن هل ستستطيع ايطاليا أن تؤثر خلال قمة دبلن؟

(٢) أما زيارة ميتران لسوريا في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨٤، فلقد كانت أول زيارة لرئيس فرنسي لسوريا منذ استقلالها. وكان لتوقيتها مغزى خاصاً أعاد إلى الاذهان مغزى توقيت زيارة ريمون بار رئيس وزراء فرنسا لسوريا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧ أي عقب زيارة السادات للقدس. اذن، هل حاولت فرنسا التأثير على موقف سوريا لمنع تكرار ضغوطها التي ساهمت في فشل المحادثات

الاردنية ـ الفلسطينية سنة ١٩٨٣؟ وتبرز منطقية هذا الاحتمال في ضوء ما هو معروف[٦٤] عن مساندة فرنسا ـ منذ ما بعد الغزو الاسرائيلي للبنان ـ للخيار الاردني ولفكرة الكونفدرالية بين الاردن وبين كيان فلسطيني. تلك المساندة التي تعكس اتجاه فرنسا ـ مثل باقي شركائها ـ الى تدعيم الاتجاهات المعتدلة لدى الاردن ولدى منظمة التحرير. ومن هنا أيضاً، كان مغزى زيارة ميتران للاردن في تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٨٤ ـ كما سبقت الاشارة. كذلك وصل بيريز رئيس وزراء اسرائيل الى باريس يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٤ (في أول زيارة لرئيس وزراء اسرائيلي منذ ٢٠ سنة) وذلك ليستعرض مع ميتران نتائج جولته الأخيرة في المنطقة العربية. ولقد أعلن بيريز ضرورة اجراء مفاوضات مباشرة، كما طالب شامير وزير خارجية اسرائيل، الاردن بإنهاء تحالفها مع المنظمة إذا كانت تريد السلام[٦٦].

ج ـ بيان القمة الاوروبية في دبلن (٣ ـ ٤ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٤)

أرسل الرئيس المصري ـ قبل اجتماع هذه القمة ـ رسائل الى الزعماء الاوروبيين لحث الجماعة الاوروبية على المساهمة العملية في حل أزمة الشرق الأوسط بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. فما الذي أسفر عن هذه القمة؟

أكد بيان القمة الاوروبية على الأهمية الحيوية لبذل جهود جديدة من أجل السلام في الشرق الأوسط «عن طريق اجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، وطالب بوجوب انضمام

منظمة التحرير لأي مفاوضات، وشدد على أهمية الاعتراف المتبادل بين هذه الاطراف، كما أكد أنه لا غنى عن المفاوضات المباشرة، فمهما كانت الجهود التي تبذلها أطراف ثالثة، فإن هذه الجهود لا تحل محل هذه المفاوضات. كما أضاف البيان أن زعماء الدول الاوروبية يؤكدون استعدادهم للمساهمة بأي شكل متيسر في الجهود الرامية للتوصل الى أرضية مشتركة يمكن أن تلتقي على أساسها الاطراف المعنية، وطالب البيان بضرورة التنفيذ الكامل لنصوص قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢، ٣٣٨[١٦٧].

وبالنظر الى المواقف الاردنية ـ المصرية (وبخاصة حول المؤتمر الدولي وحول دور أوروبي عملي نشط)، وبالنظر الى بعض المواقف الاوروبية المنفردة السابق الاشارة اليها، نجد أن قمة دبلن لم تستجب للناحية الاولى، كما جاءت على نحو أكد اتجاهات سبق ظهورها لدى أوروبا في مرحلة سابقة (١٩٨١ ـ ١٩٨٤): فمن ناحية، لم تبلور الجماعة خطة عمل تساعد على تحقيق المبادىء التي أعلنتها حيث لم يتضمن البيان أي تفاصيل بشأن تحديد طبيعة الدور العملي الذي قد تقوم به، واقتصر على الاشارة الى عزم الجماعة على اجراء اتصالات بكل الاطراف ومن ثم عزمها على ايفاد بعثة لتقصي الحقائق. ومن هنا ثارت التساؤلات[١٦٨] هل ستُكَرَّر «مأساة» البعثات الاوروبية السابقة؟ أم ستثمر نتائج ايجابية وبخاصة مع اسرائيل؟ وهل ستقدر ايطاليا رئيسة الجماعة على دفع هذه الاتصالات حتى لا تصبح مجرد تأكيد للوجود الاسمي الاوروبي في لحظات حاسمة؟

ومن ناحية أخرى، رفضت دول الجماعة (باستثناء اليونان) فكرة

المؤتمر الدولي وذلك حين أكـدت على المفـاوضات المبـاشرة القائمـة على الاعتراف المتبادل. وكان يمكن هذه الدعوة الاوروبية للاعـتراف المتبادل أن تصبح أكثر فعالية لو صاحبها اشارة الى مـوقف اسرائيل التي تـرفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبممثله الشرعي أي المنظمـة، وإذا سعت أوروبـا للحصول عـلى تعهد من اسرائيـل بالاعـتراف بالمنـظمـة إذا مـا أعلنت الأخيرة مثل هذا الاعتراف. ولكن هـذا كله كان يعني أن تقـوم اوروبا بدور الـوسيط وهو مـا رفضته دولهـا الكبرى حيث أكـدت أنه لا غنى عن المفاوضات المباشرة.

ومن ناحية ثالثة، يمكن القول إن روح البيان ـ وإن لم يشر الى ذلـك صراحة ـ تبين مدى الاتجاه أكثر من ذي قبل إلى الاعتماد على الـولايات المتحدة. فلقد بـرزت خلافـات شديـدة بين دول الجماعة خـلال القمة حـول مدى استقـلالية الـدور الاوروبي. وكانت بـريطانيـا والمـانيـا من ناحية، وايطاليا واليونان من ناحية أخرى، تمثلان طـرفا هـذا الخلاف. أما فرنسا والدول الصغرى في الجماعـة فقد أخـذت موقف المـترقب: إذ أصر الطرف الثاني على ضرورة اصدار مبادرة جديدة وبخاصة ان مبادرة ريغن لم تعد تلائم المـوقف الراهن. أمـا الطرف الأول فـرأى أن مبادرة ريغن، مـع بعض التعديـلات عليها تتمثـل في ادماج فقـرات من بيـان البندقية وبخاصة ما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسـطيني، تعتبر كـافية لإعـطاء دفعة لجهـود السلام[٦٩]. وهكـذا كان الـدور البريـطاني والالماني وراء خروج قمة دبلن بهذا الاعـلان الضعيف على أسـاس انهما كانتا تراهنان على الدور الامريكي. ولقد بررت أوساط رسمية بريطانية عدم اصدار القمة لمبادرة أوروبية جديدة على النحـو التالي: ان الـرئيس ريغن مصمم على احياء جهوده، ولا تستطيع الدول الاوروبيـة أن تقوم

بجهـود منفـردة من أجـل السـلام لأنها لا تملك سبـل الضغط عـلى اسرائيل، ومن ثم فإن أي مبادرة أوروبية جديدة مستقلة عن الـولايات المتحدة ستلقى مصير سابقتها، وانه بعد بـروز اتجاه فلسـطيني معتدل في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الأخير، فإن ياسر عرفـات مطالب ببيان واضح يؤكـد فيه دون لبس وغمـوض أنه مـع دعوة الملك حسين التي تنـادي بالأرض مقـابـل السـلام وذلـك حتى يقـطع الـطريق أمـام اسرائيـل[٧٠]. وهكذا أحكمت دائـرة المـطالب الاوروبيـة من المـنظمـة الفلسـطينية في وقت استمـرت فيه الـولايات المتحـدة غير راغبـة في أي مبادرة، ومن هنا يبرز مغزى الدور البريطاني التالي كما سنرى.

د ـ مغزى الدور البريطاني والايطالي عقب قمة دبلن

(١) بالرغم من عدم اصدار القمـة الاوروبية لمبـادرة جديـدة كما كانت ايطاليا تريده، إلا أن كراكسي ظل مقتنعاً أن تحديد قاعدة أردنية ـ فلسطينيـة تلقى تأييداً عربياً ستمثل نقطة بداية جديدة. ولـذا، واصل العمل على مسؤوليته معتقداً أن اقدام عرفـات على مبـادرة مناسبة ازاء اسرائيـل سيدفـع العديـد من حكومـات الدول الاوروبيـة والـولايـات المتحـدة الى تغيير مـواقفهـا. ولـذا، نسب الى مصـادر رئـاسـة الـوزارة الايطالية أن كـراكسي ـ باعتبـاره رئيساً للجـماعة ـ قـد بعث برسـالة الى ريغن حول امكانية طرح مبـادرة اوروبية جـديدة، كـما تردد أن ايـطاليا تقوم بإعداد أفكار محددة حول تنمية الاعتراف المتبادل[٧١]. ولكن كانت قـدرة كـراكسي عـلى التحـرك عـلى هـذا النحـو يعـوزهـا الكثير من الامكانات. فبالرغم من علاقاته القوية بشيمون بـريز ـ بـاعتبارهمـا من أعضـاء الاشتراكيـة الدوليـة ـ إلا أن احتمالات نجـاح كـراكسي كـانت

محدودة، نظراً للانقسام الشديد في التحالف الايطالي الحاكم حول قضية التفاوض بين العرب واسرائيل، حيث يؤيد المسيحيون الديمقراطيون والكثير من الاشتراكيين فكرة الرابطة بين دولة فلسطينية وبين الاردن، في حين يحبذ الحزب الجمهوري اقامة نوع من الحكم الذاتي للفلسطينيين مستبعداً تماماً استخدام لفظة الدولة الفلسطينية[١٧٢]. هذا، وكانت اليونان بدورها ـ كما أشارت عدة تقارير صحفية ـ تبذل مساعٍ حقيقية للوصول الى مبادرة جديدة. ومن هنا يأتي مغزى زيارة الرئيس المصري لليونان في ١٦/١/١٩٨٥ في وقت حرج من المفاوضات الاردنية ـ الفلسطينية حيث توافق اليونان ـ أكثر من باقي شركائها ـ على ضرورة الدور الاوروبي النشط في هذه الفترة، كما ترتبط بعلاقات خاصة مع كثير من أطراف الصراع (فهي الدولة الوحيدة في الجماعة الاوروبية التي فيها تمثيل لمنظمة التحرير على قدم المساواة مع اسرائيل) مما ييسر لها أن تلعب دوراً مؤثراً على مواقف هذه الاطراف[١٧٣].

(٢) **أما بالنسبة لبريطانيا**: فلقد جاءت زيارة تاتشر للولايات المتحدة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٤ ذات أهمية خاصة. فلقد كان الهدف الرئيسي لها هو أن تحث تاتشر الرئيس الامريكي على قيام واشنطن بجهود مكثفة وعاجلة من أجل تنشيط الدور الامريكي[١٧٤]. ولكن استمرت بريطانيا تؤكد على ضرورة أن يأخذ مسبقاً أطراف الصراع زمام المبادرة من أجل بدء الحوار، لأن الدور الاوروبي لا يستطيع أن يحل مشاكل الآخرين نيابة عنهم[١٧٥].

وكان الملك حسين قد زار بريطانيا قبل زيارة تاتشر للولايات المتحدة، وأكد خلال زيارته أن الولايات المتحدة مسؤولة الى حد كبير

عن الجمود الذي يطوق القضية، كما أبرز من جديد فكرته عن أهمية المؤتمر الدولي لأن أي وسيط منفرد للسلام ـ حتى ولو كان قوة عظمى ذات قدرة على التأثير على اسرائيل ـ لن يستطيع أن يحقق النتائج المطلوبة(١٧٦). ويتفق هذا المنطق الاردني، والذي يريد تعبئة دور أوروبي الى جانب الدور الامريكي، مع منطق أهداف السياسة الخارجية الاردنية التي تنبثق عن وضع الاردن كدولة عربية معتدلة تريد تحجيم آثار كل من الاتجاهات العربية المتشددة والاتجاهات الاسرائيلية المتشددة على وجودها في المنطقة. وكانت الوسيلة هي تعبئة مصادر المساندة الخارجية المناسبة. ومن هنا كان الملك حسين يشجع دائماً المبادرة الاوروبية على أساس أنها ستساعد الاردن على تعبئة أقصى مساندة دولية دون الارتماء تماماً في أحضان الولايات المتحدة على نحو يثير معارضة التشدد العربي، ولكن على نحو يمكّن من القيام بالحوار مع واشنطن نظراً لأن الملك حسين يدرك أن أوروبا قد أفصحت بوضوح منذ نهاية سنة ١٩٨١ أنها لا تستطيع التحرك منفصلة عن الولايات المتحدة(١٧٧).

٢ ـ آفاق الدور الاوروبي في ظل مناخ الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني: من ميلاده الى تجميده (١١ شباط/فبراير سنة ١٩٨٥ ـ شباط/فبراير سنة ١٩٨٦)

وأخيراً تحقق ما عرف بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني أو بمعنى أدق «مشروع العمل المشترك» الذي تقدمت به الاردن ومنظمة التحرير الى البلدان العربية، أولاً بهدف تحقيق اجماع عربي من حوله حتى يمكن طرحه بعد ذلك على الساحة الدولية. وكان لكل من الطرفين دوافعه

لإبرام هذه الخطة التي تعد حلقة من حلقات تطور العلاقـات الاردنية ـ الفلسطينية[١٧٨]، والتي تمت بعد سلسلة من المفاوضـات الصعبة للتـوفيق بين الأفكار الاردنية ـ الفلسطينية، والتي أبرزت فكرة الكونفدرالية بـين الدولة الفلسطينية والاردن، ومبدأ الأرض مقابل السلام[١٧٩].

اذن ماذا فعلت أوروبا بعد اعلان هـذا الاتفاق الـذي سبق وطالبت به كقاعدة يمكن أن ينطلق منها التحرك الأوروبي كما رأينا؟

اتضح من تعليقات المراقبين الغربيين ـ امريكيين وأوروبيين ـ ملامح حملة تـريد أن تشكـك حول مغـزى هذا الاتفـاق ومصداقيتـه. حقيقـة أشادت بعضها[١٨٠] أن هذا الاتفاق الذي يعترف بمبدأ السلام في مقـابل الأرض، إنما يعبر عن مزيد من الاعتدال الفلسطيني ومـزيد من التخـلي عن أسلوب الكفـاح المسلح والاستعداد لـلاعـتراف بـاسرائيـل مقـابـل استعداد اسرائيل للتفاوض حول الارض مقابل السلام، أي عن مزيـد من التحـرك الفلسطيني بعيـداً عن الحرب و«الارهـاب»، إلا أن الاتجاه الغالب على معظم التعليقات كـان **أولاً**[١٨١]، يشير الى غمـوض الاتفاق نظراً لأنه يتضمن عموميات، ونظراً لأنه ليس الا مجرد صيغ توفيقية بين المواقف الاردنية والفلسطينية حتى يتحقق لـه القبول الامـريكي والعربي والفلسـطيني (عدم الاشـارة صراحة الى القـرار ٢٤٢، كما تنص مبـادرة الملك حسين في مقابل عدم الاشارة الى دولة فلسطينية)، وهو **ثانياً**[١٨٢]، يشير الى انه مهما كانت قـوة الحجج القـائلة باتجـاه عرفـات نحو الخيـار الدبلوماسي، فإن «الارهاب» سيظل اختياراً أخيراً مفتوحاً أمامه. ثم هو **أخيراً**[١٨٣] يـبرز الصعوبات التي تواجه الاتفاق والتي تثير الشكـوك حول مستقبله واحتمالات فشله أو نجاحـه. ومن هذه الصعـوبات: اختـلاف

التفسيرات الفلسطينية والاردنية؛ معارضة العناصر الفلسطينية المتشددة التي رأت أن عرفات قد قدم كثيراً من التنازلات والتي معها بدت المنظمة كما لو كانت قد فقدت السيطرة على أجنحتها؛ الرفض السوري الذي سبق وأدى الى فشل محادثات عرفات وحسين سنة ١٩٨٣؛ اختلاف التفسيرات حول شكل مشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي: هل تشارك منفردة أم ضمن وفد يرأسه الاردن؟ استمرار تمسك عرفات بعدم الاعتراف بالقرار ٢٤٢ بمفرده ولكن في اطار كل القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة والتي تتضمن الاعتراف بحق تقرير المصير الفلسطيني الذي ترفض اسرائيل والولايات المتحدة الاعتراف به؛ احتمالات رد الفعل الأمريكي لأنه دون مشاركة امريكية فإن المبادرة يمكن أن تنتهي، وبخاصة وان اسرائيل قد رفضت الاتفاق منذ البداية.

اذن هل ساهمت أوروبا في تحجيم آثار هذه الصعوبات وبخاصة ما يتعلق بدفع الولايات المتحدة الى مزيد من المبادرة؟

أ ـ حاولت بعض البلدان العربية ـ وبخاصة السعودية أثناء زيارة الملك فهد لواشنطن في شباط/فبراير سنة ١٩٨٥ ومصر والجزائر خلال زيارة حسني مبارك والشاذلي بن جديد لواشنطن في آذار/مارس سنة ١٩٨٥ ـ حث الولايات المتحدة على اتخاذ مبادرة قبل أن تتمكن سوريا والقوى المساندة لها من الضغط بثقلها. ولكن كانت التوقعات الغربية تشير ـ منذ البداية ـ الى أن الولايات المتحدة لن تقدم على أي مبادرة[٨٤]. بعبارة أخرى، فإن رنة التشاؤم هي التي غلبت على مناخ المباحثات المصرية ـ الامريكية في واشنطن، إذ صاحبها ـ كما أشرنا ـ حملة من الشكوك حول مدى مصداقية وفعالية الاتفاق الاردني ـ

الفلسطيني، كما ظهر اتجاه قوي في الادارة الامريكية يوصي بأن تلتزم الولايات المتحدة بالانتظار لترى كيف ستتطور الأمور، أي أن هذا الاتجاه كان يعتمد على المنطق القائل بأن مسؤولية تحريك عملية السلام انما تقع أساساً على عاتق أطراف الصراع، ومن ثم يدعو ألّا تلزم الادارة الامريكية نفسها بأي من الأفكار التي طرحتها مصر. وكان من بينها اجراء اتصال أو حوار أولي مع وفد أردني ـ فلسطيني مشترك[١٨٥].

ب ـ ولهذا أضاف مبارك الى جولته ـ بعد أن كان قد زار فرنسا قبل واشنطن ـ الدول الاوروبية الكبرى الأخرى: بريطانيا، المانيا الغربية وايطاليا وذلك لحثها على ممارسة دورها واقناع الادارة الامريكية بجدوى التحرك الاردني ـ الفلسطيني[١٨٦]، وكان هذا يقتضي أن يلمّ قادة أوروبا ـ وبخاصة قبل اجتماع القمة الاوروبية في بروكسل في ٣٠ آذار/مارس سنة ١٩٨٥ ـ بكل أبعاد المبادرة الفلسطينية ـ الاردنية. وكان الرئيس مبارك يتوقع، بعد أن لمس خلال جولته التأييد الواضح لهذه المبادرة، أن يصدر بيان عن هذه القمة يؤيد هذه المبادرة ويحث جميع الاطراف ـ بما فيها الولايات المتحدة واسرائيل ـ على قبول مبدأ التفاوض دون شروط مسبقة[١٨٧].

فما الذي قدمته قمة بروكسل في ٣٠ آذار/مارس؟

ج ـ بعد أن كان من المقرر ـ كما أشارت مصادر الخارجية البريطانية ـ أن لا يتضمن جدول الأعمال مجرد القضايا الداخلية للسوق، فإنه تضمن بعد جولة الرئيس مبارك بحث التحرك المصري والاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. وأبدت بريطانيا، التي سبق وتزعمت في قمة دبلن الاتجاه الذي طالب بإعطاء الفرصة للدور الامريكي، تأييدها لهذا الاتفاق

وأعربت عن الحاجة الى تأييد جماعي أوروبي لهذه المواقف مع تكثيف الاتصالات مع الولايات المتحدة، ولكن ظلت بريطانيا تتمسك بألا يكون هناك مبادرة أوروبية جديدة[١٨٨]. أما ايطاليا، وبعد أن تلقى كراكسي بوصفه رئيساً للجماعة الاوروبية رسالتين من ياسر عرفات ومن الملك حسين، فقد بدت أكثر اقتناعاً بأن الوقت قد حان لتقوم أوروبا بدور أكثر فاعلية مما حدث في دبلن. ومع ذلك كان لا بد وأن يضع المجلس الاوروبي في اعتباره الموقف الامريكي والاسرائيلي أيضاً[١٨٩]. ولهذا انتهت القمة الاوروبية باعلان مساندة الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني وجهود الرئيس المصري. ولم يكن على الرئاسة الايطالية أن تبذل جهداً كبيراً لاقناع دول الجماعة بذلك، لأنه يتفق وخطها منذ بيان قمة آذار/مارس سنة ١٩٨٣ الذي أشاد بنتائج اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في العام نفسه والذي أعطى منظمة التحرير الحق في اجراء الحوار مع الاردن[١٩٠]. ولكن لم تكن التفاؤلات كثيرة حول ما يمكن أن تقوم به أوروبا بعد ذلك لترجمة الاتفاق الى اجراءات عملية تدفع نحو التفاوض. ولهذا ظل التساؤل الأساس التالي مطروحاً: الى متى سيظل الدور الاوروبي مجرد احتياطي للدور الامريكي؟ حيث أنه لم يقم الا بمجرد سد الفراغ الناجم عن عدم وجود تحرك أمريكي كان يمكن أن يقضي على الأصوات المعتدلة، حيث قامت أوروبا بمجرد دور ساعد على استمرار الحوار بين الاطراف المعنية وذلك لتشجيع مزيد من الاعتدال. ولكنها لم تستطع أن تفك الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على تقدم المبادرة طوال النصف الثاني من سنة ١٩٨٥ (فشل المبادرة البريطانية)، بل تعرضت لاختبار قاس لمواقفها من قضية الارهاب ولادراكها لنيات السلام لدى منظمة

التحرير الفلسطينية (أزمة السفينة الايطالية اكيلي لاورو).

د ـ فشل المبادرة البريطانية في خريف سنة ١٩٨٥: عجزت الاتصالات بين الاطراف المعنية طوال صيف وأوائل خريف سنة ١٩٨٥ عن تحريك الوضع، أي تحقيق لقاء بين وفد اردني ـ فلسطيني ووفد أمريكي كتعبير عن نوع من الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير وكتمهيد للمفاوضات (سواء المباشرة أم في اطار المؤتمر الدولي). وكان هذا الوضع يهدد كل المبادرة بالجمود والفشل نظراً لاستمرار تمسك واشنطن واسرائيل برفض اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات ما لم توافق على القرار ٢٤٢ مع استمرار محاولتها دفع الاردن لتغيير مواقفه، ونظراً لعجز البلدان العربية عن أن تبلور موقفاً حقيقياً موحداً من القضية الفلسطينية، كما اتضح في قمة الدار البيضاء في آب/اغسطس سنة ١٩٨٥.

وفي ظل هذا المناخ جاءت جولة تاتشر في المنطقة[٩١]، والتي أثارت ردود فعل شديدة، ولكنها لم تسفر عن جديد:

أعلنت تاتشر خلال زيارتها للاردن في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٥ عن موافقتها على قيام وفد اردني ـ فلسطيني يضم عضوين من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بزيارة لندن والاجتماع مع وزير خارجيتها. ووصفت تاتشر مبادرتها بأنها خطوة بناءة لمساندة مبادرة الملك حسين الذي تعتقد بصدق رغبته في السلام. وكانت هذه الدعوة كما وصفها المراقبون بمثابة رسالة للولايات المتحدة لتبدأ خطوة جديدة مناظرة. وقد وصفتها اسرائيل بأنها تضفي الشرعية على الارهاب، ولم تعتبر واشنطن أنها اضافت ضغطاً عليها[٩٢]، إلا أن زيارة الوفد المشترك ولقائه بوزير

الخارجية قد فشلت بسبب اصرار الجانب البريطاني على الحصول على موافقة مسبقة من الجانب الفلسطيني من الوفد ـ منفرداً ـ على صدور بيان عنه في أعقاب انتهاء الاجتماع مع الوزير البريطاني يعترف بحق اسرائيل بالوجود ضمن حدود عام سنة ١٩٦٧ وبحق تقرير المصير للفلسطينيين. وكان تفسير ذلك هو أن منظمة التحرير وحدها هي التي «لم تعترف صراحة» بالقرارين ٢٤٢، ٣٣٨. هذا وقد يقول البعض إن وقوع بعض الاحداث في تلك الاثناء مثل خطف السفينة الايطالية «اكيلي لاورو» وقتل أحد الركاب الامريكيين واعتراض الطائرات الحربية الامريكية لطائرة الركاب المصرية التي كانت تقل المسلحين الفلسطينيين الى تونس، واجبارها على الهبوط في احدى القواعد التابعة لحلف شمال الاطلسي. كل هذه التطورات قد أثرت على زيارة الوفد المشترك للندن، إلا أن ذلك لا يمنع من القول إن تاتشر قد أحاطت الزيارة بشروط معينة حيث أوضحت أنها دعت عضوي الوفد الفلسطينيين «بصفتهما الشخصية وليس التمثيلية»، ولأنهما «رجلا سلام يدينان العنف»[٩٣]. هذا وقد أشارت منظمة التحرير في بيان أصدرته في ٥/١٠/١٩٨٥ في تونس أن صيغة البيان المقترح من الجانب البريطاني لا يتطابق مع تصريح تاتشر في ميناء العقبة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، كما أنه لا يتفق مع نص الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني[٩٤]. بعبارة أخرى فإن بريطانيا فشلت في اعطاء المثل لغيرها، لأنها أرادت أن يكون حوارها مع المنظمة في ظل شروط ما زالت المنظمة تصر على رفضها. أي أن بريطانيا أعادت تكرار نموذج الموقف الامريكي ولكن بصورة أكثر مرونة. هذا ولقد ترددت أنباء عن تعرض بريطانيا لضغوط امريكية لإلغاء الاجتماع.

هـ ـ وكان للأزمة الوزارية الايطالية ـ التي صاحبت تطورات ما بعد اختطاف السفينة الايطالية «أكيلي لاورو» ـ مغزى آخر حول حدود المواقف الاوروبية الأكثر مساندة للقضية الفلسطينية، وحول احتمالات الضغوط الامريكية عليها على نحو يصل الى التأثير على الأوضاع الداخلية. فلقد كانت هذه الأزمة الأولى من نوعها التي تشهدها ايطاليا بسبب السياسة الخارجية وبسبب الشرق الأوسط بصفة خاصة. ولقد تزامنت مع توتر شديد في العلاقات الايطالية ـ الامريكية لدرجة وصلت الى تقديم الولايات المتحدة احتجاجاً عنيفاً الى الحكومة الايطالية، وذلك لأول مرة في تاريخ العلاقة بين البلدين منذ ٤٠ عاماً، وذلك بسبب السماح لأبي عباس رئيس جبهة تحرير فلسطين بمغادرة ايطاليا بعد أن طلبت واشنطن تسليمه. كذلك قدمت الوزارة استقالتها بعد فشل مساعي احتواء الأزمة الوزارية التي اندلعت عقب اعلان سبادوليني وزير الدفاع ورئيس الحزب الجمهوري انسحاب الحزب من الائتلاف الوزاري القائم، لأن رئيس الوزراء ـ في رأيه ـ قد خرج عن قاعدة اتخاذ القرار بصورة جماعية حين سمح لأبي عباس بمغادرة ايطاليا، ولأن سياسة ايطاليا في الشرق الأوسط غير متوازنة وتبدو منحازة الى حد كبير الى ياسر عرفات[١٩٥]. هذا ولقد اعترف زعيم المجموعة البرلمانية للحزب الجمهوري بأن علاقات سبادوليني الوطيدة مع ريغن كانت وراء قرار انسحابه من حكومة كراكسي[١٩٦]. وأعاد كراكسي تشكيل الحكومة من احزاب الائتلاف السابقة نفسها، واشترط سبادوليني أن يحدد كراكسي بدقة سياسته تجاه أزمة الشرق الأوسط بحيث يبتعد عن تأييد القضية الفلسطينية، وان يعلن التزامه الكامل بالصداقة مع الولايات المتحدة وسياسات حلف الاطلسي، وان يكشف موقفه من الحرب التي أعلنها

ريغن ضد الإرهاب(١٩٧). هذا ويتضح من تحليل الوثيقة(١٩٨) التي قدمها كراكسي والتي ناقشها سكرتيرو أحزاب الائتلاف الخمسة ووافقت عليها هذه الأحزاب، أن كراكسي فهم الرسالة التي وجهتها اليه القوى المحافظة وهي أن استقرار الحكومة يتطلب التزامها بخط حلف الأطلسي حتى ولو كان رئيس الحكومة اشتراكياً. فلقد كانت الوثيقة - الى جانب بنود أخرى - تعكس استمرار الخط الاساس لسياسة كراكسي على ضرورة الاتفاق الوثيق مع الشركاء الاوروبيين والاتصال مع الولايات المتحدة، وعلى أن منظمة التحرير لا تستطيع القيام بدور كامل في عملية السلام الا اذا اتبعت طريق التفاوض السلمي دون تحفظات، وضرورة بذل جهود عديدة لإعادة المصداقية الى اختيار التفاوض والتخفيف بذلك من حدة التوترات، وانه لا سبيل الى التصدي للتصعيد الجديد للارهاب بصورة فعالة الا بوجود التزام متجدد لصالح عملية السلام.

و - وفي الوقت نفسه كان يحدث تراجع آخر، ولكنه هذه المرة على صعيد موقف فرنسا. حيث أعلنت الحكومة الفرنسية في ١٩٨٥/١٠/٢٦ أنها ستعيد تقويم سياستها في الشرق الاوسط وموقفها من منظمة التحرير الفلسطينية في ضوء التطورات الأخيرة في المنطقة والتي أعقبت حادث اختطاف السفينة الايطالية. وجاء ذلك في بيان أصدره قصر الرئاسة الفرنسية في أعقاب المحادثات التي جرت بين الرئيس الفرنسي، وبين شيمون بيريز رئيس وزراء اسرائيل. ولقد أشار البيان الى أن الاحداث الأخيرة طرحت العديد من التساؤلات حول كون منظمة التحرير تمثل الشعب الفلسطيني. وذكر المراقبون السياسيون في باريس أن بيان الحكومة الفرنسية يعني ان فرنسا تعتزم الا تعلق اهمية كبرى مستقبلاً على الدور الذي يمكن ان تلعبه منظمة التحرير في عملية

السلام[١٩٩]. هذا وكان قد تبين أيضاً للملك حسين خلال زيارته لفرنسا في تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٨٥، أن فرنسا قد استبعدت احتمال قيامها بمبادرة جديدة لتحريك عملية السلام[٢٠٠].

ز ـ وهكذا، وفي ظل الاحداث المتلاحقة خلال خريف ١٩٨٥، ومع حمى التصريحات الاسرائيلية والامريكية الرسمية ضد منظمة التحرير، كانت المنظمة تواجه ما يبدو أنه حملة مدبرة تستهدف استبعادها من أي جهود للسلام وضرب المكاسب السياسية التي حققتها في المجتمع الدولي، وذلك بالربط بينها وبين عمليات «الارهاب» لتأكيد الشكوك في مصداقية اتجاهها للخيار السلمي، وهو الخيار الذي قبلته ولكن دون قبول فرض شروط مسبقة عليها (مثل الاعتراف بالقرار ٢٤٢ بمفرده)، كانت تحرمها مما بقي في يدها من أوراق تفاوضية. وبالنظر إلى المواقف الاوروبية المتتالية ـ البريطانية، الايطالية، الفرنسية ـ يتضح لنا ان الضغوط كان تضيق خناقها على المنظمة حتى من جانب من بدوا في لحظات معينة الاكثر تأييداً لها. ومن هنا كان «إعلان القاهرة» من جانب ياسر عرفات في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨٥ بمثابة رد عملي وموضوعي على هذه الحملة التي تقودها اسرائيل بمساندة امريكية وتباركها بعض الاطراف العربية.

ومع ذلك ظلت واشنطن تركز على ما أصبح يعرف «بالنشاط الارهابي» وليس على التسوية السلمية حتى ولو على اساس «مبادرة ريغن». وحرصت على تعبئة مساندة الدول الاوروبية لها. ومن هنا كانت مهمة نائبي وزير الخارجية، جون وايتهيد وريتشارد ميرفي، لدى العواصم الاوروبية لاقناعها بتأييد قرار واشنطن بمقاطعة ليبيا ردا على

عمليتي الهجوم على مطاري فيينا وروما[٢٠]. ولقد اتخذت الدول الاوروبية، ولكن بدرجات مختلفة، موقفاً مسانداً للسياسة الامريكية تجاه ليبيا ابتداء من استخدام الطائرات الامريكية للقواعد البريطانية خلال عدوانها على الاراضي الليبية في شباط/ فبراير سنة ١٩٨٦، وحتى بيان قمة الدول الصناعية في طوكيو (أيار/ مايو سنة ١٩٨٦) والذي ادان الارهاب بقوة واشار لأول مرة صراحة الى مسؤولية ليبيا عنه، وحتى مساندة الموقف العسكري الامريكي بالعقوبات الدبلوماسية والسياسية التي فرضتها الجماعة الاوروبية على ليبيا في حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٦ والتي تحاول الولايات المتحدة الآن (آب/ اغسطس ـ أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٨٦) دفع اوروبا لتوسيعها لتتضمن عقوبات اقتصادية جديدة مثل حظر استيراد النفط الليبي، وهو الامر الذي يرفضه الحلفاء الاوروبيون حتى الآن. وبعبارة اخرى، فإن الاوروبيين يبدون الآن اكثر ميلا للتنسيق مع الولايات المتحدة بالرغم من ظهور اختلافات في النواحي الاجرائية وبخاصة رفض الدعوة الى مقاطعة ليبيا.

وفي الوقت نفسه أعلن وزراء خارجية الجماعة الأوروبية في اجتماعهم في حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٦ وقف التشاور بينهم حول الشرق الأوسط والذي كان قد بدأ من جديد عقب مبادرة الرئيس مبارك أمام المجلس الأوروبي وزيارته لفرنسا والمانيا الغربية في كانون الثاني/ سنة ١٩٨٦. ففي خطابه أمام المجلس في ٢٨ كانون الثاني/ يناير طالب مبارك اوروبا بالمساهمة في عقد المؤتمر الدولي باشتراك منظمة التحرير وذلك ليس عن طريق مزيد من التصريحات والبيانات ولكن عن طريق خطوة عملية تتمثل في تشكيل مجموعة عمل أوروبية لتقريب وجهات نظر جميع

الأطـراف[٢٠٢]. ولقـد رحب كـل من ميـتران وكــول بـالمبــادرة ووعـدا بدراستها مع شركائهما الأوروبيين. وبالفعل بدأت الاتصالات الأوروبية وبدا المسرح معداً لاتخاذ القرار بشأن مجموعة الاتصال، وأضحى متوقعاً أن يتخذ وزراء خارجيـة الجماعـة خطوات ملمـوسة في هـذا الشأن حتى كان التطور الخطير مع إعلان الملك حسين عن وقف التنسيق بين الأردن وبين منظمة التحرير. فقد بدأت التساؤلات الاوروبية حول جدوى أي تحرك أوروبي في الوقت الذي يفشل فيـه اثنان من أهم أطـراف الصراع في تحديد موقف مشترك واضح. ولم يكن أحد قادراً على لـوم الأوروبيين بعد ذلك حين أوقفوا مشـاوراتهم حول مـا لا يستطيـع العرب ذاتهم أن ينسقوا تشاورهم حوله. وفي الوقت نفسه[٢٠٣] ـ أو قبله بقليل ـ قام بيريز بجولة في أوروبا زار خلالها بريـطانيا وهـولندا في أواخـر كانـون الثاني/ يناير سنة ١٩٨٦ التي أعلن خلالهـا مع رئيس وزراء اسبـانيا في لاهـاي عن قرار اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وكانت اسبانيا ـ مع البرتغال ـ العضوين الجديـدين اللذين انضما إلى الجماعة في كانون الثـاني/ ينايـر ١٩٨٦ بعد مفـاوضات طـويلة وصعبة. ولقد ثارت التساؤلات حول تأثير «هذا التوسيـع الثالث للجمـاعة» عـلى مستقبلها وعلى نتائج التعاون السياسي الأوروبي حـول الشرق الأوسط، وهذا ما يهمنا[٢٠٤]. ولقد اتسمت سياسة اسبانيا منـذ فترة حكم فـرانكو بمسـاندة كبـيرة للعرب، وبعـداء متبادل مـع اسرائيل التي لم تعـترف بها اسبـانيا. وظـل هذا التـوجه قـائماً ـ مـع بعض التغيـيرات ـ منـذ عـودة الـديمقراطيـة الى اسبانيـا. وكانت اسبـانيـا أول دولـة اوروبيـة تستقبـل عـرفات رسميـاً في أيلول/ سبتمـبر ١٩٧٩. وبعـد وصـول اليـسار الى الحكم سنـة ١٩٨٢، ظهـرت بـوادر تحسن في العـلاقـات الاسبـانيـة ـ

الإسرائيلية، ولكنها لم تصل الى حد اعتراف اسبانيا باسرائيل، وذلك بالرغم من تزايد التوقعات حول هذا الأمر. ومن بين التفسيرات التي قدمت لذلك هو أن الحزب الاشتراكي الاسباني ينتظر وصول حزب العمل الاسرائيلي الى الحكم وهو الذي تجمعه به علاقات قوية. وهذا ما حدث بالفعل. أما البرتغال فخط سياستها يختلف جذرياً عن خط اسبانيا واليونان المؤيد للعرب. وهي لها علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل منذ أيار/ مايو ١٩٧٧ اي بعد وصول الحزب الاشتراكي للسلطة سنة ١٩٧٦. ومع عودة اليمين للحكم في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٩ تحركت مواقف البرتغال نحو مزيد من الاقتراب للمواقف الأمريكية. ولم يكن من المتوقع ان يؤثر انضمام البرتغال على توازن الاتجاهات في الجماعة لصالح اسرائيل وذلك نظراً لضآلة وزنها السياسي والاقتصادي، ونظراً لتركز اهتمامها على السياسات الأوروبية والافريقية. اما اسبانيا فكان من المتوقع ان يؤثر انضمامها لصالح الاتجاه المؤيد للعرب. ولكنها مثلها في ذلك مثل اليونان، والتي تعد الأن الأكثر تأييداً من بين الاوروبيين للقضية الفلسطينية، كان عليها ان تقبل التنسيق بين مواقفها ومواقف الجماعة. ولكن هذا لا يمنع من القول ان «التوسيع الثالث للجماعة ـ ومن قبله التوسيع الاول والثاني ـ اضاف مزيداً من الصعوبات امام التعاون السياسي الأوروبي».

هوامش الفصل الثالث

(١) *L'annéé Politique... en France (1967)*, (Paris: Editions Grand Siècle, [s.d.]), p. 201.

(٢) Janice Gross Stein, «Alice in Wonder land: The North Atlantic Alliance and the Arab- Israeli Dispute,» in: Steven Spiegel, ed., *The Middle East and Western Alliance* (London: George Allen and Unwin, Ltd., 1982), p. 51.

(٣) Dominique Moise, «Europe and the Middle East,» in:
المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤) حول تفاصيل أبعاد هذا الدور الفرنسي (حزيران/يونيو ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)، انظر:

نادية محمود مصطفى «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط [١٩٦٧ ـ ١٩٧٧]،» (رسالة دكتوراه، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ـ القاهرة، ١٩٨١)، ص ٢٧٥ ـ ٣٩٥. (غير منشورة).

(٥) *L'année politique... en France (1969)*, pp. 215-216.

(٦) انظر تصريح وزير الاعلام الفرنسي عقب اجتماع مجلس الوزراء في ٢٩ كانون الثاني/يناير، ١٢ آذار/مارس، ١٢ نيسان/ابريل سنة ١٩٦٩، في:

Politique Etrangère de la France, Textes et documents (1er semestre 1969), pp. 189-190; 198, and 203.

(٧) Edward Kolodziej, «Revolt and Revisionism in the Gaullist Global Vision,» *The Journal of Politics*, vol. 33, no.2 (May 1971), pp. 473-476.

(٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ٦٣٢.

(٩) Henry Kissinger, *White House Years* (Boston: Little Brown and Company, 1979), p. 354.

(١٠) Abaa- Ebaan, *An Autobiography* (London: Weidenfeld and Nicolson Ltd., 1978), p. 442.

(١١) Stein, «Alice in WonderLand,» pp. 51-52.

(١٢) Yair Evron, *The Middle East: Nations, Super-Powers and Wars* (London: Elek Books, 1973), p. 109.

(١٣) Stanely Hoffman, «La France, Les Etats Unies et le Conflit

Israelo-Arabe,» *Politique Etrangèrs*, nos. 5-6 (1971), and Michel Jobert, *L'autre regard* (Paris: Grasset, 1976), pp. 130-133.

(١٤) Kissinger, *White House Years*, pp. 630, and 1276.

(١٥) Edward Kolodziej, *French International Policy (Unde Degaulle and Pompidou)* (London: Cornell University Press, 1974), pp. 509-510.

(١٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، (١٩٧٠)، ص ٦٥٠ - ٦٥١.

(١٧) Jobert, *L'autre regard*, pp. 140-142.

(١٨) انظر فصل المحددات الاوروبية في القسم الثاني.

(١٩) Pierre Weiss, «L'Europe des neufs et le conflit du Proche-Orient,» *Annuaire du Tiers Monde* (1977), p. 250.

(٢٠) انظر نص هذا الاعلان في:

Politique Etrangère de la France, Textes et documents (1ere 1971), p. 167.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٢٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، (١٩٧٠)، ص ٤٠٩ - ٤١٠.

(٢٣) Hans Maull, «The Strategy of Voidance: Europe's Middle East Policies after October War,» in: J.C. Hurewitz, ed., *Oil, The Arab Israeli Dispute and the Industrial World* (Boulder, Co.:Westview Press, Inc., 1976), pp. 127-128; Stein, «Alice in Wonderland,» p. 52, and Joan Garratt, «Euro-American Energy Diplomacy in the Middle East, (1970-1980),» in: Steven Spiegel, ed., *The Middle East and Western Alliance*, pp. 90-91.

(٢٤) عبد المنعم سعيد، «الموقف الاوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني،» السياسة الدولية، السنة ١٣، العدد ٤٩ (١٩٧٧)، ص ٢٢٩.

(٢٥) انظر فصل المحددات الدولية في القسم الثاني.

(٢٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، (١٩٧١)، ص ٤١٠.

(٢٧) *Le Monde*, 14/5/1971.

(٢٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، (١٩٧١)، ص ٤١١.

(٢٩) *Le Monde*, 21/5/1971.

(٣٠) انظر تصريح وزير الخارجية الفرنسي أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في ٩ حزيران/يونيو ١٩٧١، في:

Politique Etrangère de la France, (1er Semestre 1971), p. 229.

(٣١) نبيه الاصفهاني، «الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الاسرائيلية،» السياسة الدولية، العدد ٣٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢)، ص ٨٦.

(٣٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٤١٤.

(٣٣) Garratt, «Euro-American Energy Diplomacy in the Middle East, (1970-1980),» pp. 83-84.

(٣٤) انظر تحليلاً تفصيلياً للموقف الفرنسي من ٦ تشرين الأول/أكتوبر ـ ٢٥ منه، في: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)،» ص ٤٨٩ ـ ٥٠٣.

(٣٥) Maull, «The Strategy of Voidance,» pp. 115-117.

(٣٦) Garratt, «Euro - American Energy Diplomacy in the Middle East, (1970 - 1980)».

(٣٧) Françoise de la Serre, «L'Europe des neufs et le conflit Israelo-Arabe,» *Revue Française de Sciences Politiques*, vol. xxiv, no. 4 (1974), p. 806.

(٣٨) *L'année politique en france (1973)*, p. 278.

(٣٩) اتضح هذا ـ على سبيل المثال ـ في النقاش الذي دار في الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بين النواب وبين وزير الخارجية الفرنسي، انظر: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)،» ص ٤٩٧ ـ ٤٩٨.

(٤٠) *Politique Etrangère de la France*, (2eme semestre 1973), pp. 179-180.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٤٣) Weiss, «L'Europe des neufs et le conflit du Proche- Orient,» p. 252.

(٤٤) *L'aanée Politique.. en France (1973)*, pp. 283-284.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٦.

(٤٦) أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي الاوروبي (القاهرة: معهد الدراسات

والبحوث العربية، ١٩٧٧)، ص ١٧٤.

(٤٧) Françoise de la Serre, «Le Conflit Israelo-Arabe et le dialogue Euro-Arabe: La Position des Neufs,» in: Jacques Bourrinet, ed., *Le dialogue Europ-Arabe* (Paris: Economica, 1979), p. 82.

(٤٨) *L'année Politique... en France (1973)*, p. 285.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٥١) Serre, Ibid., p. 808.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٥٣) أسامة الغزالي حرب، «الحوار والسياسة الخارجية للجماعة الاوروبية،» في: حامد ربيع، مشرف، **المضمون السياسي للحوار العربي ـ الاوروبي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ٣٦٥.

(٥٤) Maull, «The Strategy of Voidance,» pp. 119-125.

(٥٥) كما سنرى من واقع تحليل المحددات الاوروبية والدولية.

(٥٦) *Politique Étrangère de la France*, (2ème semstre 1974), pp. 318-319.

(٥٧) حول مزيد من التفصيل عن هذه الدبلوماسية، انظر: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)،» ص ٥١٥ ـ ٥٣٤.

(٥٨) Maull, «The Strategy of Voidance,» p. 125.

(٥٩) Lawrence Grey, «Francé Middle East Initiatives,» *Middle East International*, (June 1975), p. 16.

(٦٠) حول تكييف وضع الحوار العربي ـ الاوروبي بين «الأنشطة الجماعية» وبين التعاون السياسي. انظر مقدمة الفصل الرابع. ومن هنا فإن دراسة الدور السياسي لاوروبا تجاه الصراع لا ينصب في نطاق الحوار أساساً بقدر ما أن وضعه الحقيقي هو «اطار التعاون السياسي» كما تعبر عنه بيانات اجتماعات وزراء الخارجية أو رؤساء الدول والحكومات.

(٦١) ويمثل هذا البعد احدى جزيئات تحليل الفصل الرابع.

(٦٢) ألقت أيضاً اتفاقية اسرائيل مع السوق المشتركة سنة ١٩٧٥ بظلالها على بدء أعمال الحوار. انظر: الفصل الرابع.

(٦٣) عدنان العمد، «لا حوار بدون الفلسطينيين،» **السياسة الدولية**، السنة

١٠، العدد ٣٧ (تموز/يوليو ١٩٧٤)، ص ٦١ ـ ٦٨، و

Weiss, «L'Europe des neufs et le Conflit du Proche- Orient,» p. 254.

(٦٤) حول مزيد من التفصيل عن الاعتراض الأمريكي، انظر: الفصل الرابع.

(٦٥) مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)،» ص ٥٣٩ ـ ٥٤٢.

(٦٦) انظر تحليل التصريحات العربية والأوروبية المعلنة في اطار اجتماعات الحوار حول البعد السياسي له (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) والتي توضح مدى التطور في المواقف الاوروبية في: عبد المنعم سعيد: **الحوار العربي الاوروبي (دراسة للمنهج الاوروبي للحوار)** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، ١٩٧٧)، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠، و«الموقف الاوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني،» **السياسة الدولية**، السنة ١٣، العدد ٤٩ (تموز/يوليو ١٩٧٧)، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠؛

Bernard Corbineau, «Le Dialogue Euro-Arabe Instance du Nouvel ordre International (1973-78),» *Revue Françaice de Science Politiques,* vol. 30, no. 3 (Juin 1980), pp. 270-290; Jacques Bourrinet, ed., *Le dialogue Euro-Ararbe,* and Weiss, «L'Europe des neufs et le Conflit du Proche- Orient,» pp. 253-254.

(٦٧) حول تفاصيل مواقف الدبلوماسية الفرنسية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) من أبعاد القضية الفلسطينية أي من اشتراك الفلسطينيين وتمثيلهم في مفاوضات التسوية، حق الفلسطينيين في وطن أم دولة؟ تسوية القضية الفلسطينية في اطار التسوية الشاملة. انظر: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)،» ص ٥٨٧ ـ ٦١٠.

(٦٨) حول الموقف البريطاني والالماني بصفة خاصة، انظر:

Maull, «The Strategy of Voidance,» pp. 129-130, and 131;

شؤون فلسطينية، العدد ٤٤ (نيسان/ابريل ١٩٧٥)، و**شؤون فلسطينية**، العدد ٤٧ (تموز/يوليو ١٩٧٥).

(٦٩) انظر نص البيان، في: «بيان المجلس الاوروبي للدول التسع بشأن أزمة الشرق الأوسط (٩ يونيو ١٩٧٧)،» **السياسة الدولية**، السنة ١٣، العدد ٥٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧)، ص ٢٦٧.

(٧٠) Jacques Vernant, «Moyen Orient: Le Plan Carter,» *Revue de Défence Nationale,* vol. 33, (Mai 1977), p. 104.

(٧١) Weiss, «L'Europe des neufs et le Conflit du Proche- Orient,» p. 225.

(٧٢) وهو الاستفتاء الذي أجرته «جمعية التضامن الفرنسي ـ العربي» ولجنة «أرابيا» في باريس في الفترة من ٦ ـ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، وذلك بواسطة «المعهد الفرنسي للرأي العام». وذلك في اطار ندوة دولية: «هل تستطيع أوروبا المشاركة في تسوية سلمية في الشرق الأدنى،» باريس، ٢٠ ـ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧. انظر:

France - Pays Arabes, (Novembre 1977) pp. 8-10.

(٧٣) *Le Monde*, 26, 27/11/1977.

(٧٤) Interview de M.R. Barre au Club de la Presse d'Europe I (extraits) dans: *Politique etrangère de la France*, (4ème trimestre 1977), pp. 47-48.

(٧٥) انظر مقتطفات من تعليقات مختلف الصحف الفرنسية في:

Le Monde, 22/11/1977.

(٧٦) انظر نص هذا البيان، في: *Bulletin des Communantés Européènnes*, no. 11 (1977), p. 58.

(٧٧) Paule Morie de la Gorce, «Les raisons et la Portée de la Politique Française Proche Orientale,» *Le Figaro*, 26/11/1977.

(٧٨) على سبيل المثال، انظر: حديث رئيس الوزراء الفرنسي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. كذلك انظر حديث وزير الخارجية الفرنسي أمام الجمعية الوطنية الفلسطينية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وتعليقه في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر على بيان الجماعة وحديث جيسكار ديستان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر على التوالي، في:

Politique étrangère de la France (4ème trimestre 1977), pp. 50-52, and 74-75.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٨٠) على سبيل المثال، انظر نص المؤتمر الصحفي الذي عقده ديستان عقب زيارة كارتر لفرنسا في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، وحديث ديستان لشبكة التلفزيون الامريكية ABC في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، على التوالي، في:

Politique étrangère de la France (1ere trimestre 1978), pp. 95; 11-12.

(٨١) Moise, «Europe and the Middle East,» p. 21; de la Gorse, «Les raisons et la portée de la Politique Française Proche Orientale,» and C.L. Sulzberger, «French Role: Giscard on Mideast,» *Herald Tribune*,

30/11/1977.

(٨٢) Moise, «Europe and the Middle East,» pp. 22-24.

(٨٣) انظر نصه، في: Bulletin des Communantés Europèènnes, no. 9 (1978), pp. 60-61.

(٨٤) حول ردود الفعل الاوروبية المختلفة تجاه نتائج كامب ديفيد، انظر: مؤتمر كامب ديفيد (دراسة توثيقية) (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٩) ص ٥٩ ـ ٦٧.

(٨٥) على سبيل المثال، انظر بيان الرئيس ديستان أمام مجلس الوزراء الفرنسي في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، في:

Documents d'Actualités Internationales, no. 42 (21 - 28 Octobre 1978), p. 828.

(٨٦) Raymond Aron, «Ambiguité Française au Moyen Orient,» *L'Express*, 7/10/1978, p. 137.

(٨٧) *Bulletin des Communautés Europénnes*, no. 3 (1979), p. 92.

(٨٨) ابراهيم عبد الحميد عوض، «الجماعة الاوروبية والصراع العربي ـ الاسرائيلي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٢، العدد ٢٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٨٩) أسامة الغزالي حرب، «البعد السياسي في الحوار العربي ـ الاوروبي (دراسة تحليلية لاجتماعات الحوار: ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠)،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ١٩ ـ ٢٠، و٩ ـ ١٥.

(٩٠) Alan Taylor, «The Euro-Arabe Dialogue: Quest for an International Partnership,» *The Middle East Journal*, vol. 22, no. 4 (Autumn 1978), and Moise, «Europe and the Middle East,» pp. 27-28.

(٩١) أحمد صدقي الدجاني، «أضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي ـ الأوروبي،» **شؤون عربية** (الأمانة العامة، جامعة الدول العربية)، العدد ٤ (حزيران/يونيو ١٩٨١)، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٩٢) Stephen Artner, «The Middle East: A Chance for Europe?» *International Affairs* (London), no. 3 (Summer 1980), p. 33.

(٩٣) انظر نص حديث دايان في: «وثيقة المناظرة بين بطرس بطرس غالي وموشي دايان أمام الجمعية البرلمانية الاوروبية [١٠ أكتوبر ١٩٧٩]،» في: **السياسة الدولية**، العدد ٦٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠)، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧، ٢٧١.

(٩٤) نبيه الأصفهاني، «المبادرة الاوروبية من ستراسبورج الى البندقية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٦١ (تموز/يوليو ١٩٨٠)، ص ٢٠٧ - ٢١٠.

(٩٥) مكرم محمد أحمد، «لندن وباريس والمبادرة،» **الأهرام** (القاهرة)، ١٩٨٠/٦/٩.

(٩٦) الأصفهاني، المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(٩٧) Artner, «The Middle East,» pp. 34-35.

(٩٨) Rene´ Jacquot, «Relance de l'effort de Paix au Moyen Orient, la Communauté Européènne à l'epreuve,» *Defense Nationale* (Mai 1980), pp. 133-134.

(٩٩) مكرم محمد أحمد، «نحن وديستان والمبادرة الاوروبية،» **الأهرام**، ١٩٨٠/٣/١٩.

(١٠٠) Artner, «The Middle East,» pp. 436-437.

(١٠١) Moise, «Europe and the Middle East,» pp. 22-23.

(١٠٢) Harvey Sicherman, «Europe and the Arab-Israeli Conflict,» *Orbis* (Winter 1980), pp. 852-856.

(١٠٣) الأصفهاني، «المبادرة الاوروبية من ستراسبورغ إلى البندقية،» ص ٢١١ - ٢١٢.

(١٠٤) *New York Times*, 31/5/1980.

(١٠٥) ناصيف حتي، «الشرق الأوسط في العلاقات الامريكية - الاوروبية،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٣٩ (أيار/مايو ١٩٨٢)، ص ١٨.

(١٠٦) أحمد، «نحن وديستان والمبادرة الاوروبية،» **الأهرام**، ١٩٨٠/٣/١٩؛ زكريا تيل، «برنامج عمل المبادرة الاوروبية،» **الأهرام**، ١٩٨٠/٣/٢٢؛ الأصفهاني، «المبادرة الاوروبية من ستراسبورج الى البندقية،» ص ٢١٢، ونص خطاب غالي في: «وثيقة المناظرة بين بطرس بطرس غالي وموشي دايان أمام الجمعية البرلمانية الاوروبية: [١٠ أكتوبر ١٩٧٩]،»، ص ٢٦٠.

(١٠٧) نقلاً عن تصريح لخالد الحسن رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطني الفلسطيني في ٦ آذار/مارس ١٩٨٠. وحديث لفاروق القدومي وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية مع مجلة النيوزويك نقلاً عن: **الأهرام**، ١٩٨٠/٣/٢٧.

(١٠٨) أحمد، «لندن وباريس والمبادرة،» **الأهرام**، ١٩٨٠/٦/٩.

(١٠٩) انظر حديثه مع محطة الاذاعة الفرنسية (اوروبا ١) في: ١٩٨٠/٥/١٨،

نقلاً عن: *Le Monde*, 20/5/1980.

(١١٠) Stein, «Alice in Wonderland,» p. 68.

(١١١) Ibrahim Karawan, «Egypt and the Western Alliance: The Politics of Westomania,» in: Spiegel, ed., *The Middle East and Western Alliance*, p. 168.

(١١٢) Adam M. Garfinkle, «America and Europe in the Middle East: A New Coordination?» *Orbis* (Fall 1981), pp. 638-640.

(١١٣) انظر النص العربي شبه الكامل مع التعليق عليه، في: عوض، «الجماعة الاوروبية والصراع العربي ـ الاسرائيلي،» ص ٥١.

(١١٤) جان لوي جيرجوران وبسمة قضماني، «اوروبا والعرب: دور اوروبا الغربية في سياسات الشرق الأوسط،» **شؤون عربية**، العدد ٢٧ (أيار/مايو ١٩٨٣)، ص ٩١ ـ ٩٢.

(١١٥) Stein, «Alice in Wonderland, pp. 65-66.

(١١٦) انظر نص هذا البيان في: *Le Monde*, 25/4/1980.

(١١٧) حتي، «الشرق الأوسط في العلاقات الامريكية ـ الاوروبية،» ص ١٨ ـ ١٩.

(١١٨) Stein, «Alice in Wonderland,» pp. 65-66.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٨٠ (مرجع رقم ٥٩).

(١٢٠) *The New York Times*, 16/6/1980.

(١٢١) جيرجوران وقضماني، «اوروبا والعرب: دور اوروبا الغربية في سياسات الشرق الأوسط،» ص ٩٢.

(١٢٢) انظر باب المحددات الاوروبية، العربية، الدولية.

(١٢٣) عوض، «الجماعة الاوروبية والصراع العربي ـ الاسرائيلي،» ص ٥٢ ـ ٥٣.

(١٢٤) حرب، «البعد السياسي في الحوار العربي ـ الأوروبي،» ص ١٠؛ ١٣؛ ١٥، و١٨.

(١٢٥) على سبيل المثال، انظر: حوار السفير الفرنسي في القاهرة، (أ.ح عبد الستار الدين وأ. ح حامد، في: «الندوة العسكرية العلمية الافريقية [القاهرة ـ أكتوبر ١٩٨٠]،» **السياسة الدولية**، السنة ١٧، المجلد ١٧، العدد ٦٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، ص ٢٢٢.

(١٢٦) Garfinkle, «America and Europe in the Middle East,» pp. 634-635.

(١٢٧) حول هذه الأبعاد، انظر:

نص خطاب السادات أمام البرلمان الأوروبي، في: **الأهرام**، ١١/٢/١٩٨١؛ انظر أيضاً: مجموعة من التحليلات لهذا التحرك المصري ولردود الفعل العربية الاوروبية والاسرائيلية، في:

«Sadat's Brand of Bonhomie,» *Economist* (14 February 1981), pp. 53-54; «Priming the Peace Process: Sadat Broadens his Options and Revises an Old Controversy,» *Times* (21 February 1981), p. 16; «Drawing Bravo: Sadat Plays Europe,» *Times* (23 February 1981), p. 23; «Sadat Tries to Break the Ice,» *NewsWeek* (23 February 1981), p. 19; «Sadat Urges Europe Role to Ensure Middle East Peace,» *The International Herald Tribune*, 14-15/2/1981; «Le president Sadat en Europe,» *Le Monde*, 18/2/1981; «Selon L'Egypte: une évolution positive se degage a Luxembourg,» *Le Monde*, 12/2/1981, «Bienvenue M. Sadat,» *Nouvel Observateur*, 9/2/1981, p. 20, and «Le Role de l'Europe doit être Complémentaire à Camp-David,» *Bulletin Quotidien d'information*, 11/2/1981.

(١٢٨) انظر نص المؤتمر الصحفي الذي عقده السادات والمستشار النمساوي كرايسكي، في: **الأهرام**، ١٨/٢/١٩٨١.

(١٢٩) **الأهرام**، ١٧/٢/١٩٨١.

(١٣٠) المصدر نفسه.

(١٣١) نادية محمود مصطفى، «الدبلوماسية الفرنسية والغزو الاسرائيلي للبنان (يونيه ـ أكتوبر ١٩٨٢)،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٥ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٠ ـ ١٥؛ وحول تحليل تأثير القوى الفرنسية الداخلية حكم الاشتراكية على أبعاد العلاقات الفرنسية العربية، انظر: غسان سلامة، «فرنسا والعرب: سمات المرحلة الجديدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ١٦ ـ ٣٩.

(١٣٢) حتي، «الشرق الأوسط في العلاقات الامريكية ـ الاوروبية،» ص ١٩.

(١٣٣) جيرجوران وقضماني، «أوروبا والعرب: دور أوروبا الغربية في سياسات الشرق الأوسط،» ص ٩٢ ـ ٩٣.

(١٣٤) جمال زهران، «أبعاد الاهتمام الاوروبي بالخليج والسعودية،» السياسة الدولية، السنة ١٨، المجلد ١٨، العدد ٦٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٩٢ - ٩٣.

(١٣٥) حول تحليل قانوني وسياسي للأوضاع التي سبقت وأحاطت بتكوين هذه القوة وحول مواقف كل من اسرائيل ومصر والولايات المتحدة الامريكية تجاهها، انظر:

Laurent Lucchini, «La Force Internationale du Sinai: Le maintien de la paix sans L'O.N.U,» *Annuaire Français de Droit International* (1983) pp. 121-136.

(١٣٦) حول هذه المواقف المختلفة، انظر:

A. Pijpers, «European Participation in the Sinaî Peace - Keeping Force,» in: D. Allen and A. Pijpers, eds., *European Foreign Policy Making and the Arab-Israeli Conflict* (The Hague: Nijhoff, Martinus, 1984), pp. 211-222.

(١٣٧) «L'Europe des Dix et l'agression Israelienne: premier Partie: L'Europe à la veille de l'agression Israelienne,» *France-Pays Arabes*, no. 101, pp. 25-26.

(١٣٨) « JournalOfficiel desCommunantés Européenes, dans »: *France-Pays arabes* (annexe no. 1-280).

المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١٣٩) Lucchini, «La Force Internationale du Sinai,» pp. 131-133.

(١٤٠) «L'Europe des Dix et l'agression Israelienne,» p. 27.

(١٤١) Dominique Moise, «Tensions within the West: The Middle East,» in: R.Hunter, ed., *NATO: The Next Génération* (Boulder, CO.: Westview Press, 1984), pp. 222-223.

وحول مزيد من التفصيل عن السياسة الفرنسية في الخليج، انظر:

Chubin Shahram, «La France et le Golfe: Oppartunisme ou Continuité,» *Politique étrangère*, no. 4. (1983).

(١٤٢) Ahmed Yousef Ahmed, «The Foreign Policy of Iraq,» in: Bahjat Korany and Ali-E. Hillal Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States* (Westview press. IAUCP, 1984), p. 163.

(١٤٣) Marie Claude Smouts, «La France et le Tiers Monde: ou Comment gagner le Sud Sans perdre le Nord,» *Politique étrangère*, no. 2

(1985), p. 354.

(١٤٤) «L'Europe des Dix et l'agression Israelienne,» pp. 26-28.

(١٤٥) «L'Europe, les Arabes et la guerre du Liban: Le Dialogue Interrompu,» *France-Pays Arabes*, no. 104 (Decembre 1982), pp. 21-22.

وحول خطوط المناقشات العاصفة في البرلمان الاوروبي في ١٦ حزيران/يونيو بين مختلف الاتجاهات السياسية الحزبية الممثلة فيه والتي أسفرت عن صدور بيان في ١٧ حزيران/يونيو، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٦.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٩.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٤٨) انظر تحليلاً للدبلوماسية الفرنسية تجاه لبنان (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧)، في: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)،» ص ٥٥٨ ـ ٥٦٦.

(١٤٩) *Le Monde*, 8-9/8/1982.

(١٥٠) انظر: مصطفى، «الدبلوماسية الفرنسية والغزو الاسرائيلي للبنان (يونيه ـ أكتوبر ١٩٨٢)،» ص ١٤ ـ ١٥.

(١٥١) انظر تفصيل هذه المراحل، في: المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ٤٢.

(١٥٢) Bassma Kodmani Darwish, «(1981-1985): Le recentrage de la Politique Française au Liban,» *Politique étrangère*, no.2 (1985), pp. 399-409.

(١٥٣) Smouts, «La France et le Tiers Monde,» p. 355.

(١٥٤) «L'Europe, les Arabes et la guerre du Liban,» *France-Pays Arabes*, pp. 29-34.

(١٥٥) عوض، «الجماعة الاوروبية والصراع العربي ـ الاسرائيلي،» ص ٥٢ ـ ٥٤.

(١٥٦) «في انتظار موقف اوروبي جديد،» **الأهرام**، ١٩٨٤/١٠/٣١، ص ٥.

(١٥٧) انظر نص الحديث الذي أدلى به المستشار الالماني كول للأهرام، في: **الأهرام**، ١٩٨٤/١٠/٣١» ص ٣، و«لورد كارادون صاحب القرار ٢٤٢ يقترح مؤتمر سلام للشرق الأوسط ودوراً خاصاً لمجلس الأمن،» **الأهرام**، ١٩٨٤/١٠/٢٧، ص ٥.

(١٥٨) انظر مقتطفات من تصريحاته في: **الأهرام**، ١٩٨٤/١٠/٣٠، ص ١.

(١٥٩) انظر نص حديث لاسامة الباز، في: **الأهرام**، ١٩٨٤/١١/٤، ص ٥.

(١٦٠) عاطف الغمري، «أوروبا تعود للشرق الأوسط بمبادرة جديدة،» **الأهرام**، ٥/١١/١٩٨٤، ص ٥.

(١٦١) ميشيل داجاتا، «الجهود الايطالية في الشرق الأوسط،» **الأهرام**، ١٣/١١/١٩٨٤، ص ٥.

(١٦٢) ميشيل داجاتا، «المقترحات الفلسطينية للتفاوض التي طرحت في لقاء كرايسكي وعرفات،» **الأهرام**، ١٢/١٢/١٩٨٤، ص ٥.

(١٦٣) **الأهرام**، ٥/١٢/١٩٨٤، ص ٥.

(١٦٤) ميشيل دجاتا، «ايطاليا تبحث عن طريق للتسوية،» **الأهرام**، ١٠/١/١٩٨٥، ص ٥.

(١٦٥) «France,» in: Allen and -Pijpers, eds., *European Foreign Policy Making and the Arab-Israeli Conflict*, pp. 10, 12-13.

(١٦٦) **الأهرام**، ٦/١٢/١٩٨٤، ص ١.

(١٦٧) المصدر نفسه.

(١٦٨) أحمد نافع، «دول اوروبا لم تأت بجديد،» **الأهرام**، ٧/١٢/١٩٨٤، ص ٥.

(١٦٩) محمد الحناوي، «اللقاء المنتظر بين ريغن وتاتشر،» **الأهرام**، ٤/١٢/١٩٨٤، ص ٥.

(١٧٠) محمد الحناوي، «حسين يطرح تصوراته في لندن،» **الأهرام**، ١٣/١٢/١٩٨٤، ص ٥.

(١٧١) أحمد نافع، «حديث عن المبادرات،» **الأهرام**، ٤/١/١٩٨٥، ص ٥.

(١٧٢) «أوروبا ومشروع الاتحاد الكونفدرالي بين الاردن والدولة الفلسطينية،» **الأهرام**، ٢٣/١/١٩٨٥، ص ٥، نقلاً عن: *Herald Tribune.*

(١٧٣) انظر نص كلمة الرئيس حسني مبارك خلال حفل العشاء الذي أقامه له الرئيس اليوناني، في: **الأهرام**، ١٧/١/١٩٨٤، ص ٣.

(١٧٤) الحناوي، «اللقاء المنتظر بين ريغن وتاتشر».

(١٧٥) انظر نص الحديث مع ريتشارد لوس وزير الدولة البريطاني بوزارة الخارجية، في: **الأهرام**، ١٨/١٢/١٩٨٤، ص ٥.

(١٧٦) الحناوي، «حسين يطرح تصوراته في لندن».

(١٧٧) Garfinkle, «America and Europe in the Middle East,» pp. 639-643.

(١٧٨) على سبيل المثال، انظر: هالة مصطفى، «الفلسطينيون أمام الحل الاردني،» السياسة الدولية، (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥)، ص ٢٠ ـ ٣٨.

(١٧٩) لطفي الخولي، «قصة الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني بالوثائق،» الأهرام، ٩، ١٠/٣/١٩٨٥، ص ٥.

(١٨٠) على سبيل المثال، انظر: *The Economist:* (16 February 1985), (23 February 1985), p. 50.

(١٨١) *News Week* (25 February 1985), p. 24.

(١٨٢) *The Economist* (23 February 1985), p. 50.

(١٨٣) *The Economist* (16 March 1985), pp. 59-60; (2 March 1985), p. 51, and *News Week.* (25 February 1985), p. 24.

(١٨٤) *The Economist* (16 February 1985); *News Week:* (18 February 1985), and (25 February 1985), p. 24.

كذلك انظر تعليقات صحف غربية مختلفة على زيارة مبارك لواشنطن في: الأهرام، ١٠/٣/١٩٨٥، ص ١ و٣، و١٢/٣/١٩٨٥، ص ٣.

(١٨٥) سلامة أحمد سلامة، «لو افلتت الفرصة. . .،» الأهرام، ١٧/٣/١٩٨٥، ص ٧.

(١٨٦) انظر مقتطفات من التصريحات في: الأهرام، ٩، ١٦/٣/١٩٨٥.

(١٨٧) ابراهيم نافع، «لماذا مد الرئيس جولته الى المانيا؟» الأهرام، ١٦/٣/١٩٨٥، ص ١.

(١٨٨) محمد الحناوي، «ما الذي تغير في موقف اوروبا من جهود التسوية،» الأهرام، ٣٠/٣/١٩٨٥، ص ٥.

(١٨٩) ميشيل داجاتا، «أوروبا تستعد لتحديد موقفها،» الأهرام، ٢١/٣/١٩٨٥، ص ٥.

(١٩٠) «امكانيات الدور الاوروبي،» الأهرام، ١٦/٤/١٩٨٥، ص ٥.

(١٩١) «Mid - East Fades as Thatcher Flies,» in: *The Herald Tribune,* 15/9/1985.

(١٩٢) «Thatcher Takes a Big Risk Over P.L.O. Talks,» *The Observer* (22 September 1985).

(١٩٣) مصطفى كركوتي، «العرب والمجموعة الاوروبية: آفاق العمل لعام ١٩٨٦،» **الباحث العربي**، العدد ٦ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٨٦)، ص ١٢٥.

(١٩٤) **الأهرام**، ٦/١٠/١٩٨٥، ص ١.

(١٩٥) ميشيل داجاتا، «أبعاد الأزمة الوزارية الايطالية وخلفياتها،» **الأهرام**، ١٩/١٠/١٩٨٥، ص ٥.

(١٩٦) حسين عبد الواحد، «الأزمة الايطالية،» **الأخبار** (القاهرة)، ٢٢/١٠/١٩٨٥.

(١٩٧) حسين عبد الواحد، «وعاد كرايسكي بعد أن استوعب الدرس،» **الأخبار**، ٢٩/١٠/١٩٨٥.

(١٩٨) انظر أهم بنودها في: **الأهرام**، ٤/١١/١٩٨٥، ص ٥.

(١٩٩) الأهرام، ٢٧/١٠/١٩٨٥، ص ١.

(٢٠٠) كركوتي، «العرب والمجموعة الاوروبية،» ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٢٠١) مصطفى كركوتي، «القضايا العربية والمجموعة الاقتصادية الاوروبية،» **الباحث العربي**، العدد ٧ (نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦)، ص ١١٧.

(٢٠٢) **الأهرام**، ٢٩/١/١٩٨٦، ص ١، و٣.

(٢٠٣) كركوتي، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٢٠٤) Ilan Greilsammer, «The Impact of Further Enlargement: Spain, Portugal and the Arab-Israeli Conflict,» in: Allen Pijpers, eds., *European Foreign Policy Making and the Arab Israeli Conflict,* pp. 224-239.

الفصل الرابع

العلاقات الاقتصادية
الأوروبية ـ العربية

أولاً: دوافع التوجه الاقتصادي الأوروبي نحو المنطقة العربية ومؤشراته وقنواته

لا ينكر أحد حقيقة الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين العرب واوروبا. فما هو مضمونه؟ وما هي إمكانيات وفرص دعمه؟ وما هي الضغوط التي تثقل عليه وتحد من فعاليته لتحقيق مصالح الطرفين؟

إن هذه التساؤلات المباشرة لا تخفي تساؤلاً آخر ـ غير مباشر ـ والذي ينصب على العلاقة بين الدور الأوروبي تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبين المصالح الاقتصادية الأوروبية في المنطقة والذي سترد الإجابة عنه في موضع لاحق[1].

فما هي اذن دوافع التوجه الاقتصادي للجماعة الأوروبية نحو المنطقة؟ وما هي مؤشرات هذا التوجه؟ وما هي قنوات ترقبه وانتظامه؟

١ ـ دوافع التوجه الاقتصادي للجماعة الأوروبية نحو المنطقة العربية

تنبع دوافع التوجه الاقتصادي للجماعة الأوروبية نحو المنطقة العربية من تطور عملية الاندماج الأوروبي ومن ثم بروز الجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية ـ بالدرجة الأولى ـ يمكن ان تلعب دوراً هاماً في السياسات العالمية.

فإذا كانت الغاية الكبرى والنهائية لتجربة الجماعة الأوروبية ذات طبيعة سياسية محورها تحقيق الوحدة الأوروبية وتدعيم الدور المستقل، فإن السياسات الخارجية الاقتصادية للجماعة تعد اداة هامة لتحقيق هذه الغاية. ويعد هذا من أبرز التفسيرات لسمة هامة من سمات السياسات الدولية المعاصرة، ألا وهي غلبة وتفوق الأبعاد والغايات الاقتصادية في لعبة التفاعلات الدولية على نحو لم يشهده العالم من قبل بمثل هذه الدرجة. كما يعد أيضاً هذا تعبيراً هاماً عن ملامح جديدة في هيكل النظام الدولي. فلقد أضحى هذا النظام يضم إلى جانب القوتين الأعظم لا مجرد مجموعة من القوى الثانوية المفككة، ولكن قوى اقتصادية متجددة تبحث عن استعادة دورها القيادي السابق ولكن بأساليب وأدوات جديدة تتفق ومقتضيات العصر وتوازنات القوى القائمة. ومن ثم، فإن أوروبا الجماعية باعتبارها إحدى هذه القوى قد سعت إلى تدعيم تجربتها الاندماجية، ومن ثم دورها العالمي عن طريق السعي إلى إكتساب مجالات لأنشطتها الانتاجية ومبادلاتها الخارجية كسبيل لدعم موقفها في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى[٢].

ولقد كان على الجماعة الأوروبية، الّا تركز على سياستها الخارجية الاقتصادية تجاه الولايات المتحدة وباقي الدول الصناعية فقط، ولكن كان عليها أن تعطي اهتماماً خاصاً لعلاقاتها بالعالم الثالث بصفة عامة، وبالمنطقة العربية بصفة خاصة. فهذه العلاقات كانت هي التي ستساعدها على تدعيم مواقفها تجاه القوتين الاعظم، وبخاصة في نطاق مستعمراتها السابقة وحوض المتوسط والمنطقة العربية(٣). بعبارة أخرى، فإنه نظراً لأن طبيعة التوازن الثنائي بين القوتين الأعظم في النظام الدولي المعاصر تجعل من النظم الدولية الفرعية مجرد نظم إقليمية تابعة، فإن التكتل الاقليمي بين هذه النظم يعد سبيلاً لتقوية مواقفها إزاء القوتين الاعظم، ومن ثم، فإنه دون تعاون مميز بين أوروبا والعالم الثالث بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة، ما كان بمقدور اوروبا ان تسعى لتدعيم استقلالها في مواجهة الولايات المتحدة(٤). ومن هنا كان اعتراض الأخيرة دائماً ـ كما سنرى ـ على هذا التعاون(٥).

ولهذا كله، فإن اوروبا الجماعية، بعد أن غابت سياسياً عن المنطقة، وبعد تراجع نفوذها أمام القوتين الأعظم بحيث لم يعد يتناسب ذلك النفوذ مع تاريخ علاقاتها الممتدة المتنوعة مع المنطقة، اضحى بمقدورها ان تستعيد ما كان لدولها منفردة من أهمية سياسية وذلك بإحياء العلاقات الاقتصادية بينها وبين الأقطار العربية.

أ ـ من أهم المؤشرات على حيوية علاقات أوروبا مع المنطقة العربية في المجال الاقتصادي تلك الأرقام والنسب حول تطور التجارة الخارجية بين الأقطار العربية وبين الجماعة الأوروبية(٦).

وسيتضح ـ في ضوء هذه الأرقام ـ مدى حرص أوروبا الجماعية

بالحصول والحفاظ على نصيب عادل من التجارة مع بلدان المنطقة والتي تعد مصدراً هاماً للدخل القومي في الاقتصاديات الأوروبية.

ففي الفترة من سنة ١٩٦٠ وحتى سنة ١٩٧١، حدث نمو كبير في تجارة الجماعة مع ثمانية بلدان عربية (الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، المغرب، لبنان، الأردن، سوريا)، وفي سنة ١٩٧١ بلغت صادرات الجماعة الى هذه البلدان ٢٦,٨ بالمائة من اجمالي صادراتها لكل بلدان حوض المتوسط، بينما بلغت الواردات من هذه البلدان ٤٩,١ بالمائة من اجمالي واردات الجماعة. وكان هذا نتاج السياسة المتوسطية (كما سنرى). وفي الفترة من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٤، بلغت صادرات الأقطار العربية إلى دول السوق الأوروبية ما بين ٤٣ ـ ٧٠ بالمائة من اجمالي الصادرات العربية، وفي المقابل تراوحت واردات الوطن العربي من هذه الدول ما بين ٤٤ ـ ٤٨ بالمائة من اجمالي وارداته.

ولقد برز اتجاه تصاعدي في هذا التطور الايجابي في العلاقات التجارية بين الجانبين العربي والأوروبي منذ سنة ١٩٧٣.

من ناحية، نجد في ضوء المقارنة بين نصيب الوطن العربي من واردات وصادرات الجماعة، وبين نصيب كل من اليابان والولايات المتحدة (من هذه الواردات والصادرات)، وهما الشريكان الرئيسيان للجماعة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نجد ان الوطن العربي سنة (١٩٧٧) اضحى الشريك التجاري الاول للجماعة. ولقد نجم هذا الوضع عن عامل مزدوج الابعاد: تبعية أوروبا للنفط العربي، والتبعية التجارية للعرب. ويعبر عن هذا الوضع الأرقام التالية: ففي حين كانت الاقطار العربية تحتل المرتبة الثانية ـ بعد الولايات المتحدة ـ

في التصدير للسوق الاوروبية، حيث مثلت واردات السوق من الأقطار العربية ١٣,٦ بالمائة من اجمالي وارداتها سنة ١٩٧٠، نجد ان الأقطار العربية وصلت سنة ١٩٧٦ إلى المرتبة الأولى بنصيب ٢٠ بالمائة من إجمالي الواردات الأوروبية. وفي الوقت نفسه تراجع نصيب الولايات المتحدة من واردات السوق الأوروبية من ٢٠,٥ بالمائة سنة ١٩٧٠، إلى ١٥ بالمائة سنة ١٩٧٦.

ومن ناحية اخرى، نجد ان قيمة صادرات البلاد العربية إلى السوق قد تزايدت في الفترة من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٧٩ بنسبة ٤٠٠ بالمائة، وفي الوقت نفسه ارتفعت قيمة واردات هذه البلاد من السوق خلال الفترة نفسها بنسبة ٦٧١ بالمائة، وهذا يعني أن معدل نمو التجارة من الشمال إلى جنوب البحر المتوسط تجاوزت بكثير معدل النمو في التجارة من الجنوب إلى الشمال. ومن ثم يمكن القول إن الدول الأوروبية ـ بالرغم من تكرار شكواها من ارتفاع اسعار النفط ـ قد استفادت من ارتفاع الدخول في الأقطار النفطية التي ازداد طلبها على السلع والمنتوجات الاوروبية. ولهذا، وبالرغم من تزايد العجز التجاري بين الجانبين العربي والأوروبي لغير صالح الأخير في الفترة من (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩)، إلّا أن قدرة الجانب الأوروبي على تغطية هذا العجز بصادراته تزايدت بدرجة واضحة. ولقد كانت البلاد العربية النفطية مصباً لنسبة كبيرة من هذه الصادرات للمنطقة العربية. فلقد استوعبت الأقطار الخليجية اضافة إلى ليبيا نسبة ٥٨,٤ بالمائة من هذه الصادرات سنة ١٩٧٩، في حين كان نصيبها منها لا يتجاوز ٢٩,٥ بالمائة سنة ١٩٧٢. كما تزايدت واردات هذه الأقطار من السوق في الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ بنسبة ٩٩٣ بالمائة، وكانت الأقطار النفطية حتى سنة ١٩٧٣ لا

تحصل إلاّ على ٦ بالمائة فقط من إجمالي الصادرات الأوروبية، ثم اضحت تستوعب ١٥ بالمائة من هذه الصادرات سنة ١٩٧٧ أي أكثر من نصيب اليابان والولايات المتحدة مجتمعتين.

وبالرغم من هذا التطور الايجابي في العلاقات التجارية العربية ـ الأوروبية فإنه مع اتجاه الأقطار العربية إلى تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية، تجب الإشارة إلى الملاحظتين التاليتين:

أولاً: بالنسبة للواردات العربية: فإنه إذا كان نصيب السوق الأوروبية منها قد ظل مستقراً إلى حد ما (انخفض من ٤٢,٣ بالمائة إلى ٤١ بالمائة في الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ ثم عاد وارتفع سنة ١٩٧٨ إلى ٤٤ بالمائة)، فإن نصيب الدول الصناعية الأخرى من هذه الواردات قد تزايد. فلقد ارتفع نصيب الولايات المتحدة من ٩,٩ بالمائة، إلى ١٣,٣ بالمائة، كما ارتفع نصيب اليابان من ٥,٢ بالمائة إلى ١٥بالمائة في الفترة نفسها.

وبالنسبة للصادرات العربية: فلقد انخفض نصيب السوق الأوروبية من ٥٢,٥ بالمائة سنة ١٩٧١، إلى ٥١,٣ بالمائة سنة ١٩٧٢، إلى ٣٦,٩ بالمائة سنة ١٩٧٦، ثم إلى ٣٣ بالمائة سنة ١٩٧٧، ثم ٣٤ بالمائة سنة ١٩٧٨. وفي الوقت نفسه ارتفع نصيب اليابان من ٨,٩ إلى ١٥,٣ بالمائة، كذلك ارتفع نصيب الولايات المتحدة (نظراً إلى تزايد وارداتها من النفط العربي) من ٣,٥ بالمائة إلى ١٣,٢ بالمائة سنة ١٩٧٧، ثم ١٦ بالمائة سنة ١٩٧٨. ويرجع هذا الانخفاض في الواردات الأوروبية من المنطقة وبخاصة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) إلى انخفاض الواردات من النفط نتيجة انكماش النشاط الاقتصادي

الاوروبي وبداية ظهور آثار ترشيد استهلاك الطاقة النفطية وتطوير البدائل التي ظهرت ثمارها مع نهاية النصف الأول من الثمانينات.

خلاصة القول: إنه في مقابل التزايد في أهمية المنطقة العربية كسوق بالنسبة لدول الجماعة الأوروبية، ارتفعت أهمية شركاء آخرين للمنطقة وبخاصة اليابان. ولكن مع ذلك ظلت السوق الأوروبية تمثل منذ (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) وحتى نهاية السبعينات أكبر شريك تجاري للأقطار العربية، ولكن مع تحسن المؤثرات لصالح السوق. كما ظلت الأقطار العربية تمثل الشريك الأساسي للسوق الأوروبية. وهذا الوضع يمثل إحدى الحقائق الأساسية في العلاقة الأوروبية ـ العربية خلال هذه الفترة.

ولكنه تغير بشكل ما خلال الأعوام الأولى من الثمانينات[٧]؛ حقيقة ظلت الجماعة الأوروبية تمثل الشريك التجاري الأول للوطن العربي، بينما تتنافس اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية حول المركز الثاني، إلّا أنه حدث نوع من التراجع في الأهمية النسبية للجماعة في مقابل حدوث ارتفاع في أهمية الشريكين الأساسيين الآخرين من ناحية، مع ظهور تدهور في شروط التبادل التجاري لغير صالح الأقطار العربية من ناحيةأخرى.

ويتضح لنا هذا من المقارنة بين التغيير في نصيب كل منهم من اجمالي الصادرات والواردات العربية (نسب مئوية)، كذلك المقارنة بين القيمة الاجمالية لهذه الصادرات والواردات (بالدولار الاميركي).

فلقد استوعبت الجماعة الأوروبية أكثر من $\frac{١}{٣}$ الصادرات العربية

خـلال سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨١، ونحو ٤٦ بـالمائـة ونحو ٤٢ بـالمائـة من الواردات العربية سنة ١٩٨٠، وسنة ١٩٨١ على التوالي. في حين كـان نصيب كل من الولايات المتحدة واليابان من الصادرات العربيـة يتراوح ما بين ١٤ ـ ١٦ بالمائة خلال العامين نفسهما، وما بين ١٢ و١٣ بالمـائة من الواردات العربية للفترة نفسها. أما سنة ١٩٨٣ فنلحظ انخفاضاً في نصيب الواردات العربية من الجماعـة لتصل إلى مـا يزيـد قليلاً عن ٣٩ بالمائة من اجمالي الواردات العربيـة. كذلـك انخفض نصيب الصادرات العربية إلى الجماعة لتصـل إلى ما يقـرب من ٢٩ بالمـائة من اجمـالي هذه الصـادرات. وبالمثـل نجد انخفـاضاً في نصيب الصـادرات العربيـة إلى الولايات المتحدة لتصل (سنة ١٩٨٣) إلى ٦,٥ بالمـائة، في حـين ظلت نسبة الواردات العربية ثـابتة تقـريباً بـالمقارنـة بالعـامين السـابقين. امـا اليـابان ففي حـين ارتفع نصيبهـا من الصادرات العـربية لتصـل إلى ما يقرب من ٢٠ بالمائة نجد أيضاً ثباتاً ما في نسبة الواردات بالمقارنة أيضـاً بالعامين السابقين.

وبالرغم من هذا الانخفاض في نسب الواردات العربيـة من الجماعـة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٣) فإن قيمة هـذه الواردات قـد تزايـدت من ٤٧ بليون سنة ١٩٨٠، إلى ٥١ بليون دولار أمـريكي تقريبـاً سنة ١٩٨٣، الامـر الذي يعني أن معدل النمو السنوي لهذه الواردات أقل من معدل النمـو السنوي لإجمالي الواردات العربية. وفي المقابل نجد أن الثبـات التقريبي لنسب الواردات العربية من الولايات المتحدة قد اقترن بتضاعف قيمتها نحو أربع مـرات تقريبـاً (من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣)، الامر الـذي يعني أنها تنمو بمعدل يساوي تقريباً معدل النمو في اجمالي الواردات العربية.

ويحدث المثل تقـريبا بـالنسبة لليـابان. وهـذا يعني أن الانخفاض في

نصيب الجماعة من السوق العربي، إنما يكون لصالح المنافسة الأمريكية واليابانية من ناحية، ولغير صالح البلدان العربية، وذلك نظراً إلى تزايد قيمة وارداتها من الجماعة بنسبة تفوق التزايد في قيمة صادراتها. فإن قيمة الصادرات العربية إلى الجماعة انخفضت من ما يقرب من ٧٩ بليون دولار امريكي سنة ١٩٨٠، إلى ما يقرب من ٣٩ بليون اي انخفضت ما يقرب من النصف. وبالمثل نجد أيضاً أن قيمة الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة قد انخفضت وبشكل ملحوظ من ٣٣ بليون سنة ١٩٨٠، إلى ٩ بليون مليون تقريباً سنة ١٩٨٣. ومما لا شك فيه أن تعمد الولايات المتحدة وأوروبا انقاص وارداتها من النفط العربي له شأن كبير في ذلك الاتجاه.

بعبارة أخرى، يمكن أن تفسر هذه الاوضاع وهذه التطورات خلال السبعينات والثمانينات بتأثير النفط، ولكن في ظل خصائص واهمية التجارة الخارجية العربية بصفة عامة.

فمع تطور العلاقات الاقتصادية العالمية ازدادت اهمية المبادلات التجارية نظراً الى مدلولها بالنسبة لأنماط التنمية وبخاصة في دول العالم الثالث، وبالنسبة لتأثير التغيرات الاقتصادية الدولية على اقتصاديات هذه الدول في ظل النظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يحقق مصالح الدول المتقدمة. وكان للأزمة الهيكلية للدول الصناعية والتطورات المتعلقة بأسعار النفط أثرها على تركيب التجارة الخارجية العربية وتزايد اعتماد الوطن العربي على الخارج. فلقد كان من جراء هذه التحولات والزيادة في الدخول النقدية أن ازداد اعتماد البلدان العربية على استيراد السلع الغذائية والسلع المصنعة التي وصلت نسبتها

الى اجمالي الواردات ٨١ بالمائة سنة (١٩٨١). وتمثل الواردات العربية من دول منظمة التعاون الاقتصادي (الجماعة الأوروبية - الولايات المتحدة وكندا واليابان) النسبة العظمى من اجمالي هذه الواردات، كما أنها ترتفع بمعدلات كبيرة سنوياً. كما يتميّز الهيكل السلعي للصادرات العربية بتزايد اعتماد البلدان العربية على تصدير السلع الأولية، بخاصة النفط الخام والخامات المعدنية وغير المعدنية. ولقد ازدادت أهمية هذه السلع في الصادرات العربية الاجمالية من ٩٣ بالمائة سنة ١٩٧٥، الى ٩٧ بالمائة سنة ١٩٨٢، الى ٩٨ بالمائة سنة ١٩٨٣، بينما انخفض نصيب السلع الصناعية بما فيها الصناعات البتروكيمائية من ٢,٦ بالمائة سنة ١٩٧٥، الى أقل من ١ بالمائة سنة ١٩٨٢. هذا وقد وصلت نسبة صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي إلى ٩٩ بالمائة من صادرات البلدان العربية النفطية. وتستأثر الدول الصناعية الغربية بالنصيب الأكبر من الصادرات العربية مع نمو هذا النصيب بمعدل سنوي أعلى من المعدل السنوي لنمو الصادرات العربية الاجمالية. بعبارة أخرى، ارتبطت اتجاهات التجارة الخارجية العربية الى حد ما بالهيكل السلعي لها. ولهذا، فإن معظم الزيادة في حجم هذه التجارة سيتجه للدول الصناعية على حساب البلدان العربية والمجموعات الدولية الأخرى، وبخاصة الدول النامية والدول الاشتراكية الأمر الذي يعني زيادة أهمية مركز الدول الصناعية في الصادرات والواردات العربية من ناحية، كما يعني زيادة مركز الوطن العربي - باعتباره من الدول النامية المصدرة للمواد الخام - ترسخاً في الاطار الراهن لتقسيم العمل الدولي. ويزيد من خطورة هذا الأمر عدة اعتبارات. من ناحية، تلعب التجارة الخارجية العربية دوراً خطراً نظراً لاعتماد التنمية الاقتصادية العربية على

حصيلة الصادرات العربية ونظراً لآثارها على الهياكل الاقتصادية العربية، فإن نسبة هذه الصادرات يصل الى ٥٠ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي العربي. وتواجه أسعار هذه الصادرات (من المواد الخام والسلع الاولية) تقلبات شديدة في الأسواق الدولية نتيجة ظروف وأوضاع دولية لا يمكن للأقطار العربية أن تؤثر فيها بعمق. وهذه التقلبات في عوائد صادرات الوطن العربي الى الدول الصناعية تؤدي الى اختلال شروط التبادل التجاري لصالح الأخيرة، وبخاصة مع ارتفاع نسبة الاستيراد العربي الى الناتج المحلي الاجمالي العربي والتي تصل الى أكثر من ٣٣ بالمائة، نظراً الى تزايد الاعتماد على الاستيراد لتلبية الحاجات الأساسية وهو الأمر الذي يزيد من ترسيخ تبعية الوطن العربي اقتصادياً للدول الصناعية.

ومن ناحية أخرى، تواجه الصادرات العربية ـ من غير المواد الخام ـ صعوبات عديدة. ومن الأمثلة الهامة على ذلك ما يحدث لمنتوجات بلدان المغرب التي ترتبط أسواقها وتعتمد بشكل كبير على أسواق دول الجماعة الأوروبية الاقتصادية. فلقد تعرضت ـ وبخاصة بعد انضمام اليونان واسبانيا والبرتغال ـ لإجراءات حمائية وتمييزية عديدة ـ كما سنرى. ومن ناحية ثالثة، فشلت خطط التنمية العربية حتى الآن في احداث تغيرات جوهرية في نمط هياكل التجارة الخارجية العربية الذي استمر يعكس تركيز الصادرات العربية على المواد الخام، وتركيز الواردات على السلع الصناعية والزراعية. ويبدو الوضع أكثر وضوحاً بالنظر الى التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية العربية مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية باعتبارها الشريك التجاري الرئيسي بالنسبة للبلدان العربية ـ كما رأينا ـ فإن النفط والمواد الخام تمثل ٩٦ بالمائة من

الصادرات العربية الاجمالية الى الجماعة سنة ١٩٨١، في حين لا تكاد المنتوجات الصناعية والآلات ومعدات النقل تصل الى ٢ بالمائة من اجمالي هذه الصادرات الى الجماعة للعام نفسه. أما من حيث الواردات العربية فنجد أن نسبة السلع الصناعية تمثل ٧٢ بالمائة من اجمالي الواردات العربية من الجماعة الأوروبية سنة (١٩٨١)، كما تمثل نسبة السلع الغذائية حوالى ١٢ بالمائة للفترة نفسها. أي أن حوالى ٨٤ بالمائة من الواردات العربية الاجمالية هي سلع استراتيجية بالنسبة للوطن العربي ويتم الاعتماد بشكل مباشر على الدول الصناعية الاوروبية الرأسمالية في الحصول عليها، وهذا يجعل التنمية العربية رهينة هذه الدول ووفق آلية السوق مما يقتضي مراجعة جادة لأنماط التنمية العربية حتى يمكن احداث تطور في هيكل التجارة الخارجية العربية، يؤدي الى تحسن في شروط التبادل التجاري لصالح البلدان العربية. وتتضح لنا هذه الضرورة والحاحها بالنظر الى ما حاق بالصادرات والواردات العربية الى اوروبا مع بداية انخفاض أسعار النفط وانخفاض استهلاك دول الجماعة منه. ـ كما سبق وأشرنا ـ.

ب ـ وقبل الانتقال الى تحليل الأبعاد الاقتصادية للحوار العربي ـ الأوروبي وللسياسة المتوسطية، يجدر التوقف عند ملاحظة توضيحية عن العلاقة بين هاتين القناتين. فمن ناحية، هما تمثلان حلقتين متكاملتين لسياسة الجماعة الأوروبية في المنطقة العربية[٨]. فالحوار العربي ـ الأوروبي يعد قناة للتفاوض الجماعي بين بلدان الجامعة العربية ودول الجماعة الأوروبية، كما يضم مجالات متعددة وشاملة طويلة الأجل، في حين أن السياسة المتوسطية ليست الاّ اطاراً للعلاقات الثنائية، وبخاصة في مجال التجارة بين الجماعة كوحدة دولية وبين بعض الأقطار العربية

المتوسطية. هذا، ولا يعد الحوار بديلاً للعلاقات الثنائية أو للسياسة المتوسطية أو لاتفاقيات لومي، ولكنه يكمل هاتين القناتين. فهما لا تضمان - لاعتبارات جغرافية - كل الأقطار العربية، ولذا فيأتي الحوار كخطوة ثالثة لتضم كل هذه الأقطار معاً.

ومن ناحية أخرى، فإنه بالنظر الى البعد الهيكلي والاجرائي يتضح المغزى السياسي الهام للحوار[9]. ففي حين تقع السياسة المتوسطية في نطاق «النشاط الجماعي»، فإن الحوار يعد اطاراً للحركة يجمع بين هذا النشاط وبين «التعاون السياسي الأوروبي» حيث أن هذا الأخير جاء منذ بداية سنة ١٩٧٠ منفصلاً عن الأول[10]. بعبارة أخرى، يتضح من طبيعة الهياكل التي تدير الحوار الأهمية السياسية - وليست الاقتصادية فقط - التي توليها الدول الأوروبية للحوار. فهناك اللجنة السياسية المكونة من ممثلي وزارات خارجية الدول أعضاء الجماعة وهي تتفرع عن المجلس الأوروبي. ولقد تكونت لتتعامل مع موضوعات السياسات العليا خارج الاطار المؤسسي لنشاط الجماعة الذي يختص بالموضوعات الاقتصادية أساساً. كما أن هناك «لجنة أوروبية للتنسيق» تهتم بالحوار وهي تعد جهازاً تنفيذياً يجمع بين النشاط الجماعي والتعاون السياسي.

ثانياً: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية

١ - السياسة المتوسطية الجزئية

أ - تمثلت هذه السياسة في اتفاقيات الانتساب (Association) بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطية. ويشتمل هذا النظام على

تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. وبالنسبة للأقطار العربية المتوسطية، ارادت الجماعة اقامة علاقات خاصة مع بلدان شمال افريقيا الثلاثة والتي كانت ـ عند انشاء الجماعة سنة ١٩٥٨ ـ اما بلداناً حديثة الاستقلال (تونس والمغرب) مكبلة بارتباطات تجارية واقتصادية شديدة التقييد مع فرنسا، أو بلداناً تناضل من أجل الاستقلال (الجزائر). ولذا، فلقد أثرت حقائق السياسة المتوسطية الفرنسية على مواقف الجماعة الأوروبية تجاه بلدان المغرب الثلاثة طوال الستينات. ولم تتم إلّا بتوقيع اتفاقيات انتساب مع تونس والمغرب فقط في يومي ٢٨، ٣١ آذار/مارس سنة ١٩٦٩ على التوالي. وقد استجابت الجماعة طوال الستينات وبداية السبعينات لطلبات رسمية من جانب عديد من الدول المتوسطية لتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية معها. ولقد أبرمت الجماعة اتفاقيات تجارية تفصيلية ولتقديم المعونة الفنية مع لبنان ومصر (١٩٧٢) ومع اسرائيل في حزيران/يونيو سنة ١٩٦٤، ثم سنة ١٩٧٠، وجميعها جاءت خالية من مبدأ المساعدات المالية[١١]. وهنا يجدر اعادة التذكير بأن هدف الجماعة من وراء هذه السياسة (ثم السياسة الشاملة ثم لومى ١، لومى ٢) كان سياسياً لدرجة كبيرة يتم تحقيقه بأدوات اقتصادية. فلقد كانت الادارة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية او تنظيم هجرة العمالة.

فهل حققت هذه التفضيلات مصالح الدول التي تمتعت بها؟ سنرجىء الاجابة عن هذا السؤال حتى موضع آخر عند تقويم السياسة المتوسطية.

ب ـ ولكن يبقى هناك تساؤل آخر حول الخلفية السياسية لهذه

السياسة المتوسطية في مرحلتها الأولى، وهنا تبرز لنا ـ فيما يتعلق بجنوب وشرق المتوسط ـ أبعاد مشكلة علاقة اسرائيل بالجماعة، وذلك في ظل سياسة فرنسا الديغولية طوال الستينات.

فلقد وقّعت اسرائيل أول اتفاقاتها التجارية التفضيلية مع السوق المشتركة في حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٠[١٢]. وكان قرار مجلس وزراء السوق في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٦٩، ببدء التفاوض مع اسرائيل نتاج جهود بذلتها الأخيرة طوال عشرة أعوام أي منذ أن دخلت في علاقات رسمية مع الجماعة في نيسان/ابريل سنة ١٩٥٩. ومنذ ذلك التاريخ طالبت اسرائيل باتفاق انتساب ولكن لم تستطع الاّ أن توقع مجرد اتفاق تجاري غير تفضيلي في حزيران/يونيو سنة ١٩٦٤. ولم توافق اللجنة الأوروبية للسوق على اجراء محادثات جديدة مع اسرائيل الاّ في حزيران/يونيو سنة ١٩٦٧، وكان ذلك الموقف يعبر عن تعاطف كبير مع اسرائيل في الأيام القليلة التي سبقت اندلاع حرب حزيران/يونيو. ولكن لم يوافق المجلس الأوروبي إلاّ في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٦٩ على تفويض اللجنة الاوروبية مهمة التفاوض حول عقد اتفاق تفضيلي مع اسرائيل وهو الذي أبرم في حزيران/يونيو سنة ١٩٧٠[١٣].

ويرى البعض[١٤] أن السبب في جمود ملف اسرائيل لدى الجماعة هو أن فرنسا ـ منذ حرب حزيران/يونيو بصفة خاصة ـ رفضت بانتظام عقد اتفاق تفضيلي مع اسرائيل. ولكن انسحاب ديغول من السلطة في نيسان/أبريل سنة ١٩٦٩ أدى الى التخفيف من حدة ذلك الرفض مما ساعد على التمهيد لقيام «سياسة محايدة للجماعة الأوروبية» تفاوضت السوق في ظلها مع كل من اسرائيل ومصر ولبنان (وان كانت اتفاقيات

الأخيرتين لم تتم الاّ سنة ١٩٧٢). وذلك لأن فرنسا وافقت على بدء المفاوضات مع اسرائيل، ولكن في مقابل الدخول في مفاوضات مع البلدان العربية أيضاً. ولقد اعترف أبا ايبان[١٥] أمام الكنيست في ايار/مايو سنة ١٩٧٠ أن التغير في الاتجاه الفرنسي هو الذي كان وراء نجاح عقد الاتفاق بين اسرائيل والسوق، وذلك بعد أن كانت فرنسا تمثل العقبة الأساسية أمام هذا الاتفاق لأنه كان من شأنه أن يدعم من وضع اسرائيل الدولي، الأمر الذي يضر بسياسة فرنسا تجاه البلدان العربية.

هذا ولقد رفضت فرنسا في تموز/يوليو سنة ١٩٧١ الموافقة على اعطاء اسرائيل ما أعطته السوق من تفضيلات جمركية لسبع وسبعين دولة نامية. (لومى ١). وفي حين بررت فرنسا موقفها هذا بأسباب مالية واقتصادية، فلقد اتهمت بأن موقفها يرجع لاعتبارات سياسية، ذلك لأن باقي شركائها الأوروبيين كانوا يوافقون على اعطاء اسرائيل هذه التفضيلات. هذا ويرى[١٦] البعض ان شركاء فرنسا ـ ذوي الارتباطات الأطلسية القوية ـ كانوا يدافعون عن تطوير علاقات اسرائيل مع السوق، لأن ذلك يدعم من قوتها ويعطيها امتيازات ووسائل سيطرة جديدة بالمقارنة بباقي دول المنطقة.

٢ ـ السياسة المتوسطية الشاملة

كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط حتى سنة ١٩٧٢ ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح. ولكن حين بدأ البرلمان الأوروبي (١٩٧٠ ـ ١٩٧١) يطرح ويناقش فكرة صياغة سياسة

متوسطية شاملة لم تعد خافية الأهداف السياسية بعيدة المدى، والتي تتلخص في السعي نحو تمكين النفوذ السياسي للجماعة في المنطقة. وكانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية تأييداً لهذا الاتجاه السياسي المتصاعد[١٧].

ولقد ناقش مؤتمر قمة باريس في تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٧٢ الخطوط العريضة لهذه السياسة، والتي قدمتها اللجنة الأوروبية وطالبت القمة الأوروبية المجلس الوزاري للجماعة بمتابعة وضع اسس هذه السياسة «الشاملة والمتوازية»، والتي تعني أساساً ضم الاتفاقات الثنائية القائمة أو الجاري التفاوض عليها (ومنها بالطبع الاتفاقيات مع اسرائيل ومصر ولبنان) في نظام شامل جديد[١٨].

ولقد اصطدمت السياسة المتوسطية للجماعة بمعارضة الولايات المتحدة لعدة أسباب. فلقد هاجمت العواقب الاقتصادية للتفضيلات التجارية التي اعتزمت الجماعة تقديمها في اطار هذه السياسة والتي تتعارض مع المفاهيم الأمريكية حول كيفية تنظيم الاقتصاد العالمي (استناداً الى مبدأ حرية التبادل الدولي). هذا، وقد سبق واعترضت الولايات المتحدة على بعض أنواع المعاملة التفضيلية التي قدمتها الجماعة لدول خارج أوروبا (اتفاقيات باوندي الأولى سنة ١٩٦٣ والتي تنظم عمليات انتساب ١٨ دولة أفريقية الى الجماعة). كذلك كانت الولايات المتحدة ترفض اشتراك اوروبا ـ في اي صورة ـ في اقتصاديات النفط العربي التي تخضع للسيطرة الأمريكية، هذا فضلاً عن الشكوك الأمريكية حول عواقب هذه السياسة على امكانيات التدخل في تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي[١٩].

هذا، ولقد انعكست التحفظات الاقتصادية الأمريكية على مواقف الدول الأوروبية من أسس السياسة المتوسطية. فلقد وضع الانقسام بين اتجاه بريطانيا والمانيا من ناحية، والذي دافع عن تبني أسس لا تتعارض والمصالح الأمريكية، وبين الاتجاه الفرنسي الذي تسانده ايطاليا والذي يدافع عن سياسة نشطة تقود في الأجل الطويل إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجماعة وبين الدول المتوسطية. وأمام تردد باقي الشركاء في قبول موقف فرنسا انتهى المجلس الاوروبي في حزيران/يونيو سنة ١٩٧٢ إلى صياغة مقترحات وسط بينهما[٢٠].

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه السياسة المتوسطية هي مدى قدرتها ـ باعتبارها سياسة شاملة ـ على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقات القائمة بين الجماعة، وبين عدة دول متوسطية. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على إختلاف العلاقات السياسية فيما بينها.

ولقد كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي يجد صعوبات المنهج «الشامل والمتوازن» الذي ترتكز عليه هذه السياسة والذي يفترض محاولة الجمع بين علاقات الجماعة الثنائية بالأقطار العربية المتوسطية وبإسرائيل. ذلك لأن نظام المقاطعة العربية لإسرائيل لم يكن يتلاءم مع ما تفترضه الاتفاقات المرتقبة والتي تتضمن شرط عدم التمييز بين الشركاء في إطار هذه السياسة. وكانت اللجنة الاوروبية تأمل أن تتحقق خطوة كبرى نحو تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي إذا تمكنت الجماعة ـ في إطار سياستها المتوسطية الشاملة والمتوازنة ـ ان تقنع الحكومات العربية برفع الحظر عن المبادلات مع اسرائيل[٢١].

وكـانت بعض الأوساط الاسرائيلية قـد رأت أن المنهـاج المتـوسـطي الشـامل الـذي بمقتضـاه ستعـطي السـوق لكـل من إسرائيـل والأقـطار العـربية في الـوقت نفسه فـرص عقد اتفـاقات تفضيليـة معهـا ليس إلاّ وسيلة ذكية ـ من جانب فرنسا بصفـة خاصـة ـ لقفل بـاب السوق أمـام إسرائيل حيث ان الأقطار العربية ستعلق ارتباطها بالسوق للحيلولة دون اسرائيل ودعم علاقاتها معهـا. ولكن الواقـع الفعلي أشـار إلى أن بعض البلدان العربية وبخـاصة أقـطار شمال افـريقيا كـانت تتلهف على عقـد اتفـاقات تفضيليـة مع السـوق. ومن ثم أضحى بـإمكـان اسرائيـل أن تستغـل المنهاجيـة «المتوازنـة» لتكسر جمود عـلاقاتهـا بالسـوق منـذ سنـة ١٩٧٠[٢٢].

ولقد تم بالفعل إبرام عـدة اتفاقيـات بين الجـماعة الاوروبيـة، وبين بلدان المغرب العربي والمشرق العربي وإسرائيل.

بالنسبة لبلدان المغرب العربي تم توقيع اتفاقية تونس، ثم الجزائر ثم المغرب في ٢٥، ٢٦، ٢٧ نيسان/أبريل سنة ١٩٧٦ على التوالي، وذلك بعد صعوبات عديدة اجلت هذا التوقيع بالنسبة للجزائر بصفة خاصة. ذلك لأن إتفاقيتي انتسـاب كل من تـونس والمغرب اللتـين وقعتا وطبقتـا منـذ سنـة ١٩٦٩ انتهى العمـل بهـما في آب/اغســطس سنـة ١٩٧٤، في حـين لم تكن الجزائـر مرتبـطة بأي اتفـاقات. ولكن أعـطى المجلس الـوزاري الأوروبي الهيئة الأوروبيـة توصيتـه الأولى ـ في إطار السيـاسـة المتـوسطيـة الشاملة التي أرسيت في نهايـة حزيـران/يونيـو سنة ١٩٧٣ ـ للتفاوض من أجل انتساب الجزائر ومن أجل تجديد اتفاقيات الانتسـاب مع تونس والمغـرب[٢٣]. وتجدر الاشـارة إلى أن الجماعـة قبلت تصريحات

فردية من جانب بلدان شمال أفريقيا تسمح لها بعدم خرق التزاماتها بمقتضى المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع إسرائيل. ولكن قبلت هذه البلدان من ناحية أخرى مبدأ «عدم التمييز» الذي ظهر تحفظها عليه في شكل التصريحات الفردية التي أعطت الأولوية لاعتبارات الأمن القومي وليس لمبدأ عدم التمييز[٢٤].

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي، أي مصر وسوريا والأردن ولبنان، فلقد دخلت فرادى في علاقات مع الجماعة. فبعد اتفاقيتي مصر ولبنان سنة ١٩٧٢، جاء اتفاق الأردن في العام نفسه، ثم جاء اتفاق سوريا سنة ١٩٧٤. ولكن منذ سنة ١٩٧٦ بدأت الجماعة تنظر إلى هذه البلدان الأربعة معاً في إطار كل واحد باعتبارها «بلدان المشرق العربي». ولقد أسفرت المفاوضات عن توقيع كل من مصر والأردن وسوريا في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٧٧ اتفاقيات مماثلة لاتفاقيات بلدان المغرب الثلاثة. ثم جاءت الاتفاقية مع لبنان في أيار/مايو سنة ١٩٧٧ بعد مفاوضات أطول وأكثر صعوبة.

وبالرغم من أن السياسة المتوسطية توصف بأنها شاملة ومتوازنة، إلاّ أن الاتفاقيات بين الجماعة وبين بلدان المشرق وأقطار المغرب واسرائيل تفاوتت من حيث طبيعتها على نحو أثار ـ وبخاصة في ضوء النظر إلى العلاقة مع اسرائيل ـ تساؤلاً حول مدى وحقيقة توازن هذه السياسة. ففي حين كانت المفاوضات بين الجماعة وبين بلدان المغرب تتعثر وتواجه صعوبات نجد أن الجماعة تصل في ١١ ايار/مايو سنة ١٩٧٥ إلى إبرام اتفاقية هامة مع اسرائيل، لا تقارن ما تحققه من مزايا للاقتصاد الاسرائيلي بما تحقق لاي بلد عربي آخر من وراء اتفاقه مع السوق[٢٥].

ولقد أثار هذا الاتفاق ردود فعل عربية حادة حول توقيته وحول مضمونه[٢٦].

بالنسبة لتوقيته: لم تستجب الدول الأوروبية للضغوط العربية من أجل تأخير توقيع هذا الاتفاق حتى حزيران/يونيو ١٩٧٥ وهو الميعاد الذي كان مقرراً أصلاً له. ولذا، فقد تم هذا التوقيع في أيار/مايو أي قبل البدء في أعمال الحوار الأوروبي (وكان ممثلو الحكومات العربية قد قرروا في نيسان/ابريل سنة ١٩٧٥ الموافقة على بدء الحوار في ١٠ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٥)، وفي وقت تجمدت فيه أيضاً المفاوضات مع دول المغرب بحجّة صعوبتها. وهكذا كانت الاتفاقية بين اسرائيل والسوق تعد أول خطوة في تطبيق السياسة المتوسطية الشاملة تجاه الدول غير الأوروبية. ولذا بدت أوروبا ـ في نظر العرب ـ كما لو كانت قد استجابت لضغوط اسرائيلية للإسراع بتوقيع الاتفاق تجنباً لأي ضغوط عربية خلال الحوار العربي ـ الأوروبي.

هذا، ولقد ثار التساؤل في هذه الفترة عن عواقب مضمون هذه الاتفاقية، التي تنشىء علاقات مميزة بين اسرائيل والجماعة، على امكانيات نجاح الحوار في المستقبل. فلقد كانت الاتفاقية ـ التي تمتد لفترة غير محددة ـ تقضي بإنشاء منطقة تجارة حرة بين السوق الاوروبية وبين إسرائيل. ومن ثم فتحت أبواب الاقتصاد الأوروبي أمام إسرائيل. ودون الاستطراد في التفاصيل الفنية، فإنه يمكن القول إن الاتفاقية استجابت لكل المطالب الاسرائيلية، أي أنها كانت تعويضاً كبيراً من أوروبا في مقابل الاعلان عن البدء في أعمال الحوار العربي ـ الاوروبي.

ولهذا كله جاء رد فعل الحكومات العربية عنيفاً في البداية، إذ اعتبر

الجانب العربي (كما جاء في المذكرة التي قدمها السفراء العرب في بروكسل إلى الجماعة الاوروبية) أن الاتفاقية مع إسرائيل تعد تشجيعاً معنوياً وسياسياً ودعماً اقتصادياً ومادياً لدولة معتدية تحتل بالقوة أراضي دول أخرى تعتبرها الجماعة دولاً صديقة.

بعبارة أخرى، رفض الجانب العربي حجة المفهوم المتوسطي الشامل والمتوازن والذي يضع كل الوطن العربي في كفة، واسرائيل في كفة أخرى، في حين كان يمكن للدول الأوروبية أن تستثمر الفرصة لتضغط بهذه الاتفاقية على إسرائيل لتوقف سياسات الضم والتوسع وتجلو عن الأراضي العربية المحتلة. هذا، ولقد أشارت المذكرة السابق التنويه بها إلى سوابق للجماعة في استخدام الحجج الاقتصادية لخدمة أغراض سياسية كما حدث في حالة اليونان حين لجأت الجماعة إلى تجميد اتفاقية الانتساب معها كسبيل للضغط على الحكم العسكري فيها[٢٧].

وبعد أن هددت هذه المشكلة بدء أعمال الحوار، تم حلها عندما أرسل الجانب الأوروبي مذكرة إلى الجامعة العربية رداً على مذكرتها أوضح فيها أن الاتفاقية الجديدة مع إسرائيل ذات طبيعة تجارية تفضيلية، وانها ليست اتفاقية انتساب، وأنها أبرمت لتحل محل اتفاقية سنة ١٩٧٠ التي سينتهي العمل بها في تموز/يوليو سنة ١٩٧٥، وانها جزء من المنهاج المتوسطي الشامل المتوازن[٢٨]. هذا ولقد أكد متحدث باسم اللجنة المسؤولة عن التعاون في الجماعة حرصها على تنمية علاقاتها مع كل دول جنوب حوض المتوسط وذلك على أساس الموازنة بين البلدان العربية وإسرائيل، حيث أن الجماعة تتفاوض مع بلدان المغرب كما أنها مستعدة لتكرار العملية مع مصر ولبنان وسوريا والأردن[٢٩].

هذا، وتجدر الاشارة إلى أن الجماعة بعد توقيع الاتفاقيات مع بلدان المغرب والمشرق سنة ١٩٧٦ وسنة ١٩٧٧، وتطبيقاً لما سمته بمبدأ «التوازن»، وقعت بروتوكولاً اضافياً وآخر مالياً مع إسرائيل في شباط/فبراير سنة ١٩٧٧، وذلك لتوسيع نطاق التعاون إلى المجالات التي لم تمتد إليها اتفاقية أيار/مايو سنة ١٩٧٥[٣٠].

ودون التطرق إلى تقويم انجازات اتفاقيات بعض الأقطار العربية في إطار السياسة المتوسطية والتي تحتاج إلى تحليل إقتصادي مفصل لنمط ولمحددات المبادلات في قطاعات مختلفة، تكفي هنا الاشارة إلى نتيجة خلصت إليها إحدى الدراسات حول العلاقة بين الاجراءات الحمائية والتفضيلية في إطار السياسة المتوسطية بصفة عامة[٣١]. وهي تتلخص كالآتي:

أثرّ تزايد الاتجاهات الحمائية للجماعة (على المنتوجات الزراعية والمنسوجات والصلب والسيارات) على العلاقات بينها وبين الدول المتوسطية، ذلك لأنها كانت تتناقض مع التفضيلات التي تمنحها لهم في إطار السياسة المتوسطية، فإذا كانت السياسة الزراعية المشتركة للجماعة قد أعطت الدوافع للدول المتوسطية لعقد اتفاقيات تفضيلية معها، فإن الجماعة كان لديها حرية المناورة عند إعطاء التفضيلات على كل من المنتوجات الزراعية والصناعية على حد سواء. ولكن التزايد في الاكتفاء الذاتي للدول الأوروبية من المنتوجات الغذائية المتوسطية من ناحية، مع تزايد الاجراءات الحمائية تجاه المنتوجات المصنوعة من ناحية أخرى، هددا نظم التفضيلات القائمة. وفي الوقت نفسه لم يكن لدى الجماعة الكثير لتعوض به هذه الدول التي تريد الحفاظ على العلاقات المميزة

معها. وإذا كانت بعض الدول المتوسطية الأوروبية (وبخاصة التي انضمت إلى السوق سنة ١٩٨٠ مثل اليونان أو التي ناضلت حتى كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨٦ من أجل هذا الانضمام مثل اسبانيا والبرتغال) استطاعت أن تواجه التداعي في قيمة التفضيلات التي كانت تحصل عليها، فإن الدول المتوسطية غير الأوروبية لم يكن امامها إلاّ قبول الأمر الواقع أي إغلاق أسواق الجماعة في وجه المنتوجات الزراعية ومنتوجات النسيج والملابس بصفة خاصة. وكان هذا الوضع وراء مطالبة البلدان العربية بتوقيع اتفاقية تفضيلية جماعية مع الجماعة الأوروبية (كما سنرى).

وفضلاً عن آثار هذه السياسة الحمائية التي أصبحت السوق تنتجها بالفعل إزاء عديد من المنتوجات منذ نهاية السبعينات، جاء التوسيع الثاني للسوق (انضمام اليونان سنة ١٩٨٠ أولاً، ثم انضمام اسبانيا والبرتغال سنة ١٩٨٦) بانعكاسات جديدة على السياسة المتوسطية (وعلى الحوار العربي - الأوروبي الذي كانت تجري محاولات تنشيطه في هذه الفترة).

كان على البلاد العربية أن تأخذ في الاعتبار هذا التوسيع نظراً إلى الطبيعة التنافسية لصادرات بعضها (مصر، لبنان، الأردن وسوريا، الجزائر، تونس والمغرب) وصادرات الأعضاء الجدد في السوق، وفي الوقت نفسه كانت البنية الاقتصادية للدول الثلاث الجديدة بنية مجتمعات نامية تحتاج إلى حماية بعض الصناعات والقطاعات الاقتصادية في مواجهة بعض الصادرات إلى الجماعة، ومنها صادرات البلدان العربية المشار إليها. ولكن لم تطرح الجماعة الأوروبية البدائل الفعلية

لمواجهة هذا الوضع الجديد (مثل توقيع اتفاقية تجارية، تفضيلية جماعية)، بل أشارت دوائرها إلى أن الأقطار العربية السبعة المتضررة من جراء توسيع نطاق السوق لديها ورقة الضغط على الجماعة وهي سلاح التجارة الثنائية بين هذه البلدان وبين الجماعة، حيث أن هذه البلدان تستوعب ٤,٨ بالمائة من اجمالي صادرات الجماعة سنة ١٩٧٨، كما أن قيمة واردات هذه الأقطار تعادل في قيمتها صادرات الجماعة إلى جميع الدول الأعضاء في اتفاقية لومى (١)[٣٢].

إذن يبقى البديل أمام هذه البلدان العربية أن تنجح في تجميع صفوفها ولو على مستوى تجمعات جزئية (المغرب العربي، المشرق العربي) لتدعم من أوراقها التفاوضية مع الجماعة، أي على هذه البلدان أن تتخلى عن أسلوب المشاورات الثنائية مع الجماعة، فهو، وإن حقق مكاسب ضئيلة قصيرة الأجل، يحرمها من مكاسب اكبر طويلة الأجل، ذلك لأنه (أي نمط العلاقات الثنائية) يعد أحد صور الاختلال الهامة في توازن العلاقات العربية ـ الأوروبية والتي تحول دون تطور تعاون إقليمي حقيقي بين الطرفين العربي والأوروبي. كما سنرى لاحقاً.

ثالثاً: البعد الاقتصادي في الحوار العربي ـ الأوروبي

كان تزامن إستخدام سلاح النفط وحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ نقطة تحول هام في محتوى علاقات المنطقة العربية بالعالم الخارجي بصفة عامة، وبالدول الأوروبية بصفة خاصة.

ولقد جاء أهم رد فعل أوروبي لامتصاص آثار هذا التزامن بين السلاح الاقتصادي والسلاح العسكري، متمثلاً في الدعوة إلى الحوار

العربي ـ الأوروبي والتي قبلها الجانب العربي ـ كما رأينا. إذن ما حجم المصالح النفطية الأوروبية في المنطقة؟ وأين وضع النفط في الحوار؟ وما هو الهيكل التنظيمي له وما هي أهم موضوعاته الاقتصادية؟ وهل حقق الحوار أهداف الطرفين العربي والاوروبي تجاه هذه الموضوعات؟

١ ـ النفط والحوار العربي ـ الأوروبي

ولد الحوار من ازمة الطاقة بعد إستخدام سلاح النفط[٣٣] الذي كان بمثابة الدافع المباشر والمحرك للدعوة إلى هذا الحوار.

ولعل أهم ما يوضح هذه الحقيقة هو إلقاء الضوء على بعض المعطيات التي تبرز آثار الأزمة النفطية على المصالح الأوروبية في المنطقة العربية:

فلقد كانت اوروبا تستورد سنة (١٩٧٣) ٨٥ بالمائة من احتياجات طاقتها من النفط من الشرق الأوسط. وفي سنة ١٩٧٧ كانت ٦٥ بالمائة من هذه الاحتياجات تأتي من البلدان العربية[٣٤]. ومن هنا يتضح مغزى شدة حساسية الاقتصاديات الاوروبية في هذه الفترة لأي حظر نفطي أو ارتفاع كبير ومستمر في أسعار النفط. ومن ثم تم تسييس هذه القضية لتحتل وضعاً متميزاً بين أولويات السياسات الخارجية الأوروبية.

فلا تقتصر أهمية النفط على كونه مصدراً للطاقة فقط، ولكن هناك مؤشرات أخرى على مدى حساسية الاقتصاد الاوروبي لأيّ اضطرابات تتعلق به وتنعكس بصفة خاصة على مبادلات المنطقة العربية مع

أوروبا. فإن أوروبا تسعى لحماية نصيبها من التجارة الخارجية العربية والتي تمثل نسبة هامة من إجمالي الدخل القومي لأوروبا أكبر من نظيرتها بالنسبة للولايات المتحدة. وتزداد بالطبع أهمية حماية هذا النصيب مع تزايد عبء أسعار الواردات النفطية الأوروبية.

ولقد عانت اوروبا الجماعية بالفعل من عواقب اقتصادية متنوعة لأزمة النفط سنة (١٩٧٣)[٣٥]. ولقد تفاوتت واختلفت الاقتصاديات القومية الأوروبية من حيث درجة إصابتها بهذه العواقب.

فلقد واجهت ـ كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية ـ ضغوطا سياسية واقتصادية داخلية وخارجية مختلفة أثرت على تشخيص كل منها وعلى رؤيتها لكيفية علاج عواقب الأزمة.

وكان الاقتصاد الفرنسي أكثر تأثراً بهذه الأزمة بالمقارنة بالاقتصاد البريطاني والألماني (من حيث درجة الاعتماد على النفط العربي، درجة الاستقرار الاقتصادي، درجة التضخم والمشاكل النقدية والمالية التي ترتبت على ارتفاع اسعار النفط)[٣٦]. ومن هنا يمكن تفسير بعض الاختلاف بين مواقف هذه الدول من سياسات الجماعة الأوروبية تجاه حرب تشرين الأول/اكتوبر (كما سبق ورأينا).

وكان على الدول الأوروبية أن تختار بين ثلاثة بدائل للتعامل مع الأزمة النفطية، اما انتهاج خط جديد للعلاقات الجماعية مع الحكومات العربية؛ أو تبني سياسات قومية تقوم على الاتفاقات الثنائية مع الحكومات العربية النفطية؛ أو تبنى الخط الأمريكي الداعي إلى تكوين تكتل للدول المستهلكة للنفط. ولقد أخذت الجماعة الأوروبية بالبدائل الثلاثة معاً.

وقاد البديل الأول إلى الدعوة للحوار العربي ـ الأوروبي، ولكن كان النفط هو «الحاضر الغائب» طوال المناقشات التي دارت حول الدعوة إلى الحوار وبدايته.

وبالرغم من وضوح البعد النفطي في وقائع وجذور مولد الحوار إلاّ أنه لم يعبر عن ذلك رسمياً بعد ذلك، ولم يدرج موضوع النفط بين موضوعات الحوار الاقتصادية والفنية. إذن كيف وصل الطرفان العربي والاوروبي إلى الاتفاق على استبعاد هذا الموضوع الذي يتفق الجميع على أنه كان المحرك المباشر للحوار؟

ويمكن للوهلة الأولى تفسير هذا الاستبعاد بأنه نتيجة اتفاق الجانبين على عدم مناقشة الموضوع في محفلين دوليين في آن واحد: أي الحوار العربي ـ الأوروبي والحوار بين الشمال والجنوب. وكان الأخير قد بدأ تنظيمه وكان الجانبان يريان أن هذا المحفل الأخير أكثر ملاءمة لمناقشة موضوع النفط مع غيره من مشاكل العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، كذلك نظراً لأنه تمثل فيه مصالح كل المنتجين وكل المستهلكين وليس البلدان العربية والأوروبية فقط[٣٧].

ولكن يقود التحليل العميق إلى الكشف عن وجود أسباب أخرى يمكن أن تفسّر استبعاد النفط من الحوار.

فمن ناحية، كان الطرفان العربي والاوروبي، ولأسباب وبدرجات مختلفة، عاجزين عن صياغة سياسة طاقة مشتركة. فالأقطار العربية النفطية تتبنى سياسات نفطية مختلفة يدعم من عواقبها الاختلافات بين النظم السياسية والاقتصادية وتجارب التنمية وتوجهات السياسات الخارجية[٣٨]. أما الجانب الاوروبي فقد اصطدمت محاولاته لإرساء

سياسة طاقة مشتركة بمشاكل البنيان الاوروبي والمشاكل الداخلية في دول الجماعة، هذا فضلاً عن مشاكل العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية[٣٩]. وكان استبعاد النفط من الحوار من أهم التعبيرات عن عدم الانفصال بين كل هذه المشاكل والتي تبرز بصفة خاصة تأثير الموقف الأمريكي. فقد كان الموقف الأمريكي عنصراً هاماً من عناصر تعقيد الحوار وتفريغه من جوهره الحقيقي، إذ حرص كيسنجر من ناحية على تطبيق مفهومه عن الفصل بين سلاح النفط وبين الصراع العربي ـ الاسرائيلي حتى يحمي الولايات المتحدة وحلفاءها من التعرض لضغوط سياسية عربية، ومن ثم يحتفظ لنفسه بحرية المناورة الدبلوماسية خلال سعيه لتسوية الصراع. ولكن السلوك الأوروبي خلال أزمة حرب تشرين الأول/أكتوبر ـ كما رأينا ـ وبسبب الحرص على تأكيد الانفصال عن الخط السياسي والعسكري للسياسة الامريكية، أدى إلى مشاكل كثيرة في العلاقات الأوروبية الأطلسية[٤٠].

ومن ناحية أخرى، ربطت الولايات بين العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية وبين مشكلة الطاقة العالمية على نحو أبرز مدى رغبتها في استعادة زمام السيطرة على هذه المشكلة وفي الانفراد بقيادة التحالف الغربي والسيطرة على الوطن العربي[٤١]. ولذا، رفضت أن تقوم أوروبا بأي دور في المنطقة حتى لا تحقق مكاسب منفردة. وفي الوقت نفسه تفجرت الاختلافات بين وجهتي النظر الأمريكية والأوروبية (وبصفة خاصة الفرنسية) حول كيفية التعامل مع أزمة الطاقة[٤٢].

فلقد أرادت الولايات المتحدة أن تواجه تكتل الدول المنتجة للنفط بتكتل مماثل للدول المستهلكة. ولذا دعا نيكسون في كانون الثاني/يناير

سنة ١٩٧٤ إلى عقد مؤتمر واشنطن للطاقة في شباط/فبراير ١٩٧٤ (ولقد وضع هذا المؤتمر اللبنة الأولى للسياسات المشتركة الغربية في مجال استهلاك الطاقة النفطية وتطوير بدائل الطاقة)[٤٣]. وأعلنت فرنسا رفضها هذا الاقتراح واعتبرته محاولة لفرض السيطرة الأمريكية على أوروبا بشكل جديد. وكانت فرنسا تأمل أن ينحاز إلى موقفها باقي شركائها الاوروبيين. ولكن جاء انحياز باقي الدول الاوروبية إلى الموقف الأمريكي ـ وفي ظل فشل الجماعة في تبني سياسة طاقة مشتركة ـ نجاحاً لدبلوماسية كيسنجر وعزلة لفرنسا التي رفع وزير خارجيتها ـ في خطابه أمام المؤتمر ـ لواء رفض السيطرة الأمريكية، كما دافع أيضاً عن أسلوب الاتفاقات الثنائية مع الدول النفطية. ولقد رفضت فرنسا الاشتراك في الوكالة الدولية للطاقة التي أعلن مؤتمر واشنطن عن تكوينها. ثم قبلت الولايات المتحدة وبعد مشاورات عنيفة مع فرنسا ـ اقتراح الأخيرة بعقد مؤتمر للتعاون الاقتصادي الدولي يبحث كل مشاكل العلاقات بين الدول النامية والصناعية وليس مشكلة النفط فقط. ولقد لعبت الجزائر دوراً كبيراً في المبادرة بالدعوة إلى مثل هذا المؤتمر بدلاً من الاقتصار على بحث مشكلة النفط فقط، وهو الأمر الذي يبث الانقسام في صفوف الدول النامية ذاتها. ولقد عقد المؤتمر في باريس في نيسان/ابريل سنة ١٩٧٥، ولكنه انتهى إلى الجمود بعد ذلك ولم يسفر الحوار بين الشمال والجنوب عن تقدم حقيقي.

وفي الوقت الذي تحركت فيه الولايات المتحدة للضغط من اجل استبعاد النفط من الحوار وهو الأمر الذي استجاب إليه الجانبان العربي والأوروبي، تحركت أيضاً الولايات المتحدة لمحاصرة الحوار من جانب آخر. فلقد اتهم نيكسون في ٥ آذار/مارس سنة ١٩٧٤ (بعد اتخاذ

وزراء خـارجية الجماعة قـرارهم في ٤ آذار/مـارس بـالبـدء في الحـوار) الدول التسع بالعمل ضـد الولايـات المتحدة. وبعـد تعدد الاتصـالات والمشـاورات استقرت الجـاعة ـ عقب اجتـاع وزراء خـارجيتهـا في ٢٠ نيسان/ابريل سنة ١٩٧٤ ـ عـلى ضرورة التشاور مـع الولايـات المتحدة حول مسار الحوار. ولذا، خفت حدة المعارضة الأمريكية للحوار، وبدأ تنفيذ التشاور منذ ١١ حزيران/يونيـو سنة ١٩٧٤ حـين اجتمع غينشر ـ بـاسم الدول التسـع ـ مع كيسنجـر في بون ليـطلعه عـلى قرارات وزراء الخارجية الأوروبيين حول بدء الحوار[٤٤]. وقد اثار هـذا الموضـوع ـ قبل حسمه على هذا النحو ـ انقسامات حادة بين الـدول التسع. ففي حـين أصرت بـريطانيـا على ضرورة التشـاور المسبق وعلى كـل المستويـات مع الولايات المتحدة نجد أن فـرنسا طـالبت بأن يتم هـذا التشاور بعـد أن يصـل الحوار إلى نتـائج ملمـوسة. هـذا، ولقد خفت حـدة المعـارضـة الفرنسية بعد وصول جيسكار ديستان إلى الرئاسة في فرنسـا، وهو الأمـر الـذي ساعـد عـلى تبني مـوقف وسط يـأخـذ في الاعتبـار الحسـاسيـات البريطانية والألمانية النابعة من روابطها القوية مع الولايات المتحدة[٤٥].

ولقد كان هذا الفصل المـزدوج، أولاً: بين النفط والصراع العـربي ـ الاسرائيـلي، وثانيـاً: بين الأبعـاد السياسيـة، وبين الأبعـاد الاقتصاديـة لحركة الجماعة الاوروبية في المنطقة العربية، كافيـاً لتحقيق التصالـح بين البعـدين الأطلسي والعربي في السيـاسات الأوروبيـة، ومؤشـراً عـلى أن أوروبا لا يمكن ان تقف طويلاً ضد إرادة الـولايات المتحـدة، وأن تلك الأخـيرة لا يمكن أن تسكت طويـلاً على تحـرك أوروبي مستقـل عنهـا في المنطقة العربية أو على مستوى العـالم الثالث بصفـة عامـة. ولكن ظلت الـدول الغربيـة ـ وطوال السبعينـات ـ تتقدم عـلى صعيد تـطوير بـدائل

الطاقة وترشيد الاستهلاك من النفط لتخفيف التبعية للنفط العربي. وأثّرت هذه التطورات ـ كما سنرى ـ على قوة الحوار العربي ـ الأوروبي.

٢ ـ الاطار المؤسس للحوار وتطور مساره الاقتصادي

أ ـ بعد مرحلة مولد فكرة الحوار العربي ـ الأوروبي التي اقترنت بأهداف وأسباب سياسية واقتصادية على الصعيد الدولي والاقليمي وعبر الاقليمي، بدأت مرحلة التأسيس وتحديد الأهداف. ولقد شهدت هذه المرحلة تطورات اجرائية وتنظيمية متلاحقة. ولقد واجه بدء الحوار رسمياً، أي على مستوى اللجنة العامة (وهي أعلى سلطة في الحوار) والذي كان مقرراً في ١٩٧٤/١١/٢٦، صعوبات متعددة (تمثيل الفلسطينيين، واعتراضات الولايات المتحدة ـ كما رأينا ـ). ولذا، بدأ الحوار في حزيران/يونيو سنة ١٩٧٥ حول التعاون الاقتصادي وحول موضوعات اقتصادية وفنية وذلك على مستوى الخبراء. ولقد تحققت تلك البداية بعد التغلب على مشكلة تمثيل الفلسطينيين، وبعد ان خفت الاعتراضات الأمريكية، وبعد اقتناع الجانب العربي بدفاع الجانب الاوروبي في مواجهة الازمة التي أثارتها اتفاقية اسرائيل مع الجماعة الأوروبية في أيار/مايو سنة ١٩٧٥.

ولقد جرت منذ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٥ عدة لقاءات دورية بالتناوب بين العواصم العربية والاوروبية. كان ثلاثة منها على مستوى الخبراء:

عقد الأول: في القاهرة (١٠ ـ ١٤ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٥) وتم

خلاله وضع أول صياغة لمبادىء واهداف الحوار والنشاطات التي يجب أن تتم في مجالات التعاون المختلفة.

أما الثاني والثالث: فلقد عقدا على التوالي في روما (٢٢ ـ ٢٤ تموز/يوليو سنة ١٩٧٥)، ثم في أبو ظبي (٢١ ـ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٥) وفيهما تم تحديد هياكل الحوار كما تم تقسيم مجالات العمل والتعاون إلى سبع قطاعات تختص بكل واحد منها لجنة عمل. كذلك تمت ثلاثة اجتماعات على مستوى اللجنة العامة: الأول في لوكسمبورغ (١٨ ـ ٢٠ ايار/مايو سنة ١٩٧٦) وتم خلاله وضع الصيغة النهائية للبنيان التنظيمي للحوار.

وعقد الاجتماعان الثاني والثالث في تونس (١٠ ـ ١٢ شباط/فبراير سنة ١٩٧٧) وفي دمشق (٩ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٨). وهكذا يتضح أن للحوار ثلاثة مستويات تنظيمية: اللجنة العامة، لجنة التنسيق، لجان العمل السبع التي اختصت بالموضوعات الاقتصادية والفنية للحوار وهي: التصنيع، هياكل البنية الأساسية، الزراعة والتنمية الريفية، التعاون المالي، التجارة، التعاون التكنولوجي والعلمي، الثقافة والعمل والمسائل الاجتماعية[٤٦].

ب ـ ولقد فرضت هذه الموضوعات الاقتصادية والفنية والاجتماعية نفسها على اجتماعات الحوار نظراً لأهميتها بالنسبة للطرفين، وذلك بعد أن اجتاحت المناقشات السياسية حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي الاجتماعات الأولى منها. إذن ما هي أهداف الطرفين من وراء التعاون في هذه المجالات؟ وكيف تطور هذا التعاون وما نتيجته؟

(١) بالنسبة لأهداف الحوار الاقتصادية فهي تنقسم الى مستويين:

المستوى الأول: يتضح لنا إذا نظرنا إلى الحوار العربي ـ الأوروبي كواحد من أربعة أطر تفاوضية كبرى برزت ـ بعد أزمة الطاقة سنة ١٩٧٣ ـ وهدفت بمجموعها إلى إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الدولية. ولقد انتظمت هذه الأطر الأربعة بناء على عدة مبادرات متزامنة سبق وأشرنا إليها وهي: مبادرة كيسنجر لتكوين جبهة مستهلكي النفط والتي أفرزت الوكالة الدولية للطاقة. مبادرة العالم الثالث والتي قدمها الرئيس الجزائري بومدين (باعتباره رئيس مجموعة عدم الانحياز في تلك الفترة) وذلك في اجتماع قمة عدم الانحياز الرابع في الجزائر في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٣ التي اسفرت عن عقد دورة خاصة للجمعية العامة سنة (١٩٧٤) لمناقشة مشاكل المواد الأولية والطاقة والتنمية والتي اصدرت الوثيقة الشهيرة حول «النظام الاقتصادي العالمي الجديد»، ومبادرة المجموعة الأوروبية التي دعت إلى الحوار العربي ـ الأوروبي، والمبادرة الفرنسية التي أسفرت عن عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في باريس سنة ١٩٧٥.

وبالنظر إلى الموضوعات المطروحة في هذه الاطارات يتضح كيف أن الحوار العربي ـ الأوروبي يطرح موضوعات المفاوضات نفسها بين الشمال المتقدم الذي تنتمي إليه دول الجماعة الاوروبية، وبين الجنوب المتخلف الذي تنتمي إليه البلدان العربية. وهذا الانتماء لطرفي الحوار العربي ـ الأوروبي لا يمكن تجاهله عند البحث في أهدافه ثم عند تقويم انجازاته[٤٧]. فإن هدفه الأساسي هو اقامة تعاون أوثق بين أوروبا، وبين

العرب يتعدى المشاكل العالمية المطروحة في الأطر الأخرى من ناحية، ويكمل مجالات التعاون التي ركزت عليها من ناحية ثانية، وذلك بخلق سبل للتعاون في مجالات أخرى تتميز بها العلاقات الاوروبية ـ العربية بصفة خاصة[٤٨].

المستوى الثاني: يرتبط بالمصالح المشتركة العربية ـ الاوروبية، وهي نوعان:

من ناحية، هناك المصالح العليا أو الغايات النهائية من وراء إقامة علاقات اقتصادية مميزة بين الاقليمين. بالنسبة لأوروبا سبق وأشرنا إلى أن توجهها الاقتصادي نحو العالم الثالث بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة، ينبع من سعيها لتدعيم قدراتها الذاتية كسبيل لتأكيد وجودها في مواجهة القوتين الاعظم والقيام بدور إيجابي في السياسات العالمية. أما بالنسبة للطرف العربي فهو يهدف إلى تنويع علاقاته الاقتصادية الدولية وذلك باستغلال مراكز القوة الجديدة في النظام الدولي (مثل الجماعة الاوروبية) وذلك للتخفيف من العواقب السلبية للاستقطاب الثنائي للمنطقة العربية بين القوتين الأعظم.

وتبدو هذه المصالح العليا للطرفين متكاملة ـ في الأجل الطويل ـ وبخاصة إذا نظرنا إلى المصالح المباشرة لهما (كما سنرى). فإن أوروبا الجماعة والوطن العربي يبدوان كشريكين يمكنهما إقامة نوع من الاتفاق بين الجماعي (Accord Intercommunautaire). ويعد هذا النمط من التعاون سبيلاً لعلاج الإتجاهات القومية المتطرفة أو الإتجاهات «العالمية الكلية» Global وذلك عن طريق إقامة «كيانات اقتصادية وبشرية كبرى» أكبر من الدولة القومية ولكن أصغر من «الجماعة الدولية».

وبمقدور الحوار العربي ـ الأوروبي أن يفسح الطريق أمام قيام مثل هـذا النمط من التعاون في الأجل الطويل على نحو يكون له تأثير عميق على العالم كله نظراً إلى أهميته الاقليمية[٤٩].

وكان التحدي الكامن أمام تحقيق هذه الغايات النهائية ـ والتي ستعد مؤشراً على نجاح الحوار ـ هو مدى النجاح في إعادة تشكيل نمط العلاقات الاوروبية بعيداً عن نمط التبعية ونحو مزيد من الإقتراب من نمط الإعتماد المتبادل الحقيقي. وهنا ثار التساؤل التالي: هل بمقدور البلاد العربية التي تحوز موارد إستراتيجية هامة تدعم من قدرتها التفاوضية، أن تقيم علاقات متميزة مع أوروبا على نحو يستجيب لمطالب التنمية العربية ويحقق المصالح الاوروبية في الوقت نفسه؟ أم أن هذه العلاقات لن تؤدي إلاّ إلى مزيد من تبعية المنطقة العربية، وليس إلى تقسيم جديد للعمل بينها وبين اوروبا[٥٠]؟

ومن ناحية أخرى، هناك المصالح الاقتصادية المباشرة، فالحوار يهدف (كما جاء في المذكرة المشتركة الصادرة عن إجتماع مشترك للخبراء الأوروبيين والعرب في تموز/يوليو سنة ١٩٧٥) إلى إقامة تعاون يتطلب اتخاذ التدابير والخطوات الفعالة في جميع الميادين عن طريق توزيع عادل للعمل بين المجموعتين: فمن ناحية، يملك الجانب الأوروبي إمكانيات ضخمة في ميادين التكنولوجيا والمعدات والخدمات، ومن ناحية أخرى، يملك الجانب العربي نصيباً وافراً من المواد الأولية والإمكانيات المالية والبشرية.

ومن ثم يمكن تلخيص المطالب الأساسية للجانب العربي كالآتي: حماية الإستثمارات العربية في أوروبا، حرية دخول المنتوجات العربية

للأسواق الاوروبية، نقل التكنولوجيا من أوروبا بشروط مميزة، إقامة قدرة صناعية عربية متطورة.

أما الطرف الأوروبي فتتلخص مطالبه في: حماية الاستثمارات الاوروبية في البلاد العربية، ضمان انتظام الإمدادات بأسعار معتدلة، مشاركة رأس المال العربي في الصناعة الاوروبية، زيادة الصادرات الاوروبية إلى المنطقة العربية.

ويتضح من هذه المطالب أن تطوير اعتماد متبادل متوازن يقتضي قيام تعاون يرتكز على تطوير فعال للقوى الإنتاجية العربية على نحو يساعد على ظهور نمط جديد من تقسيم العمل الدولي بين الجانبين العربي والأوروبي[٥١].

ولكن كيف يمكن للحكومات العربية التي لوحت لأوروبا ـ منذ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣ ـ بالنفط والبترودولار في مقابل تأييد القضية العربية وفي مقابل التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتنمية، كيف يمكنها بعد ذلك أن تستبعد النفط من الحوار تحت رغبة بعض الحكومات العربية ذاتها؛ ومع خضوع بعض الدول الاوروبية للضغوط الأمريكية ـ كيف يمكنها أن تحقق أهدافها الاقتصادية من وراء الحوار؟ إن نتائج مسار الحوار يمكن أن تقدم الإجابة. وهذا يقودنا إلى النقطة التالية.

(٢) بالنسبة لتطور مسار الحوار حول الموضوعات الاقتصادية

دون الدخول في التفاصيل الفنية عن درجة التقدم الذي تحقق على صعيد عمل كل لجنة من اللجان السبع المتخصصة، أو على صعيد

اجتماعات اللجنة العامة للحوار[٥٢]. يكفي استخلاص النقاط التالية حول «مشروعات التنمية» وحول «التبادل التجاري» فهما موضع الصدام الأساسي في المصالح بين اوروبا والعرب.

(أ) عن «مشروعات التنمية» فهي المشروعات ذات التأثير الهيكلي على الاقتصاد والمجتمع. وانطلقت هذه المشروعات من فكرة التعاون الثلاثي: تكنولوجيا أوروبية + رأس مال نفطي عربي + يد عاملة من البلدان العربية كثيفة السكان.

ويمكن تصنيف هذه المشروعات إلى أربعة أنماط:

- المشروعات الزراعية في بعض البلاد العربية الفقيرة: ولقد تم بالفعل اختيار إقامة بعضها في الصومال والسودان. وهي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي الشامل والتنمية الزراعية. ولكن البلدان العربية الغنية رفضت هذه المشروعات ـ باستثناء الكويت ـ التي ساندت إقامة مشروع السودان نظراً لمساندتها السياسية للنظام السوداني. وكان بمقدور هذا المشروع أن يجعل من السودان «مزرعة دول الخليج». ولقد حال أيضاً دون التقدم على صعيد هذه المشروعات مشكلة تمويل الدراسات التمهيدية اللازمة للإعداد لها. حيث رفض الجانب الأوروبي تمويل هذه الدراسات كذلك ترددت الحكومات العربية كثيراً قبل ان تقبل تقديم تمويل جزئي لها.

- مشروعات البنية الأساسية والاتصالات: وكانت جميع البلدان العربية في حاجة إلى تطويرها أو إنشائها. ولقد اهتمت بها الجماعة الاوروبية لانها تخدم مصالحها أيضاً ومن ثم تحمست لها أكثر من تحمسها لمشروعات النمط الثالث.

ـ المشروعات الصناعية: فلقد طالب الجانب العربي بالتعاون لإقامة صناعات ثقيلة. ولم يتحمس الجانب الأوروبي لهذا الطلب واقترح التركيز على تشجيع الصناعات التي تقوم على المواد الأولية. وكان من بين هذه المشروعات صناعات تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية، إلّا أنه لم يحدث تقدم يذكر بالنسبة للأخيرة. فلقد تضاءلت الطموحات التي صاغها مؤتمرا القاهرة وروما بعد أن عارض الجانب الأوروبي العديد من المشروعات التي قدمها الجانب العربي في هذا المجال، نظراً إلى طبيعتها التنافسية مع الصناعات الاوروبية المناظرة والتي تمر بمرحلة أزمة.

ـ المشروعات التي احرزت تقدماً أكبر وهي مشروعات الدراسات التمهيدية حول عدد كبير من الموضوعات (مثل الشروط العامة للتعاقدات، الإعداد المهني، التنسيق في مجال الإحصائيات، إنشاء المدن الجديدة، بحث تطوير موارد المياه واستخداماتها في المناطق الريفية، الميكنة الزراعية، إنشاء مركز للتعاون التجاري، التعاون العلمي والتكنولوجي). وبالرغم من عدم إنكار أهمية بعض هذه المشروعات ـ وبخاصة في الأجل الطويل ـ فإن إحراز التقدم على صعيدها دون غيرها من مشروعات التنمية الأخرى كان يعني ان الحوار لم يعد مشروعاً حضارياً طموحاً جداً، ولكن أضحى مجرد مشروع للتعاون الاقتصادي التقليدي على المستويات الجزئية[٥٣]. لماذا؟

لقد كان الاختيار بين هذه الأنماط من المشروعات، ثم تمويل ما تم اختياره يثير صعوبات عديدة نظراً للتضارب بين المصالح القومية وبين المصالح القطرية العربية من ناحية، ونظراً لطبيعة تقدير الدول

الاوروبية للمكاسب والتكلفة من وراء هذه المشروعات من ناحية، لم تكن الحكومات النفطية العربية تتحمس للاستثمار في مشروعات تنمية في البلدان العربية الفقيرة لأنها قليلة العائد. وفي المقابل كانت تفضل الإستثمار في الدول الاوروبية أو في مشروعاتها القومية. ولم تكن الجماعة الاوروبية تتحمس إلاّ لاستثمار الأموال النفطية في أوروبا. ولكن لم يتقدم هذا البديل نظراً لرفض دول الجماعة تقديم ضمانات للإستثمارات العربية فيها. ومن ناحية أخرى سعى الأوروبيون إلى الحفاظ على التوازن بين المكسب والتكلفة. وتتلخص التكلفة في ثلاثة أبعاد: سياسية (الموقف من الصراع العربي - الإسرائيلي)، مالية (تمويل المشروعات)، واقتصادية (الطابع التنافسي للصناعات التي اقترحها الجانب العربي). اما المكسب فلقد اتسم - في نظر أوروبا - بالعمومية والغموض[٥٤]. ولقد عبر عن تلك الرؤية الاوروبية لمشروعات التنمية أحد كبار موظفي اللجنة الاوروبية بقوله إن هذه المشروعات ضرورية لتبين إهتمام الأوروبيين بالحوار. بعبارة أخرى كانت المشروعات ذات أهمية سياسية بالدرجة الأولى في حين كان يعترض تحقيق مكاسب فعلية من ورائها مشاكل مالية واقتصادية طويلة الأجل[٥٥].

كذلك رأى البعض[٥٦] أن التعاون الثلاثي الذي تنطلق منه هذه المشروعات لم يكن ليحقق الإعتماد المتبادل المتوازن بين أطراف هذا التعاون (الدول الاوروبية مصدر التكنولوجيا الحديثة، والبلاد العربية الغنية مصدر رأس المال، والبلاد العربية الفقيرة مصدر اليد العاملة الرخيصة)، وإنما يدعم من قيود تبعية الطرف الثالث الذي ستدفع طبقته العمالية الصناعية والزراعية ثمن التوسع الصناعي المندمج في ظل الرأسمالية العالمية والذي ستعرض جماهيره لاستغلال قوي حتى يتمكن

انتاج المشروعات الثلاثية من المنافسة على صعيد السوق العالمي. وفي المقابل سيحقق الطرفان الآخران مكاسب من وراء هذا التعاون الثلاثي.

كذلك إذا كانت بعض الحكومات العربية قد طالبت بنقل بعض الصناعات الثقيلة إلى المنطقة فإن مصلحة أوروبا كانت تتحقق إذا انتقلت بعض الصناعات ذات الاعتماد القليل على رأس المال ولكن تحتاج إلى عمالة كثيفة، والتي تتسبب في تلوث البيئة، على أن تركز أوروبا جهودها على الصناعات التكنولوجية المتقدمة. ويعكس هذا الوضع تقسيماً جديداً للعمل بين الاقليمين يترجم الرؤية الليبرالية لكيفية اعادة تنظيم مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب (اي اعادة تنظيم اندماج الجنوب في النظام الرأسمالي العالمي). ويهاجم منظرو التبعية هذه الرؤية التي تكرس التبعية والتخلف.

(ب) **التعاون التجاري**[٥٧] من المعطيات الهامة والدائمة في العلاقات بين الجماعة الاوروبية والبلاد العربية تلك التي تبرز كل منهما كالشريك التجاري الواحد للآخر (كما رأينا).

لقد احتلت لجنة التجارة أهمية خاصة في أعمال الحوار واتفق الطرفان في اجتماع الخبراء في القاهرة على أن اتخاذ خطوات للتنمية وتوسيع التبادل التجاري بين المنطقتين العربية والاوروبية، يعتبر عاملاً هاماً في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقتين. وأراد الطرف العربي أن يحصل في مجال التجارة على مزايا تفضيلية (إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أو اشتراط المعاملة بالمثل، تثبت أسعار الصادرات العربية الرئيسية وضمان حصيلتها)، تفتح سوق الجماعة

الاوروبية لمنتوجاته دون أن يمنح مثيلها لدول الجماعة حتى لا يضر ذلك بمركز صناعاته الوليدة. وازدادت المطالب العربية وضوحاً وتحديداً في اجتماعي الخبراء في روما وأبو ظبي، حيث وصل إلى المطالبة بإبرام اتفاقية تفضيلية جماعية مع الجماعة الاوروبية (على غرار اتفاقية لومى (١). ورفض الجانب الأوروبي المطالب العربية وأعلن بصراحة عن تحفظه الشديد عليها في البيان النهائي وخلال المناقشات التي جرت في أبو ظبي. كذلك عجزت لجنة التجارة عن إحراز أي تقدم. واكتفى الاجتماع الأول للجنة العامة في لوكسمبورغ بأن وضع إجراءات تنمية التجارة ضمن الموضوعات التي يهتم بها. كذلك لم يتوصل الاجتماع الثاني في تونس إلى شيء جديد.

ولقد برر الطرف الأوروبي موقفه الرافض لتوقيع اتفاقية تفضيلية تجارية جماعية مع البلاد العربية بعدة حجج منها:

ـ إن المطالب العربية تثير مشاكل ذات أبعاد عالمية أكثر منها إقليمية وتجري مناقشتها بين الدول النامية والدول المتقدمة في المحافل الدولية.

ـ وإن ما يقرب من ٩٠ بالمائة من الصادرات العربية إلى أسواق المجموعة الاوروبية معفاة من الضرائب. وان هذا الرقم يصل إلى ٩٠ بالمائة بالنسبة للبلدان الخليجية العشرة التي لا تشملها اتفاقية لومى أو إتفاقيات السياسة المتوسطية الجماعية.

ـ إن اللوائح المعمول بها في مجال السياسة التجارية للسوق الاوروبية قادرة على حل المشكلات التي يطرحها الجانب العربي. أي كان الطرف الأوروبي يعطي الأولوية للاتفاقات التفضيلية المعقودة مع الحكومات العربية فرادى وليس كمجموعة. وهي الاتفاقات المعقودة مع بلدان

المغرب والمشرق في إطار السياسة المتوسطية (كما رأينا). كذلك كانت كل من الصومال والسودان وموريتانيا وجيبوتي أطرافاً في اتفاقية لومى الأولى التي وقعتها الجماعة الاوروبية مع ٤٦ دولة من الدول الأفريقية ومن دول الكاريبي والباسيفيك.

ولم تكن الحكومات العربية تقبل هذه المبررات. واستند الموقف العربي إلى الحقائق التالية:

ـ الصادرات النفطية تمثل دعامة الصادرات العربية الى الدول الاوروبية، ومن ثم فإن ادراجها ضمن الصادرات غير الخاضعة للرسوم يعطي نتائج مضللة. لأنه فيما عدا النفط فإن أقل من ٥ بالمائة من الصادرات العربية فقط هو الذي دخل الجماعة الاوروبية دون رسوم. وفي تقرير صادر من الجامعة العربية عن تطور العلاقات التجارية بين دول السوق الاوروبية والبلدان العربية يتضح أن نسبة الصادرات العربية غير الخاضعة للرسوم الجمركية الى اجمالي الصادرات ـ عدا النفط ـ قد بلغت ١,٥ بالمائة، ٢,٨ بالمائة، ٤,٩ بالمائة، ٤,٣ بالمائة، ٣,٢ بالمائة، خلال الاعوام من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٥ على التوالي.

ـ هذا وكانت الحكومات العربية ترى أنه قد يترتب على الاتفاقات التجارية الفردية مع الجماعة خسائر لها كمجموعة. ويرجع موقفها هذا الى قرار الجماعة بتقييد استيراد المنسوجات من بعض البلدان العربية التي تربطها معها اتفاقات تفضيلية (في اطار السياسة المتوسطية كما رأينا) وذلك حماية لصناعة النسيج الاوروبية من حالة الازمة التي ترتبت على زيادة الواردات من النسيج العربي. ولقد اعتبر العرب هذا القرار مخالفاً

لـروح الحوار من نـاحية، ولاتفـاقات التعـاون التي عقدتهـا الجماعـة مع بعض البلدان العربية من ناحية أخرى، ودافعاً للمطالبة بمنهج اقليمي لتنظيم قضية التجارة في كلياتها وبصورة جماعية.

٣ ـ حول تقويم انجازات البعد الاقتصادي للحوار

وجـدت أوروبا نفسهـا ـ عقب أحداث تشرين الاول/اكتـوبـر سنـة ١٩٧٣ أمـام اختبارين: امـا قبول الهيمنـة الامريكيـة عـلى الـوضـع في المنطقة العربية، واما تحمل مسؤولية القيام بدور الشريك الفعال لتحديد استراتيجية بديلة للمنطقـة. وكان الخيـار الاول يعني ابتعاد اوروبـا عن عمليـة البحث عن تسويـة للصراع العربي ـ الاسرائيـلي، وربط الحـوار العربي ـ الاوروبي بالتشاور المسبق مع الـولايات المتحـدة، والاشتراك في جبهة مستهلكي النفط في مواجهة جبهة المنتجـين. وكان البـديل الثـاني يقود الى البحث عن نمط تعاون طـويل الاجـل مع الـوطن العربي يخلق علاقات قوى عالمية جديدة[٥٨].

ويبـدو من التحليل السـابق للسلوك الاوروبي السياسي والاقتصـادي كيف أن أوروبا تأرجحت بـين الخيارين. ومن هنـا كان غمـوض وعدم فعالية الحوار سياسياً واقتصادياً. فبالـرغم من أن الحوار ظهـر في بدايتـه كمشروع حضاري طموح ذي أبعاد متعددة، لكنـه لم يصل في الحقيقـة الّا لمجـرد صياغـة اطار للتعـاون الاقليمي التقليدي الـذي استـطاع أن يحقق تقدماً متواضعاً على صعيد بعض موضوعاته الاقتصادية، في حـين تعثرت كثيراً أبعاده السياسية وبعض أبعاده الاقتصادية.

ذلك لأن أهداف الحوار لم تتحدد بوضوح منذ البداية، ثم أخذ يفقد

أهميته وقوة دفعه تدريجياً. فلقد أخذت خطواته تزداد بطأً، وأخذت اجتماعات خبرائه تفقد حيويتها نظراً لعدم وضوح أبعاد كيفية الوصول الى الهدف طويل الاجل، وبخاصة في ظل تطور الاطار الدولي والاقليمي بعيداً عن الظروف التي هيأت وساعدت على مولد فكرة الحوار وبدايته.

ويمكن أن نرجع هذا الانجاز المتواضع الى مجموعتين أساسيتين من العوامل ذات الابعاد العربية والاوروبية والعالمية. الاولى، تتصل بإفراغ الحوار من محوري اهتمامه الاصليين: النفط بالنسبة لأوروبا والصراع العربي ـ الاسرائيلي بالنسبة للعرب. الثانية، تدور حول وضع الحوار في مجمل العلاقات العربية الاوروبية وذلك في ضوء خصائص كل من الجانبين.

بالنسبة **للمجموعة الاولى**: كان تردد الجماعة المستمر في قبول اعطاء الاولوية للأبعاد السياسية للحوار وراء أول مظاهر جموده. كما كان استبعاد مشكلة النفط من نطاق الحوار وراء التناقض الخطير الكامن في هذا الحوار الذي يدور بين طرفين، ولكن في غياب أهم قضيتين بالنسبة لكل منهما[٥٩].

وكان هذا الاستبعاد (أو هذه الموافقة على الاستبعاد تحت ضغط الولايات المتحدة) تعبيراً عن قصر نظر الجانب العربي بصفة خاصة لأن النفط يعد الورقة الحاسمة والاداة الاساسية في الضغط على الطرف الاوروبي لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية، ومن ثم، فإن رفعه من نطاق الحوار أضعف الجانب العربي وقوى الجانب الاوروبي[٦٠] (على الاقل حتى بداية الثمانينات). ولقد توقعت العديد من التحليلات[٦١]

منذ بداية الاعلان عن الحوار والاعداد له أنه اذا استمرت الدول العربية والاوروبية في قبول هذا الاتجاه نحو استبعاد النفط ـ ولو علناً ـ فإنه لن يكون لعملية الحوار بين الطرفين، الاّ أهمية محدودة.

ولكن ظل الجانب العربي يذكر ـ في كل فرصة ممكنة ـ بأن التطور في البعد السياسي للحوار هو الذي سيساعد على احداث تقدم محسوس في عملية الحوار. كما ظل بعض الاوروبيين يؤكدون (كما جاء على لسان أحد المسؤولين في لجنة الجماعة الاوروبية سنة ١٩٧٨)[٦٢] أن اعادة ادماج مشاكل الطاقة في الحوار هو الذي سيمكن من تحقيق قفزة حقيقية الى الامام في عمل الحوار.

وحتى نهاية السبعينات استمر رفض الجانب العربي لمناقشة أسعار النفط وامداداته بصورة جماعية مع الجانب الاوروبي لتقديم أي معاملة تفضيلية في هذا المجال لأعضاء الجماعة الاوروبية[٦٣]. ولكن من ناحية أخرى ـ كانت الدول الاوروبية تسير قدماً نحو تخفيف اعتمادها على النفط العربي حتى تفصم العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين استهلاك النفط. وخططت حتى تنخفض نسبة استهلاكها من النفط (خلال عشر سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) من ٥٣ بالمائة الى ٤٠ بالمائة من اجمالي استهلاكها من الطاقة، وبالنسبة لفرنسا بصفة خاصة كان من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة خلال الفترة نفسها من ٥٦ بالمائة الى ٣٠ بالمائة[٦٤]. كذلك انخفضت واردات المانيا من النفط العربي وانخفضت نسبة مساهمة النفط العربي في وارداتها النفطية الاجمالية من ٤١ بالمائة عام ١٩٨٣، الى ٣٥ بالمائة عام ١٩٨٤. ولقد عوضت المانيا هذا

التخفيض بالاعتماد على مصادر نفطية أخرى مثل بريطانيا والاتحاد السوفياتي ونيجيريا.

وبالرغم من اندلاع الثورة الايرانية وانهيار نظام الشاه، ثم اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية وما ترتب على هذه الاحداث من تهديد انتظام امدادات النفط والارتفاع الكبير في أسعارها ومن ثم تجدد حيوية مشكلة تبعية الاقتصاد الاوروبي لأمن الخليج من ناحية وتزايد اعتماده على النفط العربي بصفة خاصة(٦٥)، فسرعان ما ثبت خطأ الاعتقاد في امكانية كسر جمود الحوار العربي ـ الاوروبي وذلك مع الانخفاض المتتالي الذي أصاب أسعار النفط من جراء انخفاض الطلب عليه تدريجياً خلال السنوات الاولى من الثمانينات والذي وصل الى قمته مع بداية سنة ١٩٨٦، وهو الامر الذي أدى الى افراغ الحوار العربي ـ الاوروبي من كل مغزى حقيقي له ـ متصل بالنفط ـ قد يكون باقياً لدى الطرف الاوروبي. وكان هذا يعني أيضاً أن الدول الاوروبية قد نجحت في تقليص عواقب تبعيتها للنفط العربي ـ في حالة وقوع أزمة مفاجئة.

وكان وراء هذه التطورات في السوق النفطية العالمية ذلك النجاح الذي حققته سياسات الدول الغربية لترشيد استهلاك النفط وتطوير بدائله على النحو الذي أثر على عامل الطلب، فضلاً عن مجموعة عوامل أخرى أثرت على زيادة المعروض من النفط في السوق العالمي (وأهمها انتاج بحر الشمال، وزيادة انتاج عدد من الدول غير الأعضاء في منظمة الاوبك). وبعد ان كان نصيب الاوبك في اجمالي الامدادات النفطية العالمية (باستثناء الكتلة الاشتراكية) يقدر بـ ٦٨ بالمائة سنة ١٩٧٦، انخفض ليصل في شباط/فبراير سنة ١٩٨٣ الى ٤٦ بالمائة

فقط. كذلك انخفض الطلب العالمي على النفط في الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٢ بمقدار ٩,٥ ملايين برميل يومياً. كذلك انخفض انتاج دول الاوبك بمقدار ١٢ مليون برميل يومياً ليصل الى ١٧,٧٥ مليون برميل يومياً فقط، في حين أن دول الاوبك تحتاج الى انتاج ما يقرب من ٢١ مليون برميل يومياً لتغطي احتياجات اقتصادياتها. وازداد الامر سوءاً مع بداية النصف الثاني من الثمانينات على النحو الذي يوضح ان الدول النفطية، وان بدت قوية بما في حوزتها من مادة اولية استراتيجية هامة، الا أنها تعد في الواقع رهينة النظام الدولي والاضطرابات - قصيرة الاجل - التي تمر بها اقتصاديات الدول المتقدمة[٦٦].

وخلاصة القول حول هذه المجموعة الاولى من الاسباب التي تساعد على تفسير ما وصل اليه الحوار العربي - الاوروبي من جمود هو أن أي تعاون في المستقبل بين اوروبا والعرب يجب - اذا اريد له أن يكون مثمراً وايجابياً - ألّا يرتكز فقط على المحورين الاساسيين الذي انطلق منهما الحوار في بداية السبعينات أي القضية الفلسطينية والنفط. حقيقة يحتل هذان المحوران مكانة هامة في نطاق أي نظام للتعاون بين العرب واوروبا، ولكن لا يجب أن يكونا العنصرين الوحيدين. فإن القيود السابق توضيحها والتي مارست تأثيراً ما على فعالية المساومة بهما بين الطرفين العربي والاوروبي، تدعونا للقول بأن الحوار بينهما يجب ان يرتكز أيضاً على اسس اخرى تكمن في موضوعات الاعتماد المتبادل الاقتصادي الاخرى، التي يحتاج تطوير التعاون حولها لاستراتيجيات اقليمية عربية واوروبية تعكس أولاً وقبل أي شرع توازن القوى التفاوضية بين الطرفين. وهو الامر غير القائم حتى الآن كما سيتضح عند تحليل عناصر المجموعة الثانية من الاسباب المفسرة لجمود الحوار

العربي ـ الاوروبي. (وكما سنشير في الخاتمة).

بالنسبة **للمجموعة الثانية**: سبق ورأينا كيف برز الاختلاف بل والتناقض بين أهداف طرفي الحوار تجاه موضوعات التصنيع والتجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا، ويرجع هذا الى طبيعة توازن المصالح بين طرفي الحوار. كذلك انعكس توازن القوى بين الطرفين في شكل ضعف انجاز الحوار ثم توقفه. فلم يكن لدى الجانب العربي القوة التفاوضية القادرة على فرض مطالبه على الجانب الاوروبي. وكان الاخير يحرص على تخفيف عواقب الحوار على البنيان الاوروبي من ناحية، وعلى التحالف الاوروبي الامريكي من ناحية اخرى، أكثر من حرصه على مكاسبه من وراء التعاون مع البلاد العربية، فلقد كان الموقف الاوروبي متشدداً في المجال الاقتصادي فهو يأخذ ولا يعطي بالقدر الذي يجعله بديلاً ثالثاً للقوتين الاعظم يساعد على تنمية المنطقة العربية طالما تتعذر عملية التنمية المستقلة.

بعبارة اخرى كان هذا الموقف الاوروبي يعكس المنطق القائل ان وضع مشروعات الحوار موضع التنفيذ من شأنه ان يخلق قوة اقتصادية عربية منافسة، أي يعكس المنطق الذي يعبر عن مفهوم التصارع بين المصالح القومية العربية والمصالح القومية الاوروبية، وينكر منطقاً آخر هو منطق الاعتماد المتبادل وهو القائل بأن تصنيع البلدان العربية برأسمال عربي، سوف يعطي اوروبا امكانية لزيادة صادراتها التكنولوجية وسلعها الرأسمالية اللازمة للمراحل الاولى للتصنيع. مما يعطي ميزات تسويقية طويلة لاوروبا[٦٧]. هذا وبالرغم من أن الجانب الاوروبي لم تكن لديه حسن النية اللازم والكافي لدفع مسار الحوار، الا أنه لا يمكن انكار مسؤولية الجانب العربي أيضاً وبخاصة من حيث فشله في تحقيق

الاندماج الاقتصادي العربي والذي يعد شرطاً هاماً من شروط نجاح الحوار، ولكنه لم يتوافر لأسباب عديدة كما سنرى عند دراسة المحددات حيث نتطرق بالتفصيل الى تحليل المتغيرات الهيكلية العربية والاوروبية التي عاقت من تقدم الحوار.

ويبقى أخيراً مجرد الاشارة الى الملاحظتين التاليتين:

١ ـ لم يأت الحوار العربي ـ الاوروبي كبديل للعلاقات العربية ـ الاوروبية على مستويات اخرى. ولقد كان للعلاقات الثنائية بين الحكومات العربية والدول اعضاء الجماعة الاوروبية، أو بين بعض الحكومات العربية (فرادى) وهذه الجماعة تأثيرها السلبي على تقدم انجاز الحوار. فلقد كانت بعض الحكومات العربية (النفطية بصفة خاصة) والاوروبية تخدم مصالحها وأهدافها على مستوى العلاقات الثنائية مما اضعف دافعها وحماسها للتعاون الجماعي الذي ينصب على مشروعات اقليمية يصعب اعدادها وتنفيذها، ومن ثم تتناقص جاذبيتها. فمثلاً بالرغم من الدور الذي قامت به فرنسا للدعوة الى الحوار، الا أنها استغلت وضعها في اطاره لخلق المناخ اللازم لعقد صفقاتها النفطية الهامة. ومن ثم اتهمها شركاؤها الاوروبيون باستغلال الحوار كساحة لتعبئة الجهود الاوروبية الجماعية لمساندة مكاسب علاقاتها الثنائية. كذلك كانت بلدان المغرب وبلدان المشرق التي وقعت على الجماعة اتفاقات تعاون تعطى الأولوية للعلاقات التي تنظمها هذه الاتفاقات وليس للعلاقات الاقليمية المتعددة الاطراف التي يترتب عليها روابط ثقيلة الاعباء. وهكذا يمكن أن نفسر الى حد ما المصاعب التي واجهت الاتفاق حول مشروعات اقليمية ذلك لأن مفهوم التعامل الثنائي يتعارض مع منطق الحوار الجماعي. ولقد جاءت اتفاقيات كامب

ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية لتتوج ذلك المفهوم وتقدم مدلولات جديدة بالنسبة لتأثير اسرائيل على العلاقات العربية الاوروبية[٦٨]. وهذا يقودنا الى الملاحظة الثانية.

٢ ـ كل تقدم احرزته الجماعة في علاقاتها بالمنطقة العربية تم في اطار مبدأ «التوازن» بين العلاقات العربية ـ الاوروبية وبين العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية. بعبارة أخرى، كانت الجماعة تتحرك وعيناها على العرب واسرائيل في الوقت نفسه. فلقد ارادت ان تكون سياستها المتوسطية قناة بين طرفي صراع الشرق الاوسط (كما رأينا). ويعد هذا التصور الاوروبي تصوراً مكملاً لهدف كان ماثلاً في الادراك الاسرائيلي منذ بداية محاولتها اقامة علاقات مميزة مع السوق، اي هدف اقامة كيان جماعي في الشرق الاوسط يضم اسرائيل وجيرانها في الشرق والشمال بحيث يرتبطوا جميعاً معاً بعلاقات مميزة على غرار العلاقات بين دول الجماعة الاوروبية[٦٩].

ومن هنا يمكن ان نفسر الى حد ما عدم معارضة اسرائيل التامة للحوار العربي ـ الاوروبي. فبالرغم من اعتراضها على أي تقدم يحرزه على الصعيد السياسي الا انها حاولت استغلاله عن طريق دفع بعض العناصر المساندة لاسرائيل في البرلمان الاوروبي لإثارة مسألة المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع اسرائيل، الا أن هذا الموضوع لم يصل الى الجلسات الرسمية للحوار[٧٠].

ولقد ثارت هذه القضية نفسها امام بعض الحكومات الاوروبية وبخاصة في فرنسا. فلقد اتضح من رد فعلها مدى حرصها على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع الاقطار العربية حتى ولو اضطرها الامر الى

الدخول في مواجهة مع قوى سياسية واقتصادية تتحرك للضغط من اجل اتخاذ موقف مضاد من المقاطعة العربية لإسرائيل. فلقد أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية في ٨ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧ قانوناً حول المقاطعة العربية وهو يقطع كل صور التمييز ضد أي دولة في العقود التجارية للتصدير، وتوقيع العقوبات على من يخالف هذا القانون. وكان من شأن تطبيق هذا القانون أن يصيب العلاقات مع البلدان العربية ببعض الاضطراب. ولهذا تحركت الحكومة لمواجهة هذه الآثار وذلك بأن أصدر رئيس الوزراء الفرنسي قراراً بلائحة تنفيذية لذلك القانون تقضي بعدم وقوع ما ينص عليه من عقوبات على التعاقدات التي تدخل في نطاق القرارات التي اتخذتها الحكومة في اطار سياساتها التجارية والاقتصادية أو تطبيقاً لالتزاماتها الدولية. وكانت هذه اللائحة تهدف ألا ينطبق القانون على الاتفاقات مع الدول النفطية أو التي تدخل مرحلة التصنيع في الشرق الاوسط[٧١]. ولهذا يمكن القول إن هذا الموقف الفرنسي يمكن أن يفسر ـ الى حد ما ـ رفض الدول الاوروبية طرح المطالب الاسرائيلية حول المقاطعة العربية على صعيد الحوار.

وعقب المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية وما تلاها من محاولات لتطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية أخذت اسرائيل تعد نفسها لأن تصير ـ من خلال مصر ـ منافساً في السوق العربية[٧٢]. ولم يكن بمقدور الحوار العربي ـ الاوروبي، بعد ما ترتب على القطيعة المصرية ـ العربية، ان يكون قناة تحقق هذا الهدف الاسرائيلي.

هوامش الفصل الرابع

(١) انظر فصل المحددات العربية.

(٢) نازلي معوض، «السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الاوروبية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٩، العدد ٧٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ٤٨ - ٤٩.

(٣) Hans Maull, «The Strategy of Avoidance: Europes Middle East Policies after October War,» in: J.C Hurewitz, ed., *Oil, Middle East and Industrialized Societies*, pp. 127-128.

(٤) Edward Morse, «New Europe: A Unified Bloc,» in: Robert Bauer, ed., *Interaction of Economics and Foreign Policy* (Charlottesville, VA.: University Press of Virginia, 1975), pp. 106-108.

(٥) حول العلاقات بين الجماعة الاوروبية والدول النامية بصفة عامة، على سبيل المثال، انظر:

J.D.B. Miller, «The Unsociables: The EEC and the Developing Countries Overseas,» *World Today*, (The Royal Institute of International Affairs), (August 1974), pp. 327-334; Claude Cheysson, «Europe and Third World after Lomé,» *The World Today*, vol. 31, no. 6. (June 1975), pp.232-239; Stephen Taylor, «EEC Coordination for the North-South Conference,» *World Today*, vol. 33, no. 11 (November 1977), pp. 433- 442,and

أنس مصطفى كامل، «لومي - ٢» والحوار الصعب بين الشمال والجنوب،» **السياسة الدولية**، العدد٥٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠).

(٦) عبد المنعم سعيد، «الحوار العربي الاوروبي: علاقة قوة ام اعتماد متبادل،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ١٧ - ١٨؛ وتريزة الافندي، «المحددات الاقتصادية ومستقبل الحوار العربي الاوروبي،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣١ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨١)، ص ٥٧ - ٥٩؛ و Alan Taylor, «The Euro-Arabe Dialogue: Quest for an International Partnership,» *The Middle East Journal*, vol. 22, no. 4 (Autumn 1978), p. 429; Jacques Bourrinet, «Interdependance et developpement: Euro-Arabe,» in: J. Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe* (Paris: Economica, 1979), pp. 276-279, and Jean Roux, «La C.E.E et le Moyen- Orient,» *Relations internationales*, no. 20 (hiver 1979), pp. 505-506.

كـذلك انـظر بعض الجداول الموضحة لتـطور هيكل المبـادلات التجـاريـة للجـماعـة الاوروبيـة وبين الـدول العربيـة خـلال السبعينـات في: Bourrinet,ed., Ibid., pp. 345-352; وحول تحليل لهيكـل التجارة الخـارجية بـين العرب واوروبـا وحول نصيب الدول العربية من التجارة الخارجية لكـل من الدول التسـع اعضاء الجـماعة حتى سنـة ١٩٧٨، انظر: الافندي، «المحددات الاقتصادية ومستقبل الحـوار العربي الاوروبي،» ص ٥٩ ـ ٦١.

(٧) حـول التطور في اتجـاهات التجـارة الخارجيـة العربيـة وهيكلها واثـرهـا عـلى الاقتصاديات العربية وعلاقتها بمجموعات الدول المختلفة منذ بداية الثمانينات، انظر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٥، ص ١٧٢ ـ ١٨٠؛ ١٦٤ ـ ١٧٥؛ ٩٧ ـ ١٠٢، وص ١٨٢ ـ ١٨٨ على التوالي.

(٨) Roux, «La C.E.E. et le Moyen-Orient,» p. 492, and Rainer Lane, «Le Dialogue Euro-Arabe et sa place dans la politique méditeraneénne des neufs,» *Revue du Marché Commun*, no. 193 (Fevrier 1976), pp. 69-70.

(٩) سعيـد، «الحـوار العـربي الاوروبي،» ص ١٤، و Lane, Ibid., pp. 71-72, and Gunther Van Well, «Le developpement d'une politique Commune des neufs au Proche-Orient,» *Politique étrangère*, no. 2 (1976), pp. 122-123.

(١٠) انظر فصل المحددات الاوروبية.

(١١) معوض، «السياسة المتوسطية للجـماعة الاقتصـادية الاوروبيـة،» ص ٣٨ ـ ٣٩. وحـول مزيـد من التفصيل عن تـطور علاقـة السوق المشـتركة بـالدول العـربية واسرائيل خلال الستينات، انظر: مصطفى عبد العزيز، «السوق الاوروبية المشـتركة ودول البحـر الابيض المتوسط،» السيـاسة الـدولية، السنـة ٧، العـدد ٢٦ (تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧١)، ص ٧٠ ـ ٨٢.

(١٢) لأبعاد تلك الاتفاقية على ضوء تطور مطالب اسرائيل تجاه الجماعة منذ بـداية الستينـات انـظر: Sergion I. Minerli, «Israel and the Enlarged European Economic Community,» *International Problems*, vol. xiii, no. 1-2 (1976), pp. 383-390.

(١٣) Arié Dagan, «Israel et le marché commun,» *Revue du Marché Commun*, no. 129 (Janvier 1970), pp. 25-27.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٥) Abba Ebban, *An Autobiography* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1978), p.481.

(١٦) Philippe de Saint Robert, *Le Jeu de la France en Miditerranée* (Paris: Julliard, 1970), pp.62-67.

(١٧) Jean Siotis, «The European Economic Community and its Emerging Mediterranean Policy,» in: Frans Am Alting Vo Geusan,ed., *The External Relations of the European Community* ([n.p.]: Sacson House, 1974), p.69.

(١٨) معوض، «السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الاوروبية،» ص ٤٠ - ٤٢.

(١٩) G.B., «Offensive Americaine contre la politique mediteranéene de la Communaute?» *Revue du Marché Commun*, no. 161 (Janvier 1973), pp. 3-6.

(٢٠) Mario Levi, «La C.E.E. et les pays de la Meditérranée,» *Politique etrangére*, no. 6 (1972), pp. 803-804.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٨٠٦ - ٨٠٩.

(٢٢) Abaa-Ebban, *An Autobiography*, p. 481.

(٢٣) عبد المنعم سعيد، **الحوار العربي الاوروبي (دراسة للنهج الاوروبي ازاء الحوار)** ([القاهرة]: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، ١٩٧٧)، ص ٥٨ - ٦٠. وحول تفاصيل هذه الاتفاقيات، انظر: معوض، «السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الاوروبية».

(٢٤) Hans Maull, «The Strategy of Viodance: Europeés Middle East Policies after October War,» in: J.C. Hureitz, ed., *Oil, The Arab Israeli Dispute and the Industrial World* (Boulder, Co.: Westview Press, Inc., 1976), p. 128

(٢٥) Roux, «La C.E.E. et le Moyen-Orient,» pp. 493-499.

(٢٦) حول تحليل مزايا الاتفاقية وردود الفعل تجاهها، انظر: سعيد، «الحوار العربي الاوروبي،» ص ٩١ - ٩٤؛ احمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي الاوروبي** (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية، ١٩٧٦)، ص ٩٣ - ١٠٠؛ Ugénes Hubert, «Le Dialogue Euro-Arabe: un parcours d'obstacles,» *Revue du Marché Commun*, no. 212 (Decembre 1977), pp. 521-522, et Bichara khader, «Les Relations C.E.E. Israel et l'avenir du Dialogue Euro-

Arabe,» *Revue Française d'etudes Politiques Meditérannéene,* no. 11 (Novembre 1975), pp. 27-35.

(٢٧) نص البيان السياسي الذي صدر في ١٩٧٥/٥/٢٤ عن اجتماع خبراء الجانب العربي في الحوار العربي ـ الاوروبي بشأن اتفاقية المجموعة الاوروبية، في: الدجاني، الحوار العربي الاوروبي، ص ٢٠١ ـ ٢٠٧

(٢٨) انظر نص ترجمة الرد الذي سلمه الرئيس الدوري للجماعة الاوروبية الى الامين العام للجامعة العربية فى ١٩٧٥/٥/٢٤، في المصدر نفسه.

(٢٩) *L'année politique en france (1976)* (Paris: Editions du Grand sié-cle, [s.d.]), p. 123.

(٣٠) Roux, «La C.E.E et le Moyen-Orient,» p. 499.

(٣١) Richard Pomfert, «Protectionism and Perferences in the European Commynity's Mediterranean Policy,» *World Today* (February 1982), pp. 60-66.

(٣٢) الافندي، «المحددات الاقتصادية ومستقبل الحوار العربي الاوروبي».

(٣٣) حول التطور في ابعاد واستخدام هذا السلاح منذ سنة ١٩٥٦ وذلك في ظل تطور السياسات العربية وفي ظل التأثيرات المتبادلة مع السياسات العالمية، أنظر:

M.S. Daoudi and M.S. Dajani, *Economic Diplomacy: Embargo Leverage and World Policies* (Boulder, Co.: Westview Press, 1985).

(٣٤) حول نصيب الدول العربية من اجمالي الواردات البترولية للجماعة الاوروبية ١٩٧٧، انظر:

Michael Vanden Abeele, «Problématique de l'énergie et Dialogue Euro-Arabe,» in: Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe,* p. 217.

(٣٥) سعيد، «الحوار العربي الاوروبي،» ص ٦٩ ـ ٧٢.

(٣٦) حول تحليل مقارن مفصل لعواقب الأزمة البترولية ٧٣ ـ ٧٤ على اقتصاديات الدول الثلاث ، انظر:

John A. Cicco, Jr., «The Atlantic Alliance and the Arab Challange: The European Perspective,» *World Affairs Quarterely,* vol. 137, no. 4 (1975), pp. 303-315.

وبالنسبة لتحليل مقارن لمدى التبعية البترولية الدول التسع أعضاء الجماعة الأوروبية حتى نهاية السبعينات، انظر: Perrin De Brich Ambault, «Géopolitique de l'energie,» *Défense Nationale,* (Novembre 1978), pp. 39-53, and

Werner J. Feld, «West European Foreign Policies: The Impact of the Oil Crisis,» *Orbis*(Spring 1978), pp. 63-88.

(٣٧) Abeele, «Problématique de l'énergie et dialogue Euro-Arabe,» pp. 63-88.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٣٩) انظر فصل المحددات الأوروبية.

(٤٠) Janice Gross Stein, «Alice in Wonderland: The North Atlantic Alliance and the Arab Israeli Dispute,» in: Steven Spiegel, ed., *The Middle East and Western Alliance* (London: George Allen and Unwin, Ltd., 1982), p. 86.

(٤١) Pierre Péan, *Petrole (La troisiéme guerre mondiale)* (Paris: Galman Levy, 1974), pp. 163-178, and 215-227.

(٤٢) بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية حول ازمة الطاقة من ١٩٧٢ حتى ١٩٨٠، انظر:

Marie Claude Smouts, «Du Gaullisme au Neo-Atlantisme,» in : Alfred Grosser, ed., *Les politiques Extérieures Europeénnes dans la Crise* (Paris: Presse de la Fondation Nationale de Sciences Politiques, 1976), pp. 97-103; Maurrice Ferrau, *Kissinger, Diplomatie de l'impossible* (Paris: Editions France - Empire, 1976), pp. 300-330, Uri B. Arad, «Is the Atlantic Alliance soluble in Oil,» in: J.S. Szyliowiez and Bard E. O'Neill, eds., *The Energy Crisis and U.S. Foreign Policy* (London: Praeger pub., 1975), pp. 149-155; Wolfgang Hager. «Western Europe: The Politics of Muddling Theory,» in: J.C. Hurewitz, ed., *Oil, Arab-Israeli Dispute and the Industrial World* (Boulder, Co.: Westview Press, Inc., 1976), pp. 34-51; Robert Lieber, «Energy and the Western Alliance,» in: Steven Speigle, ed., *The Middle East and Western Alliance* (London: George Allen and Unwin, Ltd., 1982), pp. 104-110, and Joan Garrat, «Euro-American Energy Diplomacy in the Middle East, (1970-1980),» in: Steven Speiegel, Ibid., pp. 82-103.

(٤٣) لقد ساهمت هذه السياسات مع مجموعة اخرى من العوامل التي اثرت على السوق البترولية العالمية في التحرك نحو أزمة البترول الثانية منذ بداية الثمانينات اي التحرك من عقد «البائع (السبعينات)إلى عقد المستهلك (الثمانينات)». حول أهم السمات وعوامل التطور في السوق البترولية العالمية، على سبيل المثال، انظر: عبد

الفتاح الجبالي، «منظمة الأوبك ولعبة الاسعار في سوق النفط،» السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥)، ص ١٥٢ ـ ١٦٢.

(٤٤) Van Well, «Le developpement d'une Politique Commune des Neufs au Proche-Orient,» p. 120.

(٤٥) سعيد، «الحوار العربي ـ الأوروبي،» ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٤٦) حول مراحل تطور مولد الحوار وحول تنظيمه عبر اللقاءات المختلفة المستويات بين الجانبين العربي ـ والأوروبي وحول البيانات والوثائق التي صدرت عنها، انظر:

«Recueil de documents sur le dialogue Euro-Arabe,» in: J. Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe,* pp. 289-343, and

الدجاني، الحوار العربي الأوروبي، ص ١٧١ ـ ٤٦٦.

وحول الابعاد القانونية للحوار التي تحكم هيكله التنظيمي والتفاوض، انظر:

Hecham Sadek et Said El-Dakkak, «Les institutions du dialogue Euro-Arabe; analyse et propositions vues du Coté arabe,» in: J.Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe,* pp. 157-168, et Claude Rucz, «Etats et Organizations régionales dans le dialogue Euro-Arabe,» in: Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe,* pp. 169-178.

(٤٧) Ismail Sabry Abd Ellah, «Le Dialogue Euro-Arabe dans les Ralations Internationales,» in: Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe,* pp. 115-122, et Bernard Corbineau, «Le Dialogue Euro-Arabe: Instance du Nouvel Ordre international (1973-1978),» *Revue Francaise de sciences Politiques,* vol. 30, no. 3 (1980), pp. 588-594.

(٤٨) Lane, «Le Dialogue Euro-Arabe et sa place dans La politique méditeranéenne des neufs,» p. 72.

(٤٩) Jacques Bourrinet, «L'enjeu Economique du dialogue Euro-Arabe: Le recherche d'un accord intercommunautaire de developpement,» *Annuaire du Tiers Monde,* (1978), pp. 184-193.

(٥٠) انظر رؤية للعلاقة بين التبعية وبين الاعتماد المتبادل في العلاقات الأوروبية ـ العربية، في:

Corbineau, «Le Dialogue Euro-Arabe,» pp. 590-592.

(٥١) Jacques Bourrinet, «Interdependance et developpement Euro-Arabe,» in: J. Bourrinet, ed., *La dialogue Euro-Arabe,* p. 281.

(٥٢) انـظر التحليلات التفصيليـة، في: سعيد، «الحـوار العـربي الأوروبي،» ص ١١٠ ـ ١٣٢؛

Michel Lelart, «La Cooperation financière Euro-Arabe,» in: Bourrinet, ed., Ibid., pp. 231-242, et Khaled Abdulnour, «La cooperation industrielle Euro-Arabe,» in: Bourrinet, ed., Ibid., pp. 243-264.

كذلك انظر مجموعة من الدراسات العميقة حول المشروعات الاقتصادية في:

Middle East Annual Review, (1978).

وانظر من بينها بصفة خاصة:

Louis Turner and James Bedore, «Development, Industrial Ambitions of the Middle East Oil Producer,» pp. 25-31, and A. Taylor, «The Euro-Arab Dialogue: Quest for an Interregional Partnership,» *Middle East Journal,* vol. 32, (Autumn 1978).

وحـول قوائم الانشـطة التي تم الاتفاق عليهـا في اجتماع اللجنـة العامـة في بـروكسـل (١٩٧٧) وفي دمشق (١٩٧٨)، انـظر مـلاحق البيـانـين الصـادرين عن هـذين الاجتماعين، في:

Bourrinet, «Interdependance et developpement Euro-Arabe,» pp. 239-243.

(٥٣) Corbineau, «Le dialogue Euro-Arabe,» pp. 586-587.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٥٧٢ ـ ٥٧٣، و٥٨٤ ـ ٥٨٧.

(٥٥) Bourrinet, Ibid., pp. 283-284.

(٥٦) Corbineau, Ibid., pp. 591-594.

كذلك انظر تحليلا لنماذج ثلاثة للعلاقات بين الشـمال والجنوب لكـل منها مـدلولاتـه المختلفة بالنسبة لقضية التنميـة المستقلة، في: Robert Gilbin, «Three Models of the Future,» in: Fred Bergsten, and Lawrence Krause, eds., *World Politics and International Economics* (Washigton, D,C.: The Brookings Insitution, 1975), pp. 37-60.

(٥٧) سعيد، الحوار العربي الأوروبي، ص ١٢٢ ١٢٦، و

Taylor, «The Euro-Arabe Dialogue,» pp.437-438.

(٥٨) Bourrinet, «Interdependance et developpement Euro-Arabe,» p. 286.

(٥٩) Naebyia Al Asfahani, «Political Perspectives for the Euro-Arab Dialogue in the Eighties,» in: Dieter Bielenstein, ed., *Europés Future in*

the Arab view (Germany: Verlag Breitenbach Publishers, 1982), p.131.

(٦٠) حامد ربيع، «الحوار العربي الأوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول حوض البحر المتوسط،» ورقة بإسم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، قدمت الى: ندوة العرب ومستقبل اوروبا، مركز البحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٧ ـ ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠.

(٦١) على سبيل المثال، انظر: *Le Monde,* 24/7/1974, et *La Croix,* 2/8/1974.

(٦٢) Bourrinet, «Interdependance et developpement Euro-Arabe,» p. 293.

(٦٣) Asfahani, «Political Perspectives for the Euro-Arabe Dialogue in the Eighties,» pp. 139 and 140.

(٦٤) Rene Jacquot, «Le Sommet de venise,» *Defense Nationale* (Aout-Septembre 1980), p. 143.

(٦٥) Asfahani, Ibid., pp. 141 and 142.

(٦٦) Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki,«The Global System and Arab Foreign Policies; The Primacy of Constrains,» in: B. Korany and A.E.H. Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States* ([n. p.]: Westview Press/AUCP, 1984), pp. 32-33.

(٦٧) سعيد، «الحوار العربي الأوروبي،» ص ٢١.

(٦٨) Bourrinet, «Interdependance et developpement Euro-Arabe,» p. 283, and

ربيع، «الحوار العربي الأوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول حوض البحر المتوسط،» ص ٩.

(٦٩) على سبيل المثال، انظر حديث ابا ايان في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧ امام المجلس الأوروبي في استراسبورغ وذلك في: Abba Ebban, *An Autobiography,* pp. 480-481.

(٧٠) سعيد، الحوار العربي الأوروبي، ص ١٣٤.

(٧١) «Dossier: Boycott Arabe: Le Nouveau truc.. Francias,» *Le Matin,* 9/8/1977, et *France Pays Arabes,* no. 65 (Juillet 1977), p. 10.

(٧٢) ربيع، «الحوار العربي الأوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول حوص البحر المتوسط،» ص ٩.

القسم الثاني

المحددات المؤثرة في السياسات الاوروبية في الوطن العربي

مقـــدمــة

لا ينفصـل تقويم التـطور في دور السياسـات الجماعيـة الاوروبيـة في المنطقة العربية أو تقويم مدى فعالية هذه السياسـات، عن تحليل تـطور وزن هذه الجماعة في النظام الدولي. فإن مدى قدرة الجـماعة عـلى القيام بدور مستقل في السيـاسات العـالمية بصفـة عامـة، وفي المنطقـة العربيـة بصفة خاصة، إنما يرتبط بتأثير عدة محددات اوروبية وعربية ودولية.

وبعـد أن حالت الـدبلوماسيـة الديغـوليـة دون تـطور ذلـك البنيـان الجماعي الاوروبي نحو درجة أكبر من الانـدماج السيـاسي والاقتصادي، شهد ذلك التطور دفعة ايجابية منـذ بدايـة السبعينات عـلى طريق تـأكيد «الهـويـة الاوروبيـــة المستقلة». اذن كيف بـرزت وتــطورت الصحـوة الاوروبية؟ وما هي النتيجـة التي وصلت اليها مـع انتهاء النصف الاول من الثـمانينات؟ ومـا مدلـولاتها بـالنسبة لإمكـانيات الـدور الاوروبي في المنـطقة العـربيـة، وذلـك في ضـوء التـطور في العـلاقـات الاوروبيـة ـ

الامريكية، ومن ثم في وضع الجماعة في النظام الـدولي من ناحيـة، وفي ضـوء التطور في الاوضـاع الاقليمية في المنـطقة العـربية ومـا تقدمـه من حـوافـز للدور الاوروبي المستقـل أو مـا تفـرزه من قيـود أو مـوانـع في مواجهته؟

ان التحليل التالي للفئات الثلاث من المحددات انما يهدف من ناحية الى تقديم إجابة عن التساؤلات التي أثارها المنـطلق النظري للدراسـة. كما يبرز من ناحية أخرى (كما سنرى في خاتمـة الدراسـة) أن هناك نـوعاً من التزامن بين تأثير التطورات في هذه المحددات الثلاثة على نحو يفسر بروز «المبادرة الاوروبية» حيناً، ثم خبوها وجمودها احياناً أخرى.

الفصل الخامس

المحددات الاوروبية: درجة تبلور البنيان الجماعي الاوروبي

ينقسم تحليل هذه المحددات الى مستويين: مستوى عام يتعلق بالتطور في البنيان الجماعي الاوروبي (اقتصادياً وسياسياً)؛ واما المستوى الثاني فينصب على دراسة انعكاس مشاكل وانجازات البنيان الجماعي على فعالية السياسات الجماعية الاوروبية في المنطقة العربية.

أولاً: تطور البنيان الجماعي والتعاون السياسي الاوروبي

تتأثر درجة اندماج الجماعة الاوروبية بمتغيرات تنبع من تجربة الجماعة ذاتها. فإن تنظيمها وتدعيمها يتوقفان على درجة اتفاق أهداف واتجاهات أعضائها. هذا وتتنوع مشاكل الجماعة الاوروبية، حيث تنقسم أساساً الى مشاكل النشاطات الجماعية أي في نطاق السوق الاوروبية المشتركة من ناحية، ومشاكل التعاون السياسي من ناحية أخرى.

١ ـ تطور السوق الاوروبية المشتركة (١٩٥٨ ـ ١٩٨٥)

أ ـ تجمدت التجربة الاندماجية الاوروبيـة ـ خلال الستينـات ـ تحت تأثير معارضة ديغول للاتجاهات فوق ـ قومية، ومن ثم معارضته لتدعيم سلطة أجهـزة الجماعـة، وتحت تـأثـير استغـلالـه السيـاسـات المشـتركـة (وبخاصة السياسة الزراعية) لحـماية المصـالح القـومية الفـرنسية، وتحت تأثير معارضته تـوسيع نـطاق العضويـة ومن ثم رفض انضمام بـريطانيـا بصفة خاصة[١].

ب ـ ولكن تجددت نغمة الصحوة الاوروبية (١٩٦٩ ـ ١٩٧٣) منـذ اجتماع قمة لاهـاي في كانـون الاول/ ديسمبر سنـة ١٩٦٩، حيث قرر المؤتمـر البدء في مفـاوضات تـوسيـع السـوق، ودراسـة وضـع الـوحـدة النقدية، والدعوة الى التنسيق بين السياسات الخارجية. وكان وراء تلك البداية والانطلاقة مجيء قيادات جديدة في فرنسا (بومبيـدو)، وفي المانيـا (برانت)، فلقد كـان التزامهـما نحو دفـع تجربـة الجماعـة الاوروبية وراء نجـاح مؤتمر قمـة سنة ١٩٦٩، ثم قمـة باريس سنـة ١٩٧٢، ثم قمـة كوبنهاغن سنة ١٩٧٣، في التأكيد على «الهوية الاوروبية»[٢]. فلقد كـان ادراك بومبيدو لكيفية خدمة المصالح الفرنسية عن طريق الارتباط بكيان جماعي أوروبي قوي هو الذي دفعـه باتجـاه هذا الالـتزام. ومن ثم فلقد كان بومبيـدو يمثل حلقـة وسيطة بـين المفاهيم الـديغوليـة وبين المفـاهيم الجيسكاردية حول البناء الاوروبي[٣].

ج ـ بالرغم من تـزايد الاتفـاق بين الحكـومات الاوروبيـة منذ سنـة ١٩٦٩ عـلى أهداف بعيـدة المدى، وبـالرغم من انجـازات السوق حتى سنة ١٩٧٣[٤]، ظلت الجماعة تواجه تحديات داخلية وخارجية اثرت على

درجة التفاؤل حـول مستقبل البنيـان الاوروبي. وكان من أهمهـا ضغوط الـولايات المتحـدة على السيـاسات الاقتصـادية المشـتركـة والتي فجـرت الانقسـامات بـين الدول الاوروبيـة ذات الميول الأطلسيـة القويـة وبـين الدول ذات الاتجاهات الاستقلالية[٥].

ولقـد نالت حـرب تشرين الأول/ اكتوبـر من مـوجـة التفـاؤل التي سادت ـ منذ بداية السبعينات ـ حول مستقبل الجماعة الاوروبية. فلقـد ابرزت عواقب هذه الحرب قصور الانجاز الاوروبي الجماعي. فلقد كان من الصعب ـ أثناء الحرب وبعـدها ـ أن تؤكـد الجماعـة وجودهـا وتحدد مواقفها بصـورة حاسمـة تجاه القضـايا السيـاسية والاقتصـادية عـلى حد سواء. فقد فشلت الجماعة في تبني سياسة طاقة مشـتركة أو اتخـاذ موقف موحد تجـاه الولايـات المتحدة، هـذا فضلاً عن التصـدع الذي أصـاب جبهات أخرى من النشاط الجماعي[٦].

ولقد ضاعف اتساع عضويـة الجماعـة (من ٦ الى ٩ سنة ١٩٧٢) من صعـوبة التنسيق بـين السياسـات القوميـة، وبخاصـة في ظـل التضخم واضطراب النظام الاقتصادي العالمي اللذين دفعا الدول الى الاجراءات الفـردية لحـماية المصـالح القـومية، وبخـاصـة بعـد ان اتضـح كيف أن التفاعلات الجماعية لم تعد قادرة على المساعـدة بفعاليـة في حل المشـاكل الداخلية الاقتصادية[٧].

وهكذا، وبعد أن اتفقت الـدول الاوروبية (١٩٦٩ ـ ١٩٧٣)، عن طـريق حلول وسط، عـلى دفـع الـوحـدة الاوروبيـة لتحقيق مكـاسب خـارجية وداخليـة، إلا انها لم تعد قـادرة منذ خـريف سنة ١٩٧٣ عـلى

الحفاظ على ذلك الاتفاق، لأن الاهداف لم تعد متكاملة ولكن متنافسة تعجز امامها الحلول التوفيقية[8].

د ـ ولقد حقق البنيان الاوروبي خلال النصف الثاني من السبعينات إنجازات عديدة، منها على سبيل المثال الاتفاق على السياسة النقدية المشتركة. ولقد ساهمت رئاسة جيسكار ديستان ـ بمدركاته ومفاهيمه عن ضرورة وأولوية دفع البناء الاوروبي ـ في تحقيق هذه الانجازات[9]. كذلك ساهم أسلوبه في ادارة العلاقات مع الولايات المتحدة ـ على نحو خفف من التوتر الذي سادها مع ديغول وبومبيدو[10] ـ في تحقيق هذه الانجازات أيضاً. ذلك لأن التوتر الفرنسي ـ الامريكي كان يمثل إحدى العقبات الاساسية امام تقدم البناء الاوروبي. ومن هنا كان اتفاق فرنسا وشركائها على بيان بروكسل في حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٤ حول العلاقات الاوروبية الاطلسية يعني قبول فرنسا عدم بناء الهوية الاوروبية في ظل مناخ معاد للولايات المتحدة[11].

هـ ـ ومنذ بداية الثمانينات أخذت تتجسد تدريجياً تحديات التضامن الاقتصادي والتي كانت نتاج تراكمات أوضاع عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي، واشتداد المنافسة العالمية، وعواقب اتساع العضوية على الميزانية والسياسة الزراعية المشتركة وعمل المؤسسات والاجهزة الجماعية[12].

ولم تكن أزمة الثمانينات ـ التي أفصحت عن نفسها بقوة في مؤتمر قمة أثينا في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ـ الاولى من نوعها ولكنها الثالثة في تاريخ البناء الاوروبي بعد أزمة مشروع الجماعة الاوروبية للدفاع (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) وأزمة «المقعد الشاغر» (١٩٦٥ ـ ١٩٦٦).

وكان السؤال الكامن وراء الأزمات الثلاث - بالرغم من الاختلافات بينها - ينصب على العلاقة بين الكيان الجماعي وبين سيادة الدول الأعضاء ومصالحها.

وكانت السياسة البريطانية - هي الشرارة التي فجرت الأزمة وأبرزت الى السطح كل التراكمات السلبية. فلقد كان لبريطانيا - منذ البداية - تحفظات شديدة ومطالب تجاه توزيع أعباء الميزانية وتجاه السياسة الزراعية المشتركة، وهما بعدان مرتبطان الى حد كبير في أزمة الجماعة خلال الثمانينات، حين قررت بريطانيا - استناداً الى قاعدة الأغلبية - تجميد أي قرار خاص بأسعار السلع الزراعية طالما لا يوافق شركاؤها على تخفيض أعبائها في ميزانية الجماعة. أي أن بريطانيا - نظراً لشعورها بعدم الاستفادة الفعلية من نتائج السياسة الزراعية المشتركة - وجهت ضربة شديدة لمبادىء وانجازات جماعية اساسية وهي السياسة الزراعية المشتركة والتضامن المالي.

وكان علاج هذه الازمة يقتضي البحث عن صيغ جديدة لتنظيم العلاقات انطلاقاً نحو أهداف جديدة. ولكن الجماعة ظلت ولعدة سنوات عاجزة عن الوصول الى حل المشاكل الميزانية والسياسة الزراعية التي أدت الى شلل حقيقي في بعض النشاطات الجماعية الهامة. ولقد بدا واضحاً في قمة اثينا في كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٨٣، وقمة لوكسمبورغ في آذار/ مارس سنة ١٩٨٤ مدى صعوبة سد الفجوة بين مطالب بريطانيا وبين مواقف باقي شركائها. وكان وراء هذا الفشل عدة اعتبارات:

من ناحية، التشدد البريطاني الذي يستند الى رؤية خاصة للمعاهدة

ولنظام عمل الجماعة[١٣] ترفض التركيز على السياسة الزراعية على حساب قطاعات اقتصادية هامة أخرى، كما ترفض تدعيم «أغنياء» الجماعة على حساب فقرائها (تأتي بريطانيا في المرتبة السابعة بين أعضاء الجماعة من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي، في حين تأتي في المرتبة الثانية من حيث نصيبها في أعباء الميزانية).

ومن ناحية أخرى، تزايد قلق وشكوى المانيا الغربية من أعبائها في الميزانية الجماعية. ففي حين كانت فرنسا الجيسكاردية ترى أن على محور بون ـ باريس ان يعبر ويصمد أمام مرحلة التحول التي تمر بها الجماعة ويعمل من أجل الحفاظ عليها[١٤]، نجد أن المانيا ـ ونتيجة سياسة تاتشر ـ اخذت تعرب عن ضيقها من تكلفة تحملها الاعباء عن شركاء آخرين لا يقدمون شيئاً للجماعة الا التهديد.

ومن ناحية ثالثة، التشدد الفرنسي بعد وصول ميتران الى الرئاسة في فرنسا[١٥]. فلقد أعترف ميتران بقيمة الجماعة بالنسبة لفرنسا، وأبدى اهتمامه بمشاكلها ودعا الى «صحوة أوروبية» لحلها. ولقد كان تمسك ميتران بمعاهدة روما من ناحية، ودفاعه عن السياسة الزراعية المشتركة من ناحية أخرى، يعكسان تشدداً في مواجهة بريطانيا. فلقد انتقد ميتران تساهل جيسكار ديستان الشديد مع بريطانيا بخصوص مشكلة الميزانية الذي أدى الى حل مؤقت ترتب عليه تكلفة ضخمة لفرنسا. ولكنه من ناحية أخرى ايضاً، انتقد التركيز على العلاقات المتميزة مع المانيا الغربية وطالب بإقامة اتصالات أكثر توازناً مع كل الشركاء في الجماعة. ولكن ظلت العلاقات الفرنسية ـ الالمانية حقيقة قوية وواضحة نظراً للاعتماد الاقتصادي المتبادل القوي بين الدولتين، كما استمر

التباعد المعهود بين فرنسا وبريطانيا ولكن في ظل مناخ أكثر استرخاء من ذي قبل.

خلاصة القول حول نتائج تطور السوق الاوروبية المشتركة أنها غامضة. حقيقة هي تمثل القوة الاقتصادية الثالثة في العالم ولكنها تبدو الآن بعيدة عن الصورة التي تصورها الآباء الأوَل للوحدة الاوروبية، فإذا كان اندماج الاقتصاديات الاوروبية الغربية هو الشرط المسبق لأي إعادة للبناء الاوروبي وأي توسيع حقيقي له منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإذا كانت الجماعة الاوروبية قد ارسيت على أساس تحقيق فائدة كل الاعضاء ولتكون السبيل لوحدة اقتصادية تمثل المنطلق نحو الوحدة السياسية وهي الغاية النهائية لكل جهود التجمع الاوروبية، إلا أنه وبعد عدة سنوات من اندلاع أزمة بداية الثمانينات، فإن وضع البنيان الجماعي الاوروبي يشير إلى ما يلي:

من ناحية، مصاعب حادة تواجهها كل الاقتصاديات القومية الاوروبية وقطاعات هامة من النشاطات الجماعية؛

ومن ناحية أخرى، لم تحم الجماعة تماماً الاقتصاديات القومية الاوروبية من انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية ومن السياسات الأمريكية (كما سنرى)، بل إن هذه الأزمة انعكست على أداء الجماعة وكانت عواقبها على الاقتصاديات القومية وراء تكثيف وتصاعد التوترات في العلاقات بين الشركاء على صعيد الجماعة نظراً للتضارب بين المصالح القومية؛

ومن ناحية ثالثة، بالرغم من أن البناء الاوروبي عملية سياسية

بالدرجه الاولى وان مستقبله يرتبط بمنهج الدول الأعضاء ويتوقف عليه، إلا أنها غير قادرة ـ وبخاصة الشركـاء الأساسيـين ـ على اضفـاء تضامن حقيقي على هذا الكيان. فإن النـظرة المقارنـة لمواقف فـرنسا وبـريطانيـا والمـانيا من الجـماعـة تـوضـح لنـا: أن فـرنسـا تسعى دائـماً الى أوروبـا «فـرنسية»، أي تسعى الى قيـادة أوروبا مـع التمتع بمسـاعدات جمـاعية أساسية ودون التضحية بالاستقلال القومي. وبالمثل كانت بريطانيا أيضاً فـريسة الـتردد والتـأرجـح في مسلكهـا تجـاه الجـماعـة، ولكن بمـا يتفق وأوضاعها وروابطها الاطلسية المتميزة. فهي لم تـربط مصيرهـا بالجـماعة منـذ البدايـة كما فعلت فـرنسا، ولكنهـا ومنذ الالتحـاق بها وهي تسعى لإعادة التفاوض حول شروط عضويتها وللتأثير على شكل ومسار الجماعة عـلى النحو الـذي يتفق ورؤيتها ومصـالحها حتى ولـو هـدد ذلـك بعض أسس الجـماعة. أمـا المانيـا الغربيـة فتنـازعهـا تجـاه الجـماعـة خليط من اتجاهات عدم الرضا، ولكن الترقب في الوقت نفسه وبخاصة بعد أن لم يعد الاستناد الى التحالف الغربي بصفة عامة، والتجمع الاوروبي بصفة خاصة، السبيل الاساسي لتحقيق الوحدة الالمانية، وكـذلك بعـد تزايـد أعبائها المالية بدرجة لا تقارن بما تحققه من فائـدة من وراء عضويتهـا في الجماعة؛

ومن نـاحية رابعـة، فإن الازمـات المتتاليـة التي أعاقت تحـرك البنـاء الاوروبي نحو درجة أكبر من الاندمـاج الاقتصادي، أثـارت التساؤلات حول مصير الوحدة السياسية أو على الأقل حول مصير التعاون السياسي الذي بدأ مع بداية السبعينات. وهذا يقودنا الى الجزئية الثانية.

٢ ـ التعاون السياسي الاوروبي

هل استطاعت الجماعة الاوروبية أن تحول انجازاتها الاقتصادية الى قوة سياسية تتبلور في شكل سياسة خارجية أوروبية مشتركة؟

أ ـ بدأ التعاون الرسمي بمشروع فوشيه سنة ١٩٦٢، ثم اصابه الجمود حتى مؤتمر قمة لاهاي سنة ١٩٦٩، وذلك نظراً للتناقض بين مفاهيم ديغول، وبين مفاهيم شركائه الاوروبيين حول كيفية تنظيم هذا التعاون. وكان الاتجاه الفرنسي يؤيد اقامة شكل من التعاون السياسي بين الحكومات ينفصل عضوياً عن أجهزة الجماعة في حين كان اتجاه آخر يدعو الى مد نطاق سلطات الجمعية الاوروبية الى مشاكل التعاون السياسي[١٦].

ب ـ وفي مؤتمر قمة لاهاي في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٦٩، طرحت فكرة التشاور حول السياسات الخارجية للدول الأعضاء كوسيلة لمساعدة أوروبا على القيام بمسؤوليتها في السياسة العالمية. ولقد اقترح وزراء الخارجية في تقرير لهم قدم في تشرين الاول/ أكتوبر سنة ١٩٧٠ وهو المعروف «بتقرير لوكسمبورغ» تعاون الدول الاعضاء في مجال السياسة الخارجية. ثم أوصى مؤتمر قمة باريس في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢ بتقديم تقرير آخر حول وسائل دعم هذا التعاون[١٧]، وبالفعل قدم وزراء الخارجية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ التقرير الثاني وهو المعروف «بتقرير كوبنهاغن»[١٨] الذي وافقت عليه قمة كوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧٣.

هذا ويمكن أن ندرك حدود هذا التعاون في ضوء الملاحظات التالية

حول أهدافه ومبادئه وهيكله التنظيمي وعلاقته بأجهزة الجماعة الاوروبية[١٩]؟

وتتلخص **أهدافه**، كما جاء في تقرير لوكسمبورغ في هدفين: العمل عن طريق تبادل المعلومات والمشاورات المنتظمة على تحقيق تفاهم متبادل أفضل حول المشاكل الكبرى للسياسات الدولية؛ تدعيم التضامن بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق التنسيق بين وجهات النظر والاتجاهات وعن طريق اتخاذ تحركات مشتركة (ان امكن ذلك).

ويتضح من **مبادىء** هذا التعاون انه مجرد تعاون ارادي بين الحكومات لا يستند الى أي التزام قانوني (حيث تستطيع الدول ـ نظرياً ـ الانسحاب منه)، ولكن يهدف ـ عن طريق الاتفاق العام ـ الى بلورة مواقف مشتركة.

ولقد أنشىء للتعاون **هياكل** خاصة به تعكس طبيعته كمجال للتعاون بين الحكومات وهي اجتماع وزراء الخارجية (٤ مرات في السنة على الأقل)، اللجنة السياسية (تتكون من مديري الشؤون السياسية في وزارات الخارجية) وهي الجهاز الاساسي للتنسيق وللتحضير للاجتماعات الوزارية، مجموعات العمل (التي تضم الخبراء في الموضوعات المحددة)، المراسلون الاوروبيون الذين يسهلون الاتصال بين وزارات الخارجية الاوروبية. كذلك تعد مؤتمرات القمة الدورية من أبرز صور التعبير عن التعاون السياسي. ولم يكن له في البداية سكرتارية أو أمانة دائمة.

وعلى هذا النحو يمكن القول إن التعاون السياسي انشىء خارج معاهدة روما، وهو ليس الا تعبيراً عن ارادة الدول الاعضاء في الجماعة لسد أوجه النقص في المعاهدة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المشتركة،

وهـو ليس إلا رفضـاً متعمـداً من جـانبهـا لاستخـدام الإطــار المؤسس للجماعة لدعم التعاون السياسي الخارجي.

ج ـ ولقد ساهمت اجتماعات القمة المتتاليـة خلال النصف الثـاني من السبعينات في التأكيد على مبادىء التعاون وفي احداث تطور تـدريجي في مطامحه واداء أفضل لهياكله.

استمرت سيادة الاتجـاه الذي يـطالب بدعم التعـاون السياسي ولكن في إطار كونفدرالي وليس «فوق ـ قومي» لأن الاول أكثر واقعية حيث أنه يعني تقارب وليس توحد السياسات الخارجيـة. ذلك لأن هـذا التوحـد يصعب تحقيقه مع اتجـاه الجماعـة لتوسيـع عضويتهـا. وبالـرغم من هذا اعطيت دفعة قـوية للتعـاون السياسي تمثلت في انشـاء المجلس الاوروبي في قمـة بـاريس في كـانـون الاول/ ديسمـبر سنـة ١٩٧٤، كتعبير عن الحاجة الى تطوير نوع من التجانس بين النشاطات الجماعيـة وبين أعـمال التعاون السياسي، وهما المجالان المتوازيان والمفصلان. وهكذا وبعـد أن كـان التعاون السيـاسي غير رسمي أضحى يمثـل جهـازاً حقيقيـاً لصنـع القــرار ـ في اطــار كــونفــدرالي هــو المجلس الاوروبي ـ حـيث تـتم الاجتـماعات الـدورية بـين رؤساء الـدول والحكومـات (٣ مرات) والتي اضحت تمثل سلطة عليا للتعاون السياسي وللجماعة الاوروبية في الوقت نفسه. ولكن المجلس الاوروبي لم يندمج في مؤسسات الجـماعة. حقيقـة أضحت اللجنة الاوروبية تحضر معظم اجتماعـاته ولكن كمـراقب ودون أن يكـون لهـا سلطة المبـادرة أو الاقـتراح التي تتمتـع بهـا عـلى صعيـد النشـاطات الجـماعية. كـذلك لا تلعب سكـرتاريـة المجلس أي دور في تنظيم اجتماعات القمة، ولكن تضـطلع بهذه المهمـة الدولـة التي ترأس

الجماعة (تتغير كل ستة اشهر) والتي بناء على تلك الرئاسة تقوم بعدة مهام على صعيد التعاون السياسي وعلى صعيد تمثيل الدول الاعضاء في المنظمات الدولية. ولكن من ناحية أخرى، فشلت العديد من المبادرات الداعية لإنشاء سكرتارية سياسية دائمة للتعاون السياسي وكان هذا نتاج موقف فرنسا تأكيداً منها على الطابع «اللاجماعي» لهذا التعاون السياسي، وحفاظاً منها على مبدأ الاستقلال القومي.

د - وعلى عكس جيسكار ديستان الذي كان مقتنعا بأن دعم التعاون السياسي يتوقف على الدول الاوروبية الاربع الكبرى التي لديها ارادة التدخل الفعال في الشؤون الدولية، فإن ميتران رفض أن يكون لفرنسا علاقات مميزة بالشركاء الاوروبيين الكبار على حساب العلاقات مع «الشركاء الصغار». وكان لا بد وان ينعكس هذا الموقف بالطبع على التعاون السياسي وبخاصة ما يتعلق بدرجة اندماج أنشطته في اطار الانشطة الجماعية، حيث يلمس هنا صور من الاستمرارية وصور من التغيير في موقف حكومة ميتران. فمن ناحية، هدفت الحكومة الفرنسية الجديدة الى ادماج المؤسسات التي خلقت خارج معاهدة روما (أي المجلس الاوروبي) في النظام الجماعي. ولهذا، قبل ميتران ما سبق ورفضه جيسكار ديستان من اجراءات تنص على أن يحيط رئيس المجلس الاوروبي البرلمان الاوروبي علماً بأعمال المجلس. ولكن من ناحية أخرى - وتعبيراً عن الاستمرارية مع خط سياسة فرنسا الدائم - رفضت الحكومة الاشتراكية انشاء سكرتارية دائمة للتعاون السياسي. ولكن هذا لم يمنع ظهور درجة كبرى من براغماتية السياسة الفرنسية تمثلت في قبول عدة اقتراحات (تضمنها التقرير الثالث حول التعاون السياسي أي تقرير لندن في تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٨١) كان من

شأنها تسهيل ودعم التنسيق بين السياسات الخارجية لدول الجماعة وبخاصة خلال الأزمات الدولية التي تتطلب زيادة مقدرة الجماعة على الاستجابة بسرعة وفاعلية للأحداث الدولية الهامة (الاتفاق على آلية الأزمة يمكن بموجبه الدعوة الى اجتماع بناء على طلب ثلاث دول فقط وليس كل الاعضاء). كذلك كانت موافقة فرنسا على تقرير لندن تعني الموافقة على درجة أكبر من طموحات التعاون السياسي حيث نص التقرير على ضرورة التشاور المسبق بين الدول الأعضاء حول المشاكل الهامة للسياسات الخارجية قبل أي مبادرة أو رد فعل من جانب احداها. ولكن جاء موقف الحكومة الفرنسية من المبادرة الاوروبية «في الشرق الأوسط» - كما سنرى - ضربة لمغزى هذا الاتفاق[٢٠].

خلاصة القول عن التعاون السياسي[٢١]. إنه ليس الا محاولة للتنسيق بين السياسات الخارجية للدول الاعضاء وليس صياغة لسياسة خارجية موحدة تَجُبُّ السياسات الخارجية القومية التي تسعى كل منها لتحقيق ودعم المصالح الفومية. ولعل أهم ما يؤكد هذه الحقيقة هو أن نشاط التعاون السياسي لم يمتد الى كل المشاكل الدولية الهامة أو الى كل اقاليم العالم. فهو لا يمتد مثلاً الى المشكلات المثارة بين الدول الأعضاء، أو الى مواقف كل من فرنسا وبريطانيا في مجلس الأمن باعتبارهما عضوين دائمين فيه، أو الى مشاكل الدفاع والأمن التي تتركز على صعيد حلف الأطلسي واتحاد غرب أوروبا، وكذلك لا يتناول مشاكل العلاقات الاوروبية - الاطلسية بالرغم مما تمثله هذه المشاكل من أهمية كبرى للسياسات الخارجية لكل دولة عضو في الجماعة.

هذا وبالرغم من أن الجماعة الاوروبية ناقشت وأعربت عن مواقفها

تجاه بعض المشاكل الدولية الهامة (روديسيا، ناميبيا، قبرص، مشاكل حقوق الانسان، مشاكل جنوب شرق آسيا، أفغانستان، بولندا) إلا أن مجالين هامين فقط هما اللذان احتلا اهتماماً خاصاً ودائماً على صعيد التعاون السياسي الاوروبي وهما: «الشرق الاوسط، والأمن الاوروبي» ولقد كان هذان الموضوعان أول موضوعين درسا في أول اجتماع لوزراء الخارجية في اطار التعاون السياسي في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٠. وهذا يبرز أهمية موضوع النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

ثانياً: امكانات ومدى فعالية التحرك الجماعي الاوروبي في المنطقة العربية؟

كيف والى أي حد يمكن أن نستند ونرجع الى التحليل السابق للنشاطات الجماعية من ناحية، والى التعاون السياسي الاوروبي من ناحية أخرى، لتفسير الهبوط والارتفاع في «المبادرة الاوروبية» والانجاز المتواضع للحوار العربي ـ الاوروبي (الاقتصادي).

١ ـ التعاون السياسي الاوروبي بين اختلاف السياسات القومية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبين تأرجح الاهتمام الفرنسي باتخاذ موقف جماعي اوروبي

كانت الاختلافات بين السياسات القومية الاوروبية ـ فضلاً عن الضغوط الامريكية ـ كما سنرى وراء عدم فعالية «السياسة الاوروبية الشرق أوسطية» من ناحية، كما كان تطور درجة الاهتمام الفرنسي باتخاذ

موقف جماعي وراء صحوة «المبادرة الاوروبية» أحياناً، وجمودها «أحياناً أخرى».

أ ـ انقسمت السياسات الاوروبية حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وكان اتخاذ ولو أدنى موقف مشترك يفترض التنسيق بين السياسات الخارجية، وكان ذلك الأمر مفقوداً حتى اقرار وتطبيق التعاون السياسي سنة ١٩٧٠.

وحتى في ذلك الاطار كان من الصعب اتخاذ موقف جماعي موحد حقيقي والاعلان عنه إلا تحت ضغوط خارجية قوية. ولعل ابقاء بيان أيار/ مايو سنة ١٩٧١ سرياً ـ في وقت لم تتفجر فيه أزمة النفط، ثم الاعلان عن أول موقف جماعي تحت بيان تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ـ في ظل أزمة النفط تعبير مجسد أولي عن أن صوت المصلحة يمكن أن يعلو على صوت ضغوط الاختلافات بين السياسات الاوروبية القومية.

ولم يكن اطار التعاون السياسي خليقاً بأن يصهر هذه الاختلافات بقدر ما كان مجالاً للتعبير عن الرغبة تحت ضغوط معينة في الاعلان عن اتفاق ولو على الحد الأدنى المشترك بين المواقف القومية المختلفة.

وبالرغم من أن أحداث سنة ١٩٧٣ أبرزت الاختلافات بين السياسات القومية، ولكن كانت دول الجماعة تريد الوصول الى سياسة جماعية «شرق أوسطية» وكانت الدول الثلاث الاساسية (بريطانيا، فرنسا، المانيا) تشجع ـ ولكن لأسباب ودوافع مختلفة ـ التوصل الى مثل هذه السياسة، أي انها اتفقت على جدوى وضرورة اتخاذ موقف جماعي تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي في هذه الفترة، بل والاعلان عنه.

ولكن ظلت الاختلافات قائمة بينها حول خصائص ذلك الموقف ودرجة تأييده للمواقف العربية. وكانت فرنسا أكثر اندفاعاً من غيرها في ذلك الاتجاه، بينما كانت الدول الاخرى أقل اندفاعاً نحوه، وذلك مراعاة للرأي العام المؤيد لإسرائيل وحرصاً على العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة.

وإذا كان التعاون والتنسيق بين السياسات الاوروبية تجاه المنطقة قد أخذ يتزايد بعد حرب سنة ١٩٧٣، إلا انه كان أكبر على صعيد العلاقات الاقتصادية منه على صعيد العلاقات السياسية، حيث لم ينجح التعاون السياسي في التنسيق الفعال بين السياسات القومية لتنصهر في موقف واحد قادر على أن يترجم نفسه في حركة فعلية. ويتضح ذلك من الأمرين التاليين:

من ناحية، انعكست الاختلافات بين السياسات القومية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي واضحة بالنظر الى التصويت في الأمم المتحدة، وكان من أهم الأمثلة الاختلاف في التصويت على مشروع القرار القاضي بدعوة منظمة التحرير الى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة سنة ١٩٧٤. ففي حين أيدته فرنسا وايطاليا وايرلندا، عارضته هولندا والداغارك وبريطانيا، وامتنعت بقية الدول عن التصويت[٢٢]، وبالرغم من أن رئيس الجماعة أضحى منذ سنة ١٩٧٥ يتدخل باسم كل الدول الأعضاء في مناقشات الجمعية العامة كتعبير عن تجانس مواقف هذه الدول، الا أن تحليل نتائج التصويت يبين مدى الاختلافات حول بعض القضايا الهامة وعلى رأسها الشرق الاوسط[٢٣].

ومن ناحية أخرى، ظلت البيانات الجماعية الاوروبية ـ طوال النصف الثاني من السبعينات (وأهمها بيان لندن سنة ١٩٧٧، وبيان فينسيا حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠) ـ مؤشراً على استمرار تطور الاهتمام الاوروبي ولكن الاهتمام العاجز عن المشاركة الفعالة. فهي لم تكن الا مجرد تقرير للمبادىء ودعوة الى الاطراف المعنية لتقديم التنازلات، ولم تصل الى المشاركة في الجهود الفعلية في المفاوضات الجارية. كما لم تخف الاختلافات بين السياسات القومية تجاه نقاط التحول الهامة في مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي (زيارة السادات للقدس، اتفاقيات كامب ديفيد، المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية). بعبارة أخرى يمكن القول إنه اذا أصبح التشاور والتنسيق هدفاً في حد ذاته حتى يتضح للعالم «الوحدة» ـ كما هو الحال بالنسبة للتعاون السياسي الاوروبي ـ فإن السياسة الناتجة ستكون قاصرة وغير فعالة لأنها لا تقدم الا الحد الأدنى المشترك بين المواقف القومية المختلفة، أو لا تقدم الا حلولاً وسطاً تفتقد القوة الذاتية[٢٤]. وذلك نظراً للشقة الكبيرة التي ظلت تفصل التعاون السياسي عن مرحلة القدرة على صياغة سياسة خارجية مشتركة تمتلك الأدوات اللازمة لتنفيذها. ولهذا اقتصر الاوروبيون على مجرد رد الفعل وليس المبادرة الحقيقية[٢٥].

ب ـ هذا ويمكن أن نبرر الاصرار الاوروبي على تبني موقف جماعي «تجاه الشرق الأوسط» الذي تمثل في شكل البيانات المشتركة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠)، كما يمكن أن نبرر الاحجام عن ذلك منذ ١٩٨١ وحتى الآن، بعامل آخر يرتبط بالتغير في القيادات الاوروبية، ومن ثم التغير في مدى ادراك فعالية الاعتماد على «سياسة أوروبية شرق أوسطية» كسبيل لتأكيد الدور الاوروبي وحماية المصالح في المنطقة. ولقد كان للتغير في القيادات

الفرنسية بصفة خاصة تأثيرها الواضح على هذا الصعيد. كيف؟

ذلك لأن منطق فرنسا لاستغلال «سياسة أوروبية شرق أوسطية» لحماية ومساندة المصالح القومية في المنطقة قد أختلف مع الرئاسات الفرنسية المتتالية في ظل الجمهورية الخامسة (ديغول، بومبيدو، جيسكار ديستان، ميتران) نظراً للاختلاف بين إدراكهم للنظام الدولي ووضع فرنسا فيه، ونظراً لاختلاف سياساتهم الاوروبية ومدى تقديرهم لامكانيات الدور الاوروبي العالمي المستقل، ونظراً لاختلاف تقديرهم لمدى صلاحية الاطار الجماعي الاوروبي كبديل للحركة الفرنسية المنفردة[٢٦].

كان ديغول يربط بين مستقبل المنطقة العربية ومستقبل أوروبا انطلاقاً من وعيه بوحدة حوض المتوسط ومن هنا جاء التقرير المشهور «أوروبا ومشكلة الأمن الدولي في البحر المتوسط» تعبيراً عن هذا البعد من الفلسفة الديغولية، الا أن ديغول كان يركز على دور فرنسي مستقل على قدم المساواة مع القوتين الاعظم من خلال المحادثات الرباعية، ولهذا لم يقبل التحرك من خلال الجماعة الاوروبية (التي لم يكن قد تبلور فيها بعد اطار التعاون السياسي) أو من خلال إتحاد غرب أوروبا. بعبارة أخرى، كان ديغول يقاوم أي محاولة - جماعية - لاضعاف النفوذ السياسي الفرنسي في المنطقة لصالح شركائه الأوروبيين حيث ارتبطت - لدى ديغول - حماية المكاسب الاقتصادية الفرنسية وتدعيم وضعها التنافسي في مواجهة وضع هؤلاء الشركاء بالقيام بدور سياسي متميز.

ولم يكن مسلك ديغول هذا يلقى قبولاً لدى شركائه الا بالقدر الذي يسمح لهم باتباع ما تمليه عليهم سياساتهم القومية تجاه الصراع العربي -

الاسرائيلي التي كانت تختلف بصورة بينة عن سياسة فرنسا عقب اندلاع أزمة أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧ .

أما بومبيدو فلقد أهتم ـ كما رأينا ـ بدفع الاطار الاوروبي الجماعي لسياسة فرنسا بصفة عامة وتجاه المنطقة العربية أيضاً. حيث اضحت فرنسا ترى أنه يجب على الجماعة المشاركة بصورة أكثر فعالية في عملية البحث عن تسوية سلمية للصراع، ولكنها كانت تدرك بأن هذه المشاركة تتوقف على مستقبل التعاون السياسي وما إذا كان يمكن أن يؤدي الى الاتفاق على حركة جماعية.

ولذلك لم يكن غريبا إن جاء تطور السياسة الاوروبية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي مع بيان أيار/ مايو ١٩٧١، وبيانات تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧٣ نتاجاً لمبادرات فرنسية ـ كما رأينا ـ ولقد ساعد على نجاحها أنه كان هناك اتفاق بين هيث وبرانت وبومبيدو على ضرورة تبني موقف جماعي. ولكن هذا لم يمنع باقي شركائها من التشكك في محاولة فرنسا فرض اتجاهها على الجماعة. وفي الواقع كانت فرنسا بومبيدو ـ في ظل تقلص دورها المنفرد بتوقف المحادثات الرباعية ـ تسعى لايجاد اطار لحركتها أكثر فعالية. ومع جيسكار ديستان لم تفقد العلاقة بين أمن اوروبا وبين استقرار المنطقة العربية دلالتها، بل أضاف اليها شعوراً أقوى بتفوق الاعتبارات الاقتصادية. ومن ثم استمرت فرنسا في تأكيد أهمية المنهج الشامل للعلاقات بين الجماعة والمنطقة والذي ينبع من القدرات الاقتصادية أساساً. غير أنها اهتمت بدفع الموقف الجماعي الاوروبي تجاه الصراع، بل وكانت ترى أن أوروبا لم تظهر من الارادة أو تعبر عن نفسها في مناطق العالم الثالث مثلما فعلت في «الشرق الادنى».

هذا ولقد ساعدت العلاقات المميزة بين جيسكار ديستان والمستشار الالماني شميت على دفع المبادرة الاوروبية في هذه الفترة. في حين ظلت الاتجاهات الاساسية في بريطانيا منقسمة حول تأثير الخط الجماعي الاوروبي على السياسة الخارجية البريطانية (الى أي حد يجب أن تحتفظ بريطانيا بحرية خياراتها الدولية ولا تقبل أي تنازلات لمجرد ابراز تضامن مع الكيان الاوروبي) وكان لا بد للحكومة البريطانية أن تتخذ موقفاً يرحب بالاتفاق الاوروبي إذا أمكن تحقيقه على ألا يتعارض مع المصالح البريطانية الاساسية[٢٧]. ولعل موقف بريطانيا ـ خلال الاعداد لبيان فينسيا سنة ١٩٨٠ ـ يوضح الحرص على الموازنة بين خروج المبادرة الاوروبية الى الحياة، وبين عدم إثارتها للولايات المتحدة. هذا وتجب الاشارة هنا أيضاً ان قناعة جيسكار ديستان بدفع البناء الاوروبي دون دخول في صراع مفتوح مع الولايات المتحدة ـ كما رأينا ـ قد انعكست على تقديره واعترافه بالابعاد الحقيقية لدور الجماعة الاوروبية. فكما أدرك أن للدور الفرنسي العالمي بصفة عامة تجاه تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصفة خاصة حدوده، فلقد أدرك واعترف أيضاً بحدود الدور الاوروبي نظراً لافتقاده الى ما للقوتين الأعظم من وسائل عسكرية.

أما مع ميتران فلقد رفضت الحكومة الفرنسية فكرة اتخاذ اي مبادرة أوروبية دون طلب كل الأطراف المعنية. ولقد عبر عن ذلك صراحة وزير الخارجية الفرنسي أثناء زيارته لاسرائيل في ٧ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨١ ـ كما سبق ورأينا. وبالرغم من أن الجمود الذي أحاط بالمبادرة التي دعا اليها بيان البندقية سنة ١٩٨٠ ساهمت فيه عدة عوامل نابعة من التطورات في المنطقة، الا أن موقف الحكومة الفرنسية الاشتراكية الرافض لأي مبادرة أوروبية أو فرنسية ساهم في هذا الجمود

بدرجة كبيرة. ولقد أتخذت فرنسا هذا الموقف دون تشاور مسبق مع شركائها ودون اعلامهم. ولقد أثر هذا الموقف بعمق على روح ونتائج التعاون السياسي الذي تمكنت معه أوروبا ـ طوال عشر سنوات تقريباً ـ من أن تحقق قدراً من التجانس والتنسيق بين السياسات الخارجية الاوروبية حول قضية هامة انقسمت بعمق حولها هذه السياسات من قبل(٢٨).

هذا ويمكن أن نبرر أيضا جمود المبادرة الاوروبية منذ بداية سنة ١٩٨١ بانعكاسات الأزمة الداخلية للجماعة الاوروبية على التعاون السياسي(٢٩). ففي حين استطاعت دول الجماعة أن تتخذ موقفا مشتركاً «تجاه الشرق الأوسط» في فينسيا سنة ١٩٨٠، فهي لم تستطع أن تتعامل بالمنطق نفسه مع المشاكل الداخلية للجماعة التي أخذت تتفاقم ـ كما سبق ورأينا ـ وكان لا بد وأن يضعف هذا التناقض من قدرة الجماعة على التدخل الدبلوماسي الفعال بناء على بيان فينيسيا. فقد كان تحقيق فكرة الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والفلسطينيين من ناحية، وتحقيق اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات يقتضي ارادة سياسية أوروبية قوية لتتمكن أوروبا من التأثير على واشنطن وموسكو واسرائيل. ولهذا فإنه مع إتجاه المسؤولين الأوروبيين الى تركيز جهودهم على حل المشاكل الاقتصادية فلقد ظلت المبادرة الاوروبية حبيسة كلمات ومبادىء بيان فينسيا (حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠). كذلك فإن قضيتي الحديد والصلب وخط أنابيب غاز سيبريا مثلاً اللتين أثارتا مواجهة حادة بين أوروبا والولايات المتحدة كانتا ـ كما يرى البعض(٣٠) ـ وراء الغياب الدبلوماسي لأوروبا الجماعية في مواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان في مقابل حضور ومواجهة قوية أوروبية مع الولايات المتحدة حول هاتين القضيتين.

٢ ـ الابعاد الاقتصادية للحوار العربي ـ الاوروبي وخصائص العلاقات الاقتصادية الخارجية للجماعة

ظهرت درجات مختلفة من قصور أداء المؤسسات الجماعية مما انعكس على موقف الطرف الاوروبي من الابعاد الاقتصادية للحوار العربي ـ الاوروبي. ويرجع هذا القصور الى مجموعتين من العوامل الاجرائية والموضوعية.

بالنسبة للعوامل الاجرائية: فهي تتلخص في «ازدواجية الاهتمام» بالعلاقات الخارجية، والتي تقع ـ كما رأينا ـ اما في اطار مؤسسات الجماعة أو في اطار التعاون السياسي. ولقد حالت هذه الازدواجية دون سرعة وفعالية السيطرة على الوضع المعقد أثناء وبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر الذي تداخلت حوله المصالح السياسية والاقتصادية لاعضاء الجماعة[٣١]. ولقد مثلت هذه الازدواجية أيضاً احدى مصاعب التنسيق الاقليمي الاوروبي تجاه الحوار العربي ـ الاوروبي (ومن قبله السياسة المتوسطية الشاملة). فإن الحوار ـ كما رأينا ـ يمثل اطاراً للحركة المشتركة بين «التعاون السياسي وبين النشاط الجماعي الاوروبي». ومن هنا انبعثت كثير من القيود على أداء الجانب الاوروبي في اجتماعات الحوار[٣٢].

أما عن العوامل الموضوعية فهي تتلخص كالآتي:

من ناحية، كان هناك ـ منذ البداية ـ الاختلافات في المصالح القومية التي قلصت من قدرة الجماعة على تبني سياسة طاقة أوروبية مشتركة كان غيابها أحد أسباب استبعاد النفط من الحوار؛

ومن ناحية أخرى، كان هناك مجموعة من المشاكل التي تعانيها الجماعة كقوة اقتصادية والتي تؤثر على قدرتها التنافسية العالمية بصفة عامة، وفي العالم الثالث بصفة خاصة. فالجماعة وحتى بداية الثمانينات لم تكن قد تبنت بعد سياسة صناعية مشتركة كما كانت سياستها النقدية الوليدة ما زالت في طور النمو وتواجه تحديات الدولار الامريكي في النظام النقدي العالمي. هذا فضلاً بالطبع عن التباين في مستويات قوة واستقرار النظم الاقتصادية الاوروبية والتي انعكست أولاً في شكل اختلافات المصالح حول السياسة المتوسطية الشاملة(٣٣)، ثم ثانياً تجاه الحوار العربي ـ الاوروبي(٣٤)، كما كانت تفسر الاختلافات حول الحوار مع الجنوب بصفة عامة. فإنه اذا كانت أوروبا الجماعية تعتمد في أدائها لدورها العالمي على القوة الاقتصادية والتجارية (نظراً لعدم وجود قوة عسكرية موحدة)، فإن فعالية استخدام هذه الاداة لمساندة أهداف سياسية عليا، انما تقع عليها قيود نابعة من العواقب المحتملة لهذا الاستخدام على الجماعة ككل وعلى المصالح الاقتصادية لاعضائها: هل يجب أو يمكن لأوروبا الجماعية أن تبدد طاقاتها في مساندة أهداف سياسية عليا؟ وهل تستطيع أن تتحمل تكلفة سياسة خارجية لا تسعى الى مجرد تسهيل التجارة العالمية وتدعيم المكاسب الاقتصادية ولكن تسعى أيضاً الى تأكيد النفوذ السياسي عن طريق السياسات التجارية والاقتصادية بصفة عامة؟ يلخص السؤالان السابقان المعضلة التي تتفاوت حولها ـ نسبياً ـ المواقف الاوروبية حول السياسات المشتركة تجاه التعاون الاوروبي مع العالم الثالث ومدلولها بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة.

فمن ناحية، نجد الموقف الفرنسي والذي تميز دائما ـ بالمقارنة بموقف

باقي الشركاء الاوروبيين والولايات المتحدة ـ بدرجة أكبر من المساندة لمطالب العالم الثالث الخاصة بإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي[٣٥]. ومن ناحية أخرى نجد الموقف البريطاني: فلم يكن الشاغل الاساسي لبريطانيا ـ وعلى عكس فرنسا ـ القيام بدور عالمي من خلال سياسات التعاون الاقتصادي الدولي مع أنها سعت أساساً الى الحفاظ على روابط مع دول الكومنولث لتظل أسواقاً مفتوحة أمام المنتوجات البريطانية. ومن ثم، فلقد كانت ترى أن سياسات أوروبية جماعية تجاه العالم الثالث وان زادت من النفوذ الجماعي للسوق المشتركة في هذه المناطق الا أنها ستضعف من الروابط الخاصة بين بريطانيا ومناطق نفوذها الاساسية. ذلك لأن الحاجة الى التجمع لمواجهة مطالب العالم الثالث ليست كافية ـ من وجهة النظر البريطانية ـ لخلق وحدة تامة بين المواقف الاوروبية نظراً لأنه ليس هناك مصالح أوروبية جماعية متميزة بوضوح، ولكن هناك مصالح قومية أوروبية متباينة كما ان مصالح الجماعة ليست الا جزءاً من مصالح الغرب ككل في حوار مع الشرق أو في مواجهته مع الجنوب. ولهذا، فإن الجماعة الاوروبية ليست الاداة الملائمة للحوار مع الجنوب ولكن يجب على الجماعة الاوروبية أن تتحرك كجزء من مجموعة «غربية أكبر»[٣٦].

وإذا كانت هذه التباينات الاوروبية قد انعكست على درجة تجانس الموقف الاوروبي وعلى الاختلافات الاوروبية ـ الامريكية حول الحوار بين الشمال والجنوب، اذن الا يمكن القول إنها أيضاً يمكن أن تفسر ـ جزئياً ـ الانجاز الاقتصادي المتواضع للحوار العربي ـ الاوروبي نظراً الى تراجع الجانب الاوروبي عن الاستجابة بفعالية لمطالب الجانب العربي؟ فإن الحوار العربي ـ الاوروبي يعد ـ كما يرى البعض[٣٧] ـ نموذجاً مصغراً

للحوار بين الشمال والجنوب، ومن ثم، فإنه نظراً للروابط بين الاطر التفاوضية التي تشكلت للتعامل مع عواقب أزمة النفط، فإن النجاح أو الفشل في احدها ينعكس على الآخر، ولهذا، فإن الاضطرابات ثم الجمود في الحوار بين الشمال والجنوب[٣٨] كان لا بد وان ينعكس على الحوار العربي - الاوروبي والذي يتناول القضايا نفسها التي يتضمنها الحوار بين الشمال والجنوب ولكن على صعيد اقليمي محدد[٣٩].

هوامش الفصل الخامس

(١) حول مزيد من التفاصيل عن السياسات الأوروبية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٩) تحت تأثير الدبلوماسية الديغولية، انظر: نادية محمود مصطفى، «سياسة ديجول الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة (١٩٥٨ ـ ١٩٦٩)،» (رسالة ماجستير، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ـ القاهرة، ١٩٧٦)، ص ٢٧٨ ـ ٢٩٧ (غير منشورة)

(٢) Walter Schutze, «L'Europe des neufs: Etat Présent et perspectives de la Construction Europeéne,» *Politique Etrangère,* no. 2 (1979), pp. 276-277.

(٣) P. B. Cousté et F. Visine, *Pompidou et L'Europe* (Paris: Libraries Techniques, 1974), pp. 3-4.

(٤) حول تطور الانجازات الأوروبية (١٩٦٩ ـ ١٩٧٢)، انظر: اسماعيل صبري مقلد، «وحدة اوروبا السياسية في الثمانينات،» السياسة الدولية، السنة ٩، العدد ٣٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣)، ص ٤٩ ـ ٥٨.

(٥) Edward Morse, «New Europe a Unified Bloc?» in: Robert Bauer, ed., *Interaction of Economics and Foreign Policy* (Charlottesville, VA.: University press of Virginia, 1975), pp. 116-119.

(٦) Michel Jobert, *L'autre regard* (Paris: Grasset, 1976), pp. 348-349.

(٧) Morse, Ibid., pp. 120 and 124-126, and Stanly Hoffman, «La France et la Construction de L'Europe et les rapports avec les Etats Unies,» in: Council of Foreign Relations et Foundation nationale de Sciences Politiques, eds., *France and U.S.A in the World of 1980's* (New York: 1975), pp. 9-10.

(٨) Morse, Ibid., pp. 108-109.

(٩) Pascal Fontaine, «V. Giscard d'Estaing et la Construction de l'Europe,» Projet, no. 141 (Janvier 1980), pp. 25-39.

(١٠) حول تحليل مقارن للعلاقات الفرنسية ـ الأمريكية في ظل الرئاسات الثلاث، ديغول، بومبيدو، وديستان، انظر: نادية محمود مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة

الشرق الأوسط (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)،» (رسالة دكتوراه، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ـ القاهرة، ١٩٨١)، ص ١٤٥ ـ ١٥٤ (غير منشورة)

(١١) Josè Alain Fralon, «Peut - on Parler de Nouvelle Politique Europeène de la France,» *Revue du Marché Commun,* no. 179 (Novembre 1974), pp. 459-461.

(١٢) حول تطور الأزمة، انظر:

Philippe Moreau Defarges, «L'Europe à refermuler la Communauté au Lendemain de la Clarification d'Athenes,» *Politique etrangère,* no. 1 (1984), pp. 21-37, and Jacques Vernant, «Retour sur l'Europe,» *Revue de Defense Nationale,* (Mai 1984), pp. 133-139.

كذلك انظر مجموعة التقارير الشهرية حول شؤون الجماعة في المجلة الشهرية (في الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)، انظر: نزيره الأفندي، «السوق الأوروبية في مواجهة نفسها،» السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/يوليو ١٩٨٢)، ص ١٧٥ ـ ١٧٨.

(١٣) حول جذور الموقف البريطاني عن البنيان الأوروبي منذ ١٩٤٥ وحتى بداية ١٩٨٠، انظر:

Wolfram F. Hanrieder and Graeme p. Auton, *The Foreign Policies of West Germany, France and Britain* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, inc., 1980), pp. 229-243.

وحول وجهة نظر بريطانية حول أزمة الجماعة، انظر:

Geoffrey Howe, «The Future of the European Community: Britain's Approach to the Negotiations,» *International Affairs,* vol. 60, no. 2 (1984), pp. 186-192.

(١٤) سيطر محوريون باريس على السياسات الأوروبية خلال النصف الثاني من السبعينات وذلك في ظل الروابط القوية بين ديستان وشميدت، بحيث لم تكن تطرح أية مبادرة اوروبية قوية دون تشاور واتفاق بين الدولتين، انظر:

Fritz Stern, «Germany on a Semi Gaullist Europe,»*Foreign Affairs,* no. 4 (1980), pp. 873-875.

(١٥) حول فرنسا واوروبا منذ سنة ١٩٨١، أي في ظل رئاسة ميتران، انظر:

Françoise de la Serre, «La Politique Europeénne de la France: New

Look ou new deal,» *Politique étrangère,* no. 1 (1982), pp. 125-137; Philippe Moreau de Farges, «Jai Fait un rève»: Le President Francois Mitterand: Artison de l'uniteé Europeene,» *Politique etrangère* , no. 2 (1985), pp. 359-373, et Marie Claude Smouts, «The External Policy of Francois Mitterand,» *International Affairs,* vol. 59, no. 2 (1983), pp. 162-164.

(١٦) مصطفى، «سياسة ديجول الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة (١٩٥٨ - ١٩٦٩)،» ص ٢٩٨ - ٣٠٩.

(١٧) انظر نصه الفرنسي في: *Documents Officiels,* no. 44, (28 October 1972), p. 701.

(١٨) انظر نصه الفرنسي في: *Documents d'actualités Internationales,* no. 47 (20 Novembre 1973), pp. 750-760.

(١٩) Francoise de la Serre, «Qu'en est l'Europe Politique?» *Projet,* no. 164 (Avril 1982), pp. 468-469, et Alain Langlois et Gilles Blanchi,» La Coordina'tion Inter-Européenne,» in: J. Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro - Arabe* (Paris: Economica, 1979), pp. 204-207.

(٢٠) La Serre, Ibid., pp. 470-471; Schutze, «L'Europe des neufs,» pp. 279-280, et la Serre, «La Politique Europeénne de la France,» pp. 126-127.

(٢١) . la Serre, «Qu'en est l'Europe Politique?» et

ابراهيم عبد الحميد عوض، «الجماعة الاوروبية والصراع العربي - الاسرائيلي،» السياسة الدولية، العدد ٨٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ٤٢ - ٤٣.

(٢٢) نقلاً عن: أحمد صدقي الدجاني، «الحوار العربي - الأوروبي: وجهة نظر عربية في الجانب السياسي،» المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ٩ (ايلول/سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٤٣.

(٢٣) La Serre, Ibid., p. 475.

كذلك انظر تحليلاً مقارناً للتصويت على بعض مشروعات القرارات، في:

J. G. Stein, «Alice in Wanderland: The North Atlantic Alliance and the Arab - Israeli Dispute,» in: S. a Spregel, ed., *The Middle East and Western Alliance* (London: George Allen and Unwin,. Ltd., 1982), pp. 59-60.

(٢٤) Lawrence Freedman, «Britain and European Foreign Policy,»

World Today (July 1977), pp. 171-172.

(٢٥) La Serre, «Qu'en est l'Europe Politique,» p. 475.

(٢٦) حول رؤية مقارنة لهذه الأبعاد بين ديغول، بومبيدو، وديستان، انظر: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)،» ص ٢٠٤ - ٢٠٩.

(٢٧) حول هذه الاتجاهات، انظر: Freedman, «Britain and European Foreign Policy,» pp. 168-169.

(٢٨) La Serre: «Quén'est l'Europe Politique,» p. 476, et «La politique Europeéne de la France,» pp. 141-133.

(٢٩) Rene Jacquot: «L'Europe au lendemain de la crise,» *Revue de Defense Nationale* (Aout - Septembre 1980), p. 145, et «Flottement et incertitudes de L'Europe,» *Revue de defense Nationale* (Janvier 1981).

(٣٠) Pour une alternative Européène, *France - Pays Arabe,* no. 104, p. 34.

(٣١) Francois de la Serre, «L'Europe des neufs et le Conflit Israelo - Arabe,» *Revue Françoise de Sciences Politiques,* vol - xxiv, no. 4 (1974), p. 809.

(٣٢) Alan R. Taylor, «The Euro - Arab Dialogue: Quest for an Inter-regional Partenership,» *Middle East Journal,* vol. 32, no. 4 (Autum 1978).

(٣٣) نازلي معوض، «السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية،» السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٣ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٢ - ٤٩.

(٣٤) Bernard Corbineau, «Le Dialogue Euro - Arabe: Instance du Nouvel Ordre Internationale (1973-1978),» *Revue Françoise de Sciences Politique,* vol. 30, no. 3, (1980), pp. 579-582.

(٣٥) حول وضع العالم الثالث - كأحد ركائز الاستراتيجية الفرنسية الشاملة في ظل الجمهورية الخامسة منذ ديغول، ديستان وحتى ميتران، انظر: Hanrieder and Auton, *The Forgein Policies of West Germany, France and Britain,* pp. 147-153, and Jean Francois Poncet, «Quatre ans de politique étrangere Socialiste,» *Politique Etrangere,* no. 2 (1985), p. 444.

(٣٦) Freedman, «Britain and European Foreign Policy,» pp. 170-171.

(٣٧) Ismail Sabry Abdallah, «La Place du dialogue Euro - arabe dans les relations internationales Contemporainces,» in: J. Bournnet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe,* pp. 115-120.

(٣٨) Robert Rothstein, «The North - South Dialogue: The Political Economy of Immobility,» in: John Stremelau, ed., *The Foreign Policy Priorities of Third World States* (Boulder, Co.: Westview Press, Inc., 1982), pp. 151-168.

(٣٩) Nabeya El - Asfahany, «Political Perspectives for the Euro - Arab Dialogue in the Eighties,» in: Dierter Bielenstein, ed., *Europe's Future in the Arab View* (Germany: Verlag Breitenbach Published, 1982), pp. 137-138.

الفصل السادس

المحددات الدولية: تأثير العلاقات الاوروبية ـ الامريكية ووضع الجماعة الاوروبية في النظام الدولي: درجة استقلالية السياسات الجماعية

انعكست الاختلافات حول دور الاطراف الخارجية في المنطقة العربية (وبخاصة في عملية تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي) انعكست بصورة مباشرة في شكل تقديرات متباينة لكل من الدور الاوروبي والدور الامريكي. وبقدر ما لهذا الاختلاف من مدلولات هامة بالنسبة للمنطقة ذاتها فهي أيضاً لها مدلولاتها ذات المغزى بالنسبة للتحالف الغربي. بعبارة أخرى التفسير العميق للوزن الاوروبي في المنطقة بالمقارنة بالوزن الامريكي، لا ينفصل عن تحليل مدى قدرة أوروبا على القيام بدور عالمي مستقل عن دور قائد التحالف الغربي وهو الدور الذي وان لم يكن يتناقض مع المصالح الامريكية فهو على الاقل لا يتطابق معها بصورة كاملة، كما أنه الدور الذي تعرض لتطورات متتالية في ظل تطورات النظام الدولي منذ سنة ١٩٤٥ وحتى الآن.

ولقد انتقلت العلاقات الاوروبية ـ الامريكية عبر هذا التطور: من مرحلة التحالف التقليدي والقيادة الامريكية المطلقة للتحالف الغربي ـ عقب الحرب العالمية الثانية وطوال الخمسينات؛ الى المرحلة التي بدأ

يشهد فيها هذا التحالف - وبخاصة بعد رجوع ديغول الى السلطة في فرنسا سنة ١٩٥٨ - بعض بوادر تفكك تجانس المصالح العسكرية والاقتصادية؛ الى المرحلة التي تفاقمت فيها مشاكل العلاقات خلال السبعينات في ضوء عواقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر بصفة خاصة بالنسبة لتفجر أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولقد جرت هذه الانتقالات المتتالية في ظل تطور القوة الذاتية الاوروبية من ناحية، وفي ظل تطور النظام الدولي السائد (أي نظام العلاقات بين القوتين الاعظم) والذي انتقل من مرحلة الحرب الباردة الى مرحلة الانفراج ثم العودة الى حرب باردة جديدة. ولقد كان لكل هذه التطورات المتوازية[1] انعكاساتها على العلاقات الاوروبية - الامريكية في المنطقة العربية، ومن ثم على الدور الاوروبي فيها عبر عدة مراحل متتالية فيما يلي تحليلها:

أولاً: مرحلة تماسك العلاقات الاوروبية - الامريكية والحرب الباردة[2]

١ - في ظل انهيار الاقتصاديات الاوروبية الغربية عقب الحرب العالمية الثانية، وفي ظل التفوق الامريكي المطلق - عسكرياً واقتصادياً، وفي ظل مناخ الحرب الباردة والتي اشتدت حتى بداية الستينات، وفي ظل حاجة أوروبا الغربية الى المساعدة العسكرية والاقتصادية في مواجهة خطر التهديد الشيوعي لأمنها؛ في ظل كل هذه الاوضاع برز نمط من القيادة المطلقة الامريكية للتحالف الغربي. ولم يكن بمقدور - اعضائه التأثير في موقف دولي دون مساندة قائد الكتلة الذي يفرض سيطرته إما

بالاغراء بضمان الحماية أو تقديم المساعدة، واما بالتهديد بالعقاب في حالة تعارض وتصادم المصالح نظراً لمحاولة القوى الثانوية التحرك باستقلال. ولعل من أبرز المؤشرات على هذا الوضع الاخير تلك الخلافات على صعيد التحالف الغربي بين الولايات المتحدة، وبين بريطانيا وفرنسا حول تصفية الميراث الاستعماري التقليدي وبخاصة في المنطقة العربية. ولقد حملت أزمة سنة ١٩٥٦ الكثير من المدلولات حول القيود على الدور الاوروبي في المنطقة والتي وصلت الى استبعاده بصورة كبيرة طوال الستينات تقريباً.

٢ ـ وإذا كانت الولايات المتحدة قد استطاعت أن تمتص بقوة بعض الاختلافات على صعيد التحالف الاطلسي (طوال الخمسينات) الا أنه منذ نهاية الخمسينات وطوال الستينات بدأت ترتفع تدريجياً نغمة الاختلافات وبخاصة حول الاستراتيجية العسكرية لحلف الاطلسي وحول العلاقات الاقتصادية على نحو عمّق من مصادر الخلل في تماسك التحالف نفسه، مع تزايد عدم التطابق بين مصالح جانبي المحيط.

حقيقة شجعت الولايات المتحدة في البداية فكرة الوحدة الاوروبية على الصعيد الاقتصادي، حيث رأت فيها وسيلة لمواجهة التهديد الشيوعي لأوروبا الغربية في وقت وقعت فيه الاخيرة تحت التبعية الاقتصادية والعسكرية الامريكية، ولكن مع تزايد الانجاز الاقتصادي الجماعي الاوروبي (على نحو ضيق الفجوة بين الاقتصاديات الاوروبية والاقتصاد الامريكي) وزاد من مصاعب الاقتصاد الامريكي، أخذت الولايات المتحدة تنظر بتشكك الى نتائج تطور هذه القوة الصاعدة.

هذا، ولقد لعبت فرنسا الديغولية دورها في حمل لواء أوروبا

الاوروبية اقتصادياً على نحو ساهم في اظهار قصور قواعد واجراءات النظام الاقتصادي العالمي الذي أرسى عقب الحرب العالمية الثانية عن ادارة المشاكل الوليدة، ونال من القيادة الامريكية له.

كما لعبت فرنسا دورها في محاولة بناء أوروبا الاوروبية المستقلة عسكرياً والتي تستند ـ من وجهة النظر الفرنسية ـ الى القوة الضاربة الذرية الفرنسية المستقلة. حقيقة لم تتمكن أوروبا الغربية من تكوين قوة ردع ذرية أوروبية مستقلة تضع الكيان الاوروبي الصاعد على قدم المساواة مع العملاقين، ولكن لم يعد من المتصور ان تستمر أوروبا الغربية في قبول تبعيتها كثمن للحماية الامريكية بعد هذا التطور في قدراتها الذاتية من ناحية، وبعد التطورات في العلاقات بين القوتين الاعظم التي كانت تستعد للانتقال من مرحلة الاسترخاء وخفة حدة الحرب الباردة الى مرحلة الانفراج والذي كان يحمل في طياته مزيداً من فرص حرية المناورة والحركة أمام القوى الثانوية أي مزيداً من الفرص للقيام بدور عالمي.

وبالرغم من بوادر هذا التغير في العلاقات الاوروبية ـ الامريكية ـ خلال الستينات ـ التي كانت حلقة انتقالية بين قيود الخمسينات وفرص السبعينات (كما سنرى) الا أن الدور الاوروبي كان غائباً عن الساحة العربية. وهو الامر الذي يمكن تفسيره بعوامل أخرى مثل افتقاد التعاون السياسي وعدم تحفيز الاطار العربي لمثل هذا الدور ـ مثلما حدث بعد ذلك ـ ولكن هذا لم يمنع فرنسا الديغولية من القيام بدور أساسي تمثل في احياء العلاقات العربية ـ الفرنسية كما رأينا ـ وكان هذا بمثابة حلقة من حلقات السياسة الفرنسية العالمية المستقلة عن خط السياسة الامريكية.

ثانياً: مرحلة التأزم في العلاقات الاوروبية ـ الامريكية والانتقال الى الانفراج الدولي

مع تغير مناخ العلاقات الاوروبية ـ الامريكية كان التعاون السياسي والنشاط الجماعي الاوروبي يشهدان دفعة قوية في بداية السبعينات في الوقت الذي تأسس فيه الانفراج الدولي على نحو سمح لأوروبا بالمطالبة بدور عالمي وجديد.

١ ـ لم يكن هذا الدور الاوروبي العالمي مطلقاً في استقلاليته، كيف، والى أي حد يمكن أن يفسر هذا الوضع بروز الدور الجماعي في المنطقة ولكن دون فعالية في التأثير؟

أ ـ في ظل مناخ الانفراج الدولي وفي وقت تبلورت فيه قدرات البنيان الجماعي الاوروبي وعلى الرغم من أن ظهور مراكز القوة الجديدة في النظام الدولي (وعلى رأسها الجماعة الاوروبية) لم يمس الطبيعة الثنائية لقيادة النظام الا انها تمتعت بدرجة أكبر من حرية الحركة والمناورة. ومن هنا ظهرت بعض التحولات الاقليمية التي لم تحدث تحولات شاملة عالمية ـ على الاقل على الصعيد الاستراتيجي العسكري حيث ظل التفوق العسكري للقوتين الاعظم بلا منازع[٣].

ب ـ ومع بداية السبعينات بدأ انهيار الاتفاق الكبير حول القواعد والاجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك تحت ثقل قوى جديدة هامة مثل الصحوة الاقتصادية القوية لاوروبا الغربية

واليابان، مشاكل ميزان المدفوعات الامريكي، أزمة الطاقة، مطالب العالم الثالث بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وبحث الدول الشرقية عن قدر أكبر من المشاركة في الاقتصاد العالمي. بعبارة أخرى، برزت تحديات خارجية وتحديات من داخل الكتلة الغربية اسفرت في مجموعها عن ضعف الدور القيادي الامريكي وبخاصة في ظل انهيار الاتفاق على مزايا الليبرالية في مجال التبادل الدولي، وعلى مزايا التعاون الاقتصادي وذلك تحت ضغط قوى الاعتماد المتبادل الدولي. ومن ثم دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة أزمة(٤). هذا، ولقد ادى استرخاء التوترات السياسية ـ العسكرية مع تراجع مناخ الحرب الباردة الى تدعيم التحديات للقيادة الامريكية للعالم الغربي حيث أن انخفاض الشعور بتهديد الامن نال من قوة مبررات دفع التعاون الاقتصادي الغربي وقبول القيادة الامريكية المطلقة. ولهذا كله برزت أهمية وأولوية القضايا الاقتصادية في العلاقات الاوروبية ـ الامريكية (وبين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب أيضاً)(٥).

٢ ـ وكان التساؤل المطروح هل ستستمر الولايات المتحدة في تحمل مسؤولياتها الاقتصادية العالمية التي تقوم بها منذ اتفاقيات بريتون وودز؟ وهل سينعكس هذا على الدور العالمي لأوروبا؟

وجاءت أزمة الدولار في آب/ أغسطس سنة ١٩٧١ ثم «عام أوروبا» سنة ١٩٧٣، ثم حرب تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٧٣ وكان لها جميعها مغزى هاماً بالنسبة لعلاقات «الاعتماد المتبادل» بين الابعاد السياسية ـ العسكرية وبين الابعاد الاقتصادية للعلاقات الاوروبية الاطلسية. وتمثل هذه الظاهرة محور القيد على فعالية الدور العالمي

الجديد الذي طالبت به أوروبا منذ بداية السبعينات وحاولت القيام به طوال ذلك العقد[6].

أ ـ فمع أزمة الدولار سنة ١٩٧١، اتضح أن الولايات المتحدة كانت قد كفت عن القيام بدورها في ضبط الاقتصاد العالمي الذي اعتادت بمقتضاه على تقديم تنازلات عديدة ساعدت على فاعليته. وكان ذلك التحرك بمثابة انذار لأوروبا. فلقد وضح للاخيرة ـ وهي تريد الانتقال الى مرحلة الوحدة السياسية والاقتصادية لتصبح قوة عالمية ـ أنه ليس بإمكان قوتها الاقتصادية ـ نظراً لما تتخذه الولايات المتحدة من سياسات متعمدة ـ أن تعوض عن الضعف العسكري الاوروبي وبخاصة وقد أخذت ايضاً الولايات المتحدة ـ أثناء عام أوروبا وعقب دعوة كيسنجر في نيسان/ أبريل سنة ١٩٧٣ الى التوصل الى ميثاق اطلسي جديد ـ تهدد بورقة الالتزام الامريكي تجاه أمن أوروبا إذا لم تقبل الاخيرة التعاون على الصعيد الاقتصادي وهكذا انفجرت ـ منذ تلك المرحلة ـ المشكلة التي تطرح المعضلة التالية (التي استمرت حتى الآن) هل يمكن لاوروبا المتحدة أن تستقل عن الولايات المتحدة، وهل تستطيع التمتع بحماية المظلة الامريكية دون مقابل اقتصادي؟[7]

ولقد مالت أوروبا الى الاتفاق مع الولايات المتحدة، ولكن برز ذلك الاتجاه التوفيقي من خلال محاولة أوروبا تأكيد هويتها. ولقد لعبت فرنسا ـ بقيادة بومبيدو ـ دورها في هذه العملية[8]. ولهذا انعقدت ـ بعد صعوبات عديدة مردها الاختلاف بين مواقف الدول الاعضاء في الجماعة تجاه الولايات المتحدة من ناحية، وتشدد الموقف الفرنسي من ناحية أخرى ـ القمة الاوروبية في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٢

والتي أكـدت ـ كما رأينـا ـ الهـويـة الاوروبيـة ولكن في ظـل الاعـتراف بالروابط السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بين الجماعة الاوروبية وبين الولايات المتحدة والتي لا يمكن لأوروبا أن تعمل ضدها(٩).

ب ـ **ولقد أدت حرب تشرين الأول/ أكتوبر** الى تفجير التناقضـات، في العـلاقات الاوروبيـة الاطلسية حـول المنطقـة العربيـة. وكـان لهـذه التناقضات دلالتها بالنسبة لمدى استقلالية السياسة الاوروبية.

حقيقة قد يبدو من النظرة الاولى أن المصالح الاوروبية والامريكية في المنـطقة تتـطابق أو على الاقـل تتقارب حـول المسائـل الثلاث التي تـبرز أهميتهـا لكل من الجـانبـين: التـوازن العـام للقـوى والحفـاظ عـلى أمن الغـرب، الامدادات النفـطيـة العـربيـة، الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي وعواقبه بالنسبة للمسألتين السـابقتين. ولكن الـواقع يشـير الى أنه ليس للغرب سياسة أو استراتيجية واحدة في المنـطقة. ابـرزت دائماً الحـروب العـربيـة ـ الاسرائيليـة هـذه الحقيقـة ولكن جسـدت حـرب تشرين الأول/أكتـوبر وبصـورة واضحـة اختـلاف المصـالـح الاقتصـاديـة والاستراتيجية بين جانبيّ الاطلسي، ويرجع ذلك الاختلاف الى اعتماد أوروبا بدرجة أكبر من الولايات المتحدة على امداداتها النفطية من النفط العربي. ولقد أوضحت الحرب اختلاف الاولويات بين أوروبا التي تركز على تأمـين هذه الامـدادات، وبين الـولايات المتحـدة التي تهتم أساسـاً بتـأثير الازمـة على العـلاقـات بـين الشرق والغـرب وبمحـاولـة الاتحـاد السوفياتي استغلال الوضع لكسب المزيد من النفوذ. ومن ناحية اخرى، كـانت الولايـات المتحدة أثنـاء وعقب أزمة الـطاقة في وضـع أفضل من وضع اوروبا الغـربية واليـابان(١٠). ومن ثم وكـما يقول البعض(١١) فلقـد

أنهت أزمة الطاقة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) أمل التفوق الاقتصادي لأوروبا الغربية على الولايات المتحدة، وأكدت تلك الازمة والمبادرات الامريكية ـ كما رأينا ـ رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على دورها القيادي في الغرب.

ومع ذلك ـ وانطلاقاً من مدى حساسية وضعها الاقتصادي ـ تحركت أوروبا على نحو أبرز اختلافها مع الولايات المتحدة سواء بالنسبة لموقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي أم من محاولة التغلب على آثار أزمة الطاقة العالمية. ولقد اعتقد البعض لفترة ما أن هذا الاتجاه الاستقلالي الاوروبي هو بداية مرحلة جديدة في العلاقات الاوروبية ـ الامريكية. ولكن سرعان ما انتهى ذلك الاعتقاد[١٢]. وفي الحقيقة كان ذلك الاتجاه الاستقلالي ـ كما قال وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت ـ عارضاً وليس جذرياً[١٣]. فلقد كانت حرب سنة ١٩٧٣ عنيفة في آثارها على استقلالية أوروبا بحيث قضت على كل أمل ثار من قبل حول قدرة أوروبا على مواجهة الضغوط الامريكية أثناء الدعوة الى الميثاق الاطلسي الجديد. فلقد عاد من جديد الحوار الامريكي ـ الاوروبي ولكن على نحو برز خلاله تفوق الولايات المتحدة في فرض مطالبها التي سبق وفشلت بصددها قبل ذلك بعدة أشهر. ذلك لأنها نجحت في استغلال الروابط بين الابعاد العسكرية والاقتصادية للعلاقات الاوروبية الاطلسية.

كما ساعدت مجموعة من العوامل (وبخاصة تغير الرئاسات في فرنسا وبريطانيا والمانيا: مع مجيء جيسكار ديستان وويلسون وشميت على التوالي) على امتصاص آثار كل اتجاه قوي مضاد للولايات المتحدة داخل صفوف التحالف الغربي. فلقد كان جيسكار ديستان اكثر ميلاً من

ديغول وبومبيدو نحو أسلوب المواجهة الهادئة مع الولايات المتحدة الامريكية مما انعكس على مناخ العلاقات الفرنسية ـ الامريكية، والامريكية ـ الاوروبية بصفة عامة (كما سبقت الاشارة)، ولهذا جاء بيان أوتاوا حول العلاقات الاطلسية في ١٩ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٤ بمثابة ميثاق اطلسي جديد يؤكد تفوق الدور الامريكي. حيث اقر بضرورة التزام الحلفاء بالتشاور مع الولايات المتحدة ليس حول سياسات التحالف المباشرة فقط ولكن ايضاً حول مناطق أخرى من العالم[١٤].

٣ ـ وهكذا فشلت الجماعة الاوروبية المكبلة بمصاعبها الاقتصادية والمالية في تقديم بديل لانفراد الولايات المتحدة بقيادة التحالف الغربي. ولقد انعكس هذا بالطبع على دورها العالمي وبخاصة في المنطقة العربية خلال النصف الثاني من السبعينات[١٥].

فلقد برزت أوروبا كقوة محدودة القدرات: عسكرياً حتى تحمي مصالحها الاقتصادية، وسياسياً حتى تشترك بفعالية في ايجاد تسوية للصراع. فلم تُجْدِ دبلوماسية الجماعة كأساس لقيام دولها منفردة أو معاً بدور ايجابي في تطور احداث المنطقة. فلقد كان ذلك يتطلب قدرة على تحقيق الاهداف وعلى الرد بفعالية على تجاهل أو رفض أطراف أخرى ـ وبخاصة الولايات المتحدة ـ لمواقفها، وهي جميعاً أمور تقتضي مسبقاً تدعيم القوة الاقتصادية والعسكرية لأوروبا في مواجهة القوتين الاعظم وهو ما تأكد عكسه كما رأينا[١٦].

كما اتضح أن الولايات المتحدة تفصل بقوة بين استقلال ووحدة أوروبا. فإن أوروبا ذات الصوت الواحد يمكن أن تكون شريكاً فعالاً ولكن بشرط الا تتحرك باستقلال عن الولايات المتحدة. ومن ثم فهي

لم تشجع ارساء سياسة خارجية أوروبية الا اذا كانت تسير في ركاب سياستها[١٧]. ومن هنا كان تأكيدها وتصميمها الدائم - منذ سنة ١٩٧٣ - على احتكار جهود صنع السلام في المنطقة ومن ثم رفضها وتحفظها على أي مبادرات أوروبية مستقلة للمشاركة في هذه الجهود (بيان لندن في حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٧) وبخاصة بعد مبادرة السادات واتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية (بيان فينسيا في حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠).

ويرجع هذا الموقف الامريكي الى الاختلاف بين الولايات المتحدة والاوروبيين حول تقويم مسار ونتائج التسوية السلمية منذ سنة ١٩٧٧، أي حول العلاقة بين التسوية الجزئية والشاملة وحول توسيع نطاق المفاوضات لاشراك منظمة التحرير الفلسطينية، وحول توسيع دور الاطراف الخارجية لتشمل أوروبا والاتحاد السوفياتي، وحول مدى فعالية ممارسة ضغط أمريكي على اسرائيل.

ففي حين كانت الولايات المتحدة ترى أن السلام المصري - الاسرائيلي أفضل من لا شيء، وأن المعاهدة المصرية - الاسرائيلية يمكن أن تقود بعد ذلك الى تسوية شاملة، فإن الاوروبيين - وبخاصة فرنسا - كانوا أكثر تشككاً في أن تكون التسوية الجزئية خطوة حقيقية نحو التسوية الشاملة. وفي حين لم تكن الولايات المتحدة ترى في القضية الفلسطينية الا مجرد واحدة من عدة قضايا تثيرها أزمة «الشرق الاوسط»، فإن الاوروبيين نظروا بجدية أكثر الى عواقب وخطورة ترك هذه القضية بلا تسوية، بل دعوا الى اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات وهو الامر الذي ترفضه الولايات المتحدة الا اذا اعترفت

المنظمة بالقرار ٢٤٢ أي بحق اسرائيل في البقاء. كذلك انتقد الاوروبيون الولايات المتحدة لعدم ممارستها ضغطاً كافياً على اسرائيل لتجميد المستوطنات ولتقييد سلوكها في لبنان ولقبول مبدأ الانسحاب من الاراضي المحتلة، وأخيراً لقبول حكم ذاتي حقيقي للفلسطينيين[١٨].

وترجع هذه الاختلافات الاوروبية ـ الامريكية الى الاختلاف بين الجانبين في المصالح، والقوة، والمسؤوليات: فإن الولايات المتحدة ـ بوصفها قوة عالمية ـ تنظر الى المنطقة في اطار استراتيجيتها الشاملة، في حين أن الدول الاوروبية ـ بوصفها قوى اقليمية ـ انما تتحرك من منطلق مصالحها الاقليمية. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة ـ باعتبارها وسيطاً أو شريكاً مقبولاً لدى كل من اسرائيل ومن مصر والاردن (بل والفلسطينيين) ـ فهي القادرة على التعامل مع القضايا المعقدة وبخاصة وان لديها القدرة الاقتصادية والعسكرية اللازمة لخلق الحوافز والدوافع لدى الاطراف المعنية لقبول الاتفاق الذي تستطيع أيضاً أن توفر له الضمانات الكافية. وعلى العكس، فإن الجماعة الاوروبية ليس لديها القدرة على ترجمة بياناتها الى مواقف محددة قد لا تستطيع تنفيذها نظراً لافتقارها ـ بالمقارنة بالولايات المتحدة ـ الى عناصر القوة اللازمة. بعبارة أخرى، فإن الانقسامات الاوروبية والضعف العسكري وحساسية الاقتصاديات أصابت أوروبا بالتردد في المشاركة الفعالة لتطبيق وجهة النظر الامريكية في الدفاع الاستراتيجي عن المنطقة[١٩].

هذا ولقد برزت هذه المصادر للاختلافات الاوروبية الامريكية مرة أخرى مع أحداث ايران وافغانستان سنة ١٩٧٩. فلقد اتضح مدى

تباين الموقف الامـريكي عن رد الفعل الاوروبي عـلى النحو الـذي أبرز عدم رضا الولايات المتحدة من جراء عدم مساندة حلفائها لمواقفها، كما أبرز من ناحية أخرى مـدى شعور الاوروبيـين باتجـاه الولايـات المتحدة للانفراد باتخاذ القـرارات باسم التحـالف الغربي دون اجـراء مشاورات مسبقة معهم، ثم تطالبهم بتحمل التبعات السياسية والاقتصـادية لهـذه القـرارات. ذلك لأن واشنـطن حين اتخـذت قرارات بفـرض عقوبـات اقتصـادية عـلى ايران والاتحـاد السوفيـاتي لم تأخـذ في اعتبارهـا التكلفـة الاقتصادية الضخمة التي ستتحملها أوروبا نتيجة مساندة هذه القرارات ونتيجة تطبيقها تنفيذاً للتضامن بين الحلفاء[٢٠].

٤ ـ هذا ولم يقتصر التأثير السلبي للولايات المتحدة خلال السبعينات على الدور الاوروبي في تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولكن امتـد الى الاستراتيجية طويلة الاجل التي اختارها الـطرفان العـربي والاوروبي لدعم علاقات الاعتماد المتبادل بينهما: أي الحوار العربي ـ الاوروبي ومن قبله السياسة المتوسطية للجماعة.

فمن ناحية، لم يكن بإمكان الجماعة الاوروبيـة ـ بعد أن وافقت عـلى اطـلاع الولايـات المتحدة والتشـاور معها حـول ما يجـري عـلى صعيـد الحوار ـ أن تتجاهل المطالب والضغوط الامريكيـة بصدده. فلقـد كانت الـولايات المتحـدة منذ منتصف الستينـات تعترض عـلى أي معـامـلات تفضيليـة للجماعـة خارج أوروبـا أي مع مختلف مجمـوعـات دول العـالم الثالث (اتفاقيتا ياوندى الاولى والثانية مع الـدول الافريقيـة، اتفاقيتـا، لومى الاولى (١٩٧٥) والثانيـة (١٩٨٠) مع دول افـريقية ودول المحيط الهادي ودول الكاريبي، اتفـاقيات السيـاسة المتـوسطيـة الشاملة)، فـإن

هـذه التفضيلات تتعـارض مع المفـاهيم الامريكيـة حول كيفيـة تنـظيم الاقتصـاد العالمي. وينبـع هذا المـوقف الامريكي من التخـوف من آثار هذه المعاملات التفضيلية عـلى المركـز التنافسي للصـادرات الامريكيـة. ولقد انعكس هذا الموقف الامريكي على الحوار العـربي ـ الاوروبي وعلى عمل لجنة التجارة بصفة خاصة[٢١] (كما رأينا).

ومن نـاحية أخـرى، انعكست خصائص الاقتصـاد العالمي المعـاصر عـلى آفاق نجـاح الحوار. ففي ظـل هذا الاقتصـاد الذي يتسم بـدرجة عالية من «الاعتماد المتبادل» وبالتفاعلات «عبر القومية»، فـإن الشركات متعـددة الجنسية تلعب دوراً كبيـراً في مسار العـلاقات الاقتصـادية بـين اقاليم العالم بحيث تفرض انشطتها قيوداً خطيرة على امكانيات الـطرفين العربي والاوروبي لتنظيم ودفـع التجارة، ونقـل التكنولـوجيا، وتيـارات رؤوس الاموال بينهما. وهـذه الاوضاع كـانت تطرح مشكلة مـدى قدرة ومدى نجاح الحوار العربي ـ الاوروبي في أن يحقق تكامل الاقتصـاديات الاقليمية أو اندماجها بـاعتبارهمـا هدفـاً وغايـة مثاليـة تنادت بهـا بعض الاصوات المتفائلة[٢٢].

ثالثاً: العلاقات الاوروبية ـ الامريكيـة وتجـدد الحـرب الـبـاردة

١ ـ احتل موضوع العلاقات بين الشرق والغرب الاولوية لدى ادارة ريغن، ولكن عـلى نحو أبـرز الحديث عن تجـدد الحرب البـاردة. فلقد كان ريغن من أقوى المعارضين لسياسات الانفراج ومن أقوى المعارضين لسياسات ادارة كارتر. وقـامت حملته الانتخـابية عـلى أساس قـوي من

العداء للسوفيات. ولقد سيطر على منطق ادارة ريغن الاقتناع بأن الاتحاد السوفياتي قوة توسعية عدوانية تهدف الى تحقيق التفوق والسيادة الاستراتيجية على الولايات المتحدة حتى تتحقق له السيطرة العالمية، وانه قد استغل مناخ الانفراج لدفع قواه العسكرية وللاندفاع في سياسات مغامرة في العالم برز معها التراجع النسبي في القوة الامريكية. ومن ثم اعتقدت الادارة الامريكية بضرورة العمل على اصلاح التوازن العالمي واستعادة مصداقية القوة العسكرية الامريكية. ولهذا دخلت العلاقات السوفياتية ـ الامريكية في مرحلة توتر شديدة في ظل الاستراتيجية الامريكية الجديدة التي اتسمت بالكلية وبالاعتماد على الحركة المنفردة، وذلك على أساس أن الولايات المتحدة هي وحدها القادرة على مقاومة التوسع السوفياتي وغيره من المخاطر التي تهدد المصالح الغربية في العالم[٢٣].

واذا كان مناخ الانفراج قد هيأ السبيل أمام أوروبا لمحاولة القيام بدور مستقل في السياسات الدولية، فقد ظلت الدول الاوروبية حريصة على الحفاظ على الانفراج خلال اشتداد أزمته أي خلال العام الاخير من ادارة كارتر[٢٤]. ولكن تجسدت الاختلافات مع مجيء ريغن حيث اتضح كيف أن أوروبا والولايات المتحدة تنظران بصورة مختلفة لموضوع الانفراج ولدرجة التهديد السوفياتي في العالم[٢٥].

ولهذا فلقد تخوف الاوروبيون من عواقب مجيء ادارة ريغن الى السلطة في الولايات المتحدة، أي من تجدد الحرب الباردة. فلقد كانت العودة الى هذا المناخ تعني ـ من وجهة النظر الامريكية ـ ضرورة تماسك التحالف الغربي وراء القيادة الامريكية. وكان هذا يعني ـ بالنسبة

لأوروبا الغربية ـ مزيداً من الانفراد الامريكي بإدارة سياسات الكتلة، ومن ثم مزيداً من القيود على استقلالية الدور العالمي الاوروبي، والتضحية بكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية التي تحققت في ظل الانفراج (سواء على صعيد العلاقات مع الشرق ام الجنوب).

ولقد أدت ادارة ريغن ـ باتجاهاتها الاستراتيجية والاقتصادية المحافظة ـ الى تعميق مصادر التوتر في العلاقات الاوروبية ـ الاطلسية، الاستراتيجية منها والاقتصادية، على نحو انعكس بصورة سلبية على مقدرات الحركة الاوروبية المستقلة. فلقد كان التحالف الغربي يمر بأزمة خاصة في هذه الفترة وذلك تحت تأثير عاملين بالغي الاهمية:

من ناحية، الازمة الاقتصادية العالمية التي شجعت الاقتصاديات القومية على تبني مزيد من الاجراءات الحمائية، ومن ثم عمقت من الخلافات الاوروبية ـ الامريكية على الصعيد الاقتصادي. فلقد اندفعت الادارة الامريكية الجديدة ـ في ظل التعارض المتزايد بين المصالح الاقتصادية لجانبي الاطلسي ـ الى اتخاذ عديد من القرارات وتبني العديد من السياسات الاقتصادية المتشددة التي لا تأخذ في الاعتبار المصلحة المشتركة بين الحلفاء بقدر ما تسعى الى حماية المصالح الامريكية بالدرجة الاولى. ولعل من أوضح الامثلة على ذلك رفع سعر الفائدة الامريكية على الدولار الذي ترك آثاراً سلبية على الاسواق المالية والاوضاع الاقتصادية الاوروبية. كذلك الضغوط الحمائية الكبيرة بسبب ضخامة العجز في ميزان المدفوعات الامريكية. وظلت أوروبا الغربية غير قادرة على التأثير على هذه السياسات الاقتصادية الامريكية بالرغم من ضخامة وحيوية المصالح الاوروبية المهددة(٢٦). كما لم تجد في حل هذه المشاكل

الاقتصادية بصورة جذرية مؤتمرات القمة الصناعية المتتالية (ابتداء من سنة ١٩٧٥) والتي كان آخرها مؤتمر بون في أيار/ مايو سنة ١٩٨٥[٢٧]، ومؤتمر طوكيو في أيار/ مايو سنة ١٩٨٦ الذي خفت فيه حدة الاختلافات.

ومن ناحية أخرى، تجدد مناخ الحرب الباردة مما أثر على محادثات الحد من التسلح الاستراتيجي، وأثار أزمة نشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى في أوروبا في خريف سنة ١٩٨٣. ولقد نجحت الولايات المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧٩، حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠ في الضغط على حلفائها الاوروبيين للمشاركة في تحمل مزيد من أعباء سياسة الدفاع الغربية. ومن ثم قبلوا البدء في نشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى في سنة ١٩٨٣. وأخذ يتنازع الحكومات الاوروبية الارتياح لنجاح المرحلة الاولى من نشر الصواريخ من ناحية، والقلق على تدهور العلاقات بين الشرق والغرب من ناحية أخرى، وحاولت التأثير بقدر طاقاتها على القوتين الاعظم للعودة الى الحوار من جديد وذلك لتجنب تفاقم الحرب الباردة. ولم تنجح في ذلك طوال العامين الاخيرين من الادارة الاولى لريغن[٢٨].

ولقد كان للعلاقات الفرنسية ـ الامريكية وضعاً متميزاً في الاطار السابق[٢٩].

فمن ناحية برز تقارب عجيب بين خط سياسة حكومة فرنسا الاشتراكية مع ميتران وخط سياسة ريغن المحافظة وذلك فيما يتعلق بسياسات التحالف الاطلسي: فلقد جعل ميتران من التحالف أساساً هاماً لسياسته الخارجية بحيث بدا كأكثر رؤساء الجمهورية الفرنسية

الخامسة تعبيراً عن الاتجاه الاطلسي، وبحيث أضحت فرنسا تلعب الدور الذي لعبته من قبل بريطانيا والمانيا الغربية في نطاق العلاقات الاطلسية. ودون الدخول في تفاصيل المبررات المصلحية والايديولوجية لهذا التوجه، يكفي القول هنا إن فرنسا تبنت على عكس سياسة ديستان خطاً قوي التشدد تجاه الاتحاد السوفياتي من ناحية، مع زيادة بوادر الاعتدال تجاه القضايا الحساسة في نظر ادارة ريغن وبخاصة نشر الصواريخ في أوروبا (وأيضاً حول التدخل الليبي في التشاد والقوة الدولية في سيناء). فإذا كانت فرنسا (جيسكار ديستان) لم تشترك في اجتماعات وزراء دفاع الاطلسي التي اتخذت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ وفي حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠ قرارات نشر الصواريخ، وإذا كان جيسكار ديستان قد تجاهل الخلاف بين الاوروبيين والولايات المتحدة حول هذه القضية، فإن ميتران ساند بقوة قرارات الحلف بمواجهة نشر الصواريخ السوفياتية بنشر صواريخ امريكية في أوروبا الغربية على أساس أن ذلك يمثل خطوة ضرورية وهامة لإعادة توازن القوى في أوروبا قبل الموافقة على البدء في أي مفاوضات للحد من التسلح مع الاتحاد السوفياتي. وكان هذا الموقف قمة التعبير عن التشدد الفرنسي تجاه الاتحاد السوفياتي. فقد أعلنت الحكومة الفرنسية الاشتراكية مراراً أن قضايا توازن القوى في أوروبا، وافغانستان وبولندا تحول دون قيام اي علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفياتي. ومن ثم وصل الحوار الفرنسي ـ السوفياتي الى أدنى حد ممكن بالمقارنة بازدهاره في ظل رئاسة جيسكار ديستان. ولهذا، فإنه في مقابل تصاعد الاتصالات الفرنسية ـ الامريكية وبخاصة على مستوى القمة، تراجعت نظائرها مع الاتحاد السوفياتي.

ولكن من ناحية أخرى، كان هناك حد فاصل قوي بين سياسات فرنسا تجاه حلف الاطلسي (التي عكست تقارباً مع الولايات المتحدة من ناحية، وتشدداً مع السوفيات من ناحية أخرى)، وبين السياسات الاقتصادية الفرنسية.

فلقد ظلت الاختلافات بين المصالح الاقتصادية الفرنسية والامريكية مصدراً من مصادر الخلاف الحقيقي كما وضح من أزمة خط غاز سيبيريا، ومن المشاكل التي يواجهها الفرنك الفرنسي وبخاصة بعد رفع سعر الفائدة الامريكية على الدولار. وكان معظم اليسار الفرنسي مقتنعاً بأن الحرب التجارية والنقدية التي تشنها الولايات المتحدة على أوروبا بصفة عامة، إنما تهدف الى اجهاض عملية الاصلاح التي تجري في فرنسا في ظل حكم الاشتراكيين. ولقد وصف ميتران حالة العلاقات التجارية والاقتصادية بين أوروبا وبين الولايات المتحدة بأنها حالة «لا سلام». وفي المقابل حافظت فرنسا على درجة مرتفعة من التعاون الاقتصادي والتجاري مع الاتحاد السوفياتي مما يؤكد اتجاهها الى الفصل بين المصالح الاقتصادية الفرنسية وبين المصالح الحيوية لأمن غرب أوروبا. فلقد كانت القيادات الفرنسية الاشتراكية - وميتران بصفة خاصة - يرون أن العسكرية السوفياتية والامبريالية الاقتصادية الامريكية يتساويان في الخطورة، وانه إذا كانت الواقعية تدفع بفرنسا الاشتراكية الى التشدد مع الأولى - حفاظاً على أمن اوروبا - فإن المصلحة تدفعها أيضاً الى رفض الثانية حفاظاً على المصالح الاقتصادية الاوروبية، وتعبيراً عن الاختلاف في الفلسفات الاقتصادية.

كذلك كان الحوار بين الشمال والجنوب مصدراً آخر لتعميق

الخلافات الاوروبية ـ الامريكية وذلك من خلال السياسات الفرنسية: فلقد أعطى ريغن الاولوية للمواجهة مع السوفيات ومن ثم طالب الحلفاء بالتركيز على العلاقات بين الشرق والغرب وليس الشمال والجنوب. وعلى العكس كان منهاج فرنسا تجاه العالم الثالث ـ يقوم على أن مشاكل الشمال والجنوب أكثر أهمية من مشاكل الشرق ـ الغرب، بل ويجب أن تفصل عن الاخيرة. بعبارة أخرى، ففي حين ركزت الولايات المتحدة على العامل الاستراتيجي لمواجهة التوسع السوفياتي في العالم الثالث، ركزت أوروبا ـ وفرنسا بصفة خاصة ـ على العامل الاقتصادي الذي يوجه علاقاتها مع العالم الثالث بصفة خاصة، بل ان أحد الابعاد الاساسية لتوجه فرنسا نحو العالم الثالث كان يتمثل في عداء واتهام وانتقاد الامبريالية الامريكية في العالم الثالث.

خلاصة القول: إن الجماعة الاوروبية التي كانت تمر ـ خلال النصف الأول من الثمانينات ـ بأزمة داخلية شلت حركتها (كما سبق ورأينا)، كانت أيضاً تواجه تحديات خطيرة لأمنها العسكري وأمنها الاقتصادي. فلم تكن الولايات المتحدة ترى في التحالف الغربي الا أداة مواجهة مع السوفيات في الوقت الذي لم تكن تخطط فيه سياساتها على نحو يراعي المصالح المشتركة للحلفاء. بل كانت في الوقت الذي تطالبهم فيه بتحمل أعباء الدفاع عن الغرب تساهم في اضعاف أوروبا وذلك من خلال سياستها التجارية والنقدية. ولقد أوضحت هذه التحديات (التي اكتسبت درجات مختلفة من الالحاح خلال المراحل المتعاقبة لتطور العلاقات الاوروبية ـ الامريكية) مدى ما وصل اليه الاعتماد على الاستراتيجية العسكرية والسياسات الاقتصادية الامريكية والتأثر بها. فعلى صعيد حلف الاطلسي كان على دول أوروبا الغربية أن تقبل

الخيارات الامريكية وهي ـ أي أوروبا ـ غير قادرة على أن تبلور قوة دفاع أوروبية مستقلة تمثل حجر الزاوية في أي كيان أوروبي موحد ذي فعالية. فإن الفشل في تكوين هذه القوة يعد العقبة الحقيقية أمام ظهور سياسة خارجية أوروبية حقيقية أو درجة أكبر من الاندماج الاقتصادي، كما يزيد ـ هذا الفشل ـ من الحاح الشكوك المثارة حول ضمانات الامن الامريكية. وتمثل هذه الشكوك حجر الزاوية في كل نقاش حول درجة استقلال أوروبا[٣٠].

وعلى الصعيد الاقتصادي كانت أوروبا الغربية تنظر وترقب تطورات الاحياء الاقتصادي الامريكي وما يمكن أن يحمله من آثار ايجابية للاقتصاديات الاوروبية الغربية[٣١].

ولقد انعكس هذا الوضع برمته على العلاقات الاوروبية ـ الامريكية حول القضايا الدولية الهامة. حيث برزت عدم القدرة الاوروبية على التأثير على السياسات الامريكية في مقابل قدرة أمريكية أكبر على التأثير على السياسات الاوروبية[٣٢] وكانت الولايات المتحدة راضية عن العجز الاوروبي، رافضة لأي محاولة للتحرك المستقل، ومن ثم، فإن كل التحركات الامريكية في العالم كانت تبين الانفراد الامريكي بالحركة دون اعتبار لحلفائها الاوروبيين[٣٣]. وكان الشرق الاوسط ساحة هامة أثبتت هذا.

٢ ـ يمكن أن نربط بين كل التحليل السابق وبين حالة العلاقات الاوروبية ـ الامريكية في الشرق الاوسط منذ بداية الثمانينات على النحو التالي الذي يساهم في تفسير «جمود المبادرة الاوروبية».

أ ـ هبوط حدة التوتر وظهور بوادر للتقارب[٣٤]

إذا كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد برز كأكثر قضايا المنطقة العربية تأثيراً على ظهور الانقسامات في التحالف الغربي خلال السبعينات، فهو لم يظل هكذا منذ بداية الثمانينات.

فمع اشتراك القوات الفرنسية والبريطانية والايطالية والهولندية في القوات المتعددة الجنسية في سيناء، ومع تعرض القوات الفرنسية والقوات الامريكية ـ على قدم المساواة ـ لهجوم شديد في بيروت، ومع مساندة الولايات المتحدة وفرنسا ـ ولو بأساليب مختلفة ـ للعراق في حربه مع إيران، ومع تزايد ربط الاوروبيين بين الاعتراف بضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات وبين دعوتها للتخلي عن الكفاح المسلح، ومع انتهاء الحديث منذ سنة ١٩٨١ عن المبادرة الاوروبية كبديل للدبلوماسية الامريكية، حيث بدت أوروبا بعد تجميدها للمبادرة راضية عن خطة ريغن ومساندة «الخيار الاردني»، مع هذا كله كان يتضح تدريجياً كيف أن «الشرق الاوسط» لم يعد مصدر توتر خطير في العلاقات الاوروبية ـ الاطلسية. فلقد تراجع الخلاف حول هذه المنطقة لعدة أمور: بسبب ارتفاع اولوية مشاكل العلاقات الاوروبية ـ الامريكية على الساحة الاوروبية من ناحية، ومن ناحية أخرى، بسبب الدور الفرنسي الجديد مع ميتران والذي برز بمفرده كبديل عن الدور الجماعي الاوروبي، بل ان الحديث عن الدور الاوروبي أضحى يعني «المشاركة الفرنسية في الاستراتيجية الامريكية في المنطقة». ولقد أبرز هذا الوضع التساؤل عما اذا كانت الولايات المتحدة ترى أن الاوروبيين ـ فرادى ـ يكونون أكثر نفعاً ومساندة لاستراتيجيتها من تحركهم الجماعي.

من ناحية ثالثة، بسبب انخفاض درجة تبعية أوروبا لنفط المنطقة (في ضوء التطورات في السوق النفطية العالمية)، الامر الذي خفف من ضغط أحد مصادر التوتر في العلاقات الاوروبية ـ الامريكية حول المنطقة العربية والنابعة من اختلاف درجة اعتماد الطرفين على النفط العربي، وهذا الانخفاض في التبعية النفطية لم يكن الا نتاج التضامن والتعاون بين سياسات الدول الصناعية المستهلكة للنفط.

من ناحية رابعة، بسبب القيود النابعة من تجدد مناخ الحرب الباردة. فهناك دائماً اختلافات أوروبية ـ أمريكية حول العلاقة بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي والصراع بين الشرق والغرب في المنطقة، فلقد اعتبرت الولايات المتحدة دائماً ـ وبصورة أكبر مع ريغن ـ أن أزمة الشرق الاوسط هي جزء من الصراع الدولي الشامل بين الشرق والغرب وهو ما لا تتفق فيه معها أوروبا تماماً بالرغم من اعترافها بالاطماع السوفياتية في المنطقة. ولهذا، فإن أوروبا الجماعية ـ وبخاصة فرنسا ـ حذرت دائماً من عواقب انعكاس لعبة القوتين الاعظم على المنطقة[٣٥]. ولقد حمل بالفعل تجدد الحرب الباردة قيوداً هاماً على امكانيات حركتها كطرف ثالث مستقل في المنطقة، وعلى امكانيات حرية مناورتها في مواجهة قائد التحالف الغربي. فإنه في ظل الوجود السوفياتي في أفغانستان، وتزايد الوجود العسكري في «الشرق الاوسط» وتكثف أنشطة الحرب الباردة في مختلف أرجاء العالم، فإن الجماعة الاوروبية كانت أكثر ميلاً لكي تتبنى بشكل متزايد الموقف الامريكي من السياسة العالمية، كما أن الاستقطاب الحاد في السياسة العالمية من جديد كان لا بد وان ينعكس في شكل استقطاب آخر في المنطقة العربية وهو ما يضع عقبات جديدة في وجه الجهود الاوروبية[٣٦]، وبخاصة مع تراجع أولوية

حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي لدى ادارة ريغن وهذا يقودنا الى النقطة التالية.

ب ـ الرؤيتان الامريكية والاوروبية للعلاقة بين أمن الخليج والصراع العربي ـ الاسرائيلي[٣٧]

لم يكن الاتفاق تاماً بين أوروبا والولايات المتحدة حول أولويات قضايا المنطقة (في ظل اندلاع الثورة الايرانية ومع الحرب العراقية ـ الايرانية) نظراً الى الاختلاف بين الطرفين في إدراك العلاقة بين هذه المشاكل وبين الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فبعد أن كان الاعتقاد السائد لدى ادارة كارتر هو أن التقدم في حل المشكلة الفلسطينية يجب أن يسبق امكانية تحقيق المصالح الغربية الاخرى (ومن هنا لعبت الولايات المتحدة دور الشريك الكامل في مفاوضات التسوية)، بعد هذا عمدت ادارة ريغن الى الفصل بقوة بين تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي وبين أمن الخليج. ومن ثم أعطت الاولوية لمواجهة التهديد السوفياتي في المنطقة على التحرك بفعالية لتسوية الصراع: فلقد سادها الاعتقاد بأن هذا الاخير ليس الا صراعاً محلياً يمكن حله بواسطة أطرافه الاصليين، وأن استمراره لا يشكل خطورة على الولايات المتحدة، وان عدم حله لن يسبب في اندلاع حرب في المنطقة أو زيادة للنفوذ السوفياتي فيها. وفي المقابل، كان الهدف الاساسي للادارة الامريكية هو بناء قوة عسكرية أمريكية وتحقيق اجماع استراتيجي يجمع بين كل النظم العربية المعتدلة في مواجهة القوى الراديكالية المؤيدة للسوفيات. أما الاوروبيون فكانوا يربطون بين تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي وبين

أمن الخليج ويدركون بقوة مدى ما لهذا الصراع من وضع محوري ومركزي في المنطقة.

حقيقة يتفق الحلفاء على حيوية النفط للغرب، وعلى أن للسوفيات أطماعاً وقدرات ضخمة في المنطقة، إلا أن الاتفاق على هذه المعطيات الثابتة في سياسة الغرب لم يؤد الى سياسات متجانسة ووحدة في الاولويات. فنجد أن الاستراتيجية الامريكية في المنطقة مع ريغن أثارت شكوكاً عديدة من جانب الاوروبيين الذين رأوا ان التهديد الاساسي للمنطقة هو تهديد سياسي وليس عسكرياً، وان على واشنطن أن تهتم بهذا البعد وليس بالتخطيط العسكري فقط، ومن ثم فإن عليها اعطاء اهتمام أكبر بتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي أيضاً. وفي الوقت نفسه ظلت عاجزة عن تقديم بديل أو دفع الجهود الامريكية خطوة الى الامام.

خلاصة القول حول تأثير تطور العلاقات الاوروبية ـ الامريكية على الدور الاوروبي في المنطقة هو انه إذا كانت الاختلافات عبر الاطلسية قد تجسدت بقوة مع أحداث (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤)، وإذا كانت قد استمرت ولكن بدرجة أقل حدة طوال النصف الثاني من السبعينات، فإن الوضع الذي وصلت اليه خلال الثمانينات قد دحض الرأي القائل بأن «الشرق الاوسط» يعد عامل تفكك في التحالف الغربي. ولقد مرت علاقات التحالف حول المنطقة بالتطورات التالية:

فمن الخلاف حول تصفية ميراث الاستعمار التقليدي عقب الحرب العالمية الثانية وطوال الخمسينات تقريباً، في وقت كانت الولايات المتحدة تعدفيه ـ وبلا منازع ـ قائدة التحالف الغربي الذي يقدر ويرغب

في هـذه القيادة في ظـل مناخ الحـرب البـاردة وفي ظـل دوافـع للتعـاون الاقتصادي.

الى مـرحلة الستينات وغيـاب الـدور الاوروبي عن سـاحـة المنـطقـة العـربية التي لعبت خـلالها الـولايات المتحـدة بمفردهـا الـدور الـرئيسي كممثـل للمصالـح الغربيـة. وذلك في بـداية تـطور القـدرات الـذاتيـة الاوروبية وظهور بوادر النزاعات الاطلسية.

الى مرحلة السبعينات التي شهـدت عودة للدور الاوروبي في المنـطقة مع اتهام كبير للولايات المتحدة بأنها تسعى الى فرض سلام أمريكي على المنطقة على حساب الدور الاوروبي الذي واجـه قيوداً هـامة. وذلـك في وقت تبلورت فيه حقيقة القـدرات الاوروبية ـ الاقتصـادية من نـاحية، وتزايدت فيه من ناحية أخرى أولوية وأهمية المنطقـة لدى صـانع القـرار الاوروبي على نحو يختلف عن طبيعة درجتها وأهميتهـا في فترات التـورط الاوروبي التقليدي في الاربعينات والخمسينات. ولكن من ناحيـة ثالثة تفاقمت مشاكل العلاقات الاوروبية ـ الامريكية التي انعكست في شكل عدم فعالية الدور الاوروبي.

ثم أخيـراً الى مرحلة الثمانينات التي بـرز فيها تقـارب بـين المـواقف الاوروبية والامريكية وفي ظل جمود للمبادرة الاوروبيـة تحت تأثـير أبعاد تجدد مناخ الحرب الباردة والازمة الاقتصاديـة العالميـة من ناحيـة، وأزمة الجماعـة الاوروبيـة من نـاحيـة أخـرى، والـدور الفـرنسي الجـديـد في الاستراتيجية الامريكية من ناحية ثالثة.

هوامش الفصل السادس

(١) حول اهم العوامل التي اثرت على العلاقات الأوروبية الأمريكية (تطور القدرات الذاتية الأوروبية + تطور العلاقات بين الشرق والغرب) وحول اهم السمات (السياسية - الاقتصادية - العسكرية) لهذه العلاقات عبر مراحل تطورها (١٩٤٥ - ١٩٨٥)، على سبيل المثال، انظر:

Walter Hahn, *Atlantic Community in Crisis: A Redefinition of the Transatlantic Relationship* (1979); Alfred Grosser, The Western Alliance: European-American Relationships since 1945 (1980); Robert E. Honter, ed., *NATO: The Next Generation* (Boulder, Co.: Westview Press, Inc., 1984), and Geoffry Williams, *The Permanent Alliance: The European-American Partnership (1945-1984)* (Leyden: A.W. Sijthoff International Publishing Company, 1977).

(٢) حول تفاصيل تطور العلاقات الأوروبية الامريكية منذ سنة ١٩٤٥ وحتى نهاية الستينات في ظل تطور النظام الدولي برمته، على سبيل المثال، انظر:

Alvin Cothrell and James Doucherty, *The Atlantic Alliance* (London: Pall Mall, 1964); Charles Mc Clelland, *Theory and the International System* (New York: Macmillan Company, 1971), pp. 28-80, and Robert Strausz Hupe and Others, *Building the Atlantic World* (New York: Harper and Row Publishers, Inc., 1963), and

نادية محمود مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه ازمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)،» (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العلوم السياسية، جامعة القاهرة - القاهرة، ١٩٨١)، ص ١٣٧ - ١٩٠.

(٣) Marcel Merle, «Sociologie des relations internationales».

(٤) Joan Edlmond Spero, *Politics of International Economic Relations*, 5th ed. (New York: St. Martin's Press, 1981), pp. 26-29.

(٥) Saymon Brown, *New Forces in World Politics* (Washington, D.C.: Brooking Institution, 1974), pp. 29-32.

(٦) حول تفاصيل هذه الابعاد، انظر:

Walter F. Hans, «V.S. European Economic Issues in the West Politico-Military Context,» in: Richard B. Foster, Andre Beaufre and Wynfred

D. Joshua, eds., *Strategy for the West* (London: Standford Research Institute, 1974), pp. 56-66; David Galleo, «The Political Economy of Allied Relations: The limits of Interdependence,» in: Robert Osgood, ed., *The Retreat from the Empire* (HomeWood, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1973), pp. 228-240, and William Wallace, «Atlantic Relations: Policy Coordination and Conflict,» *International Affairs* (London), vol. 52, no.2 (April 1976), pp. 163-169.

(٧) Maurice Ferrou, *Kissinger: Diplomatie de L'impossible* (Paris: Editions France Empire, 1976), pp. 333-335.

(٨) Michel Jobert, *L'autre regard* (Paris: Grasset, 1976), pp. 134-135; 181-185, and 307-308.

(٩) *L'année Politique.. en France (1972)* (Paris: Editions du Grand Siécle, [s. d.]), pp. 241-243, and 289-292.

(١٠) John C. Compbell, «Les Etats Unies et l'Europe au Moyen Orient: Interests Commun et politiques divergentes,» *Politique Internationale,* no. 7 (Printemps 1980), pp. 165-167.

(١١) Jacques Freymond, *La crise du Moyen Orient et le systeme Internationale* (Geneve: Institut Universitaires des Hautes Etudes Internationales, 1973), pp. 11-13.

(١٢) Linda Miller, *The limits of Alliance: America, Europe and the Middle East,* ([Jerusalem]: Hebrew University of Jerusalem, 1974), pp. 6-12.

(١٣) Jobert, *L'autre regard,* pp. 344-345.

(١٤) Ferrou, *Kissinger: Diplomatie de L'impossible,* pp. 338-343.

(١٥) Françoise de la Serre, «Ou en est l'Europe Politique?» *Projet,* no. 164 (Avril 1982).

(١٦) Christopher Serpell, «Why Europe has no Middle East Policy?» *Middle East International,* no. 58 (April 1976), p.8.

(١٧) Stanely Hoffman, «La France et la Construction de l'Europe et les rapports avec les unies,» in: Council of Foreign Relations et foundation nationale de Sciences Politiques, eds. *France and U.S.A. in the World of 1980's* (New York , 1975), pp. 2-8.

(١٨) William Quandt, «The Western Alliance in the Middle East

problems for U.S. Foreing Policy,» in: S. Spiegel, ed., *The Middle East and Western Alliance* (London: George Allen and Unwin, Ltd., 1982), pp. 14-16.

(١٩) Adam M. Carfinkle, «America and Europe in the Middle East: A New Coordination?» *Orbis* , (Fall 1981), pp. 631-634.

(٢٠) نزيرة الافندي، «تقويم الذات والعلاقات الأمريكية ـ الأوروبية،» السياسة الدولية، السنة ١٦، المجلد ١٦، العدد ٦٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٩٧ ـ ٢٠١.

(٢١) عبد المنعم سعيد، الحوار العربي الأوروبي (دراسة للنهج الأوروبي ازاء الحوار ([القاهرة]: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ١٩٧٧)، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٢٢) Alan Taylor, «The Euro-Arabe Dialogue: Quest for an International Partnership,» *The Middle East Journal,* vol. 22, no. 4 (Autumn 1978), p. 439.

(٢٣) حول اهم سمات النظام الدولي السائد (١٩٨١ ـ ١٩٨٤) على سبيل المثال، انظر:

Simon Serfaty, «Reagan: La fin du declin,» *Politique Internationale,* no. 10 (1980/1981); Robert Mcgeehan, «Is a new Detente Possible?» *World Today* (The Royal Institute of International Affairs), (June 1982), pp. 207-214, and William G. Hyland, « U.S Soviet Relations, The Long Road Back,» *Foriegn Affairs,* vol. 60, no. 3 (1982).

(٢٤) Fritz Stern, «Germany in a Semi-. Gaullist Europe,» *Foreign Affairs,* no. 4 (1980), pp. 869-871.

(٢٥) Lawrence Eagleburger, «Responsabilités Mondiales Americaines et Repli Europeen: Discours Prononcé devant l'Association de la Press Nationale, Washington, Mars 1984,» traduit de l'anglais par la Documentation Française, *Problèmes Politiques et Sociaux,* 15/6/1984, pp. 21-22.

(٢٦) Stanely Hoffman, «The U.S. and Western Europe: Wait and Worry,» *Foreign Affairs,* vol. 63, no. 3 (1985), p. 644.

(٢٧) نزيرة الافندي، «قمة الاغنياء في بون. ماذا قدمت،» السياسة الدولية، (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ١٦٢ ـ ١٦٨.

(٢٨) Hoffman, Ibid., pp. 631-640; Simon Serfaty, «Ronald Reagan et

L'Europe,» *Politique Internationale,* no, 14 (1981/1982), pp. 89-95, and Phil Williams, «US's Commitments to Western Europe: Ammiguity and Political Disintegration,» *International Affairs,* vol. 59, no. 2 (1983), pp. 195-209.

(٢٩) حول ابعاد العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية مع ميتران، انظر:

Marie Claude Smouts, «The External Policy of Francois Mitterand,» *International Affairs,* vol. 59, no. 2 (1983), pp. 161-163; Jean Francois Poncet, «Quatre ans de Politique Etrangere Socialiste,» *Politique Etrangére,* no. 2 (1985), pp. 439-441; Paul Marie de la Gorce, «la Politique Exterrieure de la France entre l'atlantisme et le tiers mondisme,» *Politique Etrangère,* no. 4 (1983); Dominique Moise, «Europe and the Middle East,» in: Steven spiegel, ed., *The Middle East and Western Alliance* (London: George Allen and Unwin, Ltd., 1982), pp. 22; «Mitterand's new Atlantisme: Evolving French Attitude Towards NATO,» *Orbis,* no. 28 (Spring 1984), and Denis Delbourg, «France: Est-Ouest Contre vents et marees,» *Politique Etrangère,* no. 2, (1985), pp. 321-337.

(٣٠) Francoise de la Serre, «Ou'en est l'Europe Politique?» *projet,* no. 164 (Avril 1982), p. 479.

(٣١) Hoffman, «The U.S. and Western Europe,» p. 632.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦٤١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٦٤٩ ـ ٦٥٢.

(٣٤) Dominique Moise, «Tensions within the West: The Middle East,» in: Robert Hunter, ed., *NATO: The Next Generation,* pp. 216-220.

(٣٥) Quandt, «The Western Alliance in the Middle East Problems for U.S. Foreign Policy,» p. 16.

(٣٦) عبد المنعم سعيد، «الحوار العربي الأوروبي: علاقة قوة ام اعتماد متبادل،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥١ (ايار/ مايو ١٩٨٣)، ص ٢١، وعبد الحميد عوض، «الجماعة الأوروبية والصراع العربي ـ الاسرائيلي،» **السياسة الدولية**، (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٣٧) Moise, «Europe and the Middle East,» pp. 28-31; Quandt, «The Western Alliance in the Middle East Problems for U.S. Foreign Policy,» p. 11-14, and

ودودة بدران، «القوتان الاعظم والعلاقات المصرية العربية في الثمانينات،» في: ودودة بدران ونادية محمود مصطفى، «القوتان الأعظم والعلاقات المصرية ـ العربية،» بحث قدم الى: ندوة مصر والنظام الاقليمي العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٥١ ـ ١٥٥.

الفصل السابع

المحددات العربية: العلاقات العربية ـ العربية والوزن النسبي للقوتين الأعظم في المنطقة ـ مزيد من الضغوط والفرص، أم مزيد من القيود على الدور الأوروبي

ارتبطت أوروبا الغربية بالمنطقة العربية من خلال شبكة معقدة من الروابط والمصالح التي تطورت اولوياتها وطرق ادارتها مع تطور مراحل العلاقات العربية ـ الاوروبية.

ولقد اثر اطار التفاعلات الاقليمية العربية ـ على امكانات وفعالية السياسات الاوروبية. فما هو المقصود بهذا الاطار؟ يتلخص هذا الاطار في بعدين:

البعد الاول: علاقات القوى العربية وانعكاساتها على السياسات العربية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ودرجة التوحد أو الانقسام بين هذه السياسات.

البعد الثاني: تقدير أطراف الصراع لدور القوى الخارجية ـ وبخاصة القوتين الاعظم ـ في عملية البحث عن تسوية، وقدرة هذه الاطراف ـ وبخاصة العرب ـ على الحركة المستقلة بعيداً أو قريباً عن سيطرتها. فإن تطور انغماس القوتين الاعظم وتطور شكل العلاقات بينهما في المنطقة لا بد وأن يؤثر على امكانيات حركة قوة أخرى تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصفة خاصة.

كيف تطورت العلاقات العربية ـ العربية؟ وكيف تطور الوزن النسبي للقوتين الاعظم في المنطقة؟ وما مغزى هذين البعدين بالنسبة لامكانيات السياسات الاوروبية؟ هل برزت المبادرة الاوروبية (أو تراجعت) في ظل السياسات العربية، متجانسة ام مشتتة، في ظل الاستقطاب الثنائي للمنطقة بين القوتين، ام في ظل انفراد احداهما بإدارة عملية التسوية؟

وقبل الاجابة عن هذه التساؤلات تجب الاشارة الى الملاحظة التالية وهي: ان هناك علاقة تأثير تبادلية بين البعدين المشار اليهما عالياً. فإن السياسات الاقليمية العربية ليست إلّا نتاجاً للتفاعل بين متغيرات اقليمية وبين متغيرات دولية تنبع أساساً من نظام العلاقة بين القوتين الاعظم في المنطقة والذي هو انعكاس لقواعد اللعبة السياسية الدولية الشاملة بين القوتين الاعظم. وهذه المقولة لا تعني استبعاد ذاتية المتغيرات الاقليمية حيث أن هذه الاخيرة تحدث تأثيرها ولكن في اطار حدود بعض المؤشرات التي تبرز بدرجة كبيرة ايضاً التأثير الهام للمتغيرات الدولية. فبقدر ما ارتبط التطور في الوزن النسبي للقوتين الاعظم في المنطقة (من مرحلة الاستقطاب الثنائي حتى ما قبل أزمة سنة

١٩٦٧، الى مرحلة محاولة الاتفاق بعد حرب سنة ١٩٦٧، الى مرحلة بداية انفراد الولايات المتحدة بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر بعملية ادارة التسوية، وحتى مرحلة الانفراد الامريكي الكامل وسيطرة «السلام الامريكي» على المنطقة منذ سنة ١٩٧٧) بالتطورات في مناخ العلاقات الشاملة بينهما (من الحرب الباردة الى الحرب الباردة) بقدر ما تأثر أيضاً بدرجة كبيرة بتغير نمط سياسات بعض الحكومات العربية الاساسية ـ وبخاصة المصرية، وبالتطورات في المواجهة العربية ـ الاسرائيلية[1].

أولاً: العلاقات العربية ـ العربية والسياسات الاوروبية تجاه المنطقة

تتعدد المسميات التي توصف بها حالة العلاقات العربية ـ العربية:

خلافات، انقسامات، صراعات، جمود، تناقضات. كما تتعدد مصادر هذه الحالة (محور طبيعة النظام الاجتماعي، محور توجه السياسة الخارجية، محور الوحدة العربية، محور اساليب المواجهة مع اسرائيل).

ولقد مارست هذه المصادر آثارها على العلاقات العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تطورت هذه العلاقات أو نمط التحالفات عبر عدة مراحل ـ لا يهمنا هنا ـ إلاّ سماتها التي تبرز مدى تبلور استراتيجية عربية موحدة تجاه الصراع مع اسرائيل من عدمه[2]. ومدلولها بالنسبة للسياسات الاوروبية الجماعية، بالنسبة للسياسات القومية لبعض أعضاء الجماعة وبخاصة فرنسا والمانيا وبريطانيا التي ترتبط بمصالح عريضة مع العديد من البلدان العربية الاساسية التي تتباين مواقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

١ ـ بالنسبة للسياسات الجماعية الاوروبية

مارس مناخ العلاقات العربية تأثيره عليها من زاويتين:

زاوية اعطاء الحافز للاهتمام وزاوية تشكيل هذه السياسات: كيف؟

أ ـ اذا كانت أوروبا الجماعية قد أحجمت عن الانغماس في سياسات المنطقة حتى سنة ١٩٦٧، واذا كانت المبادرة الاوروبية ـ كما رأينا ـ قد شهدت فترات نشاط وفترات جمود، فهل يمكن القول انه كلما قويت مصادر قوة النظام العربي، وكلما قويت الارادة العربية ومحاولة توحيد الصف كلما وجدت الجماعة الاوروبية الدافع والحافز للتحرك بصورة ملموسة، وكلما تشتّتت الارادة العربية، أو تجمدت على الاقل، كلما وقعت السياسات والاهتمامات الاوروبية فريسة الجمود والارتخاء.

ب ـ واذا كانت هناك مصالح متنوعة ومتعددة تربط بين الدول الاوروبية وبين البلدان العربية ذات الدور الاساس في الصراع مع اسرائيل (مواجهة أم مساندة) وإذا كانت السياسات العربية المنقسمة تفرض مشكلة هامة بحيث أضحى على الجماعة الاوروبية أن تواجه معضلة تطوير منهج يراعي الانقسامات بين الحكومات العربية، فهل نجحت مبادرات الجماعة في الموازنة بين المواقف العربية المتصارعة حول تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهل يفسر العمل على تحقيق هذه الموازنة الاصوات الاوروبية الحذرة والمترددة وبخاصة عقب سنة ١٩٧٧؟

تتضح الاجابة عن هاتين المجموعتين من التساؤلات في ضوء التحليل التالي الذي يحاول الربط بين نقاط هامة في تطور العلاقات

العربية وبين تطور الاهتمامات والسياسات الاوروبية في المنطقة العربية.

(١) منذ انشاء اسرائيل وحتى حرب سنة ١٩٦٧ التزمت كل الحكومات العربية بالعمل على نصرة القضية الفلسطينية. وبالرغم من ظهور بعض الاختلافات بين مواقف هذه الحكومات الّا أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي لم يكن عاملاً مفجراً للانقسامات العربية. وفي الوقت نفسه انعكس الضعف النسبي في عناصر قوة النظام العربي الكلية، واستمرار التشدد العربي تجاه اسرائيل في شكل جمود السياسات العربية وعجزها عن التحرك لتحقيق اهدافها القومية مع انخراطها في «حرب باردة» نظراً لاستقطاب المنطقة الحاد بين المعسكر «التقدمي» والمعسكر «المحافظ».

وكان لا بد لهذا الجمود ولهذا التشدد أن يفرض آثاره على العلاقات العربية ـ الاوروبية، وبخاصة في ظل سيادة وسيطرة مبدأ رفض وجود اسرائيل والاصرار على الحل العسكري لتصفية المشكلة. فإن هذه العناصر لم تكن تلقى قبولاً لدى القيادات الاوروبية التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن انشاء اسرائيل ولا تقبل أي مساومة على شرعية الوجود الاسرائيلي. وفي الوقت نفسه لم تكن الارادة العربية تفرض تحدياً للمصالح الاوروبية في المنطقة على النحو الذي يحسم تمزق القيادات الاوروبية في التعامل مع المنطقة بين اعتبارات المساندة لاسرائيل، وبين اعتبارات المصلحة لدى الحكومات العربية، بل لقد تغلب الاعتبار الاول على الثاني (كما وضح من أزمة سنة ١٩٥٦)[٣].

(٢) ولعبت العلاقات العربية دورها في اندلاع أزمة أيار/مايو ـ حزيران/يونيو سنة ١٩٦٧ واحدثت عواقب هذه الحرب هزة

في الخطوط الفاصلة بين المعسكرين «التقدمي والمحافظ». ومن هنا هدأت حدة الحرب الباردة العربية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) تحت ضغوط مطالب التضامن العربي والتحدي الصهيوني. وقد ظهرت أيضاً بداية الاتجاهات المعتدلة مع قبول بعض الحكومات العربية للقرار ٢٤٢ والذي كان يعني افساح الطريق أمام التسوية السلمية.

وكانت أزمة سنة ١٩٦٧ هي البداية التي أبرزت استحالة استمرار عدم الانغماس الاوروبي في مشكلة الشرق الاوسط. ولكن ظلت أوروبا غائبة رسمياً في ظل غياب التحدي الحقيقي لمصالحها، بل وفي ظل انتشار المنطق الاسرائيلي القائل بأنه قد آن لإسرائيل أن تقوم بدور الوسيط بين العالم الاوروبي ومنطقة «الشرق الاوسط»، وفي ظل غياب ارادة عربية واحدة قادرة على تحديد واضح لأسس استراتيجية المواجهة مع اسرائيل[٤].

(٣) ومع حرب الاستنزاف أولاً التي أكدت أن الارادة العربية لم تقبل التخلي عن القتال، ثم مع جهود السادات لتجميع الصف العربي بأسلوب جديد (١٩٧١ ـ ١٩٧٣) مفاده استمرار الاعداد على الصعيد العسكري (التقارب مع سوريا والاردن) من ناحية، مع السعي لتعبئة سلاح النفط في المعركة المقبلة (التقارب مع السعودية والجزائر وليبيا) من ناحية أخرى، خفت حدة العداوات العربية الى درجة كبيرة في هذه الفترة كما بدأ تحرك آخر على صعيد استعادة المقدرات على الثروة النفطية (مؤتمرا طهران وليبيا).

مع هذا كله، أخذت تترسب القناعة لدى القيادات الاوروبية أن على أوروبا أن تجد طريقها المتميز المستقل في التعامل العربي حماية

للمصالح التي تزداد نذر تهديدها. ولكن استمرت تلك القناعة حبيسة الجدران (سرية بيان ايار/مايو سنة ١٩٧١) حتى برزت صارخة واضحة مع حرب تشرين الاول/أكتوبر سنة ١٩٧٣[٥].

(٤) فمع تحديات حرب تشرين الاول/أكتوبر (السياسية والاقتصادية والعسكرية) برزت بقوة الارادة الجماعية الاوروبية للتعبير عن الدور الاوروبي في المنطقة (كما اتضح من بياني تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر سنة ١٩٧٣).

ولقد سهل من هذه المهمة ـ بحيث لم تبدُ أوروبا الملتزمة تجاه أمن ووجود اسرائيل متناقضة مع ذاتها ـ بروز قوة الاتجاهات العربية المعتدلة اي بروز المرونة الدبلوماسية تجاه الصراع مع اسرائيل والتي سميت «بالواقعية العربية»، تلك الواقعية التي أثرت على اتجاه المواجهة العربية ـ الاسرائيلية نحو مزيد من القبول للحلول التفاوضية السلمية، ولكن هذه الواقعية لم تكن شاملة (ظاهرياً على الاقل) حيث برزت ـ وبخاصة بعد اتفاقية الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية ـ الاختلافات بين الاتجاه المعتدل الذي يستند الى محور القاهرة ـ الرياض، وبين الاتجاه المتشدد (العراق، سوريا، ليبيا، الجزائر، منظمة التحرير الفلسطينية). ولقد أثرت هذه الاختلافات على البعد السياسي للحوار العربي ـ الاوروبي وتقلص انجازه (من سنة ١٩٧٥ ـ وحتى سنة ١٩٧٧) وهي ايضاً الفترة نفسها التي عجزت فيها الجماعة الاوروبية عن اصدار بيان مشترك حول أزمة «الشرق الاوسط» حتى حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧.

(٥) ومع مبادرة السادات بزيارة القدس في تشرين الثاني/نوفمبر

سنة ١٩٧٧، ثم اتفاقيات كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٨، ثم المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في آذار/مارس سنة ١٩٧٩، مرت العلاقات العربية ـ العربية بنقطة تحول خطيرة أبرزت الصعوبات التي تعترض صياغة موقف عربي واحد في المواجهة المصيرية مع اسرائيل. فلقد انفجرت المنطقة العربية في ظل القطيعة العربية ـ المصرية التي تضامنت فيها ضد مصر البلدان المتشددة مع البلدان المعتدلة على حد سواء.

ولقد أدت هذه التطورات ـ التي وجهت ضربة الى منهاج الحلّ الشامل الذي أعلنت أوروبا في بيان حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧ تأييدها الواضح له ـ الى وضع أوروبا أمام اختيار صعب. هل تساند الحوار المصري ـ الاسرائيلي ام تعارضه؟ ومن ثم، فإن أوروبا منذ سنة ١٩٧٨ وحتى سنة ١٩٨٠ وقعت فريسة معضلة مزدوجة أثرت على مصير المبادرة الاوروبية، من ناحية زيادة الاعتماد على النفط العربي (وبخاصة بعد أحداث ايران) الذي كان يفرض عدم ا غضاب الاقطار العربية النفطية، ومن ناحية أخرى استمرار الاعتماد على الولايات المتحدة (في ظل تأزم العلاقات الاوروبية ـ الامريكية) ومساندة حق اسرائيل في الوجود والاعتراف بها. بعبارة أخرى، فإن السلام بين مصر واسرائيل من ناحية، والمقاطعة العربية لمصر من ناحية أخرى، وضعا أوروبا في موقف الاختيار بين الحفاظ على رضا العرب ومعارضة الولايات المتحدة، أو الحفاظ على رضا الولايات المتحدة واثارة عداء العرب؟[٦]. ولهذا، ونظراً، لهذه المصادر المتعارضة للسياسات والمواقف الجماعية الاوروبية ظهر موقف مشترك قلق مختلط غير قاطع تجاه عملية السلام المصرية ـ الاسرائيلية منذ بدايتها[٧]. كذلك فإن استمرار وتصاعد

الانقسامات العربية، في ظل عواقب الغـزو الاسرائيلي للبنـان، والحرب العراقية ـ الايرانية، أي خـلال النصف الاول من الثمانينـات، يفسر ما انتهت اليه المبادرة الاوروبيـة من جمود، بـل يفسّر بعض صور التقـارب بين المسلك الاوروبي والمسلك الامريكي. فـإن آثار الحـدثين الخـطرين الذين شهدهما خريف سنـة ١٩٧٣ ـ وهما حـرب تشرين الاول/اكتوبـر والحظر النفطي ـ كانت قد خفت آثارهما الى حـد كبير عـلى نحو لم تعـد معه الجماعة الاوروبية مضـطرة الى توسيـع هامش حـركتها أو أن تبتعـد بمواقفها عن الولايات المتحدة استجابـة لضغط عربي لحـماية مصـالحها. فمن ناحية، لم يعد يبدو في الافق أي تهديد لإمداداتها النفـطية العـربية (في ضوء التطورات في السوق النفطية العالميـة) أو لأسواقهـا في البلدان العـربية، فقـد زادت الواردات العـربية من دول الجـماعـة بشكـل غـير مسبـوق، واستمر استثـمار رؤوس الاموال العـربية في أوروبـا وهي وان كانت قد غادرتها فـإن ذلك لم يـرجع لاسبـاب سياسيـة، وانما لارتفـاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة[٨] (كـما سبقت الاشارة). ومن نـاحية اخرى ـ كما يقول البعض[٩] ـ أخذ يثور التساؤل لدى الاوروبيين ذاتهم ـ عن مدى مسؤولية الاطراف المحلية ذاتها عن «مأساة مصيرهم».

وحتى حين حاولت مصر تنشيط الـدور الاوروبي مع جميـع الاطراف بعـد التصـالـح المصري ـ الاردني والاتفـاق الاردني ـ الفلسـطيني في شبـاط/فـبرايـر سنـة ١٩٨٥، جـاء خـطاب الملك حسـين في ١٩ شباط/فبراير سنة ١٩٨٦ الذي أعلن فيه تجميد هذا الاتفاق وذلك قبـل ٥ أيـام من الاجتـماع الـذي كـان مقـرراً عقـده في لاهـاي يـوم ٢٤ شبـاط/فبرايـر، لبلورة أسلوب تحرك مجمـوعة الاتصـال الاوروبيـة التي اقـترح مبارك تكـوينها لتحـريـك الحـوار مـع أطـراف النـزاع في الشرق

الاوسط. وكـان رد الفعل الـطبيعي لذلـك هو حتميـة الانتظار لمعـرفـة المـوقف من اختلاف العـرب حـول صلب الاتفـاق الـذي كـان مقـرراً التحرك على أساسه[10]، تلك الاختلافات التي كانت وراءها ـ وبخـاصة وراء المسلك الاردني ـ ضغوط عربية ودولية مختلفة[11].

ولم تقتصر التأثيرات السلبية للعلاقات العربيـة ـ العربيـة على الـدور الأوروبي تجاه تسوية الصراع، بل امتـدت أيضاً إلى الأبعـاد الاقتصاديـة للحوار العربي ـ الأوروبي.

فمن ناحية، اختلفت منذ البداية اتجاهـات الحكومـات العربيـة تجاه الحوار: فكانت مصر وسوريا وتونس والأردن والمنظمة والعراق من أكـثر المتحمسين له على عكس باقي الحكومات العربية ـ وبخاصة الخليجيـة ـ التي كانت أقل اهتماماً به[12].

ومن نـاحية أخـرى، وبالـرغم من أن الحوار كـان تعامـلاً تفاوضيـاً جماعياً بين طرفين، إلاّ أن الجامعـة العربيـة ـ الممثل للطرف العـربي ـ لم تكن قـادرة على القيـام بدور فعـال لأنها لم تكن قادرة عـلى التنسيق بين السياسات والمشروعات العربيـة، فإن وجـود موقف عـربي مشترك أمـام المفـاوض الأوروبي كان يتـطلب تـطويـر التعـاون العـربي للتنسيق بـين المواقف العربيـة المختلفة حـول قضايـا الحوار، ذلـك حتى يمكن تحديـد الأولـويات عـلى مستـوى الأهـداف والتنفيـد. ولكن بـرز العـديـد من الصعـوبـات أمـام انجـازات الحـوار بسبب هـذا الغيـاب للمـواقف العـربيةالمشـتركة أو بسبب عـدم فعاليتهـا، والـذي يـرجـع إلى أسبـاب اقتصادية وسياسية واجتمـاعية متـداخلة ليس هنا مـوضع التفصيـل فيها (مثـلاً الاختلافـات بين الحكـومات النفـطية وغـير النفـطيـة، اختـلاف

السياسات والنظم الاقتصادية. . .)[١٣]. ولهذا، فإن البداية الطموحة للحوار لم تكن تعكس الرغبة الحقيقية في التعاون الشامل أو القدرة على المضي فيه بقدر ما كانت تعكس موقفاً عربياً مندفعاً لم يحدد مطالبه واحتياجاته التنموية أو أولوياتها[١٤]. ومن هنا كان القول[١٥] بأن الحوار العربي ـ الأوروبي لا ينفصل عن دفع التعاون العربي ـ العربي وليس بديلاً له، بل ان الاندماج الاقتصادي العربي يقع في صميم هذا الحوار. ومن هنا أيضاً كان التساؤل[١٦]: هل سيكون الحوار العربي ـ الأوروبي حافزاً لتخفيف حدة الانقسامات العربية والبحث عن الاطار الملائم لتعاون اقليمي فعال؟

ومن ناحية ثالثة، انعكست حدة الانقسامات العربية ـ بعد السلام المصري ـ الاسرائيلي ـ على مسار الحوار الاقتصادي. فلقد حاولت جبهة الرفض العربية استبعاد مصر من نطاق الحوار وهو ما رفضه الجانب الاوروبي (الذي لم يكن يرفض تماماً ـ كما رأينا ـ منهاج السلام المصري)[١٧]. ولهذا ثار التساؤل حول فرص نجاح الحوار العربي ـ الأوروبي في ظل وجود علاقات مباشرة بين مصر واسرائيل، وحول الدور المحتمل لأوروبا في هذا الاطار. وبالطبع كانت فرص نجاح الحوار العربي ـ الأوروبي في ظل هذه القيود ضعيفة جداً، فانتهى إلى الجمود والتوقف[١٨]. وظلت هذه القطيعة المصرية ـ العربية تحول دون تطوير الحوار الذي كان يتطلب مصالحة بين مصر والحكومات العربية الاخرى[١٩] ودفعه من جديد.

وهكذا وضح وتأكد ـ منذ بداية الثمانينات ـ كيف أن أي تقدم يمكن تحقيقه على الصعيد الاقتصادي للحوار أضحى مرهوناً أكثر من أي وقت

مضى بالموقف الجماعي الاوروبي من القضية الفلسطينية من ناحية، وبحالة العلاقات السياسية العربية ـ العربية من ناحية أخرى. ويثبت هذا ـ كما يرى البعض[20] ـ باستعراض فترات الركود والتوقف في الحوار. فإن تفجر الأزمات المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي تبرز أولوية الأبعاد السياسية للحوار بحيث تطغى على أبعاد علاقات الاعتماد المتبادل الاقتصادي من ناحية، كما تؤدي إلى تشتت المواقف الأوروبية والعربية من ناحية أخرى وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة التنسيق بين الاقليمين.

خلاصة القول[21]: «إن الحوار (بين أوروبا والعرب) يبرز في لحظات التحدي العربي فإذا به يرتفع إلى سطح التعامل الدولي من المنطقة حيث يحقق أهدافاً مختلفة ومتباينة ولكنها تصب في اطار المصالح الاوروبية من جانب والمصالح الاسرائيلية من جانب آخر. على عكس لحظات التخلي عن الصراع والاستسلام للإرادات الكبرى بدعوى حديث السلام، فإذا بظاهرة الحوار تصير من قبيل الحديث المعاد الذي لا معنى له». فإن درجة حرارة التعامل تذبذبت خلال الفترة الممتدة من حرب الاستنزاف حتى ما بعد مبادرة السادات فهي «قوية خلال اشتباكات قناة السويس، ترتفع إلى القمة في أحداث تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٧٣، وهي ضعيفة في أعقاب قبول مبادرة روجرز، وهي تصل إلى حد الارتخاء والشلل في أعقاب اتفاقية فك الارتباط الثاني... ثم تأتي الأحداث اللاحقة فتؤكد بصراحة قاطعة تلك الدلالات. القطيعة العربية التي أعقبت الانفتاح المصري على التعامل مع اسرائيل كان لا بد وأن تقود إلى نوع من تجميد الحوار العربي ـ الأوروبي. لماذا؟ لأن الضعف العربي يعني عدم حاجة الجانب الأوروبي لذلك الحوار».

٢ ـ بالنسبة للسياسات القومية الأوروبية

إذا كان التحليل أعلاه قد تناول الرابطة بين درجة التحدي العربي.

وبين درجة الاهتمام الاوروبي بسياسات المنطقة، إلاّ أن هذا التحليل يبرز ـ أيضاً ـ من بين الثنايا تساؤلاً هاماً حول العلاقة بين الاعتبارات السياسية وبين الاعتبارات الاقتصادية في تشكيل سياسات الدول الأوروبية أعضاء الجماعة؟ هل هناك رابطة حقيقية بين المواقف السياسية وبين خدمة المصالح الاقتصادية؟

وتتضح لنا الاجابة في ضوء المقارنة بين السياسات الفرنسية والالمانية وعلاقتهما بدفع مصالحهما في المنطقة حيث سيظهر كيف أنه ليس هناك علاقة طردية بين المواقف السياسية الأكثر تأييداً للقضية العربية وبين تفوق القدرة التنافسية الاقتصادية، وبخاصة في الفترة التي كانت سياسات الدولتين تجاه الصراع تختلف بصورة بينة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧).

أ ـ فبالنظر إلى تطور العلاقات الفرنسية ـ العربية الاقتصادية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤)[٢٢] ـ وفي ضوء تطور المواقف السياسية الفرنسية تجاه الصراع مع اسرائيل ـ يمكن القول إن هذه المواقف قد انعكست بشكل ايجابي على هذا التطور مما دعم من وضع فرنسا في مواجهة ما تلقاه من منافسة قوى اخرى في المنطقة، فلقد كانت معظم المكاسب الاقتصادية الفرنسية في المنطقة نتاج التشدد تجاه اسرائيل منذ أزمة أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٦٧[٢٣]. أي أن تحسين المناخ السياسي مع البلدان العربية كان شرطاً مسبقاً لاستعادة فرنسا لمكاسبها الاقتصادية وبخاصة ان الأوساط المالية والتجارية والصناعية الفرنسية ـ على عكس الألمانية أساساً ـ لم يكن بمقدورها أن تبدأ في التحرك دون التأكد من ضمانات دولتها لأنشطتهم.

والجدير بالملاحظة هنا أن نسبة زيادة صادرات المانيا إلى المنطقة لم

تختلف كثيراً عن نسبة الصادرات الفرنسية إلى المنطقة سنة (١٩٧٠). في حين أن عشرة بلدان عربية كانت قد قطعت علاقاتها مع المانيا الغربية منذ سنة ١٩٦٥. فماذا كان سيحدث إذن لو كانت الأوساط الاقتصادية الفرنسية قد وضعت في المناخ السياسي نفسه الذي أحاط بالعلاقات الالمانية ـ العربية قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر؟[٢٤].

ب ـ ولكن مع تزايد سعي الدول الغربية الأخرى لتحقيق مكاسب في المنطقة العربية بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر برزت حدة المنافسة التي تواجهها فرنسا وبخاصة من جانب شركائها الأوروبيين، حيث أن منهج العلاقات الثنائية العربية ـ الأوروبية، على الصعيد الاقتصادي، وبالرغم من ان بداية الحوار كان يحوز الأولوية كما سبق ورأينا ولهذا فإنه ـ في ظل تزايد هذه المنافسة ـ لم يعد يجدي المؤسسات الفرنسية نفعاً ما تمتعت به حكوماتها منفردة من قبل من وضع سياسي مميز في المنطقة العربية. ومن ثم أضحى المعيار الأساس (بخاصة بعد ظهور الجماعة الاوروبية على الساحة السياسية في المنطقة) هو القدرة الحقيقية[٢٥]. ولهذا حدث تراجع في الوضع التنافسي لفرنسا لصالح بعض شركائها وبخاصة المانيا[٢٦]، على نحو دفع إلى التساؤل (عند مجيء جيسكار ديستان إلى السلطة). هل سيظل لموقف فرنسا المميز تجاه «أزمة الشرق الأوسط» فائدته بالنسبة للمكاسب الاقتصادية الفرنسيةعلى نحو يفرض الاستمرار على خط سياسة ديغول وبومبيدو؟ ولقد رأت بعض الاتجاهات أن على فرنسا أن تأخذ ـ حيال القضية العربية ـ خطوة أكثر إلى الأمام بالمقارنة بباقي شركائها الأوروبيين لأن ذلك الخط السياسي هو الذي سيساعدها على تحمل عواقب منافستهم الاقتصادية القوية. في حين رأت مجموعة ثانية من الاتجاهات أن على فرنسا أن تدخل تغييراً في اتجاه سياستها

لتصبح أكثر مرونة تجاه إسرائيل فإن هذا التغيير سيزيد من وزنها إذا استطاعت أن تثبت قدرتها على التأثير على اسرائيل وفي التقريب بين أطراف الصراع. كما أن هذا التغيير لن يفقدها شيئاً من مكاسبها الاقتصادية. ولقد استندوا لتبرير هذا الرأي إلى حالة المانيا الغربية التي تحقق مكاسب اقتصادية وهي لا تتخذ مواقف فرنسا السياسية نفسها[٢٧]. هذا ولقد فرضت حجة الاتجاه الأول نفسها في شكل استمرار الخط الأساسي لسياسة فرنسا، بل تقدمه على صعيد مزيد من التأييد للقضية الفلسطينية. فإن سياسة فرنسا تجاه «الشرق الأدنى» كانت تعد ـ كما قال الأستاذ ديروزيل أحد كبار أساتذة العلاقات الدولية الفرنسيين ـ ضرورة حيوية للاقتصاد الفرنسي، فهي ليست مسألة مشاعر ولكن مسألة صفقات[٢٨]. ومن هنا يمكن أن نفسر مغزى المبادرة الأوروبية التي رفع رايتها جيسكار ديستان أثناء جولته في البلدان الخليجية في آذار/مارس سنة ١٩٨٠ في ظل قمة الارتفاع في أسعار النفط بعد أحداث ايران وفي ظل اشتداد أزمة النظام الاقتصادي العالمي. ولكن من ناحية أخرى، فإن المجموعة الثانية من الاتجاهات تفسر بعض التطورات في السياسة الفرنسية مع ديستان وبخاصة الاهتمام بتحسين العلاقات مع اسرائيل[٢٩]. فلم يكن ذلك الاهتمام نابعاً من بعض الضغوط الداخلية فقط (حيث لم يكن وضع جيسكار ديستان الداخلي بقوة بومبيدو وديغول اللّذين استندا إلى أغلبية برلمانية أقوى من التي كان يستند إليها جيسكار ديستان) ولكنه كان أيضاً استجابة من فرنسا «للواقعية العربية» بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر: فلقد وجدت فيها فرنسا فرصة للمناورة بأسلوب جديد بين أطراف الصراع، لا يقوم على استبعاد اسرائيل لصالح العرب تماماً ولكن قد

يفسح للدور الفرنسي أبعاداً جديدة في إطار المعطيات الجديدة في المنطقة بعد بروز الأسلوب التفاوضي السلمي.

أما مع ميتران، فإذا كانت خبرة علاقات القيادة الفرنسية الجديدة مع اسرائيل كان لا بد وان تفرض مناخاً جديداً تماماً للعلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية، إلاّ أن الحرص على حماية المصالح الفرنسية في المنطقة العربية ظل معطاة هامة في السياسة الفرنسية. ومن هنا كانت النتيجة: سياسة مزدوجة الأبعاد بصورة واضحة. فإذا كانت زيارة ميتران لاسرائيل في آذار/مارس سنة ١٩٨٢ (وهي أول زيارة لرئيس فرنسي لها) تعد قمة التعبير عن التقارب النفسي بين البلدين، فإن زيارته للسعودية (قبل زيارته لاسرائيل) وذلك في أول رحلة خارجية له بعد توليه الرئاسة كانت بدورها قمة التعبير عن الرغبة في حماية المصالح الفرنسية لدى العرب[٣٠].

ثانياً: توجه أطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي نحو دور القوى الخارجية

ينطلق تحليل هذا التوجه من سنة ١٩٦٧، حيث أنه ينصب على جهود تسوية الصراع الذي تبلور منذ ذلك الحين[٣١].

ولقد ارتبط توجه أطراف الصراع لدور أوروبا الجماعية بحقيقة توجههم نحو دور القوتين الأعظم. وهنا يجب أن نميّز بين مواقف مصر وبين باقي الحكومات العربية الأساسية، وبين مواقف اسرائيل خلال تطور المواجهة العربية ـ الاسرائيلية.

١ ـ فعقب حرب سنة ١٩٦٧ كانت مصر تهدف إلى خلق مناخ من الضغط العالمي على اسرائيل وذلك بخلق علاقات قوى دولية (حوار مع الولايات المتحدة، محاولة تعبئة مساندة أوروبا الغربية، المحادثات الرباعية) توازن علاقات القوى العسكرية التي ترجح لصالح اسرائيل والذي كان يحول دون إجبارها ـ بالقوة المسلحة ـ على الانسحاب من الأراضي المحتلة. وكان ذلك التكتيك المصري يتناقض تماماً مع سياسة اسرائيل التي كانت ترفض أي تدخل خارجي. فلقد ارتكنت اسرائيل إلى تفوقها العسكري لفرض اختياراتها السياسية. ومن هنا كان إصرارها ـ حتى تضيّق من نطاق الضغط العالمي عليها ـ على المفاوضات المباشرة وعلى رفض تدخل أي قوة خارجية ومن ثم المطالبة «بالحل السياسي الاقليمي»[٣٢].

ولهذا، نجد أنه في حين كانت العلاقات العربية بالقوتين الأعظم تمر بمرحلة انتقالية (في ضوء عواقب أزمة سنة ١٩٦٧ على الوزن النسبي لكل منهما)[٣٣] كان يحدث أيضاً تحول في مسار التورط الأوروبي في المنطقة من خلال التحول في السياسات الفرنسية بصفة خاصة. ولقد اهتمت مصر بالدور الفرنسي الجديد الذي اتسم ـ بالمقارنة بالقوى الغربية الأخرى ـ بالحياد وبالرغبة في الاشتراك في عملية التسوية (المحادثات الرباعية جاءت بناء على مبادرة فرنسية). وبالرغم من الانقسامات العربية حول الصراع مع اسرائيل وحول دور القوتين الأعظم تجاهه (والتي لم تكن قد تفاقمت بعد في هذه المرحلة)، إلّا أنه أضحى هناك ـ كما يقول البعض[٣٤] ـ نوع من الاتفاق حول تقدير العرض للدور الفرنسي. فإن موقف ديغول أثناء حرب حزيران/يونيو سنة ١٩٦٧ وما بعدها جعل الوطن العربي في مجموعه يلتفت إلى

«الحقيقة الفرنسية»، ثم تدريجياً ومن خلالها بعد ذلك إلى الحقيقة الأوروبية.

حقيقة لم تخفِ فرنسا الديغولية يوماً دفاعها عن حق اسرائيل في البقاء ومساندتها للحل السلمي في وقت بدأ يظهر فيه انقسام الحكومات العربية حول جدوى وطبيعة التسوية السلمية؛ ولكن في الوقت نفسه الذي كان العرب يتهمون فيه الولايات المتحدة بالانحياز لاسرائيل وتتهم فيه الأخيرة الاتحاد السوفياتي بالانحياز إلى العرب، جاء موقف ديغول ليخلق مناخاً جديداً جعل العرب في مجموعهم يؤيدون دعوة فرنسا للمحادثات الرباعية باعتبارها اداة لتخفيف المساندة الامريكية لاسرائيل ولتحريك ضغط خارجي من أجل تسوية تحفظ حقوق العرب[٣٥].

بعبارة أخرى، في الوقت (١٩٦٧ - ١٩٧٠) الذي لم تكن فيه حدة استقطاب القوتين الأعظم لعملية التسوية قد خفت، وفي الوقت الذي كانت فيه الجماعة الأوروبية ما زالت محجمة عن التورط السياسي في المنطقة، كانت فرنسا الديغولية - التي ترفض سيطرة القوتين الأعظم - تبدو هدفاً هاماً أمام الدبلوماسية العربية بصفة عامة، والمصرية بصفة خاصة. فلقد كانت محاولة فرنسا إبراز نفسها كفريق ثالث بين القوتين الأعظم في المنطقة يتفق ومصالح الحكومات العربية كما يتفق ومصالح فرنسا.

هذا وتجدر بنا الاشارة هنا إلى أن فرنسا نجحت في المناورة بين القوتين الاعظم في المنطقة في هذه الفترة نظراً لشكل العلاقات بينهما[٣٦]. فلقد حاولت فرنسا استغلال الاختلافات بينهما من ناحية،

وزيادة مخاوف العرب من عواقب صراعهما في المنطقة من ناحية اخرى. ولذا، هاجم ديغول بشدة سياسة الولايات المتحدة التي كانت بدورها ترفض المسلك الفرنسي الذي كان يسعى إلى التقارب مع السوفيات حول مشكلة «الشرق الأوسط». وكان هدف ديغول من الاعتراف بالدور السوفياتي في المنطقة هو الحصول على اعتراف مقابل بالمصالح الفرنسية. وكان الاتحاد السوفياتي بدوره يهدف للحيلولة دون تقارب فرنسي ـ أمريكي، ومن ثم احتفظ بتفاهم هام مع فرنسا حول «الشرق الأوسط».

ولكن بقدر ما كان اهتمام العرب ـ وبصفة خاصة مصر في هذه الفترة بدفع اشتراك القوتين الاعظم في العمل لإيجاد تسوية ـ يعطي فرنسا فرصة للحركة والمناورة من خلال التشاور مع السوفيات الاّ أن ذلك الوضع لم يذهب بفرنسا أبعد من ذلك نظراً لتزايد اهتمام السوفيات بالتشاور مع الولايات المتحدة أساساً.

أما بالنسبة لاسرائيل فقد انعكس رفضها توسيع نطاق الاطراف المشتركة في عملية البحث عن تسوية على تقديرها للدور الذي تبحث فرنسا عن المشاركة من خلاله في هذه العملية. فلقد هاجمت ورفضت هذ الدور كما هاجمت بعد ذلك المبادرات الجماعية الاوروبية (كما سنرى) ويرجع ذلك الموقف الاسرائيلي من ناحية إلى ضعف العلاقات مع فرنسا في الوقت نفسه الذي برزت فيه حيوية العلاقات مع الولايات المتحدة[٣٧]، كما يرجع من ناحية أخرى إلى اختلاف الدولتين في إدراك دور القوتين الاعظم في المنطقة، ففي حين كانت تعتمد اسرائيل على مساندة الولايات المتحدة، كانت فرنسا تتّهم سياسة الاخيرة في المنطقة،

وفي الوقت الذي رأت اسرائيل في التورط السوفياتي في المنطقة تهديداً خطيراً، كانت فرنسا تفصل بين أشكال التورط السوفياتي في مناطق العالم المختلفة. ومن هنا كان اتهام اسرائيل لفرنسا باتباع سياسة غير متوازنة تجاه الصراع لا يشاركها فيها الّا الاتحاد السوفياتي. ومن هنا أيضاً كان تدعيم التقارب بين اسرائيل وبين المانيا الغربية التي كانت تشاركها ـ اكثر من أي دولة أوروبية أخرى في هذه الفترة ـ حكمها على خطورة التغلغل السوفياتي في أرجاء العالم(٣٨). وذلك في وقت تدهورت فيه العلاقات العربية ـ الالمانية.

٢ ـ وفي الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ سادت حالة «اللاسلم واللاحرب». وفي الوقت نفسه لم يكن قد اتضح بعد عمق الاختلافات بين الحكومات العربية حول مدى الاعتماد على أي من القوتين الاعظم في عملية التسوية(٣٩).

وبالرغم من بداية اتجاه مصر إلى الولايات المتحدة، فلقد دفعها الفشل في تحريك الجهود الامريكية ومن ثم الجمود الذي أحاط بالبحث عن تسوية، إلى شن هجوم دبلوماسي في اتجاه فرنسا وأوروبا الغربية في محاولة للخروج من دائرة ذلك الجمود(٤٠). وذلك في الوقت نفسه الذي بدأ يتبلور فيه سعي الجماعة الاوروبية لاتخاذ موقف مشترك تجاه أزمة «الشرق الاوسط»، وذلك تحت ضغط ومبادرة فرنسا التي اقتنع بومبيدو بأهمية الاطار الجماعي الاوروبي لحركتها في المنطقة وبخاصة بعد توقف المحادثات الرباعية، وبعد ضعف قدرة فرنسا على المناورة بين القوتين الاعظم نظراً لتزايد اهتمامهما بالتشاور الثنائي وتجميد الوضع وذلك في ظل انعكاسات مناخ الانفراج على المواجهة بينهما في المنطقة(٤١).

وبالنسبة لاسرائيل كانت حالة الجمود تخدم أهدافها وتساند خط سياستها المتشددة. فهي لم تعد تخشى - بعد بيان قمة موسكو في أيار/مايو سنة ١٩٧٢ - أن تعقد القوتان الاعظم اتفاقاً لفرض تسوية على حسابها[٤٢]. ثم جاء رفضها وهجومها على أي تدخل اوروبي - بمبادرة فرنسية - (بيان أيار/مايو سنة ١٩٧١). ولم تكن بعض محاولات اعادة العلاقات بين البلدين إلى مسارها الطبيعي (والتي بدأت حذرة مع بومبيدو) تعني اعادة تقويم اسرائيل لموقفها. فلم تكن اسرائيل ترى في تلك المحاولات بادرة حقيقية لتغيير سياسة فرنسا العربية بقدر ما كانت ترى فيها انعكاساً للتحولات في السياسات الاوروبية والاطلسية لفرنسا والتي كانت اسرائيل ترى أنها تحوي امكانيات للتقارب معها[٤٣].

٣ - وبقدر ما كانت مرحلة الاعداد لحرب تشرين الأول/اكتوبر وما بعدها مبعثاً لعلاقات عربية جديدة ولتوازن جديد في القوة التفاوضية بين العرب واسرائيل، فلقد كانت أيضاً نقطة تحول جديدة بالنسبة لطبيعة وحدود دور كل من القوتين الاعظم[٤٤]. ولقد لعبت المتغيرات الاقليمية - وبخاصة نمط السياسات المصرية واعادة هيكلة توجه السياسة الخارجية المصرية نحو القوتين الاعظم[٤٥] - دوراً في التأثير على الوزن النسبي للقوتين الاعظم فلقد برز:

أولاً: الدور الامريكي (١٩٧٣ - ١٩٧٧) في ظل توازن اقليمي لا يستند إلى التفوق العسكري الاسرائيلي فقط من ناحية، وفي ظل خلافات عربية لا تهدد بعد كيان النظام برمته من ناحية أخرى، وفي ظل استمرار مشاركة السوفيات في جهود التسوية (البيان الامريكي - السوفياتي في تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٧٧). ولكن سرعان ما برز.

ثانياً: الانفراد الامريكي بجهود التسوية، وسيطر على سماء المنطقة العربية ما يسمى «بالسلام الامريكي»، في الوقت نفسه الذي ظل فيه النفوذ السوفياتي في المنطقة متمثلاً في علاقته بالدول الرافضة لخطة السلام المصرية.

وكان لا بد وأن ينعكس هذا التطور في الدور الامريكي والسوفياتي على الدور الاوروبي: فبعد حرب تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٣ مباشرة وحتى سنة ١٩٧٧ ظلت فرنسا منفردة، أو في اطار الجماعة الاوروبية، هدفاً سواء لتحرك كل حكومة عربية على حدة أم للدبلوماسية العربية الجماعية (في اطار الحوار العربي ـ الأوروبي). ولقد كان الاتجاه العربي العام ـ والمصري بصفة خاصة ـ لتعبئة مساندة الجماعة واستغلال دور فرنسا الرائد على صعيدها ترجمة لتزايد ادراك العرب منذ بداية السبعينات لأهمية الدور الفرنسي في السياسات الجماعية الاوروبية وأهمية تلك الاخيرة ـ اذا ما استطاعت التغلب على تحدياتها ـ في المساعدة على حل المشاكل العالمية[٤٦].

ولكن حدود مناورة الجماعة الاوروبية ـ وفرنسا بصفة خاصة ـ كانت تضيق تدريجياً في ظل طبيعة العلاقة بين القوتين الاعظم في المنطقة، عقب حرب تشرين الأول/اكتوبر تأكد لفرنسا ـ بصفة خاصة ـ عدم جدوى المذهب الديغولي في المناورة بينهما في المنطقة العربية الذي سبق واثبت جدواه في ظل استقطاب القوتين الاعظم لجهود التسوية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤). فإن الامكانية الفعلية للتحرك الفرنسي توقفت على استمرار درجة من العداء بين القوتين لا تصل إلى المواجهة المباشرة أو إلى الاتفاق بينهما. حيث يمكن لفرنسا أن تفقد ـ في ظل هذين الوضعين

المتطرفين ـ كل شيء لأن الولايات المتحدة لا تراعي أساساً مصالح أوروبا وفرنسا كما أن الاتحاد السوفياتي لن يضحي بمكاسبه في سبيلها[٤٧]. وهذا ما حدث في ظل التراجع السوفياتي «المحسوب» أمام الانفراد الامريكي بعملية التسوية وبخاصة بعد سنة ١٩٧٧.

وهكذا أضحى دور أوروبا ـ ودور فرنسا ـ محدداً بما تسمح به الولايات المتحدة في ظل اطار العلاقات الاوروبية ـ الامريكية الذي تطور منذ مجيء جيسكار ديستان إلى الرئاسة في فرنسا كما رأينا. ولهذا برز التساؤل: هل ستقبل أوروبا أن يقع دورها في اطار الاستراتيجية الامريكية الجديدة في المنطقة منذ سنة ١٩٧٣ ولكن في اطار من توزيع الادوار يساعدها من ناحية على الحفاظ على مصالحها لدى البلدان العربية الرافضة لهذه الاستراتيجية، ولكن الذي لا يمكن ـ من ناحية أخرى ـ أن يتم بمعزل عن نطاق ورضا هذه الاستراتيجية؟

٤ ـ وقد قدمت التطورات بعد سنة ١٩٧٧ الاجابة عن هذا التساؤل. فلم تعد مصر ترى في الدور الاوروبي الاّ مكملاً للدور الامريكي (السادات أمام البرلمان الاوروبي)، ولم تعد المبادرة الاوروبية تجد ـ لعجزها عن تقديم بديل للجهود الامريكية ـ الاّ الاتهام من بعض الحكومات العربية الاخرى (بعض ردود الفعل السلبية تجاه بيان البندقية سنة ١٩٨٠). وازداد هذا الوضع وضوحاً مع مجيء ميتران إلى الرئاسة في فرنسا وتوجهه السلبي نحو المبادرة الاوروبية في «الشرق الاوسط» في وقت تراجعت فيه أيضاً ادارة ريغن عن الدور النشط الذي سبق وقامت به ادارة كارتر نحو دفع الجهود التفاوضية.

وهكذا، ومع استمرار التشدد الاسرائيلي في رفض توسيع نطاق

الاطراف الخارجية في عملية التسوية، انتقل موقف بعض الحكومات العربية (مصر بصفة خاصة) من الاهتمام بدور فرنسا المنفرد (المحادثات الرباعية) إلى الاهتمام بتحريك الدور الفرنسي ومن خلال الدور الاوروبي لكسر جمود فترة اللاسلم واللاحرب، إلى التركيز على المساندة السياسية للجماعة الاوروبية عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر، إلى المطالبة بدور أوروبي مكمل للدبلوماسية الامريكية عقب سنة ١٩٧٧؛ وأخيراً إلى حث أوروبا على كسر جمود الاتصالات حول الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. وكان لهذه التطورات ـ كما كان لابعاد المحددات الاخرى ـ مدلولها التراكمي بالنسبة لفعالية الدور الاوروبي. وهو ما تحاول خاتمة الدراسة أن تلقي بعض الضوء عليه.

هوامش الفصل السابع

(١) حول مزيد من التفصيل عن هـذه التأثـيرات المتبادلـة بين المتغـيرات الاقليمية والدولية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الثمانينات، انـظر: نادية محمود مصطفى، «التفاعل بين النـظام الدولي السـائد وبـين النظام الاقليمي العـربي،» في: ودودة بدران ونادية محمود مصطفى، «القوتان الأعظم والعلاقات المصرية ـ العربيـة،» ورقـة قدمت الى: نـدوة مصر والنظام الاقليمي العـربي، القاهـرة، ١٩٨٤، ص ٤ ـ ٤٨.

(٢) حـول انماط التحـالفات والسيـاسات العـربية حتى سنـة ١٩٧٧، عـلى سبيـل المثال، انظر:

جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العـلاقات السيـاسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العـربية، ١٩٧٩)، ص ٢٩ ـ ١٠٢، ونـادية محـمود مصطفى، «سيـاسة فـرنسـا تجـاه ازمـة الشرق الأوسط: (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)،» (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العلوم السياسية، جامعة القاهرة ـ القاهرة، ١٩٨١)، ص ٢٣٣ـ ٢٤٧. (غير منشورة)

وحـول انماط السيـاسات والتحـالفات العـربيـة عقب مبـادرة السـادات وحتى بـدايـة الثمانينات، على سبيل المثال، انظر: Paul Noble, «The Arab System: Opportunities, Constraints and Pressure,» in: B.Korany and A.E. Hillal Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States* ([Boulder, Co.]: Westview Press (AUCP), 1984), pp. 41-78; Paul A. Jureidini. and R.D. Mclaurin, *Beyond Camp David* (Syracuse, New York (N.Y.): Syracuse University Press, 1981), and Ali Dessouki, «The New Arab Political Order: Implications for the 1980's,» in: Malcolm Kerr and Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor Countries in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1982).

(٣) حـامد ربيـع، **الحوار العـربي ـ الأوروبي واستراتيجيـة التعـامـل مـع القـوى الكبرى** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ١٢٧ـ١٢٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٦) Harvey Sicherman, «Europe and the Arab- Israeli Conflict,» *Orbis* (Winter 1980), pp. 846-847.

(٧) ابـراهيم عبد الحميـد عـوض، «الجمـاعـة الأوروبيـة والصراع العـربي - الاسرائيلي،» **السياسة الدولية**، (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ٥٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٣ - ٥٤.

(٩) Naebyia Al-Asfahani, «Political Perspectives for the Euro-Arab Dialogue in the Eighties,» in: Dieter Bielenstein, ed., *Europe Future in the Arab view* (Germany: Verlag Breitenbach Publishers, 1982), pp. 138-139 and 142.

(١٠) ابراهيم نـافـع، «نحن والعالم (مصر واوروبـا)،» **الاهرام** (القـاهـرة)، ٤/٤/١٩٨٦، ص ١، ٣.

(١١) وحـول تحليل هـذه الضغوط، انـظر: لطفي الخبولي، «الظاهـر والبـاطن في الأزمة الاردنية - الفلسطينية،» **الاهـرام**، ١٢/٣/١٩٨٦، ص ٣، وهالـة مصطفى، «الأردن والمنظمة والمرحلة القادمة،» **الأهرام**، ١١/٤/١٩٨٦، ص ٦.

(١٢) Alan Taylor, «The Euro-Arabe Dialogue: Quest for an International Partnership,» *The Middle East journal*, vol. 22, no. 4 (Autumn 1978), p. 435.

(١٣) حول مشاكل اندماج وتنمية النـظام الاقتصادي العـربي، على سبيـل المثال، انظر:

سمير امين، «الاقتصاد العربي المعاصر،» **السياسة الدولية**، السنة ١٩، المجلد ١٩ العدد ٧٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٣) ص ٣٤ - ٤٩.

Essam Montasseer «The Arab Economy and its Developing Strategy: A New Arab Economic Order,» in: Malcolm Kerr and Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor Countries in the Middle East: Egypt and the New Arab Order,* pp. 99- 127, and Michel Chatelux, *Strategies Pour le Moyen Orient.*

وحول انعكاسات الاختلافـات العربيـة الاقتصادية على الحـوار العربي - الأوروبي بصفة خاصة، انظر:

Bernard Corbineau, «Le Dialogue Euro-Arabe: Instance du Nouvel ordre international (1973-1978),» *Revue Francaise de Sciences politiques,* vol. 30, no. 3 (1980), pp. 573-576.

(١٤) Jacques Bourrinet, «L'enjeu Economique du dialogue Euro-Arabe: le rechérche d'un accord intercommunautaire de developpement,» *Annuaire du Tiers Monde,* (1978), pp. 184-193.

(١٥) Ismail Sabry Abdallah, «La Place du dialogue Euro-arabe dans les relations internationales contemporainces,» in: J. Bourrinet, ed., *le Dialogue Euro-Arabe,* p. 128.

(١٦) Jean Roux, «La C.E.E et le Moyen-Orient,» *Relations internationales,* no.20, (hiver 1979), pp. 504.

(١٧) Al-Asfahani, «Political Perspectives for the Euro- Arab Dialogue in the Eighties,» pp. 138-139.

(١٨) حامد ربيع، «الحوار العربي الأوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول حوض البحر المتوسط،» ورقة قدمت الى: [ندوة العرب ومستقبل اوروبا] بأسم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز بحوث الشرق الاوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٧ - ٣٠ تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٨٠، ص ٧ - ٩.

(١٩) هدايت عبد النبي، «حوار مع السفير الفرنسي في القاهرة،» **السياسة الدولية،** السنة ١٧، المجلد ١٧ العدد ٦٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ٢٢١.

(٢٠) عبد المنعم سعيد، «الحوار العربي الأوروبي: علاقة قوة ام اعتماد متبادل،» **المستقبل العربي،** السنة ٦ العدد ٥١ (ايار/ مايو ١٩٨٣)، ص ٢٣.

(٢١) ربيع، **الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع القوى الكبرى،** ص ١٢٨ - ١٣٢.

(٢٢) مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه ازمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)،» ص ٢١٣ - ٢٢٥.

(٢٣) Naseer Aruri and Natalie Havener, «France and the Middle East (1967-1968),» *The Middle East Journal,* vol. 23, no. 4 (1969), pp. 83-84.

(٢٤) Paul Balta, *La Politique Arabe de la France (De DeGaule a Pompidou)* ([Paris]: Sindebad, 1974), pp. 73-75.

(٢٥) Jacques Vernant, «La france et les Pays Arabes,» *Défense Nationale* (Fevrier 1976), pp. 144-145.

(٢٦) Edward Kolodziej, *French International Policy Under DeGaulle and Pompidou* (London: Cornell University Press, 1974), p. 584.

(٢٧) Samy Cohen, «Le Giscardisme et Israel,» *Noveaux Cahiers*, no. 45, (1976), pp. 6-7.

(٢٨) Geneveive Moll, «Promenade au Phare,» *France-Pays Arabes*, no. 48. (Janvier 1976), p.5.

(٢٩) حول شكل العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية (في ظل ديغول، بومبيدو ثم ديستان)، انظر: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه ازمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)،» ص ٢٢٠ ـ ٢٣٢.

(٣٠) مصطفى، «الدبلوماسية الفرنسية والغزو الاسرائيلي للبنان (يونية/ أكتوبر ١٩٨٢)،» ص ١٠ ـ ١٢.

(٣١) هذا لا ينفي دور القوى الخارجية قبل ذلك وبخاصة تجاه انشاء اسرائيل ثم استقطاب دول المنطقة القوتين الأعظم منذ سنة ١٩٥٥ وبعد أن ظهرت حدود دور الدول الأوروبية كما رأينا في فصل «السياسات الأوروبية التقليدية» (٤٥ ـ ١٩٦٧).

(٣٢) Schomo Z. Katz, «Les Super puissances au Moyen Orient et l'idée de la guerre - Limitée,» *International Problem*, vol. xi, nos. 1-2 (July 1972), p. 32.

(٣٣) حول تطور هذه العلاقات، انظر: نادية محمود مصطفى، «القوتين الاعظم في حل الصراع العربي الاسرائيلي واثره على العلاقات المصرية ـ العربية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)،» في: ودودة بدران ونادية مصطفى، «القوتان الاعظم والعلاقات المصرية ـ العربية،» ورقة قدمت الى: ندوة مصر والنظام الاقليمي العربي، ص ٥٨ ـ ٧٥.

(٣٤) Balta, *La Politique Arabe de la france*, pp. 163-170.

(٣٥) John Campbell, «Les transformation de l'environement regional dans la prochaine décennie,» *Politique etrangere*, nos. 5-6, (1971), p. 481.

(٣٦) حول العلاقات الفرنسية بالقوى الأعظم في المنطقة العربية (٦٧ ـ ٧١)، انظر:

Stanely Hoffman, «La france les Etats Unies et le Conflit Israelo-Arabe,» *Politique etrangére*, nos, 5-6, (1971), et William Griffith. «La cooperation avec l'union Sovietique au Moyen Orient et en Afrique du Nord,» *Politique etrangére*, nos. 5-6, (1971).

(٣٧) حول الابعاد الداخلية (الفرنسية والاسرائيلية) والاقليمية والدولية التي اثرت سلبياً على التحالف الفرنسي ـ الاسرائيلي، انظر:

Sylvia Coweit Crosbie, *A Tacit Alliance (France and Isruel)* (Princeton, New Jersy: Princeton University press, 1971), pp. 216-220.

(٣٨) Paul Ginewski, «La Politique Européenne et Americaine d'Israel,» *Politique Etrangére,* vol. 36, no. 1 (1971), pp. 73-74.

(٣٩) مصطفى، «القوتين الاعظم في حل الصراع العربي الاسرائيلي واثره على العلاقات المصرية العربية (١٩٦٧ - ١٩٧٣)،» ص ٧٥ - ٨٨.

(٤٠) Balta, *La Politique Arabe de la france,* p.168.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٦٩ - ١٧٠.

(٤٢) Omar El-Khatib, «La position de l'Egypte dans la Crise du Moyen Orient de la Guerre de Juin 1967 à la Guerre d'Octobre 1973,» (Thése de Doctorat d'Etat Université de Paris, Panthéon- Sorbonne, Departement de Sciences Politiques, 1975), pp. 166-167.

(٤٣) Ginewski, «La politique Européenne et Americaine d'Israel,» pp. 75-77.

(٤٤) حول ابعاد هذا التطور منذ ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينات، انظر:

ودودة بدران، «دور القوتين الاعظم في حل الصراع العربي الاسرائيلي واثره على العلاقات العربية المصرية (١٩٧٣ - ١٩٨٠)،» في: ودودة بدران ونادية محمود مصطفى، «القوتان الأعظم والعلاقات المصرية - العربية،» ص ٨٩ - ١٥٩.

(٤٥) Ali E. Hillal Dessouki, *Egypt and the Great Powers (1973-1981)* (Tokyo, Japan: Institute of Developing Economies, [n. d.]), pp. 73-79.

(٤٦) *L'Année Politique.. en France (1974)* (Paris: Edition du Grand Siécle, [s. d.]), pp. 94-95.

(٤٧) Kolodziej, *French International Policy under DeGaulle and Pompidou,* p. 517.

الخاتمـــة

١ ـ بعد تحليل السياسات الاوروبية العربية على الصعيد السياسي والاقتصادي اتضح لنا تطور وضع أوروبا الغربية في الاطار التفاوضي لعملية تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي (بروز ثم ضعف ثم انتهاء المبادرة الاوروبية المستقلة)، كما اتضح تطور مواقفها من مضمون التسوية وبخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية (تزايد نغمة التأييد الغامض والحذر)، مع نجاحها في حماية ودفع مصالحها الاقتصادية.

بعبارة أخرى ـ أكثر تفصيلاً ـ تسود الآن السمات التالية: اقتصار المواقف الجماعية الاوروبية على البيانات والمهام الاستطلاعية في المنطقة؛ حدوث تراجع عن مواقف سابقة (وبخاصة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية)؛ الاهتمام بأوضاع منطقة الخليج (وبخاصة في ظل عواقب الحرب العراقية ـ الايرانية) على نحو يبرز الاتجاه نحو مزيد من التنسيق مع الولايات المتحدة من ناحية، واتخاذ مواقف متوازنة دون التحرك كجماعة للمساهمة في ادارة أو تسوية هذه الحرب مع الاستمرار في بيع السلاح من ناحية أخرى؛ ميل لجماعة للتشاور والتنسيق مع الولايات

المتحدة خلال الازمة اللبنانية وخلال الاعداد لقوة سيناء وخلال نـزاعها مع ليبيا (كانون الثاني/ينايـر ـ شباط/فـبراير سنـة ١٩٨٦) مع الحـرص عـلى دفع العـلاقات مـع قـوى عـربيـة أخـرى حـرصاً عـلى المصـالـح الاوروبية، تزايد اعتماد الحكومات العربية منفـردة على الجـماعة في وقت تقلص فيه الحوار العربي ـ الاوروبي ـ لاعتبارات عـديدة ـ ونـظراً لاتجاه بعض الحكومات العربية (وبخاصة بلدان المغرب) إلى تدعيم العـلاقات الثنائية مع الدول الاوروبية منفردة أو مع الجماعة (الاتفاقـات التفضيلية وبخـاصة في ظـل عواقب التـوسيع الثـالث للجماعـة، أي بعد انضـمام البرتغال واسبانيا)؛ اهتـمام الجماعـة أيضاً بـالعلاقـات الثنائيـة مع بلدان الخليج ومع بعض القوى الاخرى ذات الوزن الخاص (مثل مصر بصفة خـاصـة)؛ الاهتـمام الاوروبي بتقليـل الاعتـماد عـلى النفط العـربي مـع الاحتفاظ بالاسواق العربية.

٢ ـ محصلة الاوضـاع الـراهنة الاوروبية والعالمية والعربيـة

ولقد كانت هذه الاوضاع بدورها نتاج التطور الذي حاق بمحـددات السياسات الاوروبية في المنطقة منذ الخمسينات وحتى الآن وهي: طبيعة الكيـان الجماعي الاوروبي، وطبيعـة العلاقـات الاوروبية ـ الامـريكية، وحالة العلاقات العربية ـ العربية.

أ ـ انتقـل تطور الكيـان الجماعي ـ الاوروبي عـلى صعيد النشـاطـات الجماعية وعلى صعيد التعاون السياسي من مـرحلة الجمود (الستينـات)، إلى مـرحلة الصحوة واثبـات الهـويـة الاوروبيـة (١٩٦٩ ـ ١٩٨٠)، إلى

مرحلة الازمة منذ بداية الثمانينات. كما انتقلت العلاقات الاوروبية ـ الامريكية من مرحلة التحالف التقليدي (الخمسينات) إلى مرحلة بداية ظهور المشاكل (الستينات)، إلى مرحلة تفاقم هذه المشاكل في ظل تبلور القدرات الاوروبية الاقتصادية من ناحية، ومن ثم سعي أوروبا إلى البحث عن دور عالمي جديد من ناحية أخرى (السبعينات)، ثم مرحلة أزمة الحرب الباردة الجديدة التي تعمقت خلالها مصادر التوتر في العلاقات الاطلسية على نحو أبرز مزيداً من القيود على فرص أوروبا في حرية المناورة. كما انتقلت العلاقات العربية ـ العربية من مرحلة الحرب الباردة والجمود (الخمسينات والستينات)، إلى مرحلة بداية نوع من التضامن العربي لتحرير الارض المحتلة ومواجهة التحدي الصهيوني منذ ما بعد حرب حزيران/يونيو سنة ١٩٦٧، التي وصلت إلى قمتها مع الاعداد لحرب تشرين الأول/أكتوبر وبعدها مباشرة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٥)، إلى مرحلة بداية تدهور العلاقات العربية ـ العربية مع بداية خطوات السلام المصري ـ الاسرائيلي، والتي وصلت إلى قمة أزمتها مع نهاية السبعينات واوائل الثمانينات في ظل ما بعد المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية من ناحية، وفي ظل الحرب العراقية ـ الايرانية من ناحية أخرى، وفي ظل تفجر الازمة اللبنانية عقب الغزو الاسرائيلي للبنان من ناحية ثالثة.

ب ـ وبالمقارنة بين هذه التطورات ـ على المحاور الثلاثة ـ وبين التطور في «المبادرة الاوروبية»: عدم وجودها «في الستينات»، ثم بدايتها الحذرة (بيان أيار/مايو سنة ١٩٧١ السري)، ثم ظهورها وتبلورها على فترات متباعدة (بيان بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣، بيان لندن في تموز/يوليو سنة ١٩٧٧، بيان البندقية في حزيران/يونيو

سنة ١٩٨٠)، ثم جمودها وانتهائها منذ بداية الثمانينات، يتضح لنا الامور التالية:

(١) ان هناك تطابقاً وتزامناً بين تأثير وتطور المحددات الثلاثة على نحو يساعد على تفسير الصعود ثم الهبوط في «المبادرة الاوروبية». فلقد بدأت المبادرة الاوروبية مع بداية التعاون السياسي الاوروبي وبداية الانجازات الاقتصادية الجماعية، ومع اتجاه أوروبا إلى المطالبة بدور مستقل عن دور قائد التحالف الغربي، ومع تبلور الارادة العربية على الصعيد العسكري (حرب الاستنزاف)، وعلى الصعيد الاقتصادي (بداية استعادة السيطرة على الثروات النفطية خلال مؤتمري طهران وطرابلس ١٩٧١، ١٩٧٢)، ثم تبلورت هذه المبادرة (١٩٧٣ - ١٩٧٤) بعد الحظر النفطي في ظل إدراك الاوروبيين بأن هناك أزمة تهدد مصالحهم المباشرة، وفي ظل تبلور إرادة عربية موحدة، وفي ظل تفاقم الاختلافات الاوروبية - الامريكية، وفي ظل الانجازات السياسية والاقتصادية للتعاون الاوروبي. وتكرر بروز المبادرة مرة اخرى (حزيران/يونيو سنة ١٩٨٠) في ظل مخاطر الثورة الايرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان والنتائج السلبية لكامب ديفيد بالنسبة للعلاقات العربية - المصرية والامريكية - العربية. وخبت المبادرة الاوروبية وتجمدت منذ بداية الثمانينات في ظل مناخ الحرب الباردة، وفي ظل أزمة التعاون السياسي الاوروبي حول «الشرق الاوسط» تحت تأثير سياسة الرئيس الفرنسي ميتران، وفي ظل أزمة السوق المشتركة بسبب تفاقم مشاكل السياسة الزراعية وتوزيع انصبة ميزانية الجماعة على أعضائها، وفي ظل أزمة العلاقات العربية وعدم وجود موقف جماعي عربي قادر على اثبات مصداقيته وفعاليته في إستخدام عناصر القوة العربية.

(٢) تقدم العلاقات الاوروبية ـ العربية نموذجاً واضحاً لإمكانيات الفعل أحياناً بين الامور السياسية والاقتصادية في حركة (وليس في دوافع) القوى الثانوية في مناطق العالم الثالث. ففي حين لم تنجح أوروبا الجماعية (لعدم قدرتها ولعدم رغبتها الحاسمة) في القيام بدور ملموس فعال في تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي حين كان هذا الدور مطلوباً منها بقوة من الجانب العربي، فهي لم تفقد قوة الدفع لحماية مصالحها الاقتصادية. وحين تحركت ـ احياناً ـ على نحو قد يبدو اكثر إيجابية من فترات سابقة (مجرد إصدار بيانات وتصريحات) فلقد كان ذلك تحت ثقل وضغط دوافع اقتصادية بالدرجة الاولى، ترتبط أساساً باعتمادها على النفط العربي وحاجتها إلى إعادة إجتذاب رؤوس الاموال النفطية، وهكذا لم تضطر الجماعة إلى تقديم تنازلات سياسية حول مواقفها من ابعاد الصراع العربي ـ الاسرائيلي أو الضغط على اسرائيل أو الولايات المتحدة وذلك في مقابل الحفاظ على المصالح الاقتصادية. فلقد تحققت الاخيرة بالرغم من غموض وتردد المواقف الاوروبية(وبخاصة من القضية الفلسطينية بعد سنة ١٩٨٢) وبالرغم من جمود المبادرة الاوروبية، وبالرغم من فشل الطرف العربي ـ في حوار مع أوروبا ـ في تعبئة المساندة الاوروبية الفعالة لخطط التنمية العربية القومية والاقليمية على حد سواء.

(٣) إن الوضع الذي أسفر عنه تحليل المحددات إنما يثبت صحة بعض الافتراضات التي انطلقت منها الدراسة حول دور القوى الثانوية. فإن هذه القوى، وبخاصة في المناطق ذات الاهمية الحيوية الاستراتيجية بالنسبة للقوتين الاعظم، لا يكون أمامها إلّا أن تتحرك ـ سياسياً ـ تحت راية القوة العظمى الحليفة أو أن تقوم بدور مستقل ولكن في حدود ما

تسمح به هـذه القوى. بعبـارة أخرى ليس بمقـدور القوى الثـانويـة أن تخطط وتنفذ باستقلال كامل «مشروعات كبرى» لإعادة صياغة علاقـاتها بمناطق العالم الثالث حتى ولو ارتبطت مصالحها العليا بهـذه المشروعات. وهذا هو الدرس الذي يجب أن تعيه القيادات العـربية «المعتـدلة» التي تسعى إلى استكمال الدور الامريكي بدور أوروبي، أو القيادات العربيـة المتشددة التي تسعى إلى إيجاد بديل فـترفض أيضاً أي دور أوروبي. فـإن خـبرة الدور الاوروبي الجماعي في المنطقـة العربيـة تؤكـد وتـبرز القيـود والضغـوط على الـدور المستقل للقـوى الثانـوية والتي تنبع من متغيرات عـالميـة (العـلاقـات الاوروبيـة ـ الامـريكيـة من نـاحيـة، والعـلاقـات الامـريكية ـ السـوفياتيـة من ناحيـة اخرى)، بقـدر مـا تنبـع أيضـاً من متغيرات أوروبية وعربية.

وهكذا يمكن القول إن مصير «مبادرة أوروبيـة» تستجيب إلى المطالب العربية ـ حتى ولو على مستوى البيانات والمهام الاستطلاعية ـ إنما يتوقف على وجود موقف عربي موحد قادر على المقايضة بفعالية بين أوراق قوته، وبين مطالبه تجاه أوروبا، وعلى الدور الامريكي حيث ستبقى الـولايات المتحدة عاملاً أساسيـاً في تحديـد درجة وطبيعـة رد الفعل الاوروبي تجـاه المنطقة العربية، وهذا بدوره يتوقف على مستقبل الجماعة الاوروبية. هل ستظل تتأرجح بين «الاطلسية والاوروبية» ومن ثم يقع دورها في نـطاق توزيع الادوار بين أعضاء المعسكر الغربي؟ أم ستقـدر على تحقيق درجـة أكبر من التوحـد وعلى مـواجهة مشـاكل عـلاقتها مـع الولايـات المتحدة (الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية) ومن ثم تستطيع تأكيد استقـلالية دورهـا العـالمي بحيث يصـل التـأثير الامـريكي إلى أدنى درجـاتـه؟ أم ستفشل في تدعيم الكيان الجماعي وفي التغلب عـلى أزماتـه وفي التحرك

نحو سياسة اوروبية خارجية مشتركة حقيقية نتيجة استمرار وتصاعد الصراع بين المصالح القومية الاوروبية؟ وهنا يصبح للدور الامريكي اقصى تأثيره السلبي على الدور الاوروبي في المنطقة[1].

٣ - إذن ما هي الخيارات والمجالات المتيسرة أمام صانع القرار العربي؟

ينبثق عن هذا السؤال سؤالان آخران مرتبطان: ما إحتمالات وأهمية اتخاذ استراتيجية عربية موحدة لتعظيم المنافع العربية سياسياً واقتصادياً من الدور الاوروبي وذلك في ظل احتمالات مستقبل تطور الجماعة الاوروبية كوحدة دولية في النظام الدولي؟ وهل يستفيد الجانبان العربي والاوروبي من الدبلوماسية المتعددة الاطراف، أي هل يستفيد الجانب العربي من التعامل مع أوروبا كمجموعة أو ثنائياً نظراً لأن التعامل مع الجماعة الاوروبية محدد بالحد الادنى الذي يمكن أن تتفق عليه بسبب الخلافات بين دولها وبسبب الضغوط الامريكية؟

أ ـ **على صانع القرار العربي أن يدرك حدود التعاون السياسي الاوروبي**: فهو لم يكن من ناحية اداة للتعامل مع «الشرق الاوسط» فقط بقدر ما كان أيضاً غاية في حد ذاتها بالنسبة للدول الاوروبية الكبرى والصغرى على حد سواء، ومن ناحية أخرى كانت هناك قيود على فعاليته.

بالنسبة للناحية الاولى: لم تقدر الدول الاوروبية الكبرى منفردة، وبخاصة فرنسا، أن تؤثر على القوى المتفاعلة حول المنطقة العربية على

نحو يحفظ لها مصالحها ويحقق أهدافها، ولذا بدا كأن السبيل الاكثر ملاءمة هو التحرك من خلال إطار الجماعة الاوروبية. ولم يكن البديل الجماعي الاوروبي يمس الاستقلال القومي لسياسات هذه الدول بالقدر الذي يدعم به امكانياتها الفردية، بل كان يساعدها على تحقيق أهداف خاصة: فمن فرنسا التي تسعى باستمرار إلى تأكيد وجودها في المنطقة بعد أن تزايدت القيود على دورها الفردي بعد ديغول، إلى بريطانيا التي تريد استكمال الدور الامريكي، إلى المانيا التي تريد إخفاء غموض سياستها القومية وراء المواقف الجماعية غير الحاسمة. كذلك تجدر الاشارة أيضاً إلى أن للدول الاوروبية الكبرى وبخاصة فرنسا دوراً كبيراً في تحديد مسار وأولويات التعاون السياسي الاوروبي، ففي حين جاءت معظم البيانات الاوروبية الهامة حول «الشرق الاوسط» بمبادرات فرنسية نظراً لقناعة بومبيدو وجيسكار ديستان بأهمية اتخاذ موقف جماعي وضرورته، ونظراً إلى توثق التشاور الفرنسي - الالماني حول «الشرق الاوسط» إلّا أن موقف ميتران «الرافض لأي مبادرة أوروبية» ساهم في جمودها، هذا فضلاً عن تأثير مجيء اليمين التقليدي إلى الحكم في المانيا ومجيء حزب المحافظين إلى الحكم في بريطانيا مما ساهم في إبراز الاتجاه نحو مزيد من التنسيق مع الولايات المتحدة. بعبارة أخرى يمكن القول **إن سلوك الجماعة يتوقف على توجه الدول القائدة وبخاصة فرنسا ثم المانيا وبريطانيا، الذي يؤثر عليه بدوره طبيعة الاحزاب الحاكمة (وبخاصة من حيث رؤيتها للعلاقات الاوروبية - الامريكية، من حيث علاقتها باسرائيل).**

وفي المقابل نلمس - بالنسبة للدول الاوروبية الصغرى والمعروفة بتأييدها التقليدي لاسرائيل وبعلاقاتها القوية مع الولايات المتحدة

(هولندا، بلجيكا، الدانمارك)، ان التعاون السياسي الاوروبي حول «الشرق الاوسط» كان يجذب اهتمامها على نحو آخر: فلقد ارتبطت هذه الدول بالمواقف الجماعية المعلنة وان لم يمنعها ذلك من التعبير عن اتجاهات مختلفة، وبخاصة خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أي يمكن القول إنه قد تم «أوْرَبة» السياسات القومية حيث ساعد إطار التعاون السياسي الاوروبي حكومات هذه الدول على اتخاذ مواقف متوازنة ما كانت تستطيع الاعلان عنها بمفردها دون أن تثير حساسيات حرجة داخلية ومع كل من اسرائيل والولايات المتحدة. بعبارة أخرى ساعدها هذا الاطار على التخلص من معضلة الحفاظ على المصالح المتعارضة لدى الاطراف المعنية المختلفة وبخاصة وان نجاح التعاون السياسي الاوروبي يعد من قبيل أولويات السياسات الخارجية لهذه الدول[٢].

بالنسبة للناحية الثانية: لم يكن التعاون السياسي الاوروبي إلّا مجرد تنسيق بين السياسات القومية. ولقد نجح في مجرد إصدار عدة بيانات متتالية حمل كل منها جديداً في تطوير المواقف الاوروبية ومن ثم تبلورت فيها مجموعة من المبادىء حول الابعاد الاساسية للصراع العربي - الاسرائيلي (ضرورة التسوية الشاملة، الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حق تقرير المصير، الاعتراف بدور منظمة التحرير في المفاوضات). ولقد جمعت هذه البيانات بين المواقف الاوروبية المختلفة في قالب اوروبي واحد ولكن دون أن تصهرها معاً. حقيقة بعد ما يقرب من الخمسة عشر عاماً من بداية التعاون ضاقت الفجوة بين هذه الاختلافات ولكنها لم تنته. فإن المواقف الجماعية التي ظهرت وتبلورت تحت ضغوط عديدة لم تكن إلّا مواقف توفيقية تفسرها

الدول الاوروبية بطرق مختلفة، بل ويكملها البعض منها بإضافات من سياستهم القومية (واتضح ذلك بالنسبة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ووضع منظمة التحرير، والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية).
ولهذا وحيث أن البيانات الاوروبية لا تعكس في الواقع موقفاً مشتركاً حقيقياً يمكن ترجمته إلى حركة فعلية، قيل بأن **الدول أعضاء الجماعة الاوروبية انما تهتم بعملية التعاون السياسي في حد ذاتها وليس بمضمونها بالدرجة الاولى، وذلك لمجرد إثبات الوجود الدولي**. وهذا ما يجب أن تدركه القيادات العربية. فإنه إذا أصبح التشاور والتنسيق الاوروبيان هدفاً في حد ذاتها حتى يتضح للعالم «الوحدة»، فإن السياسة الناتجة تكون قاصرة وغير فعالة لأنها لا تقدم إلّا الحد الادنى المشترك بين المواقف القومية المختلفة من ناحية، ولا تقدم إلّا حلولاً وسطاً تفتقد القوة الذاتية من ناحية أخرى. حيث أن القوى الاقتصادية والعسكرية الاوروبية لم تستطع أن تدعم الموقف الجماعي الاوروبي بالأدوات اللازمة لترجمته إلى حركة فعلية. حقيقة حازت دول الجماعة أدوات جماعية وفردية عسكرية واقتصادية لتنفيذ سياساتها العربية وهي تبدأ بالاشتراك في قوات حفظ السلام إلى صادرات السلاح إلى الاتفاقات التجارية التفضيلية، إلّا أن الجماعة لم تستخدم هذه الادوات كأداة ضغط (عقاب أو ثواب) على أطراف الصراع، ومن ثم فإن وزنها في التأثير على الاحداث لا يقارن بوزن نظائرها لدى القوتين الاعظم. بعبارة أخرى، **فإن الموارد الاوروبية محدودة لا تستطيع تقديم المساندة العسكرية والمالية لمبادرتها** على عكس الولايات المتحدة التي تمثل قدراتها عنصراً هاماً في التأثير على تطبيق سياستها. ومن ثم، فإذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت في التأثير على مدركات وسلوك بعض الفاعلين

الاقليميين والمحليين، إلاّ أنه يصعب القول إن الدبلوماسية الاوروبية قد حققت إنجازات جوهرية على هذا الصعيد.

ب ـ إذن على الحكومات العربية ـ بعد أن تدرك هذه الأوضاع ـ أن:

(١) **تهتم بتحريك مواقف الفريق الاكثر تأييداً لاسرائيل** (ابتداء من هولندا ومروراً بالدانمارك وبلجيكا والمانيا) ذلك لان المقولة (المشار اليها أعلاه) بأن التعاون السياسي أدى الى «أُوْرَبَة» سياسات هذه الدول لا تنفي ان اتجاهها لتبني مواقف أكثر توازناً عن ذي قبل كان مرجعه أيضاً الى تغييرات في الرأي العام، بحيث لم يعد مطلق التأييد لاسرائيل من ناحية، والى التطورات في المواجهة العربية ـ الاسرائيلية ذاتها التي أبرزت «الواقعية السياسية العربية» من ناحية أخرى، هذا فضلاً عن تزايد المصالح الاقتصادية مع المنطقة العربية في وقت تزداد فيه أعباء الانكماش العالمي، بحيث بدت سياسات هذه الدول أكثر براغماتية وماركنتيلية من ناحية ثالثة.

(٢) إن **«رئاسة المجلس الاوروبي»** والتي تتناوبها الدول الأعضاء كل ستة أشهر تواجه مشاكل عديدة تحد من فعاليتها كقناة أو أداة لتطبيق المبادرات الاوروبية، فمثلاً، نجد أن تعاقب وزراء خارجية لوكسمبورغ ثم هولندا ثم بريطانيا ثم الدانمارك على رئاسة الجماعة منذ إصدار بيان البندقية وحتى الغزو الاسرائيلي للبنان، قد ساهم ـ إلى جانب عوامل اخرى سبق الاشارة إليها في موضعها ـ في جمود المبادرة الاوروبية. فإن هذه الدول ـ ولكن بدرجات مختلفة ـ هي الاكثر تأييداً لكامب ديفيد، **والاكثر تحفظاً على اشتراك منظمة التحرير في عملية**

السلام، والاكثر رغبة في عدم اثارة المشاكل مع الولايات المتحدة. كل هذا انعكس على نغمة قيامهم بجولاتهم الاستطلاعية في المنطقة خلال مدة رئاسة كل منهم للجماعة الامر الذي أثر على قدرة أوروبا على المبادرة. كذلك اجتمع لدى بريطانيا ـ بصفة خاصة ـ خلال فترة رئاسة وزير خارجيتها كارينغتون للجماعة، عدة أسباب لم تثر حماستها لطرح مبادرة جديدة بعد بيان البندقية، وعلى العكس نجد أن رئاسة ايطاليا للجماعة في النصف الاول من سنة ١٩٨٥، أثارت التوقعات حول إحياء المبادرة الاوروبية من جديد. ولهذا، فإنه يبدو أن أفضل قناة لدفع مبادرات الجماعة ولتطبيقها هي جهود الثلاثة أو الاربعة الكبار الذين يريدون القيام بدور بالاستعانة بالإطار الاوروبي للحركة. وتشير خبرة السياسة الجماعية الاوروبية ـ كما رأينا ـ إلى أن لحظات مبادرتها اقترنت برغبة السياسة الفرنسية في تعبئتها كما اقترنت بالتعاون الفرنسي ـ الالماني لدفع هذه التعبئة. هذا ويجب أن تدرك القيادات العربية أنه ـ في **ظل استمرار الاوضاع الراهنة للجماعة الاوروبية من ناحية، وهيكل النظام الدولي من ناحية أخرى، والارادة العربية الممزقة من ناحية ثالثة، لن يكون الدور الاوروبي ـ بفرض تحركه ـ دوراً مستقلاً تماماً عن الدور الامريكي ولن يستجيب بصورة كاملة للمطالب العربية** تجاهه، وبخاصة الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني وتسهيل اشتراكها في المفاوضات، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما فيه إنشاء دولة. فإن اوروبا ـ جماعياً وفردياً ـ تبدو منذ سنة ١٩٨٢ كما لو كانت قد تحولت الى «المفهوم الأطلسي عن الصراع» وبخاصة من حيث الاستمرار في عدم الاعتراف بالمنظمة بل ودعوتها الى نبذ أسلوب الكفاح المسلح والاعتراف باسرائيل

من ناحية، مع الربط بينها وبين «أعمال الارهاب» من ناحية أخرى.

(٣) ستستمر العلاقات الأوروبية ـ العربية في فرض مشاكل على العلاقات الأوروبية الأطلسية وعلى صعيد العلاقات الأوروبية ذاتها، كما أن **خيارات أوروبا تجاه المنطقة إنما ترتبط بثلاثة اعتبارات: طبيعة المواجهة العربية ـ الاسرائيلية، ودرجة تهديد المصالح الأوروبية. وما يتوافر للجماعة من أدوات لتطبيق سياستها.** وسيتطلب التوفيق بين الأبعاد المختلفة للسياسة الجماعية الأوروبية وبين هذه الاعتبارات جهداً متصلاً إذا أرادت الجماعة أن تظهر على الساحة العربية كطرف خارجي فاعل ومؤثر. ولكن هذا يقتضي أيضاً من الطرف العربي أن يعي مسؤولياته تجاه دور الأطراف الخارجية بصفة عامة. وهذا يقودنا إلى الخيار الأمثل أمام الارادة العربية وهو **القدرة على صياغة استراتيجية عربية موحدة لتعظيم المنافع من الدور الأوروبي،** فإن من أهم التحديات الأساسية أمام حل مشاكل المنطقة العربية ليس مجرد إيجاد صيغة متطورة للعلاقات مع القوى الخارجية وبخاصة القوتين الأعظم، ولكن ايجاد مخرج للعلاقات العربية المتأزمة. فإن بلورة استراتيجية عربية متجانسة (على الصعيد السياسي والاقتصادي) هي الأسلوب الأقدر على التعامل مع وعلى تعبئة دور الأطراف الخارجية على نحو يخدم القضية العربية أساساً، ويجب أن تقوم هذه الاستراتيجية على الربط بفعالية بين أدوات القوة الذاتية (النفط +الأسواق +رؤوس الأموال) وبين النجاح في تعبئة مواقف أوروبية مساندة للمطالب العربية في الصراع مع اسرائيل من ناحية، وصياغة خطط اقليمية للتنمية العربية تساعد على فك

ارتباط النظام الرأسمالي العالمي أو على الأقل التخفيف من آثاره السلبية.

وهنا تثور أمامنا المشكلتان التاليتان:

(أ) إن قدرة الطرف العربي على تحقيق المكاسب تتوقف على أهمية الورقة المستعملة بالنسبة للجماعة الأوروبية وعلى التكلفة السياسية التي ستدفعها (تفاقم المشاكل من الولايات المتحدة). ولهذا، فإنه في ظل استمرار الأوضاع الأوروبية الراهنة فإن هناك احتمالين: في ظل أوضاع «عقد المشتري» أي في ظل نجاح تنويع مصادر الطاقة الأوروبية؛ وفي ظل استمرار احتفاظ أوروبا بوضع الشريك التجاري المميز للمنطقة بل ونجاحها في الوقت نفسه في تنويع علاقاتها الاقتصادية وتوسيعها عالمياً حيث شهدت علاقتها مع دول جنوب شرق آسيا تطوراً ملحوظاً في المجال الاقتصادي، وفي ظل ما تعانيه البلدان العربية النفطية ذات الصناعات البتروكيمائية من صعوبات في تسويقها لمنتوجاتها واعتمادها على الأسواق الأوروبية لتسويق هذه المنتوجات، وفي ظل ما تعانيه بلدان المغرب من صعوبات أيضاً في تصدير منتوجاتها إلى دول السوق بعد توسيع الأخيرة، في ظل كل هذه العوامل التي تحدث درجة كبيرة من الاختلال في العلاقات العربية ـ الأوروبية، تصبح الورقة النفطية ضعيفة التأثير ومن ثم من المستبعد أن تتجاوب أوروبا مع المطالب العربية لأن تكلفة ذلك الموقف ستكون أكبر من المكسب. أما إذا عادت السوق النفطية لتصبح مرة أخرى سوق «البائع» (وهذا احتمال قائم حدوثه في تسعينات هذا القرن) فستعود الورقة النفطية ـ وبالرغم من تنويع أوروبا لمصادر الطاقة ـ إلى قوتها. لأن أوروبا ستبقى معتمدة

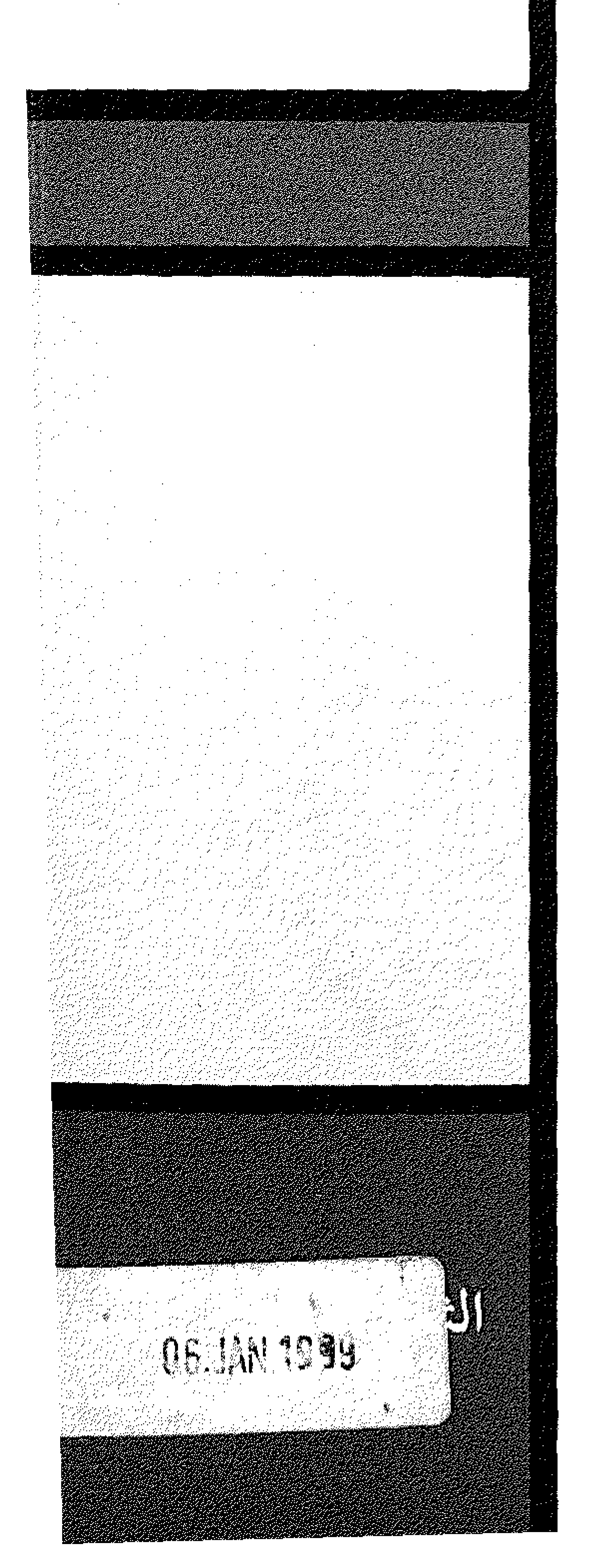
بشكـل رئيسي عـلى النفط الخليجي نتيجـة الاحتيـاطي الهـائـل لبلدان الخليـج وبخاصـة وان هذا الاعتـماد ـ في مطلع التسعينـات ـ سيزداد في الـوقت الذي سيتنـاقص فيه اعتـماد الـولايـات المتحـدة عليـه، مما قـد يستـدعي اهتمامـاً اوروبياً متجـدداً بالأوضـاع الخليجية عـلى نحو يـوفـر الشروط الضروريـة أمـام الحكـومـات العـربيـة للربط بـين الاقتصـاد والسياسة من جـديد، ومن ثم قـد تتأثـر قدرة أوروبـا على الفصـل بين هذين الجانبـين. وهنا يمكن أن تعـود الحياة إلى المبـادرة الأوروبية ولكن بالقدر الذي يبين مجرد تميز الموقف الأوروبي عن الموقف الأمـريكي. إلاّ إذا استطاعت أوروبا أن تـدفع بنمـوذج تجمعها وتحقق استقـلالاً حقيقياً لسياستها في مواجهة الضغوط الأمريكية. هنا يمكن أن تنتقل العلاقـات الأوروبية ـ العربيـة إلى نمط اعتماد متبـادل حقيقي وبخاصـة إذا نجحت الارادة العربية أيضـاً في بلورة إرادة تفاوضيـة جماعيـة في مجالات الحـوار العربي ـ الأوروبي الاقتصادي. وهذا ينقلنا إلى المشكلة التالية.

(ب) يـربط بين الجـماعة الأوروبيـة وعدد كبـير من الـدول النـاميـة علاقات اقتصادية متنوعة تنظمها اتفـاقات ثنـائية أو جمـاعية. وفي حـين تنظم اتفاقات جماعية هذه العلاقات مع الدول الافريقية (ياوندى الأولى سنة ١٩٦٣ ، ياوندى الثانيـة سنة ١٩٦٩) ومـع دول الهادي والكـاريبي وافريقيا (لومى ١ ، سنة ١٩٧٥)، و (لـومى ٢ ، سنة ١٩٨٠) و (لـومى ٣، سنة ١٩٨٥)، فإن مجموعة من الاتفاقات الثنائية بـين الجماعـة وبين كل دولة على حدة هي التي تنـظم العلاقـات مع بعض البلدان العـربية (في نطاق السياسة المتوسطة الشاملة). كما فشل الجـانب العربي في دفـع أوروبا لقبول عقد اتفاقية تجارية تفضيلية جماعية مـع البلدان العربيـة في مجمـوعها، وبخـاصـة أن عـديـداً من البلدان العـربيـة ـ كـما أشرنـا في

موضعه ـ تفضل العلاقات الثنائية مع الجماعة. ولقد سهلت عوامل اختلال التوازن في العلاقات العربية ـ الأوروبية، المشار إليها سابقاً، من تعامل الجماعة مع المطالب العربية على المستوى الثنائي. ويساعد غياب الموقف العربي الموحد على استمرار الجماعة على هذا النمط الثنائي الذي يؤدي إلى مزيد من التبعية العربية للجماعة الأوروبية من ناحية، مع سعي البلدان العربية ـ كل على حدة ـ لتعظيم مكاسبه من الجماعة من ناحية اخرى. ومما لا شك فيه أن استمرار هذا النمط من العلاقات الثنائية يزيد من التكلفة التي تتحملها اقتصاديات البلدان العربية ـ والدول النامية بصفة عامة ـ من جراء السياسات الحمائية التي درجت الجماعة الأوروبية والدول الصناعية الرأسمالية بصفة عامة على تدعيمها منذ بداية الثمانينات. هذا فضلاً عن أن الاندماج الفردي لكل بلد عربي على حدة مع الاقتصاديات الرأسمالية يؤدي إلى خلق قواعد إنتاجية متماثلة فيما بينها وانتاج سلع منافسة سواء على المستوى القومي أم المستوى الدولي، فتلجأ البلدان العربية إلى حماية منتوجاتها مما يزيد من التباعد بين الاقتصاديات العربية وزيادة الاندماج في الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية على حساب التعاون والتكامل الأفقي بين الاقتصاديات العربية. وهنا تجدر الاشارة إلى أن نمطاً من التعاون **الاقليمي العربي الفعال القادرعلى بلورة قوة تفاوضية عربية يعد شرطاً ضرورياً ومسبقاً لنجاح الحوار مع اوروبا في تعظيم المنافع العربية من** وراء هذا الحوار بالقدر الذي يعد فيه أيضاً حوار الجنوب ـ الجنوب شرطاً ضرورياً ومسبقاً أيضاً لدفع الحوار بين الشمال والجنوب من مأزق الجمود الذي وقع فيه منذ سنوات عديدة والذي لا يؤدي إلاّ إلى استمرار تكريس روابط التبعية بين الدول النامية والدول الصناعية في

ظل النمط الحالي للنظام الاقتصادي العالمي.

خلاصة القول إن تطوير العلاقات العربية ـ الأوروبية لتعبر حقيقة عن نمط من الاعتماد المتبادل وليس التبعية يتطلب معطيات داخلية واقليمية (عربية وأوروبية) وعالمية جديدة تعلن عن مولد مناخ جديد لحوار عربي ـ أوروبي متجدد يكون في الوقت نفسه مؤشراً على تحقق نمط متطور لوجود الجماعة الأوروبية كوحدة دولية من ناحية، ولبعث جديد للقوة العربية من ناحية أخرى. وحتى يتحقق ذلك السيناريو فلا مفر أمام صانع القرار العربي من ألّا يتغاضى «البديل الأوروبي» أو يهمله، فهو بالرغم من أوجه ضعفه يساعد على التخفيف من غلواء الاستقطاب الثنائي للمنطقة بين القوتين الأعظم او محاولة الولايات المتحدة لفرض السلام الأمريكي عليها. ومن ثم يجب العمل على تعظيم فوائده وتحجيم سلبياته مع البحث بجدية عن تعبئة مساندة بدائل أخرى (البلدان الاشتراكية، الدول النامية) مع تدعيم روابط العلاقات التجارية معها، وذلك حتى لا يظل «الوطن العربي» هدفاً لدبلوماسية توزيع الأدوار بين أعضاء التحالف الغربي الرأسمالي والتي تفصح عن نفسها الآن على الصعيد السياسي من ناحية، في الوقت الذي يزداد فيه اندماج الاقتصاديات العربية في النظام الرأسمالي العالمي من ناحية أخرى.



د. نادية محمود محمد مصطفى

- ولدت في مصر عام ١٩٥١.
- حصلت على البكالوريوس عام ١٩٧٢ وعلى الماجستير عام ١٩٧٦ وعلى الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في ١٩٨١.
- تدرِّس في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- إضافة إلى أطروحتها للماجستير عن «**سياسة ديغول الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٩**» وأطروحتها للدكتوراه عن «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧»، فقد نشرت عدداً من الأبحاث والدراسات في مجلات عربية مختلفة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣